مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلة

هل تعود الملكية الدستورية إلى العراق؟

الشريف علي بن حسين

أبحاث

العلاقات العربية - التركية في عالم متغير

عبدالفتاح الرشدان

الحركة القومية في البحرين

فلاح عبدالله المديرس

محددات تحويلات المهاجرين العرب

محمد السقا

سبل معالجة عجز الميزانية في المملكة العربية السعودية

إبراهيم الملحم

مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض: دراسة استطلاعية

منيرة آل سعود/ سامي الدامغ

المتفوقون في رياض الأطفال بدولة الكويت

فاطمة نذر

مناقشات

بين الكويت وواشنطن من برود اندثر إلى حماس إنحسر

عبدالله بشارة

ثورة المعلوماتية - موقعها ودلالاتها

محمد سيد أحمد



تصدر عن مجلس النشر العلمي — جامعة الكويت

المجلد 26 العدد 3 خريف 1998

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 دينارا لثلاث سنوات.

الدول الاجنبية

افراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية، او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا.



عنوان المجلة:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS @ KUCØ1.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية محكمة تعنى في حقول:
الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

ISSN - 0253 - 1097

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافية البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة او العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون ان تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة او انظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، او بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا انها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري ان تكون الدراسات المنشوزة مقنعة في قيمتها العلمية جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في اطار موضوعي خال من التحيز.

توجيه جميع المراسلات الى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843.(00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: JSS @ Kucø1. KUNIV. EDU. KW

Visit our web site
http://KUCØ1. KUNIV. EDU.KW/JSS

مجلة العلوم الاجتماعية
خريف 98 ـ مجلد 26 ـ عدد 3

المحتويات

افتتاحية العدد

إنجازات جديدة في عدد متميز

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

عبّر العديد ممن كتبوا ونشروا في المجلة في السنتين الماضيتين لفريق المجلة عن ارتياحهم للطريقة التي عوملت بها أبحاثهم ومقابلاتهم ومناقشاتهم. ونتفق بطبيعة الحال مع كل من شجعنا على المضي قدما للارتقاء بالعلم الاجتماعي العربي. إن تطوير العلم الاجتماعي العربي يتطلب من الباحث التعامل مع الأوضاع المحلية في كل قطر عربي بروح بحثية خلاقة، كما يتطلب التعامل مع الأوضاع الكلية العربية بعقلية متوازنة وترقى للشمول.. إن مستقبل العلوم الاجتماعية وطريقنا للمرحلة المقبلة في العلوم الاجتماعية العربية (محلية وشاملة) يبدأ أساسا من الإنتاج الراهن. إذ لا حديث عن مستقبل فكري وعلمي اجتماعي خارج الإطار الراهن بإيجابياته أو سلبياته. إن هدفنا واضح: أن نساهم في تقدم العلوم الاجتماعية العربية من خلال تطوير مجلة تغني وتعكس، مجلة تساهم في طرح مزيد من التساؤلات المهدة لمزيد من الأبحاث، مجلة تنتظم فيها الكلمات والأبحاث بحلة تسهل قراءتها وتجذب المزيد من الباحثين للكتابة فيها وللتعرف على مضمونها.

فهرسة أبحاث الاقتصاد:

لقد حققت المجلة الشهر الماضي مكسبا كبيرا مفاده فهرسة أبحاثها الاقتصادية عن طريق احد أهم الفهارس العالمية التابعة للجمعية الاقتصادية الأميركية والمعروفة باسم Econ Lit.

وتتوافر خدمة الفهرسة وملخصات الأبحاث التابعة Econ Lit بأكثر من صيغة:

(1)- تتوفر (وهذا هو الأهم) على الاتصال الخطي، On line (2) - وعلى السي - دي - روم. CD rom. والجدير بالتنويه لقرائنا أن هذه الفهرسة سوف تتم بأثر رجعي بدءا من أول عدد صدر عام 1997. إن هذا الأمر يقدم فرصة كبيرة لجميع الباحثين في الشأن الاقتصادي، إذ سيضع أبحاثهم الاقتصادية في إطار عالمي وستقرأ ملخصات أبحاثهم من قبل كل باحث يبحث عن بقية تخصصات المجلة كما هو موضح في صفحة العنوان

---

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

الرئيسـية في بداية العدد.. ويعود الفضل في هذا التطور لجهود العاملين في المجلة فكل منهم سعى من جانبه للارتقاء بالمجلة لتصل الى مصاف الاعتراف العالمي.

ترجمة مراجعات كتب المجلة:

أما إنجاز المجلة الثاني فمرتبط بقيام Middle east studies association، وبالتحديد من خلال إصدارها المعروف باسم Middle east studies Bulletin ، بترجمة عدد من مراجعات الكتب المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية. لقد قامت المؤسسة بترجمة العديد من مراجعات المجلة وبالتحديد تلك التي تتعلق بمؤلفات عربية. لقد بدأت هذه المراجعات بالظهور في Middle east studies Bulletin وسوف تستمر هذه المراجعات بهدف تجاوز حواجز اللغة وحواجز المسافات بين ما هو منشور باللغة العربية أو الانكليزية.. في هذه الترجمات مكسب كبير للمؤلفين العرب الذين سيتم التعرف على كتبهم على مستوى عالمي، وهو مكسب للذين يقومون بمراجعة الكتب لدينا وذلك لأن مراجعاتهم سوف تقرأ وأسماءهم سوف تذكر في إطار عالمي معروف.

رأي في العولمة

في تطوير المجلة وإدخالها في الإطار العالمي تعبير عن العولمة التي تحولت لمصدر إلهام ومصدر تخوف في الوقت نفسه للكثير منا في البلاد العربية.. فعوضا من أن تكون العولمة طريق أحادي يصل من المركز العالمي إلينا، علينا كعرب وكمسلمين وكأمم نامية أن نتعلم كيف نتحول إلى مرآة عاكسة لمتطلباتنا وأبحاثنا وتوجهاتنا واحتياجاتنا. وهذا يتطلب أيضا أن نفهم قوانين النظام العالمي والخطاب الذي يجيده الآخرون. فإن كانت إحدى القوانين المتحكمة في الوصول إلى العالمية هي الجودة والمنافسة فعلينا أن نجيد ذلك، وإن كانت أحد القوانين هو الالتزام والاستمرارية فعلينا أن نفعل ذلك. ولا نخفي على قرائنا أننا واجهنا مصاعب حقيقية في الوصول الى الفهرسة العالمية، ولكن الإلحاح والجودة تتغلب في النهاية على السدود وتخلق الشروخ المطلوبة. العديد من هذه الجهات كانت في البداية غير متقبلة لفكرة فهرسة دورية عربية أو حتى دورية لا تنطق بالحرف الانكليزي او الفرنسية والاسبانية والايطالية وغيرها.

موضوعات العدد:

المقابلة:

لدينا عدد قيم نعتقد أنه يليق بالقارئ وبالمجلة، وهو لا يقل قيمة عن الاعداد السابقة. نستهل العدد، كما جرت العادة، بمقابلة قيمه مع الشريف علي بن حسين، الذي يقود الحركة الدستورية العراقية والتي تنادي بعودة النظام الملكي إلى العراق. لقد قابلت المجلة الشريف في منزله في لندن وكلفت للقيام بهذه المقابلة الكاتب السياسي العراقي محمد عبدالجبار. في هذه المقابلة يتحدث الشريف عن العراق ومستقبله، ويتحدث عن الأسرة الحاكمة العراقية وعن آفاق عودة الملكية إلى العراق. إن قيمة المقابلة الأساسية أنها تقدم الشريف للقارئ من خلال طرحه وتفكيره، ولكننا نترك للباحث والقارئ قراءة هذه المقابلة القيمة وأخذ الاستنتاجات الأساسية من مغزاها وتوجهها. وننوه الى أن نشر شجرة العائلة

الحاكمة العراقية يساعد في التعرف على العائلة وشجرتها ودرجة القرابة بين أطرافها.

المناقشات:

في هذا العدد مناقشتان، المناقشة الأولى عنوانها «بين الكويت وواشنطن: من برود اندثر إلى حماس انحسر» كتبها عبدالله بشارة مندوب الكويت السابق للأمم المتحدة والأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي. في هذه المناقشة القيمة يسعى بشارة لبلورة تصورات ورأي في العلاقة الكويتية الأميركية، ولكنه في الحقيقة يعكس تصورا عن العلاقات العربية الكويتية والأوضاع التي أسقطت طريقة التفكير التي سادت في الديبلوماسية الكويتية قبل عام 1990. في هذه المناقشة الكثير من التاريخ المفيد الذي يطرحه رجل مارس وامتهن السياسة من أوسع أبوابها، ولكن في المناقشة ،أيضا، الكثير من الطرح الجديد حول التوجهات المطلوبة من الكويت ومن الولايات المتحدة لإعادة بعث الاستمرارية والقوة في العلاقة الأميركية الكويتية. ويرى بشارة أن الشراكة أساسية لضمان أمن الكويت البعيد الأمد. إن قراءة هذه المناقشة ضرورية لعدة أسباب: أولا، لأنها تعكس رأيا قائما ومسموعا في الكويت. ثانيا: إن بشارة يفكر بصوت عال ولم يتردد في طرح أفكاره وتصوراته. ثالثا إن بشارة مضطلع وهذا مستمد من معرفته بالتفكير السياسي للنخبة في الكويت وفي الإطار العربي والدولي.

أما المناقشة الثانية فهي أيضا مناقشة قيمة جدا وتغني عددنا الجديد، إذ يأخذنا المفكر والكاتب المعروف محمد سيد أحمد في جولة فكرية نحن أحوج ما نكون إليها. في مناقشته «ثورة المعلومات ـ موقعها ودلالاتها»، يفتح محمد سيد أحمد الباب واسعا لشرح عصر المعلومات الذي بدأ يحول الإنسان الاقتصادي الذي ساد المرحلة السابقة إلى الإنسان المعلوماتي. إن مناقشة محمد سيد أحمد هي مناقشة في عالم المستقبل وثورة المعلومات والتكنولوجيا. ان جل تركيز محمد سيد أحمد على كيفية بناء العلاقة بين «تكنولوجيا عصر المعلومات، وبين احتياجات السلام والتنمية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قريتنا الكونية».

الأبحاث

ابحاثنا هذا العدد نبدأها بدراسة قيمة عن موضوع حيوي «العلاقات العربية ـ التركية في عالم متغير» كتبه عبدالفتاح الرشدان من قسم العلوم السياسية في جامعة مؤته، إن قيمة هذه الدراسة تنبع من طبيعة الظروف التي تمر بها البلاد العربية في علاقاتها مع تركيا بخاصة، في ظل التعاون الأمني التركي الإسرائيلي، إذ تهدف الدراسة كما يؤكد الكاتب. إلى رصد التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية وتحليلها، وتحاول الدراسة في جانب منها بحث العلاقات المستقبلية بين الطرفين وتقديم اقتراحات من أجل تطويرها.

ونبقى في السياسة وننتقل إلى بحث «الحركة القومية في البحرين 1938 ـ 1967» الذي كتبه فلاح عبدالله المديرس من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. في هذه الدراسة القيمة يسلط المديرس الضوء على الحركة القومية في البحرين قبل الاستقلال

وذلك بصفتها حركة معارضة للأوضاع السياسية البحرينية سعت باتجاه تنمية الوعي السياسي والثقافة القومية في المجتمع البحريني. وفي دراسته القيمة يقوم المديرس بتتبع الحركة القومية في البحرين وتنظيماتها السياسية وطبيعة أثرها في المجتمع البحريني. إن أهمية الحركة القومية في البحرين تنبع أساسا من طبيعة الأوضاع في البحرين في ذلك الوقت: فهناك من جهة الاستعمار البريطاني، وهناك من جهة اخرى مطالب إيرانية بالبحرين. وينطلق الباحث من عام 1938 ، عندما ظهرت أول حركة إصلاحية بحرينية ذات توجه قومي. والجدير بالذكر إن أول حركة إصلاح كويتية متأثرة ببدايات الوعي القومي كانت أيضا عام 1938.

نكتفي من علم السياسة لنتحول إلى علم الاقتصاد حيث ننشر بحثا قيما ومتميزا بعنوان «محددات تحويلات المهاجرين العرب» انجزه محمد ابراهيم السقا من قسم الاقتصاد في جامعة الكويت. وتتميز قضية التحويلات بتحولها إلى واحدة من أهم المسائل في اقتصاديات العديد من الدول العربية مثل لبنان ومصر والأردن وسوريا والمغرب واليمن وفلسطين وغيرها. ويقصد بتحويلات المهاجرين المدخرات التي يقوم العمال والعاملون في دول اخرى بإرسالها إلى وطنهم الاصلي، بهدف تمويل احتياجات الأسرة أو بهدف الادخار. إن لهذه التحويلات آثار كبرى في التنمية الاقتصادية وفي تحسين ميزان المدفوعات للدول المستقبلة وفي تحسين مستوى الدخل والمعيشة لقطاع كبير من المجتمع. بل يؤكد السقا أن عدداً كبيراً من الدول يعتمد اعتمادا كاملا على تحويلات المهاجرين، بل تبذل العديد من الدول، ومن أهمها في هذا المجال مصر، جهودا كبيرة لاستقطاب أموال المهاجرين وتشجيع تحويلاتهم إلى بلدهم الأصلي.

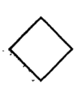
وفي بحثنا الرابع نبقى مع الشأن الاقتصادي إذ نمطر القراء ببحث قيم وهام عن «سبل معالجة عجز الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية»، ألفه ابراهيم الملحم من معهد الإدارة العامة في الرياض. ان قضية الميزانية والتحكم فيها لتقليل نسبة العجز هي من القضايا التي تقلق جميع الدول وبالتحديد الدول النامية والدول العربية، فالميزانية مرآة لكل شيء يخص التنمية والتخطيط والصناعة والزراعة والإنتاج في كل بلد. أما في المملكة ـ وهذا ينطبق على دول الخليج ـ فقد ازدادت أهمية الميزانية في ضوء التراجع الكبير في أسعار النفط. لهذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطورات التي طرأت على الميزانية العامة في المملكة فضلاً عن تحليل أوجه الإيرادات والنفقات الراهنة للميزانية، وحجم العجز وكيفية معالجته.

ويقدم البحث الخامس الذي كتبه كل من منيرة بنت عبدالرحمن آل سعود وسامي الدامغ من قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود عن «مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض» إضافة علمية مهمة في شرح العلاقة بين خدمات الضمان الاجتماعي والاحتياجات الأساسية، ويبدأ الباحثان هذا البحث بمجموعة من الاطروحات الجريئة والجديدة: ان خط الفقر في المملكة من جهة خط غير واضح، ولكن من جهة اخرى، فإن نظام الضمان الاجتماعي نظام قديم أدخلت عليه تعديلات جديدة لم تتم على أسس واضحة أو نابعة من دراسات علمية ودقيقة. إذن هناك تناقض بين المخصصات

التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي السعودي وبين الإيفاء بالخدمات الضرورية وفق الحاجات الضرورية للمستفيدين. إن لهذه الدراسة تنبع اهميتها الخاصة، نظراً لندرة الدراسات ذات الطابع التقيمي، وأحيانا النقدي، عن الأجهزة الرسمية العربية. بل قيمة هذه الدراسة أنها تنبع لدي حرص واضح لدى المؤلفين على تطوير مقدرة السعودية على تلبية الاحتياجات وخصوصا بالفقراء خاصة في ظل ظروف تتسم بتراجع أسعار النفط العالمي وبظروف تتسم أيضا بمصاعب اقتصادية في كل مكان.

أما البحث الأخير، وهو بحث قيم، فقد قدمته لنا فاطمة نذر من قسم أصول التربية في جامعة الكويت. يأخذنا هذا البحث في جولة مفيدة في الشأن النفسي وهو يعالج مسألة مهمة «المتفوقون في رياض الأطفال بدولة الكويت» بل ينطلق البحث من أهمية تحديد المتفوقين منذ الصغر. لهذا ينطلق هذا البحث نحو التعرف على المتفوقين من خلال توجيه أسئلة لعينة مكونة من 300 طفل وطفلة في المرحلة الثانية من الروضة. وقد توجهت الباحثة بأسئلة أيضا لعينة من 300 فرد من أولياء الأمور، فضلا عن المدرسات وعددهن 150. لقد وصلت الدراسة إلى نتائج مفيدة نترك للقارئ الاستمتاع بقراءتها.

وننوه بأننا في هذا العدد نقدم للقارئ مجموعة قيمة من مراجعات الكتب الحديثة، وهذا باب نحرص علي ابقائه ضمن ابواب المجلة الثابتة.



هل تعود الملَكية الى العراق؟
مقابلة مع الشريف علي بن حسين

حاوره: محمد عبدالجبار *

الشريف علي رمز الحركة الملكية الدستورية التي تدعو الى إعادة النظام الملكي في العراق. وهو شاب عراقي أسمر طويل القامة نحيف البنية ولد في بغداد سنة 1956، ينتمي إلى العائلة المالكة العراقية التي أنهى وجودها في الحكم عناصر الجيش العراقي صبيحة يوم 14 تموز (يوليو) من عام 1958. بل هو أحد أفراد العائلة القلائل الذين نجوا من مجزرة ذلك الصباح الدامي. إنه الشريف علي بن الحسين بن الشريف علي ووالدته الأميرة بديعة بنت الملك علي. وهو ابن خالة الملك فيصل الثاني، آخر ملوك العائلة الهاشمية العراقية. غادر العراق بعد أحداث عام 1958 ليعيش في المنفى. حملته هجرته القسرية إلى مصر والسعودية ولبنان، وأخيرا بريطانيا حيث يقيم الآن في أحد أحياء عاصمتها. وهو متزوج من سيدة عراقية وله أربعة أبناء، وحائز على شهادة الماجستير في اقتصاد الدول النامية من بريطانيا.* ويعتبره المؤيدون لعودة الملكية إلى العراق المؤهل الوحيد لوراثة عرش العراق.

«العلوم الاجتماعية» التقته في داره بالعاصمة البريطانية فكان الحوار التالي:

■ كيف ولدت فكرة المطالبة بعرش العراق بعد مرور نحو 40 سنة على سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري فيه؟

الفكرة ولدت مباشرة بعد الانقلاب العسكري في عام 1958، إلا أنه، وبعد مأساة وكارثة غزو الكويت ازدادت هذه المطالبة من مختلف شرائح المجتمع العراقي، وقد توجهت جموع غفيرة من العراقيين، من الداخل والخارج، إلى العائلة الملكية العراقية وهم يطالبونها بضرورة تولي دورها التاريخي التقليدي في حماية الشعب وضمان استقلال الوطن، وتنظيم العمل لإنقاذ البلاد من محنتها، ومن هذا المنطلق ولدت فكرة قيام الحركة الملكية الدستورية التي عقدت اجتماعها التأسيسي الأول في 1993/6/20*. ومنذ ذلك اليوم تولينا المسؤولية والعمل من أجل خدمة شعبنا ووطننا، بإذن الله تعالى.

---

* كاتب وباحث سياسي، عراقي مقيم في لندن.
* أنظر شجرة العائلة التي تنفرد المجلة بنشرها في نهاية المقابلة.
* انظر ميثاق الحركة في نهاية المقابلة.

■ **ينتسب عدد من الأمراء والشرفاء إلى العائلة الملكية العراقية، فلماذا تم اختيار الشريف علي بالذات للمطالبة بعرش العراق؟**

في الحقيقة ان هناك القليل من أفراد العائلة الملكية العراقية ممن هم على قيد الحياة. فلا يوجد الآن من الرجال سواي واثنين من إخواني، هما محمد وعبدالله. وعندما طالبنا العراقيون باستعادة دورنا في حماية الوطن والشعب اجتمعت العائلة، وبعد التداول والتشاور بين أعضائها ومع عدد كبير من الوفود العراقية، قررت ترشيحي لتولي المهمة، وتلبية مطالب الجماهير.

■ **من هي الوفود العراقية التي جاءت للمطالبة بعودة الملكية؟**

كانت الوفود مكونة من شخصيات تمثل جميع فصائل وشرائح المجتمع العراقي، من شيوخ العشائر والعسكريين والمثقفين وعلماء الدين والناس العاديين، ومن مختلف الفئات المذهبية والقومية في العراق. وأردنا من جهتنا أن نتأكد من أن هذا هو التوجه الصحيح والفعلي لعموم العراقيين. وبعد المشاورة، قررنا أن لا سبيل أمامنا إلا تحمل مسؤوليتنا، خدمة للشعب والوطن.

■ **ألا يعتبر الملك حسين أقرب إلى وراثة عرش العراق؟**

نحن عرب ومسلمون ولسنا أوربيين، والعرش العراقي ليس عرشا أوروبيا، ولدينا تقاليدنا وأعرافنا الخاصة بهذا الشأن. واذا نظرنا الى الدول المجاورة للعراق لوجدنا ان جلالة الملك حسين لم يختر لولاية عهده أحدا من أولاده، ولم يختر حتى أخيه الذي يليه مباشرة في السن، إنما اختار أخاه الصغير. وهذا حسب العرف والتقاليد والدستور السائد في المجتمع الأردني. وفي الجارة المملكة العربية السعودية، جرت السنة على اختيار أحد الإخوة لولاية العهد. وحتى في الكويت يتم الاختيار من بين أولاد العم. فلكل بلد تقاليده، ونحن مسلمون والحمد لله وينبغي أن نحافظ على هذه التقاليد والأعراف، كما ان الشعب العراقي من حقه أيضا أن يختار أي فرد من أبناء العائلة الملكية العراقية.

■ **ولكن الملك حسين كان نائبا لرئيس الاتحاد الهاشمي الذي كان قائما بين العراق والأردن، فيما الملك فيصل كان رئيسا لهذا الاتحاد؟**

صحيح ان الملك حسين كان نائبا لرئيس الاتحاد، ولكنه لم يكن وليا لعهد العراق. وولي العهد صباح يوم الرابع عشر من تموز يوليو من عام 1958 كان الأمير عبدالإله، وهو الذي يلي الملك فيصل من الناحية الدستورية وليس الملك حسين الذي كان نائبا لرئيس الاتحاد.

■ **الى أي مدى يرى الشريف علي أن الملكية مناسبة للعراق بعد أن تعود المجتمع العراقي على النظام الجمهوري؟**

أولا، لا أعتقد ان الشعب العراقي تعود على النظام الجمهوري، فلا يوجد بشر يتعودون على الاضطهاد والإرهاب والتعذيب والمجاعة والمعاناة والتشريد والظلم المستمر. على العكس، كان الشعب العراقي في العهد الملكي متعودا على الرفاهية والعدالة والطمأنينة والأمان. وهذا ما يطلبه العراقيون الآن: ان يستردوا حقوقهم المسلوبة برجوع الملكية الدستورية.

■ هل يرى الشريف علي أي أمل بعودة الملكية إلى العراق؟

بإذن الله، وبدعم الشعب العراقي نحن واثقون من عودة الملكية الدستورية الى العراق، لأن هذا هو مطلب الشعب. ونحن نعتمد بعد الله على التأييد الشعبي الذي يزداد كل يوم ويمدنا بزخم كبير، والحمد لله على ذلك.

■ الى أي نوع من الملكية يتطلع الشريف علي، وما نوع النظام الملكي الجديد الذي ينوي اقامته في العراق؟

العهد الملكي الجديد سيمثل رغبة الشعب بإذن الله، وسوف يكون في خدمة الشعب والوطن. الملكية الدستورية ستكون المظلة التي سوف تجمع تحتها كل أبناء الشعب العراقي. وسوف يكون الملك حكما وحاميا للدستور وليس حاكما. وسوف نقيم دولة ديموقراطية تعددية برلمانية ذات دستور دائم يصوت عليه الشعب بالأغلبية، هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق العدالة وحكم القانون، للشعب العراقي.

■ ما الطريق إلى إقامة النظام الملكي في العراق؟

يجب أن يزاح النظام الحالي أولا، ثم يجري استفتاء شعبي مباشر لاختيار شكل ونوعية النظام، وهذا شرط أساسي في إقامة النظام الملكي، فالشعب هو الذي يقرر نوعية النظام البديل.

■ اذا جاءت نتيجة الاستفتاء الشعبي لغير صالح النظام الملكي، هل ستتخلى عن المطالبة بعرش العراق؟

نحن نرغب فقط في خدمة شعبنا العراقي، وإذا صوت الشعب لنظام آخر غير النظام الملكي، فنحن بالتأكيد سوف نلبي رغبة الشعب ونواصل خدمته بأي طريق أو اتجاه آخر يطلبه منا.

■ كيف ولدت الحركة الملكية الدستورية؟

بعد أن صار واضحا ان عودة الملكية الى العراق مطلب شعبي كان علينا ان ننظم العمل بشكل جيد لكي يمكننا الوصول الى هدفنا المنشود، المتمثل بعودة الديموقراطية والعدالة الى الوطن. وقد بدأت فكرة تنظيم الدعوة الى عودة الملكية الدستورية في أوساط المؤيدين لها. وكانت الانطلاقة في الاجتماع التأسيسي الأول يوم 20/6/1993 كما ذكرت.

■ ما صورة الهيكل التنظيمي للحركة الملكية الدستورية؟

يتشكل الهيكل التنظيمي المعلن للحركة الملكية الدستورية من مجلس الحركة المؤلف من حوالي 120 شخصا، ولدينا عدد من اللجان المتخصصة المختلفة ذات المسؤوليات المحددة. ولكن الثقل الأساسي لعملنا يقع في داخل العراق، ولهذا كان لا بد من اللجوء الى السرية في التنظيم. نحن نعتبر ان الداخل هو الساحة الحقيقية والأساسية للعمل.

■ ما موقع الحركة الملكية الدستورية فوق الخارطة السياسية للمعارضة العراقية؟

تحتل الحركة موقعا واضحا جدا، فنحن نسعى دائما الى لم الشمل وجمع الصفوف من أجل توحيد الجهود والأهداف والأعمال. والحمد لله ـ وكما يعرف الجميع ـ ان علاقتنا جيدة مع جميع فصائل المعارضة العراقية. وايضا، فإن دورنا أصبح مهما في داخل العراق.

■ ما موقع الشريف علي من هذه الحركة؟

تعتبرني الحركة رمزا لها ولدي مستشارون ونعمل بجهد جماعي، كل حسب اختصاصه. أما القرارات فإنها تتخذ بعد التداول بصورة جماعية أيضا، وهذا أسلوب ديموقراطي لا بد من ممارسته منذ الآن لأجل بناء عراقنا الحر الديموقراطي المنشود.

■ ما برنامج الحركة السياسي؟

لسنا حزبا سياسيا ولسنا حركة سياسية تقليدية، وليس لدينا برنامج سياسي كما لدى الأحزاب الأخرى، إنما لدينا هدف مركزي يتمثل في تأسيس دولة ديموقراطية يسودها حكم القانون والمؤسسات، وتحكم بموجب دستور دائم، والملك فيها حكم وليس حاكما، وتقوم بخلق البيئة المناسبة للتنافس السلمي بين الأفكار السياسية، وان تشمل كل فصائل المجتمع في هذه الدولة، وتصان فيها حقوق كل الأفراد.

■ عودة الملكية تشترط الإطاحة بالنظام الحالي في العراق، ما السبيل الى ذلك، وخصوصا ان التجارب الماضية قد توحي بأنه أصبح نظاما يمتلك القابلية على البقاء والصمود في وجه محاولات اسقاطه؟

اطروحة الحركة الملكية الدستورية تشمل كل الشعب العراقي. ومع احترامي للجهات الأخرى للمعارضة، فإن كل تيار منها أو اتجاه ربما كان يمثل فئة معينة في المجتمع العراقي. أما الفكرة الملكية الدستورية فهدفها ان تجمع كل أطراف المجتمع العراقي وان تكون اطروحة شاملة وتحمي وتدافع عن كل الأفراد والفئات فوق الساحة السياسية العراقية. ونحن نعتقد اننا بهذا الشكل نكون قد ساعدنا في تغيير هذا النظام. ونعتقد ان الحركة الملكية الدستورية هي الحركة الوحيدة التي من الممكن ان تغير هذا النظام، لأن لديها أطروحة شاملة تجمع كل الفئات المختلفة ولا تتنافس معها. ونحن نقدم الضمانات الكافية، لجميع الفئات المعنية بالاطاحة بالنظام، بأن النظام المقبل لن يسعى الى الانتقام بل سوف يعمل على اشاعة التسامح وفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق.

■ **يرى البعض أن عملية الاطاحة بالنظام الحالي تتطلب التكامل بين العامل المحلي الوطني والعامل الدولي الخارجي، ما رأيكم في هذه المعادلة؟**

نتفق مع هذا الرأي الا اننا نملك رؤية استراتيجية للوضع الحالي، ونحن في الوقت نفسه نخطئ «الرؤية الخارجية» التي تقول انه لا يوجد بديل لصدام حسين أو ان مرحلة ما بعد صدام ليست إلا مستقبلا غامضا وخطرا.. هذا غير صحيح، فالعراق موجود منذ الاف السنين، وسيبقى موجودا بإذن الله. ان وجود العراق غير متوقف على وجود صدام ونظامه. المعادلة الدولية تعطي الانطباع بوجود خوف على الكيان العراقي بزوال صدام حسين. هذه الرؤية الخاطئة تنعكس على الداخل بحيث يعتقد الناس هناك ان المعادلة الدولية غير واثقة من التغيير. يجب علينا أن نوصل رسالة واضحة الى المعادلة الخارجية بأن الشعب العراقي شعب مثقف وشعب له تاريخ عريق، وان العراق كيان موحد ومستقل وان استمرار وجود نظام صدام يعرض كيانه للخطر. فبهذا الشكل يكون لأهلنا في الداخل الثقة الكافية من أنهم اذا ثاروا وقاموا بعمل ما فإنهم سوف يكونون قادرين على اسقاط النظام. ان أهلنا في الداخل يحملون الآن ذكرى خبرة مؤلمة وهي تجربة الانتفاضة، اذ تعتقد أكثرية الشعب العراقي ان الانتفاضة أجهضت لعوامل خارجية. ومن الطبيعي انه حينما تتكامل العوامل الداخلية والخارجية فإن عملية اسقاط النظام سوف تكون أسهل كثيرا.

■ **ما الدور الذي تنتظرونه من العامل الخارجي في هذه العملية؟**

ليس المطلوب التدخل العسكري، والدعم المادي، بل المطلوب تهيئة البيئة المساعدة على تغيير النظام، وايصال الرسالة الواضحة والمباشرة بأن لا تطبيع مع هذا النظام، ولا مستقبل له، والعمل على تجريمه وسحب الشرعية منه.

■ **يتمحور العامل الدولي في موقف الولايات المتحدة الأميركية، كيف يقيم الشريف علي دورها في القضية العراقية؟**

الشعب العراقي هو الذي سوف يغير النظام الحالي، وأي تدخل خارجي مرفوض. انما الدور الأميركي مهم في القضية العراقية، لكن، للأسف، الرسالة غير واضحة من قبل الولايات المتحدة. نحن نعتقد ان الولايات المتحدة لا ترغب في بقاء هذا النظام، وهي تريد أن تحافظ على وحدة العراق، وترفع المعاناة عن الشعب العراقي. ولكن، في الحرب الإعلامية القائمة بين النظام من جهة، والأمم المتحدة والولايات المتحدة بالذات من جهة ثانية، ليس واضحا، ان الولايات المتحدة نجحت في ابراز حقيقة دورها في رفع المعاناة عن الشعب العراقي والعمل من أجل فرض تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء الذي يرفضه النظام بالممارسة والمماطلة فيجب بالممارسة توضيح أن الحظر الاقتصادي ليس موجها ضد الشعب العراقي، وإنما ضد نظام صدام حسين. وهذه مسألة تحتاج الى المزيد من الوضوح والتكامل بحيث يلمس تأثيراتها الايجابية ابناء شعبنا في الداخل.

■ هل يعتقد الشريف علي ان الولايات المتحدة جادة في التصدي لصدام؟

أعتقد أن الولايات المتحدة جادة في التصدي لنظام صدام، ولكن ليس مطلوبا منها أصلا تغيير النظام، ولا محاربته، والشعب العراقي لا يرغب في أن تعمل الولايات المتحدة بشكل مباشر على إسقاط هذا النظام. أكرر أن الشعب العراقي هو الذي سوف يغير النظام. ومطلوب من الولايات المتحدة أن تؤكد بوضوح ان التطبيع مع النظام غير وارد، وأن تتخذ الخطوات الكفيلة برفع المعاناة عن الشعب العراقي، وضمان حقوق الإنسان العراقي، والدفاع عن هذا الشعب في وجه اضطهاد النظام. وبهذه الطريقة، فقط، اعتقد ان الولايات المتحدة سوف تكون جادة في التصدي للنظام.

■ هل تعتقد بوجود مشروع أميركي للإطاحة بنظام صدام، وبخاصة في ظل مبادرة وزارة الخارجية الأميركية وإعلانها العزم على تقديم الدعم للمعارضة العراقية الديموقراطية؟

لا يوجد مشروع أميركي لإسقاط هذا النظام، ولو وجد فهو ليس مرغوبا فيه، لأن الشعب العراقي هو الذي سوف يسقط النظام، إنما الشعب العراقي والمعارضة العراقية يسعيان للحصول على الدعم المعنوي والسياسي والديبلوماسي من أجل عزل هذا النظام، ومن ثم ايصال هذه الرسالة الى الدول المعنية والى شعبنا في الداخل. اننا نتعامل مع جميع الجهات الخيرة من أجل مساعدة شعبنا. واما ما يقال عن مشروع وزارة الخارجية فنحن نعتقد ان هدفه هو دعم المعارضة، ونحن نحتاج الى دراسة هذا المشروع بصورة أكثر. والآن نجري حوارا مع الولايات المتحدة لتوضيح هذا المشروع من خلال طرح العديد من الأسئلة عنه. ونعتقد ان نية واضعي المشروع هي مساعدة الشعب العراقي لكننا، أساسا، بحاجة الى توضيحه وتطويره بصورة أكبر.

■ يفهم من كلامكم ان لديكم ملاحظات وأسئلة في شأن المشروع؟

من بين هذه الملاحظات ان هذا المشروع مناسب للذهنية الأميركية أكثر من مناسبته للمعارضة العراقية، والأجواء العربية. وسنقدم اقتراحات اضافية بالأسلوب الأصوب الذي ينبغي العمل به مع المعارضة العراقية.

■ تركز الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف العراقي على قضيتي العقوبات الاقتصادية ونزع أسلحة الدمار الشامل، ما رأيكم في هاتين المسألتين؟

اننا نطلب من الولايات المتحدة – في كل حواراتنا مع مسؤوليها – التركيز على قضية حقوق الإنسان في العراق وعلى ان شعبنا غير مسؤول عن الجرائم التي

اقترفها صدام حسين. اما بالنسبة للحظر الاقتصادي، فإن صدام حسين يسعى عمليا لإبقائه بينما يريد رفعه إعلامياً، ونحن نطالب منذ فترة طويلة برفع الحظر عن العراق من دون قيد أو شرط. ونرى الآن، من الناحية العملية، انه لم يعد الحظر على العراق موجودا، بعدما أصبح من المسموح به بيع النفط بالكميات القادر العراق على انتاجها ومن دون وضع سقف لذلك. كما نلاحظ أخيرا ان الأمم المتحدة رفضت 50 مادة فقط من بين قائمة مشتريات تضم 1500 مادة تقدم بها العراق، وهذا يعني ان الحظر حاليا يشمل فقط ما يعادل أقل من الواحد في المئة. وهذا يعني انه من المسموح الآن للعراق أن يصدر كل ما يستطيع انتاجه من النفط ومسموح له أيضا أن يستورد أكثر من 99 في المئة من احتياجاته من الخارج. فأين الحظر؟

نعم يوجد حظر يمارسه النظام على الشعب العراقي. ان صدام هو الذي يرفض تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء لانه لا يرغب في مساعدة الشعب العراقي وانما يرغب في الاستيلاء على الموارد النفطية التي هي موارد الشعب العراقي. ومن ناحية أخرى، لو نظرنا الى شمال العراق، أي كردستان العراق، لوجدنا ان مستوي المعيشة هناك أفضل مما هو عليه في بقية أنحاء العراق، ويعود السبب لأن شمال العراق ليس تحت سيطرة النظام. ولو القينا نظرة الى دول الجوار فسوف نجد العراق أغنى منها حتى من دون وجود النفط، ومع ذلك فهو يعاني من الجوع والمرض والفقر، في حين ان دول الجوار الأقل ثروة من العراق أفضل حالاً، كما ان الفئات الدنيا فيها لا تعاني كما يعاني الشعب العراقي. ان السبب في كل ذلك هو النظام الحاكم في العراق، ان الحظر الاقتصادي يفرضه النظام نفسه، لانه يرفض أن تذهب الموارد الى غير جيب صدام.

وأما بالنسبة للتركيز على أسلحة الدمار الشامل، فنحن نرى ان العراق، بوجود صدام حسين، سوف يشكل خطرا دائما على المنطقة، وأنه سوف يسعى لانتاج اسلحة الدمار الشامل عندما تتوفر الفرصة لديه. ومع توافر القدرات التكنولوجية الحالية، فقد أصبح من الممكن انتاج هذه الأسلحة في أي مكان وموقع، وحل هذه القضية ينحصر في تغيير النظام نفسه واقامة نظام يمثل الشعب ويسعى الى اقامة علاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى. هذا هو الحل الوحيد. يقال ان هناك خمسين ألف شخص يعملون في مشاريع أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهؤلاء يملكون الخبرة والعلم اللازمين لصنع أسلحة الدمار الشامل ومن المستحيل تجريد عقولهم منهم. ان الطريق الوحيد للحيلولة دون قيام هؤلاء بتوظيف خبراتهم في مجالات أخرى تخدم البلد وتعمل على تطويره، يتمثل في اقامة نظام يرغب في الأمن والسلام ولا يدخل في مغامرات داخلية أو خارجية.

■ شكلت قضية الكويت محورا مهما من محاور السياسة الخارجية للحكومات العراقية المتعاقبة، وقد بلغت قمتها المأساوية في غزو صدام لدولة الكويت، ما موقفكم من هذه المسألة؟

الكويت دولة مجاورة عربية مسلمة نحترم حدودها واستقلالها ونعتبر ان علينا ان نحميها من أي عدوان، وازالة كل ما لحق في الأذهان من سلبيات الغزو الصدامي للكويت، ونحن نتلهف لاقتناص الفرصة المناسبة لكي نثبت للشعب الكويتي الشقيق ان الشعب العراقي ليس له ذنب فيما لحق بالكويت من قبل نظام صدام. واما الأنظمة العراقية السابقة التي سبق لها ان هددت الكويت، فهي أنظمة كانت تعاني من مشاكل داخلية ولم تكن مستقرة وكانت تخلق الأزمات لكي تحول الأنظار عن مشاكلها الداخلية. فنحن ننتظر الفرصة لاثبات حقيقة ان الشعب العراقي لا يرغب الا بتكوين علاقات أخوية مع الاخوة أبناء الشعب الكويتي، وان نثبت لهم اننا صادقون فيما نقول.

■ هل يشمل هذا القرار رقم 830 الخاص بترسيم الحدود بين العراق والكويت؟

اعتقد ان هذا القرار صدر عن خبراء اختصاصيين يعرفون كيف يرسمون الحدود، لذلك سوف لن نجد أي مشكلة في الحدود المرسومة طبقا لهذا القرار؟

■ كيف ترى مستقبل العلاقات العراقية - الكويتية؟

انظر اليها في ظل نظام ملكي دستوري، حيث ستكون العلاقات وثيقة وودية واخوية، وان الأجيال القادمة سوف تنظر باستغراب لما حدث في مطلع حقبة التسعينات، وسوف نثبت للعالم أن هذه الفترة كانت فترة غريبة وشاذة جدا حدثت من جراء حاكم ظلم الشعب العراقي والشعب الكويتي معا.

■ خرج العراق من حربي ايران والكويت منهارا اقتصاديا ومنبوذا دوليا.. ما هو تصوركم للطريق الذي يكفل خروجه من أزمته الراهنة على المستويين الاقتصادي والدولي؟

أولا، يجب تحقيق الاستقرار السياسي وضمان حقوق الفرد وان نوفر الفرصة لكل فئات المجتمع العراقي في أن يمارسوا حقوقهم السياسية والاقتصادية، وان يسخروا كل خبراتهم وجهودهم لبناء عراق جديد، وبناء علاقات اخوية وودية مع الجيران، وان نصب جهودنا كلها لتنمية العراق، وعندي ثقة كاملة في ان الشعب العراقي قادر على بناء العراق من جديد.

■ يرى البعض ان العراق في صورته الحالية دولة مصطنعة لا تملك مقومات الاندماج الداخلي. وكان الملك فيصل الأول قد ذكر في رسالته الشهيرة الى وزرائه انه لا يوجد شعب عراقي، كيف تنظرون الى عوامل الاندماج وعوامل التفرقة في المجتمع العراقي، وما موقفكم من قضية الوحدة الاقليمية والوطنية للعراق؟

اعتقد ان الشعب العراقي قد أثبت بعد الظروف القاهرة التي مر بها في السنوات الماضية، بأنه شعب واحد، ولو مرت دولة أخرى بما مر به العراق لربما انقسمت على نفسها، ولكن الشعب العراقي اثبت بالرغم من الضغوط الهائلة بأنه مصر على ضمان وحدة العراق.

أما بالنسبة الى رسالة الملك فيصل الأول، فهو قد كتبها في بداية القرن عندما كان يؤسس مع زعماء المجتمع العراقي آنذاك دولة العراق والحمد لله اعتقد ان ثمار هذه الجهود قد أينعت بعد 75 سنة من تأسيس الدولة العراقية، فإن هذه الدولة ما زالت موجودة وإن شاء الله تستمر في الوجود.

■ التشتت الحالي في صفوف المعارضة العراقية الا يجسد مظهرا من مظاهر انعدام مقومات الاندماج التي أشرنا اليه في السؤال السابق؟

هو ليس بالضبط تشتتا أو تفتتا إنما هو تنوع. اذا نظرنا الى الدول الديموقراطية حيث الحرية المطلقة والتعددية فسنجد ان هناك أحزابا عدة، وبسبب غياب تجربة مع الحرية في العراق أصبح من الصعب تحويل هذا التنوع الى عامل صحي. التنوع في حقيقته ظاهرة صحية. والتعدد في المعارضة العراقية سببه وجود تنوع في المجتمع العراقي، والمطلوب تحقيق توحيد أكثر في الجهود وليس الاندماج في الأفكار.

■ ما موقف الشريف علي من القضايا التالية:

■ ظاهرة المد الإسلامي

الحركة الملكية الدستورية مسلمة ونحن نعمل من أجل نشر الاسلام في كل البلدان وحماية المسلمين في كل مكان.

■ الوحدة العربية

نحن نعمل من أجل توحيد الأمة العربية، ونعتقد ان التوحيد لا يتم بالسلاح، بل بالاقناع وبالتقارب السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول العربية، وفي المستقبل سوف يكون المجال أوسع لتوحيد الأمة العربية، وربما يكون الأمر على نمط الاتحاد الأوروبي، حيث تعمل دول مستقلة من أجل مصالحها المشتركة.

■ القضية الكردية

ننظر الى القضية الكردية من منطلق عراقي، ونعتبر ان الاخوة الأكراد العراقيين يرغبون في نظام عراقي عادل يحترم جميع فصائل المجتمع العراقي وشرائحه،

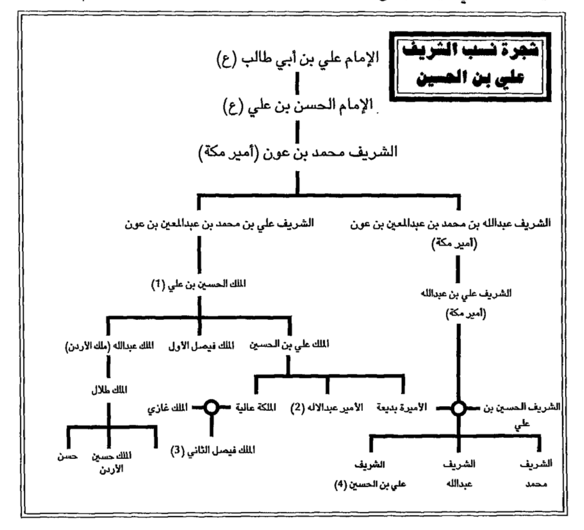
ونعتقد ان الدولة الديموقراطية التي تمثل رغبة الشعب سوف تحل كل المشاكل التي خلقها النظام الحالي.

■ المجتمع المدني

ان الملكية تدعو الى اقامة المجتمع المدني، وهو أمر ضروري لكي يتقدم البلد وينمو ويتطور. ان مجتمعنا الآن مجتمع متعسكر يحكمه حزب واحد لا بل فرد واحد، وهذا ما يعيق من تقدمه ويزيد من تخلفه.

■ الديموقراطية

الديموقراطية أساس لتحقيق الاستقرار في العراق، وهي ليست مجرد صندوق الاقتراع وانما ايضا مساهمة المواطن في قرارات الحكومة والدولة وإحساس المواطن بأن لديه مساهمة في حياة المجتمع، وان الدولة موجودة لخدمة الناس وليس الحاكم.



---

(1) الشريف حسين قائد الثورة العربية.
(2) عبدالاله هو ولي عهد العراق خال الشريف علي بن الحسين.
(3) اخر ملوك العراق، قتل ابان ثورة 1938 وهو ابن خالة الشريف علي بن الحسين.
(4) هو مَن قابلته المجلة في هذا العدد.

الميثاق الوطني

أعلن الشريف علي بن الحسين في الاجتماع الأول لدعاة الملكية الدستورية في بريطانيا (20 حزيران – يونيو 1993) ميثاقا وطنيا عراقيا، تتعهد الملكية الدستورية العراقية بتنفيذه، وكان في مقدمة أبواب الميثاق اجراء استفتاء شعبي مباشر لاختيار نظام الحكم ورئاسة الدولة ووضع دستور دائم للبلاد وعرضه في استفتاء شعبي حر، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، واجراء مصالحة وطنية شاملة على أساس روح التسامح والعفو والابتعاد عن الثأر والانتقام.

(وفيما يلي نص الميثاق الوطني الذي أعلن في الاجتماع).

تتعهد الملكية الدستورية العراقية بما يلي:

أولا: التمسك بوحدة الوطن العراقي والحفاظ على استقلاله.

ثانيا: التأكيد على الهوية الاسلامية للعراق مع التمسك باحترام كافة الأديان والمعتقدات وصيانة حقوقها.

ثالثا: اجراء استفتاء شعبي حر ومباشر يقرر فيه الشعب العراقي مصيره بحرية في اختيار نظام الحكم ورئاسة الدولة.

رابعا: وضع دستور دائم للبلاد بمصادقة الشعب العراقي باستفتاء عام حر.

خامسا: ان يكون نظام الحكم الملكي دستوريا وراثيا ينبثق عن ارادة الشعب ويكون الملك فيه رمزا لوحدة الشعب وكرامة الأمة وعزتها.

سادسا: اقامة نظام ديموقراطي تعددي تتبادل وتنتقل فيه السلطة عبر صناديق الاقتراع وانشاء المؤسسات الديموقراطية السليمة على أساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

سابعا: التأكيد على قدسية استقلال القضاء من أية جهة أو فرد في الدولة.

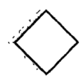
ثامنا: الالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

تاسعا: تكون جميع القوات المسلحة ملكا للشعب وهدفها المقدس حماية الوطن من أي اعتداء خارجي وتحرم عليها ممارسة النشاط السياسي.

عاشرا: تطبيق نظام الاقتصاد الحر وتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية مع الحفاظ على التوازن بين حقي التملك والعمل الحر وبين حقوق الشعب في الخدمات والمرافق العامة والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

حادي عشر: اجراء مصالحة وطنية وشعبية شاملة اساسها روح التسامح والعفو والابتعاد عن روح الثأر والانتقام مع المراعاة التامة لتطبيق القانون والقضاء العادل.

ثاني عشر: معالجة مخلفات العهد المظلم وفي مقدمتها القضايا القومية والطائفية وقانون الجنسية العراقية وحقوق المهجرين والمهاجرين بمقتضى قوانين عادلة وعلى أسس المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور الدائم.



العلاقات العربية - التركية في عالم متغير

عبدالفتاح علي الرشدان *

تعرّض العالم في نهاية الثمانينات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، ما أدى إلى تحوّل في مراكز القوى في العالم. وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءاً آخر مهماً في هذه المنطقة.

وقد تعرض الوطن العربي بسبب حرب الخليج الثانية ونتائجها إلى زيادة في تفكك آليات النظام الاقليمي العربي الذي يتمثل في جامعة الدول العربية، إذ لم تعد الجامعة قادرة على لملمة نفسها واتخاذ أي قرار بشأن تعزيز العمل العربي المشترك، أو العمل باتجاه تنقية الأجواء العربية التي سادها التشتت والانقسام وعدم الاتفاق، وبخاصة في ظل تغير ميزان القوى الإقليمي مع التمركز العسكري الغربي في الوطن العربي، وفتح الباب أمام مشروع التسوية السياسية للصراع العربي– الاسرائيلي. وقد أدت هذه التطورات، مشفوعة بالأطماع الخارجية في المنطقة العربية، إلى ظهور مشاريع جديدة تدعو إلى البحث في اعادة تشكيل أو رسم حدود منطقة الشرق الأوسط، استجابة للتطورات الإقليمية والدولية.

يمكن الإشارة إلى أن التحولات العالمية المتمثلة في تفكك الاتحاد السوفييتي وانحلاله وزوال الأخطار التي كان يشكلها بالنسبة لتركيا، وما أدت إليه حرب الخليج الثانية من إبراز أهمية الدور التركي في مساندة الغرب، فضلاً عن ما حصل من تغيرات على مستوى النظام الشامل للعلاقات الدولية، قد أدت إلى التأثير على الدور التركي ومكانته في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم في سياستها وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخري، ولا سيما دول الجوار التي تربطها بتركيا روابط مختلفة. ومن هنا، فقد أخذت تركيا تبحث عن دور إقليمي جديد أكثر فاعلية في المنطقة مستغلة نتائج حرب الخليج الثانية ومستثمرة الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به.

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية - جامعة مؤتة، الأردن.

من المعروف أن العلاقات بين الوطن العربي وتركيا علاقات يمكن أن توصف بأنها موغلة في القدم، وتعود جذورها التاريخية إلى القرن السابع الميلادي. وقد عاش العرب والأتراك مع بعضهم قروناً عدة في ظل الدولة العثمانية. وتركيا واحدة من أبرز دول الجوار الإقليمي بالنسبة للوطن العربي تربطها به شبكة علاقات متنوعة اقتصادية وسياسية وتاريخية وثقافية، وهي العلاقات بين المجتمعين الأكثر سكاناً في العالم الإسلامي، ولذلك فان منطقة الشرق الأوسط التي تعيش فيها أكثرية الأتراك والعرب، كما أشار إليها الكاتب الأميركي كريستين هيلمز، هي «مركز العالم الإسلامي الجيوسياسي (Helms 1990, 7) . وقد مرت العلاقات العربية- التركية منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة بمراحل مختلفة ومتنوعة اتسمت بالصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف. وتعود طبيعة هذه العلاقة إلى ظروف الجوار بين الوطن العربي وتركيا، ووجود حدود مشتركة بين الطرفين واطلالهما على البحر المتوسط. وترجع هذه العلاقة أيضاً إلى وجود هوّة أو انقطاع بين المجتمعات العربية والمجتمع التركي، بسبب تباين وجهات النظر بين النخب السياسية العربية والتركية. وبحكم الجوار، فقد تشكلت مصالح لكل طرف لدى الطرف الآخر، كما تكونت مصادر قلق وتخوف عند كل طرف من الآخر، فضلاً عن وجود مصالح مشتركة بين الجانبين، بالرغم من وجود خلافات قديمة بينهما، أدت إلى تكون بعض من المدركات والمفاهيم الجامدة في تصور كل طرف عن الآخر.

في ضوء التطورات التي أصابت المجتمع الدولي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، يمكن القول أن هناك متغيرات جيوسياسية تشكلت في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ في ما يتعلق بتركيا والعلاقات العربية التركية بفعل الأحداث التالية: (غوركان 1995، 588): (أ) انهيار الحزب الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفييتي ثم اختفاء حلف وارسو. (ب) قيام جمهورية إسلامية في ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية عام 1979 وعزل نظام الشاه. (ج) نشوب الحرب العراقية- الايرانية (حرب الخليج الأولى، 1980- 1988). (د) اندلاع حرب الخليج الثانية بغزو العراق للكويت (1990- 1991). (هـ) التوتر والفوضى في القوقاز والحرب الأهلية في البلقان. (و) الخلاف التركي- اليوناني حول المسألة القبرصية. (ز) التطورات التي حصلت على صعيد الصراع العربي- الاسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد 1992، وما تبع ذلك من عقد اتفاقات سلام بين بعض الأطراف العربية واسرائيل. وفي ضوء كل هذه التطورات، وجدت تركيا نفسها - بما تمتلك من موارد، وقوة إقليمية - ترغب في تعزيز مصادر قوتها ونفوذها، وتبحث عن دور إقليمي في الشرق الأوسط في محاولة منها لتوظيف المتغيرات الجديدة واستثمار امتدادها السياسي والاقتصادي إلى الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى.

إن الدّور الذي تنشده تركيا في أيّة ترتيبات يجري اتخاذها في المنطقة، سوف يكون له تأثير في الخيارات والأولويات العربية، ما يضع الدول العربية أمام تحديات صعبة تدعوها إلى إعداد نفسها لمواجهة مثل هذه التحديات، وبالتالي محاولة تجنب تصعيد المواجهة مع تركيا التي قد تؤدي إلى صراعات تهدد الموارد وتبعثر القدرات العربية، في الوقت الذي تبدو الدول العربية في حاجة، أكثر ما تكون، إلى حشد الطاقات والتركيز على

أولويات محددة، حتى تستطيع رأب الصدع، ووقف المزيد من التدهور الذي تعاني منه الأمة العربية.

وتنبع أهمية دراسة العلاقات العربية – التركية من طبيعة الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتسم بالاختلال في موازين العلاقات الاقليمية لغير صالح العرب، والتي يمكن لتركيا أن تلعب دوراً مؤثراً فيها، وخصوصاً ان تركيا تبدو من أكثر دول الجوار حضوراً والأكثر قدرة على اختراق النظام العربي والتأثير في اتجاهاته وخياراته، وتعود أهمية تركيا والدور التركي إلى ما يلي (اليساوي 1991، 42؛ غوركان، 1995، 589): (1) تشغل تركيا موقعاً استراتيجياً هاماً في السياسة الدولية، إذ تقع بين أربعة بحار «البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، مرمرة، قزوين». وعلى مفترق المواصلات البحرية «الدردنيل، البسفور»، والبرية «آسيا، أوروبا»، والجوية «أوروبا، الشرق الأوسط، آسيا»، البترولية «بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط. وهذا الموقع الجغرافي يسهل لتركيا السيطرة على خطوط المواصلات البرية والبحرية بين كثير من الدول البلقانية والشرق أوسطية. (2) مساحة تركيا 780576كلم2، وهي تأتي في المرتبة 34 في العالم من حيث المساحة. (3) ثقلها الديموغرافي (51,2 مليون نسمة عام 1985) وتأتي في المرتبة 19 في العالم من حيث عدد السكان، وحسب تقديرات البنك الدولي سيصل عدد السكان في نهاية هذا القرن إلى 69 مليون نسمة. (4) قوتها العسكرية الضخمة 650 ألف جندي مع امكانية تجنيد وتعبئة مليوني رجل في الظروف الطارئة والاستثنائية، وعضوية تركيا في التكتلات العسكرية الغربية، وخاصة عضويتها في شمال الأطلسي.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية وتحليلها، وبخاصة تطورات السياسة التركية إزاء الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين، مع الالمام بتطور هذه العلاقات والمراحل التي مرت بها بإيجاز، من أجل الوصول إلى فهم أفضل لهذه العلاقات، ثم تناقش الدراسة أبعاد وجوانب ما يرتبط بهذه العلاقات من تطورات ومشكلات ومجالات للتعاون. وأخيراً، تحاول الدراسة بحث العلاقات المستقبلية بين الطرفين وتقديم بعض الاقتراحات من أجل الوصول إلى تطويرها.

تطور العلاقات العربية – التركية

تجدر الاشارة إلى أن العلاقات بين العرب والأتراك خلال فترة الحكم العثماني الذي دام مدة تزيد عن أربعمئة عام، مرت في مراحل مختلفة، وكان لكل مرحلة منها ظروف وسمات خاصة، وقد انتهت تلك العلاقات بخروج العرب عن الدولة العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى التي كانت تحكمها تركيا. وقد بدأت العلاقات العربية – التركية قبل أن يقوم السلطان سليم بفتح بلاد الشام ومصر عام 1516. فكثيرون من العرب كانوا قد حطّوا رحالهم في العاصمة العثمانية القديمة بورصة، وتواجدوا في المناطق التي امتد اليها الحكم العثماني. وقد كان العرب أكثر الشعوب تعلقاً بالدولة العثمانية بحكم أنهم يشتركون مع الأتراك برابطة العقيدة الاسلامية. وتعايش العرب المسلمون لقرون عدة مع

الأتراك في إطار الرابطة العثمانية التي عزز من قوتها عاملان هما (قاسم 1991، 152): (1) ارتباط المسلمين في الولايات العربية بالفاتحين الترك منذ دخولهم إلى هذه الولايات بالوشائج الدينية، ما جعل العرب والأتراك يعتبرون أنفسهم شركاء في دولة واحدة هي الدولة العثمانية، باعتبارها دولة اسلامية. (2) لم يفرض العثمانيين أسلوباً مركزياً في الحكم في الولايات العربية وإنما اكتفوا بالسيطرة العسكرية والسياسية العليا، وتركوا للرعايا العرب حرية التصرف في شؤونهم المعيشية، بما في ذلك المحافظة على لغتهم وتقاليدهم ومؤسساتهم الخاصة بهم.

ما ساعد في عدم تغلغل الدولة العثمانية في المجتمعات العربية، افتقار السلطنة العثمانية إلى فكرة الدولة الحديثة التي تقوم على بسط السلطة المركزية، كما ان قلة العنصر التركي لم تمكن الدولة العثمانية أن تصبغ البلاد التي خضعت لها بالصبغة التركية (قاسم 1991، 153). ولكن هذه الأوضاع لم تستمر. فقد ظهرت في ما بعد عدة متغيرات جديدة كان لها دور بارز في فصم عرى الروابط بين العرب والأتراك وأدت إلى خروج العرب عن الدولة العثمانية، وأهم هذه المتغيرات (قاسم 1991، 153): (أ) الحركات الانفصالية المحلية. (ب) الاستعمار الأوروبي. (ج) الصراع بين القوميتين العربية والتركية. وقد أفرزت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني عوامل النفور والتوتر بين العرب والأتراك، وأدت إلى تكوين نمط من التصور لدى كل طرف عن الآخر، وبخاصة العرب، فوصلت العلاقات العربية – التركية إلى أدنى مستوى لها وازدادت الأوضاع سوءً ما أدى إلى اعلان شريف مكة الحسين بن علي الثورة على الأتراك (الكيلاني 1996، 14–15). وقد انهارت الدولة العثمانية مع انهزام الأتراك في الحرب العالمية الأولى، وتولي كمال أتاتورك الحكم في تركيا، وهو الذي ألغى الخلافة الإسلامية، وأعلن تشكيل دولة تركيا العلمانية الحديثة.

مرت العلاقات العربية – التركية منذ قيام الدولة التركية الحديثة حتى وقتنا الحاضر بمراحل عدة تميزت بخصائص مختلفة، كان للسياسة الخارجية التركية فيها ازاء الوطن العربي الدور الرئيسي في تحديد ملامحها، حيث موقع تركيا الجيواستراتيجي يجعل من تركيا جسراً بين الشرق والغرب، فضلاً عن أن هناك عدداً من الدول تربطها بتركيا حدود برية ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين تركيا وهذه الدول، وينعكس ذلك على موقف تركيا إيجاباً أو سلباً ازاء الدول العربية التي تحاول أن توظف موقعها لخدمة المصالح الغربية في المنطقة العربية. ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات العربية – التركية بعد انهيار الدولة العثمانية إلى خمس مراحل على الوجه التالي:

المرحلة الأولى، وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتي نهاية الأربعينات:

اتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ الأساسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطناً قومياً للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض... وقد كان التوجه الأساسي ان الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها، كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها (غلو 1996، 15–16). وكانت السياسة التركية

خلال هذه الفترة قائمة على القطيعة مع العالم الإسلامي واتباع منهج الغرب، وإظهار العرب بمظهر المتآمرين لمساعدتهم الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. كما أن خليفة كمال أتاتورك عصمت اينونو سار على المنهج الذي سار عليه أتاتورك. وبالتالي، فإنه لم يخط أية خطوة نحو توثيق العلاقات مع الدول العربية، بل إنه ذهب شوطاً بعيداً في توجيه بلاده نحو الغرب، ولذلك فقد تبنت تركيا مواقف معادية للعرب، من أهمها المطالبة بلواء الموصل في العراق، واقتطاع وضم لواء الاسكندرونة عام 1938 بمساعدة فرنسية، وقد أدت عملية إلحاق لواء الاسكندرونة بتركيا إلى خلق حالة من التشنج والتأزم في العلاقات العربية – التركية (الزين 1980، 344)، في حين اتسمت العلاقات خلال هذه الفترة بحالة من فك الارتباط العربي التركي. فقد اعترفت تركيا في 28 آذار (مارس) 1949 اعترافاً واقعياً باسرائيل، ثم اعترفت بها قانونياً عام 1950، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، وسمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى اسرائيل (صفوة 1982، 93).

المرحلة الثانية (1950–1965):

نتيجة لحالة فك الارتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقاناً وتوتراً، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفييتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة اسرائيل في فلسطين عام 1948. وقد قام في الوطن العربي التيار القومي الذي يدعو إلى الالتزام بفكرة عدم الإنحياز، والتعاون مع الاتحاد السوفييتي في ضوء سياسته المعلنة عن مساعدة الدول النامية بالحصول على الاستقلال ودعم مشاريع التنمية، وفي تركيا كانت سياسة الدولة تسير باتجاه مناقض لما يحدث في الوطن العربي، إذ ارتبطت تركيا بالمعسكر الغربي وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، ونظرت للاتحاد السوفييتي باعتباره العدو الأول لتركيا، (السماك 1993، 80). كما اتجهت تركيا خلال هذه الفترة إلى عقد تحالفات إقليمية موالية للغرب، ومن ذلك تزعمها حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) عام 1955 الذي أنشأته الدول الغربية لتطويق الوطن العربي ووضع حاجز بينه وبين الاتحاد السوفييتي، ومواجهة اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي أنشأها النظام الإقليمي العربي من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي (الداود 1982، 66). وقد شاركت تركيا الولايات المتحدة في الجهود العسكرية التي تستهدف منع الأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط تحت مبدأ أيزنهاور الذي صدر عام 1957. وقد أدى ذلك إلى ازدياد شقة الخلاف بين العرب وتركيا، ووصلت العلاقات إلى حد القطيعة، فكان موقف تركيا سلبياً في حرب السويس عام 1956 وما تلاها من تطورات، إذ أيَّدت تركيا الدول المعتدية على مصر ووافقت على الاشتراك في الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. فقد انطلقت قوات المارينز الأميركية من قاعدة انجيرليك في تركيا إلى لبنان أثناء التدخل الأميركي فيها عام 1958 (الأصفهاني 1978، 95)، كما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية للضغط عليها للوقوف ضد المطالب الشعبية بالوحدة مع مصر عام 1958، التي انهارت في عام 1961، وتحولت بعد انهيار حلف بغداد إلى الحلف المركزي الذي ضم دولاً من خارج المنطقة العربية وهي تركيا وإيران، وباكستان (سعيد 1987، 74).

وغلبت سمة المواجهة والصراع على العلاقات بين تركيا والعرب، فقد صوتت تركيا ضد استقلال الجزائر، كما أن تركيا دعمت علاقاتها الاقتصادية بكل من اسرائيل وإيران، ووقعت اتفاقية «الرمح الثلاثي» للتعاون الاستخباراتي مع اسرائيل وايران، وهي الاتفاقية التي أكدت على ضرورة تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة المخابرات في هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك فقد أبرمت اتفاقية تجارية مع اسرائيل عام 1960، (Sander 1987, 56) . ونتيجة للمواقف التركية السلبية تجاه القضايا العربية، فقد كان موقف الدول العربية سلبياً إزاء تركيا أثناء الأزمة القبرصية (1963–1964)، بل ان معظم الدول العربية وظفت علاقاتها بحركة عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي لعزل تركيا، ووقفت معظم الدول العربية إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس. وزاد في عزلة تركيا وقوف الدول الغربية إلى جانب اليونان.

يمكن وصف العلاقات العربية – التركية حتى منتصف الستينات بأنها امتازت باللامبالاة وعدم الاهتمام والإهمال. وكذلك اتسمت نظرة العرب إلى تركيا بوصفها جزء من تحالف استعماري غربي، ولم تعط لتركيا بذاتها أية أهمية. وهذه النظرة المتسمة بعدم اهتمام كل طرف بالآخر ناجمة عن توجهين متعارضين ومختلفين في كل من تركيا والوطن العربي خلال هذه الفترة.

المرحلة الثالثة (1965–1971):

بدأت تركيا في هذه الفترة البحث عن أصدقاء ودعم في المجتمع الدولي، بهدف حماية أمنها الخاص ومصالحها الحيوية. وأعلن وزير الخارجية التركي في شباط (فبراير) عام 1965 ان السياسة التركية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الوطن العربي قد فهمت خطأ وأعطت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع، ووعد بتحسين وتصحيح سياسة تركيا إزاء الدول العربية. (بكر 1991، 96). ويمكن القول بأن نوعاً من الانفراج قد أخذت ملامحه تظهر في العلاقات العربية التركية، وذلك يعود للأسباب التالية: (صفوة 1982، 98): (1) انعكاسات الأزمة القبرصية عامي 1963–1964، حيث وجدت تركيا نفسها معزولة عن الدول الاشتراكية والدول العربية وحتى الدول الغربية الحليفة. وبرز ذلك بشكل خاص حين بعث الرئيس الأمريكي جونسون رسالة إلى الحكومة التركية في حزيران (يونيو) عام 1964 يطلب فيها عدم التدخل في قبرص لحماية الأقلية المسلمة، مبرراً طلبه بحجة استغلال السوفييت الوضع الناجم عن ذلك. (الداقوقي 1995، 528). (2) انتكاسة المشروع القومي العربي وحدوث حركة الانفصال بين سوريا ومصر عام 1961، وكذلك فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام 1963، وما لحق بالنظام العربي من تشتت وضعف خلال هذه الفترة بسبب الانتكاسات المتتالية. (3) التحول الذي طرأ على السياسة السوفييتية تجاه تركيا بعد تولي الزعيم خرتشوف السلطة في الاتحاد السوفييتي، وتوجيه الدعوة إلى تمتين العلاقات التجارية والثقافية والفنية مع تركيا. وكما يشير شاكماك فقد أدى «الجو القارص والبرد الذي ساد في علاقات تركيا مع العرب وقيامها بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي إلى التأثير في السياسة الخارجية

التركية وسياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط العربي على وجه الخصوص (شاكماك 1982، 105). (4) بروز حاجة تركيا إلى الأسواق العربية للحصول على ما تحتاجه من عملات صعبة لتغطية تكاليف وارداتها النفطية الآخذة بالازدياد، ومواجهة النقص الحاد في تحويلات عمالها في الدول الأوروبية، ومن أجل شراء قطع غيار الأسلحة الأميركية، (Sander 1987, 64-67).

لقد بدأت تركيا مرحلة من الصحوة السياسية في مجمل علاقاتها مع الدول العربية، وأخذت تراجع سياستها نحو القضايا العربية. وقد عزز ذلك فضلاً عن الأسباب السالفة الذكر، الأزمة السياسية الداخلية في تركيا التي لعبت دوراً في التحسن النسبي في العلاقات العربية – التركية الذي بدأ في منتصف الستينات، حتى أن حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرل أعلن في برنامجه الانتخابي عن توثيق العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانبهم في قضاياهم المشروعة، وضرورة تطهير هذه العلاقات مما علق بها من شوائب (المنوفي 1976، 148).

نتيجة لما سبق فقد شهدت السياسة الخارجية التركية بعض التغيير. ومن أبرز التغييرات حدوث تقارب مع العراق والأردن والسعودية ومصر. واستمرت في عام 1967 الزيارات المتبادلة التركية العربية على مستوى عال، ومن أبرز هذه الزيارات زيارة وزير الخارجية التركي آي.اس شاغلا بانجيل إلى القاهرة لمدة أسبوع حيث أعلن بعد مقابلته للرئيس الراحل جمال عبدالناصر وعودته إلى تركيا ان كل مجالات العلاقات العربية – التركية قد نوقشت، وان اتفاقاً جماعياً قد تم التوصل إليه لتحسين العلاقات – العربية التركية. وأعلنت تركيا على اثر هذه الزيارة أنها لن تسمح لقوات حلف الأطلسي باستخدام التسهيلات الحربية في تركيا في أي نزاع في منطقة الشرق الأوسط (بكر 1991، 299–300). وقد زادت التبادلات التجارية بين تركيا والدول العربية، فارتفعت الصادرات التركية إلى الأقطار العربية من 26 بليون دولار في عام 1966 إلى 46411 مليون دولار عام 1970، كما ارتفعت وارداتها من الدول العربية من 43,9 مليون دولار إلى 55,349 مليون دولار خلال الفترة نفسها (المنوفي 1976، 148–149).

وقد بلورت حرب حزيران بين العرب واسرائيل عام 1967 الموقف التركي تجاه العدوان الاسرائيلي، عندما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد التركية لمساعدة اسرائيل أثناء الحرب. وطالبت بصراحة بانسحاب القوات الاسرائيلية ودفع التعويضات عن الأضرار وحل القضية الفلسطينية، (المنوفي 1976، 148). وعندما تم التصويت في الجمعية العامة على القرارين الخاصين بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة وبعدم قيام اسرائيل بتغيير أوضاع القدس، وقفت تركيا إلى جانب العرب ودول عدم الانحياز، وبذلك تكون تركيا قد خرجت عن إرادة الولايات المتحدة في القضايا الدولية المطروحة في الأمم المتحدة، (الداقوقي 1995، 530)، ولكن تركيا لم تقم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

إن السياسة التركية إزاء الصراع العربي– الاسرائيلي تتسم بالحذر المتزايد. ويشعر

صانعو السياسة التركية أن الصراع يؤثر مباشرة في أمن تركيا ويجعل من الصعب عليها أن تقف موقفاً محايداً، ولذلك فإن تركيا ترى أن أمنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب تستلزم سياسة أكثر فعالية، من جانبها، نحو قضايا الشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار أن هذه السياسة يجب أن تكون متوافقة مع التزاماتها كعضو في حلف شمال الأطلسي ومصالحها على المدى البعيد (بكر 1991، 303).

كان الموقف التركي إيجابياً وودياً وتحسنت العلاقات بعد الحرب العربية – الاسرائيلية في تشرين أول (أكتوبر) عام 1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلات عسكرية لشحن المعدات الأميركية إلى اسرائيل، وأكدت، مرة أخرى، على موقفها السابق بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة حتى يتسنى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، كما أخذت تركيا تقلص من علاقاتها السياسية والاقتصادية مع اسرائيل (الداقوقي 1987، 51). ويبدو أن الموقف الإيجابي في السياسة الخارجية لتركيا، إزاء الدول العربية، قد تبلور بهذا الشكل بسبب ظهور أزمة الطاقة بعد حرب تشرين، واستخدام العرب النفط كسلاح في مواجهة الدول التي تدعم اسرائيل ضد العرب، ولذلك، فان التحرك التركي جاء بقصد كسب ود العرب. وفي المقابل فقد وقفت الدول العربية إلى جانب تركيا أثناء الأزمة القبرصية عام 1974، بل أن بعضاً من الدول العربية (العراق، ليبيا والسعودية) قدمت المساعدات إلى تركيا وللقطاع التركي في قبرص، ما أدى إلى ترك أثر عميق في الرأي العام التركي (شاكماك 1982، 106). واندفعت تركيا نتيجة لذلك إلى تأييد القضايا العربية والمساهمة في معظم نشاطات رابطة العالم الإسلامي. واستضافت تركيا لأول مرة مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في اسطنبول عام 1975، وسط حفاوة شعبية كبيرة، حيث كان المؤتمر فرصة لإظهار مشاعر الأتراك الدفينة إزاء العرب المسلمين (الداود 1982، 69). وقد صوتت تركيا إيجابياً مع العرب في الأمم المتحدة على قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، عام 1975. ويمكن القول بأن تحسن العلاقات العربية – التركية يرجع إلى عدم وقوف الغرب خلال هذه الفترة مع المصالح التركية، وهو ما يدعو للقول أن تطور هذه العلاقات يعتمد على الظروف، وليس على أسس أو قواعد واضحة، أو مصالح إقليمية.

المرحلة الرابعة (1975–1990):

شهدت هذه الفترة تطوراً إيجابياً ملموساً في العلاقات العربية – التركية معظم المجالات السياسية والاقتصادية، وقد استطاعت تركيا أن تبني خلال هذه الفترة علاقات إيجابية مع معظم الدول العربية، ويتضح ذلك مما يلي: (1) خلال الأعوام 1976–1978 أقيمت علاقات دبلوماسية بين تركيا ولأول مرة وكلاً من البحرين وقطر والامارات العربية وعُمان. (2) اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في آب (أغسطس) 1979، وبذلك تكون تركيا أول دولة عضو في حلف شمال الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفتحت مكتباً لها في أنقرة، واعترفت بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988.

---

(3) قامت تركيا بتأسيس مركز لدراسات العلاقات العربية – التركية في جامعة حاجة تيه في أنقرة عام 1980، وافتتحت معظم الجامعات التركية أقساماً لتدريس اللغة العربية وآدابها فيها. (4) أعلنت تركيا عدم الاعتراف بقرار اسرائيل اعتماد القدس عاصمة لها، وخفض التمثيل الدبلوماسي في السفارة التركية في تل أبيب إلى مستوى قائم بالأعمال، كما شجبت تركيا القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي في العراق عام 1981. (5) أعلنت تركيا عام 1980 عدم استعدادها لاستخدام قواعدها من قبل قوات التدخل السريع الأميركية، وعدم استخدام عضويتها في حلف شمال الأطلسي في عمليات عسكرية في الشرق الأوسط، بما يتعارض مع تطور علاقاتها مع دول المنطقة (Sander 1987, 60). (6) اتخاذ تركيا موقف الحياد في حرب الخليج بين العراق وإيران عام 1980، والتزامها بهذا الموقف حتى نهاية الحرب عام 1988، مع احتفاظها بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة معهما خلال الحرب، وترحيبها بقرار إيران في تموز (يوليو) 1988 بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598، وباتفاق وقف اطلاق النار بين العراق وايران طبقاً لهذا القرار في 1988/8/20، كما تولت تركيا رعاية مصالح كل من السعودية وإيران لدى الأخرى بعد قطع السعودية علاقاتها مع إيران في نيسان (ابريل) 1988. (7) تعاظم الاهتمام التركي بمنظمة المؤتمر الإسلامي، واستضافتها الاجتماع السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1986. وقد انتخب رئيس الجمهورية التركية كنعان افرين لرئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، في مؤتمر الدار البيضاء عام 1984، وفي اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية السابع عشر الذي انعقد في عمان عام 1988، اقترح وزير خارجية تركيا بناء نظام لاجراءات خلق الثقة المتبادلة والحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة بين الدول الاسلامية بالاستفادة من تركيا، باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في نظام اجراءات الأمن لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (Jilmaz 1988, 5-6) . (8) قيام الرئيس التركي، في ذلك الوقت كنعان افرين، بزيارات رسمية لعدد من الدول العربية بقصد الحصول على مساعدات مالية، فضلاً عن مشروعات مشتركة، واستخدام طرق الترانزيت بينها وبين العراق ودول الخليج لنقل البضائع إلى السعودية. وقد أكد الرئيس كنعان افرين لدى زيارته المملكة العربية السعودية في شباط (فبراير) 1984 على موضوع توثيق العلاقات مع الدول العربية في جميع المجالات بقوله: «اننا نتطلع إلى توثيق علاقاتنا مع العرب في جميع الميادين ونؤمن بأن اسرائيل هي مصدر عدم استقرار المنطقة، وهي المسؤولة عن جميع التوترات القائمة والدائمة بينها».

ومن هنا، فإن السياسة التركية إزاء الوطن العربي مرت بعدد من التغيرات الهامة خلال المراحل المختلفة التي تحدثنا عنها، وذلك بفعل تأثير المصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية التركية التي فرضت عليها أن تتكيف حسب التطورات ومواقف الدول الأخرى، وبخاصة موقف الولايات المتحدة الأميركية في بعض من المناسبات، بالرغم من توجه تركيا الأحادي الجانب التابع للغرب، ما ألحق خسائر فادحة بتركيا في المجالين السياسي والاقتصادي. (غلييف & ميجيديا 1992، 225).

تركيا والوطن العربي في التسعينات

تركيا وأزمة الخليج الثانية:

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في 2 آب أغسطس 1990 مشكلة جوهرية لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الانفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب. وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حرب الخليج، وقد دعت تركيا حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي إلى معالجة الموقف بسرعة، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2 آب 1990. (غلو 996، 20). وكانت تركيا تعتبر علاقاتها بالعراق قبل حدوث الأزمة بمثابة حجر الزاوية بل والقاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية – التركية نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة، وقد تأثر الموقف التركي تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل (أحمد 1991، 345)، منها: (1) الخسائر الاقتصادية والتجارية التي لحقت بتركيا بسبب الأزمة، والتي بلغت حوالي أربعة بلايين دولار. فقد كانت قيمة الصادرات التركية إلى العراق تصل إلى حدود 800 مليون دولار سنوياً، وكانت تركيا تحصل على نحو 300 مليون دولار بدل مرور البترول العراقي من خطوط الأنابيب عبر الأراضي التركية. (2) المصالح الاستراتيجية التركية في المنطقة والتي تتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاقليمي وعدم المساس بتوازن القوى في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من جراء غزوه للكويت قد تؤدي إلى تعاظم دوره الاقليمي، وبخاصة سيطرة العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البترول، فضلاً عن ما يمكن أن يقوم به العراق من توسع على حساب دول المنطقة، إلى الحد الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. (3) عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي الذي ترتبط به منذ عام 1952، وقد جاءت أزمة الخليج كفرصة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي في المنطقة بعد زوال الخطر السوفييتي ومن أجل إثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الذي يمكن توظيفه لتدعيم علاقاتها بالولايات المتحدة وزيادة امكانية دخول تركيا في الجماعة الأوروبية. (4) الموقف الداخلي والرأي العام التركي، فقد رفضت المعارضة فكرة مشاركة تركيا في أي عمل عسكري ضد العراق، فضلاً عن ظهور اتجاهات معارضة بين صفوف الحكومة التركية ترفض التدخل التركي في أزمة الخليج.

على الصعيد الاقتصادي نجحت تركيا في إقامة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع معظم الدول العربية كل على حدة. وازدادت تجارة تركيا مع الدول العربية بعد الثمانينات، ففي عام 1981 بلغ حجم الصادرات التركية إلى الدول العربية حوالي 1,5 بليون دولار، أي حوالي 34% من إجمالي صادرات تركيا مقابل ما قيمته حوالي 2 بليون دولار واردات من البلاد العربية (هيل 1982، 70–84). وبلغت حصة الدول العربية 23,2% من إجمالي صادرات تركيا و13,9% من إجمالي وارداتها عام 1988 وتصدر تركيا نحو 850 سلعة صناعية متنوعة إلى الدول العربية، ويلاحظ أن النفط والمواد الخام الزراعية تسيطر على الصادرات العربية إلى تركيا بنسبة 95% (Demir 1989, 12).

حققت تركيا فوائد جمّة خلال هذه الفترة وذلك بالعمل على تفعيل عضويتها في المؤتمر الإسلامي والعمل على بناء شبكة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول العربية، فضلاً عن المميزات التي تتمتع بها بفضل موقعها الجيواستراتيجي، كدولة تربط بين التحالف الغربي والوطن العربي (ثابت 1993، 115) وقد أوضح ذلك تورغت أوزال رئيس وزراء تركيا الأسبق ورئيس الجمهورية لاحقاً، بعد فوزه في انتخابات عام 1984، عندما قال: «إن تركيا تقف بحزم مع الغرب في حلف الأطلسي والمؤسسات المشابهة، ولكنها في الوقت نفسه تكون جسراً بين الغرب والعالم الإسلامي، وهذا الموقف تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي روابط اقتصادية، ومع الوقت سياسية بين الطرفين» (سعيد 1987، 81). كما برزت أهمية تركيا للاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج، حيث اعتمد العراق في تصدير معظم إنتاجه النفطي على أنبوبين يمتدان من كركوك إلى مصفاة دورت بول التركية على البحر المتوسط، فضلاً عن استخدام الطريق البري بين البلدين في شحن نفط كركوك إلى ميناء اسكندرون، وفي نقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق، وقد كان لنقل النفط العراقي مردود مالي وعائدات تقدر بحوالي 250 مليون دولار عام 1987. (معوض 1988، 88).

يجب أن يشار إلى أنّ موقف الحياد الذي اتخذته تركيا إزاء حرب الخليج بين العراق وإيران لا يمكن تفسيره فقط على أساس المصالح الاقتصادية. فبالرغم من الحوافز والنواحي الاقتصادية التركية، فإنّ العلاقات التركية مع الدولتين المتنازعتين حددتها مجموعة من العوامل الداخلية والاقليمية. ويمكن القول بأن أحد أهم عوامل سياسة الحياد التركي في هذه الحرب يرجع إلى أن الدول الثلاث، تركيا والعراق وإيران، تخاف من النشاط الانفصالي الكردي، حيث أكثرية الأكراد ينتشرون في المناطق الحدودية المشتركة بين هذه الدول.

وقد اتجهت تركيا إلى تبني مشروعات للتعاون الاقتصادي الاقليمي مع الدول العربية وكذلك إلى توسيع العلاقات التجارية مع الأقطار الإسلامية، ومن أهم هذه المشاريع ما يتعلق بموضوع المياه والطاقة الكهربائية، وعقدت عدة مؤتمرات لبحث مشكلة نقص المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل، وقدمت الحكومة التركية مشروع مياه السلام لفتح فائض المياه من نهري سيهان وجيهان في جنوب تركيا إلى عدد من دول المنطقة. ودعت تركيا إلى ربط شبكات الكهرباء بينها وبين سوريا والعراق والأردن ومصر، وذلك لتبادل الطاقة الكهربائية بين هذه البلدان الخمس (معوض 1988، 150–151).

واجهت الحكومة التركية مأزقاً صعباً في إدارة موقفها من أزمة الخليج الثانية. وقد نجم هذا المأزق عن التعارض ما بين رغبة تركيا في تحجيم القوة العراقية والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من جهة، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظراً للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين، ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق، ما

قد يكون هدفاً لهجمات عراقية انتقامية، كما ان انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهددان بتفجير مشكلة الأقليات، وبخاصة منها الكردية، داخل العراق. (أحمد 1991، 347).

ويبدو أن موقف القيادة التركية إزاء عملية الاجتياح العراقية لدولة الكويت كان يتمثل في رفض عملية الاجتياح وإدانة العمل العراقي منذ إعلان الغزو العراقي، وقامت تركيا بتنفيذ كل ما طلبته منها الإدارة الأميركية، فأغلقت أنبوبي النفط العراقي في أراضيها، اللذين كانا ينقلان حوالي 1,6 مليون برميل يومياً مقابل تعويضات مالية ضخمة من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية وحكومتي الكويت والسعودية وصلت إلى ما يقارب 13 بليون دولار. ثم قامت تركيا باتخاذ اجراءات إضافية ضد العراق بفرض الحظر الاقتصادي والحصار الاقتصادي الشامل على العراق وإغلاق الحدود في وجه التجارة وحركة السلع من العراق وإليه، وتدفقت الطائرات الأميركية الثقيلة من طراز اف-111 على القواعد الأميركية فيها وعددها لا يقل عن 60 قاعدة ومنشأة عسكرية. وقد انطلقت الهجمات الجوية والمكثفة ضد العراق من قاعدة انجرليك التركية (خليفة 1991، 107-116).

من الملاحظ أن موقف الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية قد خرج عن السياسة التي تتبعها تركيا إزاء الشرق الأوسط. فهي تخلت عن الحياد الذي كانت تلتزم به إلى حد كبير في المنازعات التي كانت تحدث في الشرق الأوسط، وذلك عندما سمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام قواعدها الجوية لشن غارات جوية علي العراق، مع العلم أنه كان بإمكان تركيا الاكتفاء بأن تلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص المقاطعة وفرض الحصار علي العراق، ولكن الرئيس التركي تورغت أوزال كان مصمماً على أن تلعب تركيا دوراً بارزاً ومهماً في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع بالقيادة التركية إلى إظهار دورها الذاتي في الأزمة والقيام بالتعبئة السياسية والإعلامية للشعب في الداخل من أجل مواجهة احتمال دخول تركيا في الحرب. وبذل الرئيس أوزال من أجل تدعيم دور تركيا في ذلك الوقت جهوداً مكثفة لاستصدار قرارين من البرلمان، كان الأول بشأن تفويض الحكومة اعطاء تسهيلات للقوات الأميركية والأجنبية الأخرى لاستخدام القواعد والمنشآت التركية في الحرب ضد العراق، والثاني بشأن اعطاء الحق للحكومة في إعلان الحرب ضد العراق ودخولها عندما ترى ذلك مناسباً. كما حصلت الحكومة التركية من حلف الأطلسي بتاريخ 1991/6/18 على قرار بالتزام الحلف بالدفاع عن تركيا عسكرياً اذا ما تعرضت لأي اعتداء من أية جهة (خليفة 1991، 119-120). وفضلاً عن ما اتخذته تركيا من اجراءات وممارسات ضد العراق أثناء الأزمة، أقدمت الحكومة التركية على ممارسة الضغوط على العراق وسوريا بتقليل تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل. بتاريخ 1990/1/13، ما أثر سلباً على احتياجات سوريا والعراق من الماء، وكاد يهدد العراق بالتحول إلى صحراء قاحلة باستثناء المنطقة المحاذية لنهر دجلة (الطائي 1990، 39).

لم تكتف السياسة التركية أثناء حرب الخليج الثانية بالمشاركة في تدمير العراق عسكرياً وتشتيت قواته ومنع تدفق مياه نهر الفرات، بل ذهبت إلى حد التهديد بفتح جبهة في أقصى الشمال، وسمحت بدخول القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية إلى شمال العراق والتمركز في الأراضي التركية لتشجيع الأكراد العراقيين على القيام بعمليات مسلحة ضد الجيش العراقي وانشاء ما يسمى بمناطق آمنة للاجئين منهم إلى الأراضي التركية، ثم انشاء هذه المناطق داخل الأراضي العراقية من جهة، وقيام القوات المسلحة التركية بمهاجمة الأراضي العراقية لمطاردة العناصر التركية من جهة أخرى، ما أدى بإيران إلى المطالبة بضرورة انسحاب القوات المتحالفة من أراضي شمال العراق، ولا سيما تركيا، لأنها تهدد بتقسيم العراق وهو أمر يقلق إيران لأنه يؤدي إلى فتح الباب لتقسيم إيران نفسها التي تضم أقليات قومية وعربية (عبدالعاطي 1991، 67). وإمعاناً من تركيا باستخدام كل ثقلها في هذه الأزمة فقد شاركت بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 665 المتعلق بفرض الحصار بالقوة، بحيث أخذت في اعتراض السفن المحملة بالسلع والمتجهة إلى العراق ولم تسمح لها بالتوقف في الموانئ التركية، كما كررت القيادة التركية تحذيراتها للعراق باحتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية غربية.

وحاولت تركيا أن تلعب ورقة الأتراك المتواجدين في العراق باعتبار أنهم أقلية كبيرة العدد لا تقل عن مليون نسمة، ويشكلون الغالبية من سكان الموصل وكركوك التي توجد فيها آبار النفط. وقد جاء هذا المعنى في تصريح الرئيس أوزال عندما قال «ان تركيا لن تضم أية أراضي عراقية، إلاّ أن إعادة تكوين العراق بعد الحرب يجب أن تضمن حقوقاً ديموقراطية للشعب العراقي، بما في ذلك الأقلية التركية). (خليفة 1991، 124). وقدمت تركيا بعد ذلك مشروع تقسيم العراق وإعادة تشكيله كدولة كونفدرالية، بحيث يتم تقسيم دولة العراق إلى ثلاث دويلات، الأولى عربية والثانية كردية والثالثة تركية، على أن تقوم كل من تركيا وسوريا وإيران بضمان هذه الكونفدرالية. ولكن سوريا وإيران رفضتا هذا المشروع وأعلنتا ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية.

استمرت تركيا في محاولة استثمار نتائج أزمة الخليج عندما قام الرئيس أوزال على أثر إنتهاء حرب الخليج بزيارة إلى الاتحاد السوفييتي وقام بتوقيع معاهدة جديدة للصداقة وحسن الجوار والتعاون، كما تم توقيع اتفاقيات بين البلدين تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري. ويمكن القول أن الرئيس التركي السابق تورغت أوزال قد بذل جهوداً خاصة أثناء حرب الخليج الثانية بقصد اقناع الحلفاء الغربيين، وبخاصة الإدارة الأميركية، بالأهمية المتصاعدة لتركيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد قبلت القيادة التركية التثمين الغربي الجديد لأهمية تركيا، وأبرزت ذلك في خطابها العلني الذي بلغ ذروته في إعلان للرئيس أوزال في مناسبة قمة رؤساء الدول الناطقة بالتركية التي عقدت في أنقرة في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1992، حيث قال: «إن القرن المقبل يمكن أن يدخل التاريخ بصفة كونه قرناً تركياً، ولا شك أن المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تبدي اهتماماً متزايداً بتركيا كدولة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً كقوة إقليمية جديدة» (كرامر 1996، 11).

الخلاصة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت إلى القضاء على الخطر الإقليمي الذي كان يمثله العراق ما أدى إلى تعاظم الطموحات التركية وبدأت تركيا تبحث عن دور فاعل وحاسم يمكن أن تلعبه في الترتيبات الشرق أوسطية التي يمكن أن تتم في المراحل اللاحقة لأزمة الخليج.

تركيا والنظام الشرق أوسطي الجديد:

يمكن الاستشهاد عند الحديث عن الأدوار الجيوسياسية الجديدة المختلفة التي قد تسند إلى تركيا بقول أحد الكتاب الأتراك «ستكون تركيا مدعوة للمساهمة في أشكال جديدة من التعاون المتعدد الأبعاد الذي يضم غرب أوروبا، الديموقراطيات الجديدة في آسيا الوسطى وشرق أوروبا، والدول المستقلة الجديدة التي انبثقت من الاتحاد السوفياتي القديم ويوغوسلافيا، وأخيراً، بعض أمم الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. وليست تركيا بديموقراطيتها التعددية ودولتها العلمانية واقتصاد السوق الحر، نموذجاً فحسب لهذه البلدان، بل هي أيضاً، وبفضل تجربتها التاريخية، عنصر استقرار واعتدال في المنطقة... ويجعلها موقعها الفريد بلداً يجب أن يكون سباقاً إلى إقامة مؤسسات للتفاعل الاقتصادي والسياسي والعسكري المتبادل في المنطقة الواسعة الممتدة من سواحل الادرياتيكي إلى حدود الصين في الشرق الأقصى، ومن شمال أمريكا إلى الشرق الأوسط» (كرامر 1996، 12).

بدأ الحديث عن إقامة نظام شرق أوسطي جديد بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية وما لحق النظام الإقليمي العربي من حالة تفكك وضعف بسبب نتائج هذه الأزمة التي جاءت لتضيف ضعفاً وتمزقاً إلى الضعف والتمزق الذي كان يعاني منه النظام العربي، وبدأت فكرة الشرق أوسط الجديد تظهر بصورة أكثر وضوحاً بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 والذي تم من خلاله التمهيد لايجاد تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي، ثم تتابعت على أثر ذلك المفاوضات العربية – الاسرائيلية الثنائية، والمتعددة الأطراف التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات على المسار الأردني – الاسرائيلي والمسار الفلسطيني – الاسرائيلي، وقد شكلت هذه الظروف فرصة مواتية لتركيا للاستفادة منها في تحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة لا سيما وأنه كما يتضح من الاستشهاد السابق طبيعة الدور الذي يتطلع الغرب إلى تركيا للقيام به والدور الذي تتطلع تركيا نفسها للقيام به أيضاً في ضوء المعطيات المشار اليها أعلاه.

فقد انطلقت السياسة التركية للاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجغرافي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبيئة الاقليمية المحيطة كمصدر تهديد محتمل للأمن القومي، أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال حيوي للحركة والنفوذ الاقليمي والدولي. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تأخذ باعتبارها سياسة تركيا تجاه الوطن العربي والصراع العربي– الاسرائيلي، وكذلك فان العلاقات بين تركيا وإيران تعتبر ذات أهمية قصوى، وتلعب تركيا دور رأس الجسر الحيوي للمصالح الغربية تحت ستار التأكيد على طابع تركيا الإقليمي وقد كتبت

صحيفة «وول ستريت جورنال» تقول «ان تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا، بلا ضجيج، خدمات مهمة في الشرق الأوسط» (اليساوي 1991، 47).

لا شك أن لتركيا مكانها الخاص في مشروع النظام الشرق أوسطي، وقد رحبت تركيا بالمشروع الجديد بحكم أنه لم يكن لها أي دور في النظام الإقليمي العربي، في الوقت الذي تحفظ عدد من الدول العربية على المشروع الشرق أوسطي من منطلق أن هذا النظام سوف يقوم على أشلاء النظام العربي ودخول دول أجنبية غير عربية إلى النظام الجديد وخروج دول عربية منه. وبغض النظر عن توجهات كل من الطرفين إزاء فكرة المشروع الشرق أوسطي، فإنه تبقى هناك مصالح مشتركة لكل من العرب والأتراك لا بد من تفهمها ودراستها من قبل الطرفين، حتى يتسنى لهما تخطيط وتنسيق العلاقات المستقبلية.

وفي حقيقة الأمر فإن التمهيد لفكرة المشروع الشرق أوسطي بدأت منذ الثمانينات مع اهتمام المؤسسات الأميركية والاسرائيلية بوضع أسس هذا النظام. ولكن طرح الفكرة بصورة جدية جاء منذ بدأت التسوية السلمية بين العرب واسرائيل وما تبعها من مفاوضات متعددة الاطراف، وقد طرحت الولايات المتحدة هذه الفكرة بهدف إقامة نظام جديد بعد أن تحقق لها ما أرادت في أزمة الخليج الثانية. وتهدف الولايات المتحدة من سعيها إلى إقامة النظام تحقيق ما يلي (يسين 1990، 110–111): (1) أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار ان مصالحها الخاصة فيها تتحقق في أمن الخليج واستقراره. (2) التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول. (3) تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية واسرائيل من جهة أخرى. (4) فرض قيود إقليمية على التسلح. (5) الحفاظ على أمن اسرائيل. (6) انشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. (الوسط 1993).

تعد تركيا من أهم المرتكزات التي ستقوم عليها الترتيبات الأمنية لما تحظى به تركيا من ميزات الموقع الجيو–استراتيجي الذي تحتله في المنطقة، ثم عضويتها في حلف شمال الأطلسي وارتباطها بالغرب، ووجود القواعد الجوية في تركيا المهيأة، بحكم عضويتها في حلف الأطلسي، لاستقبال الطائرات الأميركية والأوروبية وتقديم جميع التسهيلات العسكرية الممكنة لقوات الحلفاء الغربيين، من أجل مواجهة أي تهديد يمكن أن يبرز في المنطقة، هذا فضلاً عن أن هناك وجوداً دائماً للقيادة المركزية للحلف في تركيا. وقد أدت هذه الترتيبات الأمنية إلى تعزيز أهمية تركيا الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر الاتحاد السوفييتي وانتهاء حلف وارسو (Robins 1992, 186-187). وتسعى السياسة الأميركية من خلال وضع الترتيبات الجديدة في الشرق الأوسط إلى تحويل موضوع تسوية الصراع إلى عملية لصنع السلام والمحافظة على توازن القوي، وتخفيض مستوى القوة العسكرية للدول التي تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ثم السعي لمساعدة بعض من حكومات الشرق الأوسط في التصدي للتهديد المتنامي من المتطرفين الدينيين واحتواء التطرف في جميع أنحاء المنطقة، وتطبيق الديموقراطية والتطور الحر

لاقتصاد السوق. وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة تتجه نحو الاعتماد على التحالف المكون من مصر واسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية للمحافظة على مصالحها في المنطقة.

إن علاقة تركيا بالنظام الشرق أوسطي ليست حديثة وإنما تعود إلى الخمسينيات، عندما أعلنت تركيا موافقتها على مشروع أيزنهاور لمساندة الولايات المتحدة في مواجهة الأعمال التخريبية في الشرق الأوسط، كما كان هناك تعاون تركي مع كل من اسرائيل وإيران في زمن الشاه في مجالي الأمن والاستخبارات، ولايزال هناك تعاون أمني مستمر بين تركيا واسرائيل في مجال مكافحة الارهاب منذ الثمانينيات. (معوض 1991، 52).
ويعود الدور التركي إلى الظهور في النظام الشرق أوسطي الجديد من خلال عدد من التصورات المطروحة، وهي: (1) الوجود العسكري الغربي في تركيا تحت ما يسمى عملية توفير الراحة للأكراد في شمال العراق، والوجود الجوي العسكري الأميركي في قاعدة انجيرليك الجوية التي استخدمت ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية (معوض 30,1991). (2) يمكن أن تلعب تركيا دوراً إقليمياً عن طريق اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، والاستفادة من مزايا وضعها الجيو-استراتيجي في تخزين معدات عسكرية أميركية يسهل نقلها عند الضرورة لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة. وتشير أغلب التقديرات إلى أن العديد من القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية في تركيا تقع ضمن الحيز الملائم لأعمال عسكرية في الخليج، وهي مواقع مناسبة لشن هجومات حيوية أميركية في الشرق الأوسط. (الربيعو 1991، 168). (3) جعل تركيا سلة للماء والغذاء في الشرق الأوسط، حيث توافر المياه في تركيا، مقابل قلتها في معظم بلدان المنطقة، فضلاً عن نهري الفرات ودجلة اللذين ينبعان من تركيا – وما يشكل ذلك من أهمية حيوية بالنسبة للعراق وسوريا – تعطي أهمية كبرى لتركيا ودوراً مؤثراً في النظام الاقليمي للشرق الأوسط وخاصة بعد ظهور مشروع مياه السلام الذي اقترحته تركيا في مؤتمر استضافته في اسطنبول في تشرين الأول (أكتوبر) 1991. (معوض 1992، 766).

من أجل تعزيز دورها كدولة ذات نفوذ في منطقة الشرق الأوسط فان تركيا تسعى لتحقيق هدفين استراتيجيين. (جميل 1994، 128): (1) الحصول على العضوية التامة في المجموعة الأوروبية، ويتضح ذلك من سعي الزعماء الأتراك – وخصوصاً تورغت أوزال – المتواصل للوصول إلى هذا الهدف. (2) السعي لبناء مصالح إقليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط بجعل تركيا سلة غذاء واقتصاد لشعوب المنطقة، باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والمنتوجات الصناعية والتجارة الدولية.

من هنا، فإن تركيا ترحب بفكرة النظام الشرق أوسطي، ويطمح القادة الأتراك، وبخاصة حسب تصريح تانسوتشيلر رئيسة وزراء تركيا السابقة، إلى أن تكون تركيا خلال الأعوام المقبلة القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والمانيا والصين، (نور الدين 1993). وقد حاول الرئيس أوزال الخروج من نطاق السياسة التركية التقليدية في

مجال العلاقات الخارجية لتركيا وذلك بانشغال تركيا بشكل عام بعملية بناء النظام الجيد. واعتبر اوزال ان ايران ومصر واسرائيل تشكل أسس أي إطار إقليمي شرق أوسطي، وهو لذلك وضع تركيا وسط المثلث الشرق أوسطي – البلقاني – القوقازي ومع امتداد للمثلث في آسيا الوسطى، وقد حاول، من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، أن يتبع سياسة متوازنة إزاء ايران والعرب واسرائيل (تشاندار 1996، 35).

التعاون التركي – الاسرائيلي:

استمرت العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ إعلان تركيا الاعتراف باسرائيل عام 1950، ولم تنقطع الاتصالات بين الدولتين بالرغم من خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما منذ عام 1956 إلى مستوى القائم بالأعمال. وبالرغم من شعور تركيا بضرورة تطوير علاقاتها مع الدول العربية، وبخاصة لأسباب اقتصادية وتجارية، ودعمها للعرب في صراعها مع اسرائيل في مناسبات عدة، إلاّ أنه طرأ تحسن واضح على مستوى العلاقات التركية – الاسرائيلية وبخاصة على مستوى الاتصالات غير الرسمية بين الطرفين، حرصاً من تركيا على عدم المساس بعلاقاتها مع الدول العربية. ومن أبرز هذه الزيارات (معوض 1996، 138): (أ) قيام وفد اسرائيلي رفيع المستوى يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع بزيارة سرية إلى العاصمة التركية أنقرة في آب (أغسطس) 1980 لاجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي بشأن التعاون بين البلدين. (ب) قيام وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق شارون بزيارة اسطنبول في بداية عام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين. (ج) قيام وفد تركي في أيلول (سبتمبر) عام 1984 بزيارة غير رسمية إلى اسرائيل، وضمّ هذا الوفد أربعة نواب من الحزب الشعبي المعارض، والتقى الوفد وزير خارجية اسرائيل اسحاق شامير الذي عبّر عن أمله في أن تؤدي الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. (د) قيام الحكومة التركية منذ عام 1986 بإعطاء الضوء الأخضر للصحافيين والنواب والشخصيات السياسية والحزبية والثقافية والفنية التركية لتلبية أية دعوة يتلقونها لزيارة اسرائيل.

يمكن القول بأن العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ اعتراف تركيا باسرائيل وحتى نهاية الثمانينات شملت مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية وأمنية، وإن كانت قد واجهت مشكلات معينة في بعض من الأحيان، ولكن العلاقات بين البلدين استمرت بالمحافظة على مستوى معتدل دون الوصول إلى حد التأزم أو نقطة اللارجعة، وذلك بمساعدة وتأثير أطراف أخرى محلية ودولية، ما أدى إلى تطوير هذه العلاقات منذ مطلع التسعينات في جميع المجالات، وقد برز ذلك في وجه خاص مع الاتفاق العسكري الذي وقع في 23 شباط (فبراير) 1996. وهذا يبين أن التطور الذي حدث في العلاقات بين العرب والأتراك خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينات وحتى أواسط الثمانينات لم يؤثر بشكل سلبي على علاقات تركيا باسرائيل، بل لقد حاولت تركيا أن تستثمر علاقاتها مع العرب وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية من دون أن تحدث أي خلل في علاقاتها مع اسرائيل.

تنطلق العلاقات التركية – الاسرائيلية من منظور تركي مؤداه أن تركيا تنظر إلى نفسها بأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لا يوجد لها مثيل سوى اسرائيل التي تتشابه معها في الكثير من الخصائص، أهمها أن كلاً منهما مجاور لدول تنخرط معها في علاقات تصارعية منذ نشأتها وحتى الآن. ومن خلال هذا المنظور، فإن تركيا تدرك مدى أهمية وجود علاقة خاصة أو ارتباط استراتيجي لها باسرائيل. وقد جاء تعزيز هذه النظرة ودخول العلاقات التركية – الاسرائيلية في مرحلة جديدة مع مطلع التسعينيات نتيجة لعاملين مترابطين، (تشاندار 1996، 33): (1) الظروف والأوضاع الدولية التي سادت بعد إنتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الثانية وما حملته من نتائج تركت أثراً بارزاً في المنطقة. (2) الوضع الراهن الخاص بتركيا أو كما يسمى بـ «عصر ما بعد أوزال» باعتباره رجل الدولة الذي رفع تركيا في الساحة الدولية من مركز اللاعب الثانوي أو الهامشي إلى مركز اللاعب الرئيسي والمهم. وقد انعكست هذه الظاهرة على التوجه العام للسياسة الخارجية التركية.

ما لا شك فيه العملية السلمية التي بدأت في مدريد من أجل تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي أعطت تركيا فرصة مواتية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل، وساعدت، في فتح نافذة جديدة على العلاقات مع اسرائيل. وقد جاءت الذكرى الخمسمائة للجوء اليهود السفارديم إلى الدولة العثمانية، بعد أن أجبروا على مغادرة اسبانيا، لتساهم في تحسين مستوى العلاقات بين البلدين. فقد أقيمت احتفالات كبيرة في هذه المناسبة في نيويورك واسطنبول وشارك فيها الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتزوك وكان أول رئيس اسرائيلي يزور تركيا. (تشاندار 1996، 33).

يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي دفعت بالعلاقات التركية – الاسرائيلية لكي تأخذ وضع تصاعدي وصل ذروته بالتوقيع في شباط (فبراير) 1996 على اتفاقية للتعاون العسكري، (فياض 1997، 183؛ تشاندار 1996، 38): (1) المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا: يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات عدة، إذ ارتفع إجمالي العجز في الموازنة التركية إلى 129 تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995 مقارنة بالمدة نفسها من عام 1994، وبلغ معدل التضخم 150٪، وانخفض دخل الفرد من 3004 دولارات إلى 2192 دولاراً سنوياً، وقد وجدت تركيا في علاقاتها مع اسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لاسرائيل، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع اسرائيل، باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة، ما يساعد في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية. (2) المشكلة الكردية والعلاقات التركية مع سوريا والعراق: تعاني تركيا منذ آب (أغسطس) 1984 من حركة تمرد كردي تستهدف إقامة دولة كردية في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية. وبالرغم من أن هذه المشكلة داخلية تتعلق بتركيا، إلا ان أنقرة ترى أنها مرتبطة بسوريا والعراق، عدا عن أن تركيا واسرائيل لاتزالان في حالة نزاع مع سوريا، إذ أن

سوريا لم تتخل عن مطالبها بإقليم الاسكندرونة الذي ضمته تركيا إليها بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن سوريا مازالت في حالة حرب رسمية مع اسرائيل، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين سوريا واسرائيل. وهذا الأمر يشكل قوة دافعة للتعاون التركي – الاسرائيلي وبخاصة في مواجهة ما يسمى مكافحة الإرهاب. (3) العنف الأصولي: تعاني تركيا منذ بداية هذا العقد من تصاعد عمليات منظمات إسلامية متطرفة، خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين، ومن أبرزها منظمات الحركة الإسلامية، ويلاحظ أن تركيز تركيا بدرجة أكبر على العوامل الخارجية – الإقليمية لهذا العنف يمكن أن يفسر اتجاه تركيا إلى عقد اتفاق تعاون أمني مع اسرائيل في مكافحة الإرهاب. (4) النزاع حول مسألة المياه بين تركيا وسوريا، وقد شهدت تركيا تعاوناً عراقياً سورياً، كما واتخذت الدول العربية موقفاً موحداً تجاه هذه المسألة، تتمثل في بيان وزراء الخارجية العرب في القاهرة في المؤتمر الذي عقد بعد قمة شرم الشيخ مباشرة. وقد فسر ذلك بأنه تعبير عن موقف عربي تقليدي معاد لتركيا. (5) الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا: تعرضت تركيا لأزمات حكومية منذ أيلول (سبتمبر) 1995 وحتى الآن؛ تمثلت في انهيار حكومات وإجراء انتخابات مبكرة؛ فضلاً عن ما تم من مفاوضات ومناورات بين الأحزاب والشخصيات السياسية. وفي ظل هذه الأزمات أخذ دور الجيش يتعزز ويتزايد في عملية صنع القرار، وأكبر دليل على ذلك أن المؤسسة العسكرية التركية هي التي أنجزت الاتفاق العسكري مع اسرائيل من دون أن يتعرض لمناقشة أو مساءلة لدى الرأي العام الذي لايزال لا يعرف الكثير عن شروط الاتفاقية.

إلى ما سبق، هناك دوافع عدة استدعتها العقيدة العسكرية التركية للأمن التركي ومصالح تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة، إذ ترى تركيا أن التعاون مع اسرائيل سوف يجعل من الدولتين الركنين غير العربيين في إعادة هندسة الشرق الأوسط. فإذا كانت سياسة اسرائيل واضحة نحو مستقبل الشرق الأوسط والوطن العربي، وهي سياسة تقوم على عدم إقامة دولة عربية واحدة أو حتى تعاون ثنائي أو أكثر بصور وثيقة بين مجموعة من الدول العربية، والقيام باجهاض أي محاولة لتحسين الأوضاع العربية، فإنّ تركيا تطمح، من جهة ثالثة، لأن يكون لها دور فاعل ورئيسي في الشرق الأوسط، وهنا تلتقي مع اسرائيل في العديد من المطالب السياسية والاقتصادية والأمنية المتعلقة باقامة بناء جديد للشرق الأوسط. (مصطفى 1995؛ الأطرش 1996).

العوامل التي تؤثر في تطور العلاقات العربية – التركية

لا شك أن هناك عوامل وقضايا مشتركة تهم العرب والأتراك عكست تأثيراتها على العلاقات العربية – التركية، ويمكن أن نشير إلى أهم هذه العوامل والقضايا التي لها انعكاساتها على هذه العلاقات:

1– الموقع الجغرافي لتركيا:

تحظى تركيا بموقع جغرافي مهم جداً، فهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وتطل على مناطق مختلفة متنوعة ومتناقضة مما يعطي تركيا

أهمية قصوى في تحديد مركزها في العلاقات الدولية. وقد كان للعامل الجغرافي تأثير في دفع تركيا لايجاد علاقات صداقة أيديولوجية مع القوى الغربية، وذلك لمواجهة الخطر السوفياتي، وكانت تشكل في عصر الحرب الباردة الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط والبحر المتوسط (Tamkoc 1977, 20). وقد كان دخول تركيا حلف شمال الأطلسي في أيلول 1951 أكبر دليل على تقدير الغرب لموقع تركيا الجغرافي وأهميته بالنسبة للاستراتيجيات الغربية.

وفي تركيا اليوم عدد كبير من القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية، فضلاً عن قواعد التخزين والامداد ومستودعات للأسلحة والقوات الأميركية والأطلسية، والتي استخدمتها في حرب الخليج الثانية القوات الأميركية لمهاجمة العراق.

ويمكن لتركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها مع جيرانها العرب أن توظف ذلك، إذا ما خلصت النوايا الصادقة وحلت الثقة والتعاون محل التوجس والخلافات، وتستطيع أن تشكل منطقة جغرافية متكاملة باعتبارها البوابة الشمالية للوطن العربي (الداقوقي 1987، 5). إلاّ أن الصهيونية كانت في مقدمة المخططين لسلب تركيا جغرافيتها الإقليمية ودفعها نحو الغرب بكل قوة وفاعلية من أجل تحقيق هدفين، (الدقواقي 1987، 7): (1)قطع صلة تركيا بالشرق الأوسط محاولة تجريدها من تراثها الديني وإحلال العلمانية محل العقيدة الإسلامية. (2) الاستفراد بالقوة العربية والإسلامية المشتتة، الواحدة بعد الأخرى، لكي تبقى الصهيونية القوة الكبرى الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، ولكي تملي إرادتها على الجميع، تمهيداً لإقامة امبراطوريتها الكبرى فيها.

إنّ مستقبل تركيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجغرافيتها، فإذا كان توجه السياسة التركية يقوم على أساس ارتباطها بشكل وثيق بالشرق، فسيكون ذلك لصالح تمتين عرى علاقاتها مع جيرانها العرب والمسلمين، وكلما اتجهت نحو الابتعاد عن الشرق واتجهت نحو توثيق علاقاتها بالغرب أدى ذلك إلى توتر علاقاتها مع الدول العربية، وإضعاف دورها الإقليمي.

2- الانقطاع شبه الكامل بين المجتمعات العربية والمجتمع التركي:

تحوّل هذا الانقطاع ومنذ انهيار الدولة العثمانية إلى هوة بارزة، مع إدخال كل من الطرفين في وجهتين مختلفتين كلياً، سياسياً، ثقافياً واجتماعياً. والانقطاع هو الاختلاف الذي يملي توجهات مختلفة بين العرب والأتراك أدت إلى حدوث نوع من القطيعة بين اهتمامات النخب السياسية والثقافية العربية والتركية. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على «الطلاق» منذ الحرب العالمية الأولى، فان نظرة النخب إلى بعضها بقيت أسيرة أفكار القرن العشرين (الزبن 1992، 92).

إنّ أفكار أوائل القرن تركت انعكاسات ومناخاً سلبياً على الجانبين العربي والتركي، وكانت مثل هذه الأفكار أحد مبررات القطيعة، من وجهة النظر التاريخية، وأصبحت أيضاً مبرراً لاستمرارها، إذ تكونت لدى النخب العربية نظرة التخلف والتعصب التركيان، بينما

تكونت لدى الأتراك نظرة الخيانة العربية بسبب موقف العرب أثناء الحرب العالمية الأولى (الزين 1992، 62). ولقد تزايد فك الارتباط العربي – التركي بعد زوال الدولة العثمانية وجَسَّدَ هذه العلاقات بجراح مازال ينزف حتى الآن، وصاحَبَ فك الارتباط هذا بين الجانبين قيام حالة من الاحتقار والتحقير المتبادلين (السماك 1993، 1982). ومن هنا، فإن العلاقات التركية – العربية، بسبب الأفكار السلبية التي تكونت لدى كل طرف عن الآخر منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة، اتسمت بعدم الثقة والوضوح واللامبالاة. ولا بد من تجاوز الكثير من عقد الماضي حتى يتسنى بناء قاعدة جديدة لعلاقات عربية – تركية متماسكة تمكن الجانبين من أخذ دور فاعل في المجتمع الدولي.

3– المشكلة الكردية:

تحتل القضية الكردية أهمية مركزية وتشكل مصدر قلق وعدم استقرار. وهي قضية مرتبطة بدول الجوار وبخاصة إيران والعراق وسوريا، وتتفق جميع هذه الدول على العمل لمنع قيام دولة كردية مستقلة، وتنظر تركيا بعين الشك والارتياب إلى قيام كيان كردي في شمال العراق.

من المعروف أن تركيا قامت باحتضان الأكراد العراقيين وسمحت للقوات الدولية بالتمركز في قواعد تركية لحمايتهم، ولكن عندما أعلن أكراد العراق عن مطالبتهم بالفيدرالية كنظام حكم في العراق يوفر لهم الاستقلال في المستقبل، تغير السلوك التركي وتمثل هذا التغير بالابتعاد عن التعامل الرسمي مع السلطة الكردية في شمال العراق، حتى لا يمثل هذا التعامل اتصالاً بين طرفين رسميين، ثم القيام بالتنسيق مع سوريا وايران، بحيث يتم رفض إقامة أية دولة كردية مستقلة على أراضي هذه الدول (يسين 1994، 143). وفي هذا السياق اتخذت تركيا الاجراءات العسكرية كافة، لمهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بتاريخ 1995/3/20، وتوغلت في الأراضي العراقية إلى مسافة 40كلم^2 واستمرت العملية ستة أسابيع، وتبع ذلك عملية أخرى في شهر أيار (مايو) 1996 (الحياة، 1996)، ولاتزال مطاردة القوات التركية للحزب مستمرة فقد شنت القوات التركية هجوماً ساحقاً على قواعد حزب العمال الكردستاني، وقامت باحتلال الأراضي العراقية في الشمال، وبقيت حتى شهر تموز (يوليو) 1997 مرابطة في الأراضي العراقية بهدف إخماد مركز التمرد الكردي.

يمكن القول أن المشكلة الكردية تأخذ بعداً رئيسياً في سياسة تركيا الخارجية الثنائية مع هذه الدول وغيرها بحسب موقعها من الأكراد. وقد زاد الاهتمام التركي بهذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية والتطورات التي لحقت بوضع الأكراد في شمال العراق، ما دفع بوزارة الدفاع التركية إلى اصدار «البيان الأبيض»، أوضحت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه، واتهمت ايران وسوريا والعراق واليونان ودولاً أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل من أجل إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق البلاد.

إنّ المشكلة الكردية هي قضية معقدة ومزمنة ومؤثرة في جميع اهتمامات الدولة التركية، ولها ارتباطاتها مع دول الجوار، ولا يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الترتيبات الاقليمية في الشرق الأوسط بدون أن تتخلص من الأزمة الداخلية وعدم الاستقرار الذي تسببه المشكلة الكردية لها.

4- مشكلة المياه:

تشكل قضية المياه مشكلة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، منذ بداية الستينات. وهي مشكلة تعد من الأسباب الرئيسية للتوتر بين الجانبين، بل إنها قابلة للتأزم وربما الانفجار في المستقبل. وقد دفعت تركيا بالمشكلة إلى السطح من جديد، عندما قامت بمنع تدفق مياه نهر الفرات إلى سوريا والعراق في 13 كانون الثاني (يناير) 1990 ولمدة شهر كامل، لغايات ملء بحيرة سد أتاتورك. وتسعى تركيا لتعزيز سيادتها على مياه نهري دجلة والفرات من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب» الذي تقيمه تركيا على منابع هذين النهرين. وقد صرح رئيس الوزراء التركي السابق عن رغبة تركيا بالانفراد في استثمار هذه الثروة المائية بقوله «إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا، فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة... ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا» (قاسم 1993، 28). وتحرص تركيا على سرعة تنفيذ مشروع «غاب» بالرغم من تكاليفه العالية وما يمكن أن يجلب من احتجاجات عراقية وسورية، فتركيا تعتقد أن إنجاز هذا المشروع سيوفر لها مزايا عدة. ففضلاً عن توفير المياه اللازمة لري 1,8 مليون هكتار من المناطق الجنوبية الشرقية، وإنتاج 27,738 مليار كيلووات/ساعة من الطاقة الكهربائية بما يتجاوز الانتاج التركي الحالي من الطاقة، وتوفير حوالي 1,6 مليون فرصة عمل جديدة في مناطق تعاني من البطالة، تأمل تركيا من خلال هذا المشروع أن تصبح سلة غذاء الشرق الأوسط، ما يعزز مكانتها في المنطقة. (معوض 1992، 868).

إنّ ما تحاول تركيا القيام به في موضوع المياه، واعتبارها أن نهري دجلة والفرات يشكلان نهرين دوليين، متحدية بذلك دولتي سوريا والعراق ومطالبهما في هذا الشأن، يعتبر استخداماً لسلاح المياه من أجل تهديد الأمن القومي العربي، وبخاصة ضرب الخطط التنموية في كل من سوريا والعراق. ولا يمكن نفي تأثير التعاون التركي – الاسرائيلي في افتعال أزمة الفرات واستخدامها من جهة تركيا للضغط على سوريا في المرحلة الراهنة، من أجل المفاوضات الخاصة بالمسار السوري – الاسرائيلي. (الكيلاني 1996، 68-69).

مستقبل العلاقات العربية – التركية وإمكانية تطويرها

تعد تركيا جزءاً من منطقة الشرق الأوسط الذي يشكل العرب ساحته الأكبر. ومهما حاولت تركيا إدارة ظهرها للعرب – كما فعلت بعد انشاء الدولة التركية الحديثة بزعامة كمال أتاتورك – فإن الروابط الجيوبوليتيكية والموروث التاريخي تبقى عوامل فاعلة تلعب دورها في جعل إمكانية انفصال تركيا عن العالم العربي صعبة، ويتضح ذلك من خلال

مشاريع الأحلاف الغربية التي كانت تضع تركيا والعرب جنباً إلى جنب في جميع المشاريع التي طرحتها في الشرق الأوسط، مثل قيادة الشرق الأوسط عام 1951، حلف بغداد 1955، مشروع ايزنهاور.. وغيرها.

وبحكم الجغرافيا وتأثيرها، فإنّ العرب والأتراك شركاء في عالم البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل إطاراً لنوع من الانتماء المتوسطي الذي طرحت فكرته في فترة الثلاثينات في الوطن العربي والدول الأوروبية، وقد دعت نخبة من المفكرين العرب، من أبرزهم طه حسين، إلى الانتماء المتوسطي، وعادت الفكرة لتبرز من جديد مع بداية التسعينات على شكل مشروع أطلق عليه اسم الشراكة الأوروبية – المتوسطية بين جميع الدول المطلة على حوض المتوسط، وتجسدت هذه الفكرة في مؤتمر برشلونة عام 1996، الذي وضعت فيه أسس التعاون بين أوروبا ودول حوض المتوسط الأخرى. وهذا المشروع، بطبيعة الحال، يخلق نوعاً جديداً من تشابك المصالح بين تركيا والعرب ويصب في ضرورة إعادة تقييم العلاقات العربية التركية بقصد إيجاد نوع من التوازن في هذه العلاقات وتعزيزها، بما يفيد مصلحة الجانبين العربي والتركي.

في ضوء التطورات الدولية الإقليمية المستجدة وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والمفاوضات العربية – الاسرائيلية، وما ترك ذلك من اختلال في موازين القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط لغير صالح العرب، فإنه من الضروري البحث في مستقبل العلاقات العربية التركية بشكل أكثر دقة على جميع المستويات. ويمكن تحديد أهم المبادئ الحاكمة لعلاقات تركيا المعاصرة مع العالم العربي بما يلي، (أحمد 1991، 329؛ غلو 1996، 19): (1) إن مواقف تركيا تجاه العرب اتسمت بالامتناع عن الوقوف إلى جانب طرف على حساب طرف آخر في معظم المنازعات والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط. ولكن تركيا تستعمل مساعيها السلمية إذا طلب اليها ذلك من الأطراف ذات العلاقة، من أجل الوساطة الدبلوماسية بين المتنازعين. (2) إنّ السياسة الخارجية التركية تحاول أن تخلق توازناً، إلى حد ما، بين روابطها مع الدول الغربية وعلاقاتها مع الدول العربية، وبناء على ذلك تحاول تركيا أن لا يُلحق تعاونها مع الغرب، وخصوصاً في المجال الدفاعي، أي ضرر بمصالح الدول العربية الأمنية. وبطبيعة الحال، فإن تركيا تحاول الفصل بين علاقاتها مع أوروبا، من جهة، وعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط من جهة أخرى، من أجل تطوير صلات مالية واقتصادية فاعلة مع دول الشرق الأوسط، وتسعى في نفس الوقت إلى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. (3) تلتزم تركيا وإلى حد كبير بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها تنظر إلى التغيرات التي تمسّ الأنظمة السياسية في هذه الدول باعتبارها تطورات داخلية تخص الدول التي تحصل فيها دون غيرها. (4) تفضل تركيا صيغة التعامل الثنائي المباشر مع الدول العربية، وذلك تبعاً لظروف وخصائص كل دولة عربية على حدة، ولا تتعامل مع الدول العربية بشكل جماعي أو موحد. (5) لا ترى تركيا أي نوع من التعارض بين نظامها

العلماني دستورياً، وبين المشاركة الايجابية للدولة التركية في النشاطات التنظيمية الدولية والاسلامية، جنباً إلى جنب مع الدول العربية. (6) إن أهم الثوابت التي تؤمن بها تركيا إزاء العالم العربي هو التصدي لأي تحالف عربي في نزاع معها. فقد رفضت تركيا، على سبيل المثال، دعوة جامعة الدول العربية لعقد اجتماع حول مسألة المياه (اوملبل 1996، 3-4) ودائماً تحاول تركيا أن تقلل من خطر دخول الدول العربية في تحالف ضدها في أية مناسبة كانت. ومن هنا، فإنّ السياسة الخارجية التركية تحاول أن تنتهج طريقاً لا يفسح المجال لقيام تحالف عربي ضدها بخصوص قضية ما أو عدد من القضايا.

بشكل عام تنطلق تركيا على بعض المبادئ التي تحكم علاقاتها بالعالم العربي خلال أزمة الخليج الثانية، فإنّ ارسين كلايجوغلو يحاول تبرير موقف تركيا بقوله ان تركيا شعرت بأنها تواجه خطراً يهدد سيادتها الاقليمية من الجنوب، وإن كان هذا الخطر أقل قوة من الاتحاد السوفيتي لكنه أوسع انتشاراً، إذ أنه بعد انتهاء الحرب الباردة ضعف الخطر الكامن في الجهة الشرقية أو الشمالية الشرقية، ولكن خطراً جنوبياً أقل حدة، ويتمثل في العراق وسوريا، وآخر غربياً يتمثل في اليونان قد حل محله، وهذا الوضع الأمني الجديد هو الذي حدا بتركيا للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990، ولذا، فإنّ مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية لأية دولة عربية قد تم خرقه في حالة العراق منذ عام 1991، وستبقى تركيا تبدي اهتماماً بتلك المنطقة ما لم يحدث تطبيع كامل لعلاقات العراق الخارجية، ومن ثم يعود الجيش العراقي للسيطرة على المنطقة الشمالية. ذلك أن تركيا تحرص بشكل كبير على أمن حدودها وتقلق من التمرد الكردي الذي يتزعمه حزب العمال (اوغلو 1996، 20-22).

يمكن القول بأن مستقبل العلاقات العربية - التركية يتوقف على أمور عدة هامة، منها: (1) دور تركيا في إطار الصياغة الأمنية الدولية الجديدة للمنطقة، وما يمكن أن يلازمها من معادلات وتوازنات جديدة، وهل ستدخل تركيا بصفتها ممثلة رئيسية للمصالح الغربية الشرق أوسطية في تحالفات أمنية مع دول عربية أو شرق أوسطية، والدول الغربية تريد تركيا دولة مستقرة في المنطقة وقادرة على أن تقدم التسهيلات المتعلقة بالقواعد العسكرية والممرات الجوية إذا لزم الأمر (Barkey 1994, 51-70). (2) عملية السلام في الشرق الأوسط وما يمكن أن تصل إليه من نتائج، حيث دخول العرب في مفاوضات مع اسرائيل أدى إلى ازالة الكثير من الحساسيات التي كانت تشوب علاقة تركيا باسرائيل. بل انها ساهمت في تطور العلاقات التركية - الاسرائيلية إلى حد توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل في آذار (مارس) عام 1996. وتستغل تركيا عملية السلام والمفاوضات المتعددة الطرف في ما يتعلق بوضع ترتيبات للنظام الشرق أوسطي، وبخاصة ان هناك تشابهاً كبيراً في نظرة تركيا واسرائيل لهذه الترتيبات، فضلاً عن دور كل من تركيا واسرائيل كحلقة وصل بين المركز الرأسمالي المتقدم واقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط. (3) الدور الذي تسعى تركيا للقيام به في إطار النظام الشرق

أوسطي الجديد، وهي تتطلع للقيام بدور محوري أساسي يساعدها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وبخاصة في مسائل المياه، وترتيبات الأمن والتنمية الاقتصادية، ومن ثم تسعى للتحول إلى قوة اقتصادية مائية كبرى في الشرق الأوسط من خلال تنفيذ مشروع أنابيب السلام للمياه التركية في أراضي دول المشرق العربي ودول الخليج، وما يمكن أن يكون لهذه المشروعات من انعكاسات على مشكلة المياه في المنطقة العربية، وارتباطاتها بالتصورات والمشروعات الاسرائيلية المطروحة بصدد السلام والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط.

في ضوء المعطيات السابقة لا بدّ للعرب والأتراك من أجل تطوير علاقاتهم العمل على ما يلي: (1) التنسيق بين الدول العربية من أجل خلق توازن للقوى الإقليمية، وبذلك لا يسمح لتركيا بالتحرك بشكل يؤدي إلى تحقيق أطماعها في المنطقة، ويجب أن يشمل التنسيق موضوع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا، وذلك بهدف تحقيق نوع من التوازن بين ما تقدمه تركيا إلى الدول العربية، وما تحصل عليه من هذه الدول في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، وفي التعاون الزراعي والطاقة وتبادل الخبرات. أمّا في مجال القوة العسكرية فإن مقارنة بسيطة بين حجم القوة العسكرية لكل دولة عربية منفردة مع حجم القوة العسكرية التركية، تبرز مدى تفوق القوة التركية على قوة كل دولة عربية على حدة. وما لم يكن هناك تنسيق عسكري بين الدول العربية في إطار تنظيم دفاعي مشترك، فإن الخلل يبقى قائماً، فضلاً عن أن ارتباط تركيا بحلف الأطلسي يشكل مصدر قوة لتركيا ويثير القلق والمخاوف لدى العرب. (2) التوصل إلى صيغة دائمة ونهائية، في شأن مسألة الحدود الدولية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، والتوصل إلى صيغة عادلة وقانونية لمياه نهري الفرات ودجلة، وذلك لأن أي دور مستقبلي وفاعل لتركيا في ترتيبات النظام الشرق أوسطي لا بدّ وأن يأخذ بعين الاعتبار المشاكل العالقة مع دول الجوار، وبخاصة سوريا والعراق، وذلك يعتبر خطوة هامة على طريق ترسيخ معاني حسن الجوار وتأسيس قاعدة للتعاون والعمل المشترك. (3) ابتعاد تركيا عن القيام باتخاذ أية خطوة تجاه اسرائيل قد تسبب استفزازاً للجانب العربي، خصوصاً في ظل ما وصلت إليه عملية السلام من تعثر. وما لم يتم تحقيق سلام شامل وعادل بين العرب واسرائيل ترضى به جميع الأطراف، فإن قيام أية خطوة تقوم بها تركيا للتعاون مع اسرائيل ستكون على حساب علاقاتها مع العرب، حتى وإن كانت تركيا تتذرع بتعاونها مع اسرائيل بقصد مواجهة الإرهاب والأخطار الناجمة عنه في المنطقة.

الخلاصة أنه لا بديل للعرب إلاّ التوحد والتضامن من أجل مواجهة المستقبل، وان مصلحة العرب والأتراك تقتضي الشروع في عملية تنقية الأجواء بين الجانبين، من أجل مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق المصالح المتبادلة والمتشابكة بينهما. ذلك أن المصالح البراغماتية والنفعية هي التي تحكم العلاقات بين الدول، وتضع الدول مصالحها سواء كانت دولية أو إقليمية فوق كل اعتبار.

المصــــادر

أحمد، نازلي معوض

1991 «التقارب التركي – العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» ص309–352 في محمد صفي الدين أبوالعز (مشرف)، العلاقات العربية – التركية من منظور عربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

الأصفهاني، نبيه

1978 «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي»، السياسة الدولية، العدد (5) إبريل: 95.

الأطرش، محمد

1996 «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، المستقبل العربي العدد (210) آب: 5–18.

الداقوقي، ابراهيم

1987 فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد.

الداقوقي، ابراهيم

1995 «نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية» ص523–564، في أورهان كولوغلو (محرر) العلاقات العربية – التركية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1995.

الداود، محمود علي

1982 «العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها»، المستقبل العربي، العدد (45) تشرين الثاني: 69.

الربيعو، تركي علي

1991 «تركيا والنظام الإقليمي العربي: المؤثرات والتطورات 1945–1990». الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (38) تشرين الأول: 168.

الزين، جهاد

1992 «رأي في العلاقة العربية – التركية: الانقطاع وضرورات التواصل»، شؤون الأوسط العدد (5) كانون الثاني: 62.

الزين، مصطفى

1987 أتاتورك وحلفاؤه، بيروت: دار الكلمة للنشر.

السماك، محمد

1993 «العلاقات العربية التركية: حاضرها ومستقبلها»، ص71-112 في ميشال نوفل (مشرف) العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الطائي، علي حسين صادق

1990 أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي العراقي حول مياه الفرات، القبس 1/25، العدد (6363).

الكيلاني، هيثم

1996 «تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية – التركية»، السياسة الدولية، العدد (44) ابريل: 148-149.

الوسط

1993 «ندوة عقدت في القاهرة عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط»، الوسط العدد 81 (16-8/22).

اليساوي، شاكر

1991 «ور تركيا في إطار الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط». دراسات عربية، العدد (11) أيلول: 42-47.

اومليل، علي

1996 «عن حوار عربي – تركي». نشرة المنتدى، العدد (127) نيسان: 3-4.

بكر، عبدالوهاب

1991 «تركيا والصراع العربي الاسرائيلي»، ص 283-308 في محمد صفي الدين أبوالعز (مشرف). العلاقات العربية – التركية: من منظور عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة. معهد البحوث والدراسات العربية.

تشاندار، جنكير

1996 «التقارب التركي – الاسرائيلي»، شؤون الأوسط، العدد (51) نيسان – آيار: 33-38.

ثابت، محمد عبدالحميد

1993 «العلاقات العربية – التركية بعد حرب الخليج، الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي». الفكر الاستراتيجي العربي، (20) تموز: 107-120.

جميل، سيار

1994 «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك»، المستقبل العربي، العدد (185) تموز: 128.

خليفة، محمد

1991 «تركيا وأزمة الخليج»، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (12) ربيع: 107-120.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شاكماك، سيم

1982 «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد (45)، تشرين الثاني: 101-111.

صفوة، نجدة فتحي

1982 «موقف تركيا من قضية فلسطين»، المستقبل العربي، العدد (45) تشرين الثاني: 93-98.

عبدالعاطي، بدر أحمد

1991 «ايران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب»، السياسة الدولية، العدد (104) نيسان: 67.

غلو، ارسين كلايجو

1996 «السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط». ندوة الحوار العربي – التركي، المنتدى، العدد (27) نيسان: 15-16.

غوركان، إحسان

1995 تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية – التركية في العلاقات العربية – التركية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. كانون الثاني: 587-603.

قاسم، جمال زكريا

1991 «الخروج العربي عن الدولة العثمانية» ص151-210 في «الخروج العربي عن الدولة العثمانية» ص151-210 في محمد صفي الدين ابوالعز (مشرف)، العلاقات العربية – التركية من منظور عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

قاسم، عباس

1993 «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية»، المستقبل العربي، العدد (164) آب: 28.

كرامر، هاينو

1996 «تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي»، شؤون الأوسط، العدد (55) أيلول: 12.

مصطفى، نفين عبدالخالق

1995 «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي، العدد (193) آذار: 4 – 17.

معوض جلال عبدالله

1991 «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج»، شؤون عربية، العدد (67) أيلول: 3، 52.

معوض، جلال عبدالله

1996 «العلاقات التركية – الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات»، شؤون عربية، العدد (88) كانون الأول: 88، 138.

معوض، جلال عبدالله

1992 «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج. حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى»، ص766 في مصطفى كامل السيد (محرر) من دروس حرب الخليج: القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

معوض، جلال عبدالله

1992 «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، المستقبل العربي العدد (160) حزيران: 92–112

معوض، جلال عبدالله

1988 «تركيا والحرب العراقية – الإيرانية»، مجلة التعاون، العدد (12) ديسمبر: 83–115.

Barkey, H.

1993-1994 Turkey's Kurdish Dilemma, R. Survival. The International Institute for Strategic Studies, London. Winter 35: (4) 51-70.

Demir, G.

1989 Turkey's Role In the Middle East. Turkish Dialy News, Ankara. June (2): 12.

Helms, C.

1990 Arabism and Islam: Stateless Nations and Nationless States. Monography Mc Naim Papers, Institute for National Strategic Studies, The National Defense University. (10) July.

Jilmaz, M.

1988 "Islamic Conference Organization 17th Foreign Ministers Meeting". Turkish Review. 2 (11) Spring: 5-7.

Robins, P.

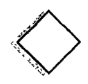
1992 "Turkey and the Eastern Arab World" PP 116-118 In Nonneman, ed. The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach. London: Federal Trust for Education and Research.

Sander, O.

1987 "Turkey and The Middle East". Turkish Review, Ankara, General Directorate of Press and Informatin. 2 (10) Winter: 56, 46-67.

Tamkoc, M.

1977 "The Impact of Truman on the National Security Interests of Turkey". Foreign Policy. Ankara. 6 (3-4): 777.



الحركة القومية في البحرين
1938 – 1967

فلاح عبدالله المديرس *

ظهر الاتجاه القومي العربي في منطقة الخليج العربي مع بدايات هذا القرن بفعل مؤثرات عدة منها الانتماء العربي والارتباط بالحركة الثقافية في العراق ومصر ولبنان، وقد عرفت الكويت والبحرين وبقية مناطق الخليج العربي الصحف والمجلات التي كانت تصدر هناك وتوزع بشكل محدود في منطقة الخليج العربي واكتسبت هذه الصحف والمجلات صبغة قومية بفضل المد القومي، خصوصاً في نهاية الحرب العالمية الأولى والدعوة إلى وطن عربي موحد. كذلك تأثر الطلبة المبعوثون من مناطق الخليج العربي الذين كانوا يتلقون العلم في مناطق الاشعاع الثقافي في الوطن العربي في ذلك الوقت مثل بغداد، بيروت، دمشق والقاهرة بالمناخ السياسي هناك. كما تأثرت الفئة المثقفة من أبناء منطقة الخليج العربي بمفكري التنوير العرب الذين دعوا إلى إصلاح البلاد العربية، وبالزعماء العرب الذين رفعوا شعار القومية العربية واستقلال البلدان العربية عن الدولة العثمانية والدعوة لقيام دولة عربية واحدة وإحياء أمجاد العرب والتراث العربي، وما أعقب ذلك من اندلاع الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين وانهيار الدولة العثمانية، إذ شهد الوطن العربي عدداً من الثورات والانتفاضات ضد الوجود البريطاني والفرنسي. كذلك تأثرت الفئة المثقفة من الشعراء والأدباء من أبناء منطقة الخليج العربي بما يجري في الوطن العربي وقد أخذوا يتغنون بتراث الأجداد. وكان للأحداث التي جرت في فلسطين والتي تمثلت بالانتفاضات الجماهيرية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية أثرها في تكوين لجان مناصرة نضال الشعب الفلسطيني ضد الوجود الصهيوني في منطقة الخليج العربي. ثم ساهمت ثورة 23 يوليو 1952 التي قادها جمال عبدالناصر مساهمة كبيرة في انتشار الأفكار القومية في منطقة الخليج العربي وقد أكدت على سماتها التحررية المعادية للاستعمار البريطاني.

كان انتشار الناصرية واسعاً، إلاّ أن الاتجاه القومي كحركة سياسية سار أيضاً في

أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت.

خط كل من «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب» اللذين ظهرا في المنطقة مع توافد أعداد كبيرة من المدرسين والمثقفين من أبناء سوريا ولبنان والأردن وفلسطين حمل بعض من هؤلاء أفكار ومبادئ أحزابهم إلى المنطقة بغية العمل في المنطقة. بفضل المناخ السياسي السائد قام عدد منهم بتأسيس فروع لأحزابهم، وترافق هذا مع عودة مثقفين من أبناء منطقة الخليج العربي بعد أن تلقوا علومهم في البلدان العربية، فكان عليهم أن يمارسوا عملاً وطنياً يشكل امتداداً للمنظمات التي ينتمون اليها، الأمر الذي ساعد في تنامي الاتجاه القومي كحركة سياسية في منطقة الخليج العربي.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحركة القومية في المجتمع البحريني كحركة معارضة رئيسية للنظام السياسي في البحرين في مرحلة ما قبل الاستقلال، والتي كان لها دور كبير وهام في تنمية الوعي السياسي والثقافة القومية في المجتمع البحريني وربط الشعب العربي في البحرين بقضايا الأمة العربية، ومحاربة الاستعمار البريطاني، والحركة الصهيونية، ومقاومة الهجرة الأجنبية، والادعاءات الايرانية في البحرين التي كانت تستهدف القضاء على عروبة البحرين، وأيضاً المطالبة بإقرار دستور للبلاد وانتخاب مجلس تشريعي يعبر عن إرادة الشعب.

سوف تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية التي تبدأ عام 1938 حيث ظهرت أول حركة إصلاحية ذات توجه قومي، وتنتهي عام 1967 وهو العام الذي شهد تراجع التنظيمات القومية في الوطن العربي بعد هزيمة الاتجاه القومي ممثلاً في قيادة عبدالناصر، على أثر هزيمة الخامس من يونيو، والتي ألقت بظلها على الحركات والأحزاب القومية في جميع الأقطار العربية بصورة سلبية.

تشمل الدراسة الحركة القومية التي تتمثل في التنظيمات السياسية ذات التوجه القومي والتي تبنت سياسة مواجهة الإستعمار البريطاني، ومعارضة النظام السياسي البحريني القائم، فضلاً عن دراسة دورها في اشاعة الخطاب السياسي القومي وتنمية الثقافة السياسية بشكل عام لدى الشعب البحريني.

وبسبب امتداد الفترة الزمنية لنشاط الحركة القومية وتشعباتها التنظيمية فقد تم استخدام منهج البحث التحليلي لدراسة هذه الحركة ودورها الاجتماعي – السياسي في المجتمع البحريني المعاصر. بذلك يصبح الهدف الأساسي من الدراسة تتبع نشأة وتنامي الحركة القومية في البحرين، يضاف إلى ذلك معرفة النهايات التي وصلتها وذلك لتبيان مدى تأثر المجتمع البحريني بالأفكار القومية وانعكاس التأثيرات الاقليمية العربية على الساحة البحرينية.

بدايات الوعي القومي

تعتبر البحرين من أولى إمارات الخليج العربي التي برز فيها الشعور القومي العربي. يدلل على ذلك المفكر أمين الريحاني الذي زار البحرين في العشرينات من هذا القرن حيث يقول: «في البحرين، كما رأيت، نهضة سياسية هي قرينة النهضة الأدبية. أجل، إن في

البحرين من ينشدون الوحدة العربية» (الريحاني 1980، 219). وقد كان لمؤسسات المجتمع المدني، التي ظهرت في وقت مبكر عن طريق انتشار التعليم وتأسيس الأندية الثقافية والروابط الشعبية وظهور الصحافة المحلية، دور كبير في تشكيل الوعي السياسي من خلال تنمية الثقافة القومية في المجتمع البحريني. ويشير ابراهيم خلف العبيدي إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في البحرين في تنمية الوعي السياسي في المجتمع البحريني بالقول: «إن موجة الشعور القومي التي غمرت البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى وزادت حدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما لبثت أن وصلت إلى شطآن الخليج فنهضت تتلمس طريقها إلى حياة حرة كريمة وكانت البحرين سباقة في هذا المضمار. فقد برز الشعور القومي في البحرين قبل غيرها من الإمارات الأخرى وذلك لظهور النفط فيها منذ أمد بالنسبة لبقية الإمارات، كما أن تأسيس النوادي والجمعيات وظهور الصحافة وانتشار التعليم فيها بصورة واسعة أدت إلى ظهور وعي سياسي ونضوج فكرة التنظيم السياسي (العبيدي 1976، 165).

في عام 1919 تأسست أول مدرسة ذات نظام تعليمي حديث في المحرق، وهي «مدرسة الهداية الخليفية»، التي تعد أول مدرسة حديثة في منطقة الخليج العربي (العبيدي 1976، 185). ثم تلاها عدد من المدارس خضعت لإشراف لجنة من الأهالي، وتأثرت هذه المدارس بالمناهج السورية والمصرية، بفعل انتماء المدرسين القائمين على التعليم آنذاك إلى البلاد العربية، ومنهم عثمان الحوراني (سوري) وحافظ وهبة (مصري) وخالد الفرج (كويتي) وعبدالعزيز الرشيد (كويتي)، ما أدى إلى انفتاح المجتمع البحريني على الثقافة العربية، فكانت أشعار الرصافي والشريف الرضي وأحمد شوقي ومؤلفات محمد عبده والمنفلوطي منتشرة في البحرين. وحمل هؤلاء المدرسون معهم الأفكار الوطنية المعادية للاستعمار حيث الاستعمار البريطاني ذاته في المشرق العربي. وكان الحافز وراء مجيئ المدرسين حافزاً قومياً أكثر منه حافزاً مالياً فلم يقتصر دورهم على التدريس وإنما تفاعلوا مع الحركة الأدبية والوطنية البحرينية وشكلوا حلقة وصل بين البحرينيين والأوساط الصحفية والأدبية والسياسية في بلاد المشرق العربي (موسى 1987، 204؛ العبيدي 1976، 162). أقلق بريطانيا وأثار تخوفها السياسة التعليمية المتبعة من قبل لجنة الأهالي فعمدت إلى السيطرة على مجلس التعليم وإبعاد الأساتذة العرب عام 1929 (موسى 1987، 159). في عام 1930 بدأت الحكومة البحرينية الإشراف على المدارس، بعد أن أدى ظهور النفط إلى فتح عدد أكبر من المدارس. ففي الفترة ما بين 1940 و1959 بلغ عدد مدارس البنين 34 مدرسة تضم 12364 طالباً أما مدارس البنات فبلغ عددها 16 مدرسة ضمت 5467 طالبة (غلوم 1981، 69). ويشير الدكتور محمد الرميحي إلى أن التعليم في البحرين. لعب دوره في تحريك القوى السياسية من خلال تمكين الطلاب من الوعي بالأحداث السياسية في البحرين والعالم العربي، فكان الطلاب أول قطاع يبادر إلى الإعلان عن وجهة نظره في الأوضاع المحلية والخارجية. (Rumaihi 1975, 186) كانت ردة الفعل عنيفة عند الطلبة والأهالي على التدخل البريطاني في شؤون التدريس من خلال المظاهرات. وقد غذى هذا الاستياء وساعده في الظهور المدرسون العرب الذين كان لهم دور هام في

نشر الأفكار القومية بين صفوف الطلبة وربطهم بالحركات الوطنية التي كانت تسود البلاد العربية، والتي شكلت خطراً على المصالح البريطانية في البحرين (العبيدي 1976، 159–160). ويعلق Charles Belgrave على مدى خطورة تواجد المدرسين العرب «لقد أصبح المدرسون المصريون بعثات متحمسة لنشر التعاليم الناصرية الخطرة» (Belgrave 1960, 145).

شهد المجتمع البحريني ظاهرة تأسيس النوادي الرياضية بعد أن منع العمل السياسي[1] . ففي عام 1919 تأسس أول ناد ثقافي هو «النادي الأدبي»، ومن أبرز مؤسسيه عبدالله الزايد وأحمد فخرو وقاسم الشيراوي. وكان لـ «النادي الأدبي» دور كبير في إذكاء الشعور الوطني والقومي إذ دعا إلى الوقوف ضد الاستعمار البريطاني ليس، في البحرين فقط بل في جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت العضوية فيه تشمل أبناء البحرين والعرب المهاجرين. واستضاف النادي عدداً من المثقفين العرب لإلقاء المحاضرات من بينهم عبدالعزيز الثعالبي والشيخ محمد الشنقيطي وأمين الريحاني، كما وثق النادي علاقاته بالأندية والصحافة العربية في بلاد المشرق العربي عن طريق إرسال عدد من أعضائه إلى مصر والشام للمشاركة في المناسبات الأدبية والثقافية. واستطاع النادي أن يستقطب المثقفين من ذوي التوجه الوطني والقومي في المحرق (العاصمة القديمة). واستمر «النادي الأدبي» في نشاطه حتى اغلاقه في أواخر العشرينات من هذا القرن (موسى 1987، 204–205).

في عام 1937 تحول «نادي الشبيبة»، وهو ناد رياضي، إلى «نادي البحرين» تأكيداً لتوجهه إلى النشاطات الاجتماعية والثقافية. وترأس النادي عبدالعزيز الشملان الذي لعب دوراً هاماً في الحركة الوطنية في الخمسينات من هذا القرن. وفي عام 1938 تأسس «النادي الأهلي» في المنامة وبعد ذلك تأسس «نادي العروبة» عام 1942 وشارك في تأسيس «نادي العروبة» مجموعة من الشباب ينتمون إلى الطائفتين الشيعية والسنية ما انعكس ايجاباً في دستور النادي الذي ركز على محاربة الطائفية وتنمية الشعور القومي العربي حسب مبادئ القومية العربية. (Rumaihi 1975, 175, 282 Khuri 1980). وقد بلغ عدد الأندية الثقافية والرياضية في الثمانينات 66 نادياً (Khuri 1980, 172). وهذا الوضع خلق مناخاً سياسياً إيجابياً في البحرين. ويؤكد Charles Belgrave ذلك بالقول «لقد كانت البحرين هادئة إلى درجة إنني كنت أشعر بإحساس جديد، غير محدد، بالوعي السياسي الآخذ بالظهور. ومن الدلائل على هذا الوعي الدور الذي كانت النوادي العربية تقوم به في حياة الشباب المتعلم» (Belgrave 1960, 144) . ويشير الرميحي إلى أن هذه الأندية تأسست ظاهرياً لتكون نوادي وجمعيات رياضية، إلا أنها تطورت بسرعة إلى بؤر للفكر السياسي (Rumaihi 1975, 282) . وكانت معظم التحركات السياسية في تاريخ البحرين قد انطلقت من هذه الأندية (موسى 1987، 36).

ساهمت الصحف المحلية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي تزامن اصدارها مع الدعوة لإقامة الجامعة العربية، في الدعوة للخطاب السياسي القومي. فمثلاً،

حددت صحيفة «البحرين» عام 1944 خمسة مبادئ تقوم على أساسها الوحدة[2]:

(1) رفع الحواجز الجمركية بين البلدان العربية. (2) إلغاء جوازات السفر بين البلدان العربية. (3) توحيد المناهج الدراسية. (4) إيجاد نظام عسكري موحد للبلاد العربية. (5) عقد حلف دفاعي بين الأقطار العربية للدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي.

في عام 1949 صدرت صحيفة «صوت البحرين» وكان عبدالرحمن الباكر الذي يعتبر من أبرز قيادات «الهيئة التنفيذية العليا» التي تزعمت الحركة الوطنية في الخمسينات سكرتيراً لتحريرها. وتعتبر صحيفة «صوت البحرين» منبراً حراً ساهمت في خلق الوعي القومي في المجتمع البحريني وسائر مجتمعات منطقة الخليج العربي. وقد طرحت «صوت البحرين» منذ تأسيسها قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مثل مسألة الوحدة العربية وضرورتها والقضية الفلسطينية ومسألة الاستعمار وقضايا حركات التحرر الوطني في العراق وسوريا ومصر. كما أولت اهتماماً خاصاً بثورة 23 يوليو في مصر، وأثر الهجرة الأجنبية على المجتمع العربي في البحرين، ومهاجمة شركة النفط واستغلالها للعمال حتى تم إغلاقها عام 1952 (العبيدي 1976، 164، موسى 1987، 207). وفي العام نفسه صدرت صحيفة «القافلة» التي ساهمت كذلك في الوعي الوطني في البحرين من خلال المقالات التي تنشرها وتهاجم فيها السياسة الاستعمارية التي طبقتها الحكومة البريطانية في البحرين (العبيدي 1976، 164). ومع ظهور «الهيئة التنفيذية العليا» في عام 1954 أصبحت صحيفة «القافلة» لسان حال هذه الهيئة ما أدى إلى أن تقدم السلطة على إغلاقها. بعد ذلك صدرت صحيفة «الوطن» عام 1955 وقد استمرت في حمل راية الدفاع عن الحركة الوطنية ما أدى بـ Charles Belgrave لأن يأمر بإغلاقها عام 1956 (العبيدي 1976، 164-165). وفي العام نفسه صدرت مجلة «الميزان» التي ساهمت كذلك في الدفاع عن القضايا القومية (العبيدي 1976، 165).

إلى جانب الدور الذي اضطلعت به الأندية والصحافة في تطور الوعي القومي في المجتمع البحريني كان للقضية الفلسطينية والادعاءات الإيرانية بالبحرين دور كبير في إذكاء الشعور القومي العربي. على صعيد القضية الفلسطينية، تأثر البحرينيون بأحداث فلسطين ابتداء بالإضراب العام عام 1936 وانتهاء بقيام دولة إسرائيل عام 1948. ففي عام 1939 عقد اجتماع لجمع الأموال لصالح فلسطين في «مسرح البحرين» برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى شقيق الحاكم آنذاك، وتم جمع 24 ألف روبية (زحلان 1981، 16). وبعد الإعلان عن خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين أعلن في المنامة عن إحياء يوم فلسطين وقد أغلقت المحلات والمتاجر أبوابها وعقد تجمع جماهيري ألقيت فيه الخطب احتجاجاً على خطة التقسيم، وتم جمع التبرعات لمساعدة الشعب الفلسطيني (زحلان 1981، 18). وتشكلت «لجنة تحرير فلسطين» من شخصيات بحرينية كان من بينهم محمد الفاضل وعبدالعزيز الشملان وخليفة القصيبي، وترأس اللجنة الشيخ عبدالله بن عيسى عم الحاكم آنذاك الشيخ سلمان بن حمد، وكان غرضها الرئيسي جمع الأموال لمساعدة الشعب الفلسطيني في الاحتفاظ بأراضيهم في مواجهة مؤامرات اليهود لشرائها،

وتم جمع 66 ألف روبية (زحلان 1981، 18). ورداً على قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة، نظمت المعارضة السياسية المظاهرات في النوادي وقد خرج طلاب المدارس في مظاهرات في شوارع مدينة المحرق في ديسمبر من عام 1947 احتجاجاً على قرار التقسيم، وقد أسفرت حملة السلطات ضد هذه المظاهرات عن اعتقال 50 شخصاً (زحلان 1981، 19–20).

في يناير 1948 قدم ممثلا الحركة الوطنية الفلسطينية إلى البحرين وهما جمال الحسيني ابن عم مفتي فلسطين أمين الحسيني والمبعوث الخاص لـ «اللجنة العربية العليا لفلسطين» جميل بركات، حيث لقيا ترحيباً حاراً من الشباب البحريني. وفي مارس 1948 ترأس الشيخ عبدالله بن عيسى رئيس «لجنة تحرير فلسطين» اجتماعاً تقرر فيه إنشاء «صندوق فلسطين» وتم جمع 105 آلاف روبية (زحلان 1981، 20–21).

من مظاهر الشعور القومي المناوئة لتغيير الهوية العربية للبحرين مقاومة الادعاءات الإيرانية بتبعية البحرين للإمبراطورية الإيرانية، وتعرضها إلى موجات من الهجرات الأجنبية التي توافدت عليها من إيران والهند وبلوشستان، ما أدى إلى تعزيز الشعور القومي العربي وبخاصة إن هذه الادعاءات والهجرة الأجنبية كانت تشكل خطراً على عروبة البحرين وتتنافى مع أهداف الأمة العربية والقومية العربية (موسى 1987، 222).

شهد المجتمع البحريني ظهور تنظيمات سياسية عدة، قومية غير قانونية وسرية باستثناء «الهيئة التنفيذية العليا». وتعد هذه التنظيمات امتداداً لحركات وأحزاب قومية خارج البحرين هي:

جمعية عرب الخليج: شهدت الساحة السياسية في البحرين حركة إصلاحية عام 1938، جاءت إثر الأحداث التي شهدتها فلسطين عام 1936 وظهور «الكتلة الوطنية» في الكويت ذات التوجه القومي العربي، التي تزعمت حركة الإصلاح السياسي في المجتمع الكويتي عام 1938، وكذلك ظهور حركة الإصلاح السياسي في دبي. تقدمت الحركة الإصلاحية في البحرين، والتي شارك فيها التجار والعمال والطلاب، بمطالب للحاكم مشابهة للمطالب التي تقدمت بها الحركة الإصلاحية في الكويت ودبي، كان من أبرزها إنشاء مجلس تشريعي وإيجاد قوانين وأنظمة مسؤولة تجاه الحاكم والأمة، وإيجاد شرطة عربية بديلة من الإيرانيين وإحلال موظفين وطنيين بدلاً من الموظفين الأجانب، وإصلاح نظام التعليم ومنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسياتهم البحرينية (العبيدي 1976، 153). وقد انهارت الحركة الإصلاحية بعد اعتقال قادة الحركة، وهم سعد الشملان وأحمد الشيراوي وعلي الفاضل، كما أقدمت شركة نفط البحرين «بابكو» على فصل ثمانية عشر عاملاً وهروب عدد من المشاركين في الحركة الإصلاحية إلى المناطق المجاورة (العبيدي 1976، 155–156؛ Rumaihi 1975, 272). حيث شكل هؤلاء «جمعية عرب الخليج» عام 1939 في البصرة بمساعدة الحكومة العراقية. وضمت «جمعية عرب الخليج» عدداً من الشباب القومي من البحرين والكويت وإمارات الساحل، وكان الغرض الأساسي من تأسيس هذه الجمعية إظهار معاناة الشعب البحريني من الاستعمار البريطاني والمطالبة

بحق تقرير مصير الشعب في الخليج العربي (العبيدي 1976، 155-156). ولم تستمر «جمعية عرب الخليج» فترة طويلة مع انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية وتقلص الدعم الإعلامي الذي كانت الحكومة العراقية تقدمه للجمعية (العبيدي 1976، 157).

الهيئة التنفيذية العليا: تأسست عام 1954 على أثر الاجتماع الشعبي الذي دعا إليه أعيان ووجهاء البحرين. وجاء تشكيل الهيئة رداً على الأحداث الطائفية التي شهدتها البحرين في سبتمبر 1953، وكذلك رداً على الرسوم التي فرضتها شركات التأمين البريطانية على سائقي التاكسي ما أدى إلى إضراب سائقي التاكسي لمدة أسبوع. وتمخضت سلسلة الاتصالات التي قامت بها العناصر الوطنية من السنة والشيعة في حسينية قرية سنابس في الثالث عشر من أكتوبر 1954 عن اختيار «هيئة تنفيذية عليا» قوامها مئة وعشرون عضواً، تنبثق منها لجنة تنفيذية قوامها ثمانية أعضاء ممثلين عن الشعب، وكان عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان من أبرز أعضائها. وكان من أبرز المطالب التي تقدمت بها الهيئة: الحصول على شرعية الهيئة من قبل الحكومة البحرينية، تأسيس مجلس تشريعي عن طريق انتخابات حرة، وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني، إصلاح القضاء، السماح بتأليف نقابة تمثل العمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة، وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام (موسى 1987، 49). ولم تستجب الحكومة لهذه المطالب ما دفع بـ «الهيئة التنفيذية العليا» إلى دعوة الشعب إلى الإضراب العام في 4 ديسمبر 1954 أجبرت السلطة على الاستجابة للمفاوضات ثم الاعتراف بـ «الهيئة التنفيذية العليا» بعد أن وافقت على تغيير المسمى إلى «هيئة الاتحاد الوطني» (موسى 1987، 54).

تعتبر «هيئة الاتحاد الوطني» أول تجمع سياسي علني له مكانته وممثلوه، في منطقة الجزيرة والخليج العربي، كما تعتبر أول تنظيم سياسي وطني لا طائفي في تاريخ البحرين الحديث. ومن أبرز نشاطات «هيئة الاتحاد الوطني» إصدار البيانات وعقد الاجتماعات الجماهيرية الواسعة. واستطاعت الهيئة تشكيل نقابة للعمال باسم «اتحاد العمل البحريني» (الباكر 1965، 103). يضاف إلى ذلك ارتباطها بالنظام السياسي الناصري، وقد تجسد هذا الارتباط بالدعم المعنوي ضد الاستعمار البريطاني، ومساعدات أخرى تعليمية على شكل بعثات دراسية في القاهرة. وسجل عبدالرحمن الباكر في مذكراته الخاصة مسيرة العلاقة بين «هيئة الاتحاد الوطني» التي قادت النضال الوطني في تلك الفترة والنظام الناصري وكيف ان الشعور القومي إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 قد استغل استغلالاً مفيداً في إلهاب حماس الجماهير لإشعال فتيل الثورة ضد الوجود الاستعماري والنظام القائم (الباكر 1965، 171-173). وأكدت بيانات الهيئة على قضية الوحدة العربية من خلال البيانات التي أصدرتها (الباكر 1965، 173). كما تقدمت الهيئة من خلال أمينها العام، عبدالرحمن الباكر، بتصوراتها حول الوحدة الاقليمية والوحدة العربية (الباكر 1965، 26-27)، وتضمنت: (1) وضع ميثاق لاتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج العربي يضم الكويت، البحرين، قطر، أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين،

رأس الخيمة والفجيرة. (2) يتألف مجلس الاتحاد الأعلى من أمراء الإمارات بالتعاون مع ممثلي الشعب العربي في الخليج العربي. (3) إلغاء الاتفاقية البريطانية – الكويتية وإلغاء الحماية البريطانية للخليج العربي، وإلحاق الاتحاد بعضوية الجامعة العربية. (4) إنشاء قيادة عليا لحماية الخليج العربي، من اتحاد الإمارات وعضوية كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق والسعودية، والدول الأعضاء في الجامعة العربية. (5) يباشر، حالما يتم الاتفاق على مبدأ الاتحاد، توحيد التعليم في منطقة الخليج العربي تحت إشراف لجنة عليا من الكويت والبحرين وقطر ومندوب من الجامعة العربية. (6) توحيد العملة في الخليج العربي. (7) اتحاد إقليم عمان ضمن وحدة لا تتجزأ وإلحاق الإقليم مباشرة بعضوية الجامعة العربية وضمه – بعد فترة الانتقال إذا كان ذلك ممكناً – إلى اتحاد إمارات الخليج العربي.

بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أعلنت الهيئة عن معارضتها للاستعمار البريطاني، ما وضعها وجهاً لوجه مع البريطانيين وبخاصة بعد ارتباط الهيئة بالنظام الناصري، وإعلانها عن تأييد الرئيس عبدالناصر لتأميمه لقناة السويس، وقد أدلى الأمين العام للهيئة عبدالرحمن الباكر بتصريحات هجومية ضد البريطانيين. ونظمت «هيئة الاتحاد الوطني» يوم مصر في 13 أغسطس 1956، وقادت المظاهرات التي تندد ببريطانيا، ودعت الهيئة للإضراب لمدة يوم واحد كتأكيد لتأييد مصر (الباكر 1965، 172؛ 298، Rumaihi 1975). وأثناء العدوان الثلاثي دعت الهيئة الشعب للانتظام في المظاهرات تأييداً لمصر، كما دعت إلى الإضراب العام «حتى إشعار آخر»، ونددت النشرة التي تصدرها الهيئة باسرائيل وبريطانيا وفرنسا وأيدت مصر والقومية العربية، ودعت الحاكم إلى تأييد موقف شعبه في التنديد بالمعتدين وإلى رفض توجهات الإمبرياليين ودعت الشعب إلى الاتحاد في وجه الصليبيين الجدد (Rumaihi 1975, 298).

استغلت السلطة، ومعها البريطانيون، الانتفاضة الجماهيرية، التي تعرضت معها المصالح البريطانية للتخريب في المظاهرات الصاخبة التي شهدتها البحرين رداً على العدوان الثلاثي على مصر، كسبب لاعتقال زعماء الهيئة وقياداتها وإبعاد ثلاثة منهم إلى جزيرة سنت هيلانه، وكان من بينهم عبدالرحمن الباكر، وحكم على إبراهيم فخرو وإبراهيم موسى بالسجن لمدة عشر سنوات (موسى 1987، 68–69). وهناك عوامل عدة وأسباب أدت إلى عدم استطاعة الهيئة تحقيق أهدافها منها: (1) التكوين الطبقي لعناصر «هيئة الاتحاد الوطني» حيث معظم عناصرها من الطبقة البرجوازية الصغيرة التي تعرف بالتذبذب السياسي، ما سهل استمالتها أو تحييدها. وقد استطاعت السلطات تحييد مجموعة من عناصر الهيئة وأن ترضي اقتصادياً مجموعة أخرى وأن تضطهد وتنفي المجموعة الباقية. (2) عدم وضوح الرؤية السياسية والنظرية التي تقود التنظيم السياسي، إذ أن الهيئة كانت مكونة في الأساس من عناصر وطنية قادها حماسها الوطني إلى أن تقوم بالدعوة للتحرر الوطني دون تحديد الهدف المطلوب تحقيقه. (3) انعدام التنظيم السياسي الذي يقود الحركة السياسية، حيث الهيئة تأسست على أيدي عناصر برجوازية صغيرة لا تنتمي إلى أي تيار سياسي اللهم شعورها القومي. وحين ضربت القيادة تفككت الهيئة

لانعدام عناصر الصف الثاني التي من الممكن أن تواصل قيادة الهيئة في حالة غياب الصف الأول. (4) القمع الذي قابلت به السلطة وبريطانيا عناصر الهيئة ومناصريها قد أرهب الكثيرين، وقد سجن البعض منهم وأبعد البعض الآخر.

بعد تصفية «هيئة الاتحاد الوطني» بيد السلطة نمت نوى التنظيمات السرية في المجتمع البحريني بعدما اتضح للعناصر الراديكالية كافة عجز «هيئة الاتحاد الوطني» عن تحقيق أهدافها وتعبئة الجماهير بشكل صحيح. وفي هذا الصدد يقول حسين موسى في كتابه «البحرين النضال الوطني والديموقراطي»: شهدت تلك الفترة ظهور التنظيمات الحزبية السرية على أنقاض حركة «الهيئة» المريرة، شكلت حافزاً للمناضلين في البحث عن أداة تنظيمية بديلة عن التنظيم العلني الفضفاض لهيئة الاتحاد الوطني» (موسى 1987، 76). إلى جانب العجز الذي أصاب الهيئة كانت هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تمثل السبب وراء ظهور التنظيمات السياسية التي اتخذت شكل الأحزاب السياسية في:

(1) تزايد الوجود العسكري البريطاني في قاعدة المحرق وبناء قواعد جديدة مثل قاعدة الهملة، من أجل مواجهة الثورة العُمانية التي اندلعت عام 1957، ومواجهة تصاعد الكفاح المسلح في جنوب اليمن ومقاومة ثورة 26 سبتمبر 1962 في شمال اليمن. (2) الانتصارات التي حققتها حركة التحرر العربية في مصر والعراق واليمن. (3) تزايد عدد الطلبة البحرينيين المتخرجين من عواصم المد القومي (القاهرة وبغداد وبيروت ودمشق) الذين انضموا أثناء دراستهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. (4) التأثير الكبير الذي لعبته الزعامة الناصرية وأجهزة الاعلام الناصري. (5) المهاجرين العرب وبخاصة منهم المدرسين الذين كانوا منضمين إلى حركات قومية ومتأثرين بالفكر الناصري (موسى 1987، 75–77). إن هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تشكيل التنظيمات القومية السرية في البحرين في أواخر الخمسينات مثل «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب».

حزب البعث العربي الاشتراكي: تأسس في سوريا عام 1947 وقد رفع شعارات (وحدة، حرية، اشتراكية) و(أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة). ودعا الحزب إلى تحرير البلدان العربية من الاستعمار الغربي وتوحيدها في دولة عربية واحدة وتبني نظام اشتراكي عربي. ونشط الحزب بين الطلبة العرب الدارسين في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القاهرة وجامعة دمشق. وسعى الحزب في استقطاب وتنظيم الطلبة من منطقة الجزيرة والخليج العربي من أجل نشر أفكار الحزب في بلادهم وتأسيس الحلقات الحزبية، حتى أصبح بعض من هؤلاء الطلبة الدارسين في الجامعة الأميركية في بيروت أعضاء بارزين في الحزب منذ عام 1958، فقد كان أحد الطلبة البحرينيين في بيروت من الأعضاء المؤسسين للحزب في لبنان وأصبح عضواً في القيادة القطرية (فخرو 1995، 93–94). وتزامن هذا مع حاجة المنطقة للأيدي العاملة الفنية والإدارية والتعليمية. فتدفق عليها العديد من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين الذين كان من بينهم من ينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد عملوا في أجهزة الدولة الحديثة والشركات البترولية (الجبهة الشعبية في البحرين د.ت، 28).

عاد علي فخرو وجواد الجشي إلى البحرين عام 1958 بعد تخرجهما من الجامعة الأمريكية في بيروت ليؤسسا أولى حلقات الحزب، وانتشرت بعد ذلك أفكار الحزب وأنشطته بين القطاع الطلابي، واستطاع الحزب أن ينشر أفكاره في أوساط العمال (فخرو 1995، 94). ولم تكن للحزب نشرات ناطقة باسمه عدا ما يصدر عن مقر الحزب الرئيسي في دمشق، كما لم يكن يوجد برنامج مكتوب لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين فاعتمد برنامج الحزب المركزي كبرنامج لفرع الحزب في البحرين. كذلك شارك الحزب في بداية تأسيسه في مظاهرات تأييد للوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958، لكنه سرعان ما أخذ يعاني من انعكاسات الخلاف البعثي الناصري ما أثر على جماهيرية الحزب داخل البحرين.

عام 1963 تعرض الحزب لحملة اعتقالات شنها القسم الخاص في البحرين والذي كان بمثابة جهاز أمن الدولة[3]. وفي العام نفسه عانى الحزب من الصراعات الأيديولوجية التي ألمت بالحزب مركزياً حيث انعكست الخلافات الأيديولوجية بين قيادتي الحزب في سوريا والعراق على الحزب في البحرين. وقد شارك الحزب في انتفاضة 5 مارس 1965 بأشخاصه من دون أن يصدر بيان عن الحزب حول الانتفاضة ومن دون أن يشترك مع القوميين والشيوعيين في البيان السداسي الذي حددوا فيه مطالبهم بالسماح للعمال البحرينيين بتشكيل نقابات ورفع حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين[4].

على أثر نجاح حركة 23 شباط (فبراير) 1966 الانقلابية الذي استولت بواسطته مجموعة من الضباط الممثلين للجناح البعثي ـ المتطرف) في سوريا على السلطة وإبعاد القيادة التاريخية ممثلة بميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار عن قيادة الحزب (سرحال 1990، 244) برزت قيادة جديدة متطرفة يتزعمها ابراهيم ماخوس ويوسف زعين وصلاح جديد، أسقطت شعارات الاشتراكية العربية وحلت محلها شعارات الاشتراكية العلمية (بيرة 1995، 62) متبنية سياسة مناهضة للأنظمة المحافظة في منطقة الجزيرة والخليج العربي واصفة إياها بأنها أنظمة عشائرية مرتبطة بالاستعمار. وفي الوقت نفسه عززت هذه القيادة علاقاتها بالجبهات الثورية العربية مثل «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» ورفضت الاعتراف بدولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، وأعلنت عن مقاطعتها لمؤتمرات القمة العربية ودعت إلى عقد مؤتمر شعبي يضم القوى والنظم التقدمية العربية (جبور 1987، 224–229) وانعكس ذلك على «البعث» في البحرين الذي انحاز العديد من عناصره إلى هذا الاتجاه اليساري المتشدد، وأدى ذلك إلى انشقاق أعضاء الحزب في البحرين إلى مؤيدين لسوريا (القيادة القطرية) ومؤيدين للعراق (القيادة القومية) ما أثر على وضعية الحزب، فأخذت العلاقة تضعف بين الحزب وأنصاره كنتيجة للانشقاقات التي حدثت مركزياً وبدأت العناصر اليسارية بقيادة عوض اليماني تعيد ترتيب صفوفها منذ عام 1967، وتمكنت عام 1968 من تشكيل تنظيم إقليمي تحت اسم «جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية» اقتصر عملها على البحرين على أن يمتد لبقية مناطق الخليج والمنطقة الشرقية، ولكن السلطة في البحرين تمكنت من توجيه ضربة شديدة للجبهة في نوفمبر 1970 وكشفت بنية التنظيم وأسماء أعضائه.

في عام 1968، عندما سيطر حزب البعث في العراق على السلطة، عادت العناصر الموالية للقيادة التاريخية في البحرين تنشط من جديد وتستعيد مواقعها، وقد شارك الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي عام 1972 والمجلس الوطني عام 1973 بأحد رموز الحزب (رسول الجشي) وانحصر نشاط الحزب بعد ذلك بين الطلبة البحرينيين الذين يدرسون في العراق وتلقى هذا التنظيم الطلابي البحريني دعماً كبيراً من حزب البعث الحاكم في العراق، وأصبحت مواقفه شبيهة وتابعة بالكامل للعراق فيفقد قدرته على التعبير عن القضايا المحلية ما أدى به إلى فقدان مواقعه فوق الساحة الشعبية في البحرين ما عدا نشاطاته العلنية في «منظمة الطليعة الشبابية» والتي تعد واجهة للحزب في الحركة الطلابية والشبابية. وخلال السنوات الخمس من السبعينات، تخلى العديد من قيادات الحزب نهائياً عن الحزب وتولى عدد منهم مناصب وزارية وقيادية في الحكومة وأصبحوا جزءاً من النظام. أما الآخرون وعلى الرغم من انقطاع صلاتهم التنظيمية بالحزب فان ولاءهم الفكري الأيديولوجي للحزب بقي قائماً، ومازالوا يواصلون نشاطهم الفكري والثقافي ضمن توجه قومي عربي من خلال نادي العروبة (فخرو 1995، 94).

حركة القوميين العرب: تأسست عام 1959 في البحرين وقد بدأت في تأطير نفسها ونسج خلاياها داخل نسيج المجتمع البحريني على يد مجموعة من الطلبة البحرينيين الذين تلقوا تعليمهم العالي في مناطق المد القومي في القاهرة وبيروت وبغداد ودمشق، وكان من أبرز هؤلاء الطلبة أحمد الحميدان وعبدالرحمن كمال اللذان عادا من مقاعد الدراسة في بيروت ليباشرا في تأسيس تنظيم الحركة. وكانت خلايا الحركة في البحرين تستلهم من ارتباطها التنظيمي وعلاقاتها الخارجية روحاً نضالية متزايدة في العداء للاستعمار البريطاني وتعتبر أن معركتها هي معركة الأمة العربية ضد الاستعمار البريطاني. وارتبط النضال ضد الاستعمار البريطاني بالنضال ضد الهجرة الايرانية وقد اعتبرت الحركة هذه الهجرة خطراً داهماً يهدد عروبة البحرين، وأكدت على ضرورة التعبئة المكثفة ضد الايرانيين كما أكدت على وجوب محاربة القوى القومية للتسلل الايراني لأنها اعتبرت ان المهاجرين الايرانيين أصبحوا سلاحاً بيد الاستعمار ويهددون العمال العرب (موسى 1987، 80–81).

انتشرت الحركة بشكل كبير بين صفوف المواطنين البحرينيين وذلك يرجع إلى كون الحركة قد وضعت نفسها مدافعاً عن عبدالناصر أمام خصوم الناصرية من البعثيين والشيوعيين، وكانت الناصرية في ذلك الوقت تخوض صراعاً مركزياً مع الحزبين ما ألقى بظلاله على الجماهير البحرينية الذين كانوا يرون في عبدالناصر محرراً للعرب وبطلاً قومياً. وفي عامي 1959 و1963 عمدت السلطة إلى تضييق الخناق على أعضاء الحركة فاضطر مؤسسوها إلى مغادرة البحرين إلى الكويت حيث تنظيم الحركة الكويتي يملك امكانات مادية وإعلامية. ونشط قياديو الحركة في البحرين إلى اتساع تنظيمي وانتشار جماهيري في أوساط الطلبة والعمال ما مكن التنظيم من تشكيل «الاتحاد الوطني لطلبة البحرين» و«الاتحاد الوطني لعمال البحرين». وأصدر تنظيم الحركة نشرة شهرية تحمل اسم «صوت الشعب» كانت عبارة عن نشرة سرية تعتبر لسان حال الحركة في البحرين

في ذلك الوقت. كذلك وجدت مجلة «الحرية» لسان حال «حركة القوميين العرب» والتي كانت تصدر من مركز الحركة في بيروت سوقاً رائجة في البحرين، وكان العديد من البحرينيين يشجعون العديد على اقتنائها وقراءتها (Rumaihi 1975, 301). ولكن أعضاء الحركة في البحرين تعرضوا في عامي 1963 و1964 للإعتقال والمضايقات من قبل السلطة. إلاّ أنه وبرغم المضايقات التي واجهتها الحركة فانها نجحت عام 1965 في تأسيس «جبهة القوى القومية» التي تكونت من «حركة القوميين العرب» ومن تنظيمات قومية صغيرة وتجمعات نقابية مثل «الاتحاد الوطني لطلاب وطالبات البحرين». واضطلع تنظيم «حركة القوميين العرب» بدور أساسي ورئيسي في قيادة وتنظيم انتفاضة 5 مارس 1965 من خلال «جبهة القوى القومية» (الجبهة الشعبية في البحرين 1978، 20–21).

كان السبب الرئيسي وراء انتفاضة 5 مارس الشعبية هو قيام شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) والتي تعتبرها المعارضة في البحرين دولة داخل دولة. وتجسد الاحتكار الأجنبي في إنهاء خدمة 1500 عامل فأضرب 5000 عامل بحريني تضامناً مع زملائهم ثم انضم اليهم الطلاب وسرت موجة سخط شديدة وسط الجماهير عُبِّر عنها بالمظاهرات والإضرابات لإجبار السلطة على تحسين الوضع الذي يزداد سوءاً من كبت وخنق للحريات (العبيدي 1976، 238). وفضلاً عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي، فقد ساعدت الممارسات الخاطئة للقسم الخاص (الجهاز الأمني)، والتدخل البريطاني في كل مجالات الحياة اليومية للمواطن البحريني، في قيام انتفاضة شعبية استمرت قرابة الشهر وتحولت إلى انتفاضة مسلحة رداً على استخدام السلطة السلاح للقضاء على الانتفاضة (موسى 1987، 85).

وأعلنت «جبهة القوى القومية» عن مطالبها التي تضمنت إنشاء مجلس تأسيسي تتمثل فيه الفئات الوطنية كافة، والدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية على أساس منح الاستقلال وإلغاء القواعد العسكرية والسماح بحرية العمل النقابي ومحاكمة العناصر التي وقفت وراء الأحداث وإطلاق سراح المعتقلين منذ عام 1965 وإعادة المبعدين السياسيين وإعادة جميع العمال المسرحين إلى أعمالهم (جبهة القوى القومية 1965). لكن السلطة لم تستجب لمطالب الجبهة وتمكنت من سحق الانتفاضة الشعبية. وقد وصفت صحيفة "The Observer" الاجراءات التي اتخذتها السلطة في قمع الانتفاضة بأنها بالغة العنف خصوصاً وإن الانتفاضة حركة إصلاحية محضة وإن استعمال الحكومة القوة والعنف في استعادة ما يسمى بالنظام لم يؤد إلاّ إلى مزيد من الخيبة واليأس[5]. وهناك أسباب عدة ساعدت السلطة على القضاء على انتفاضة 5 مارس 1965 منها: (1) الفكر القومي الضيق الذي ولد نوعاً من الفرقة بين أبناء الشعب، إذ أن الحديث الدائم عن الهجرة الإيرانية سبب بعضاً من الأذى النفسي لذوي الأصول الإيرانية والعاملين ضمن الحركة القومية. وأدى عدم توافر الحرص المطلوب لدى القيادات تجاه هذه المسألة. إلى بروز نوع من التنافر الشخصي بين الأعضاء، وكذلك بين فصائل العمل الوطني في البحرين. (2) إن «حركة القوميين العرب» التي تزعمت «جبهة القوى القومية» آنذاك كانت تعبر في الواقع، عن طموحات البرجوازية الصغيرة العربية في الوحدة القومية، فقد ارتكزت هذه الحركة

على مفاهيم مثالية وأخلاقية عامة إذ حملت في ثناياها نزعة شوفينية بشكل أو بآخر في حين كانت الادعاءات الإيرانية الرسمية تنعكس وسط جماهير واسعة في البحرين، وتجد انعكاسات حادة لها في الأوساط القومية. وهذه النزعات يمكن تفسيرها، من ناحية، بأنها دفاع عن الذات، ومن ناحية أخرى كان لدى العديد من الأطراف مصلحة في تأجيجها بين الشعب الواحد. (3) المجابهة الشرسة التي واجهت بها السلطة الانتفاضة الجماهيرية من اغتيالات ووضع العديد من المواطنين في السجون ما أرهب الكثيرين ممن شاركوا في الانتفاضة. (4) قدرة السلطة على تخريب المنظمات من الداخل من خلال دس عناصرها في التنظيمات القومية التي برزت خلال انتفاضة 5 مارس، بحيث تمكن عملاء جهازها الأمني من أن يتصدروا لبعض من الوقت المنظمات الثورية ما مكن السلطة أن تتعرف من الداخل على نشاط المنظمات الثورية القومية والذي أدى بالتالي إلى سهولة ضرب هذه التنظيمات.

بعد فشل انتفاضة 5 مارس 1965 عانت «حركة القوميين العرب» من الانقسامات التنظيمية بين قيادات الداخل والخارج ما أدى إلى ظهور عدد من التنظيمات الصغيرة من يسار «حركة القوميين العرب»، مثل «منظمة القوى التقدمية» و«منظمة الريف الديموقراطية» و«منظمة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة» و«جبهة تحرير الخليج» (الجبهة الشعبية في البحرين 1975، 2).

بعد أن أعلنت بريطانيا عن نيتها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي عام 1968، طرحت مشروع إقامة اتحاد بين الإمارات التسع في الخليج العربي (البحرين – قطر – أبوظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة – رأس الخيمة). على أثر هذا المشروع البريطاني دعت «حركة القوميين العرب» شعب الخليج العربي إلى مقاومة هذا الاتحاد باعتباره اتحاداً مزيفاً وأن الترتيبات التي تقوم بها بريطانيا لقيام هذا الاتحاد تتم بمعزل عن قوى الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية، وأن قيام هذا الاتحاد لا يغير من الواقع الحالي، وأن هذا الشكل من الاتحادات إنما يخدم المخططات الجديدة الإمبريالية في الحفاظ على مصالحها. ودعت «حركة القوميين العرب» القوى الثورية إلى توحيد قواها للقضاء على الاستعمار وأعوانه من أجل قيام كيان واحد يشمل عُمان وإمارات الخليج، ابتداءاً من ظفار وحتى الكويت، ودعت الحركة إلى قيام ثورة مسلحة للقضاء على الاستعمار والأنظمة التابعة له (بيان حركة القوميين العرب 1968).

بعد هزيمة العرب في الحرب العربية – الاسرائيلية والتي أدت إلى انهيار النظام الناصري، شهدت «حركة القوميين العرب» في جميع فروعها في الوطن العربي انشقاقات والتزمت معظم فروع الحركة بالماركسية ما ألقى بظلاله على فرع الحركة في البحرين الذي أعلن عن تشكيل «الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي – إقليم البحرين» والتي التزمت بالماركسية والكفاح المسلح لإسقاط النظام السياسي في البحرين. وشكل هؤلاء جناحاً عسكرياً في قوة دفاع البحرين عام 1969 واستطاعت السلطة اكتشاف أمر التنظيم العسكري والمدني وتم القضاء عليه (فخرو 1995، 95).

استهدفت هذه الدراسة دراسة الحركة القومية، كحركة معارضة سياسية رئيسية

في البحرين. وقد كان للحركة دور رئيسي في تنمية الثقافة القومية في المجتمع البحريني وفي تطور الوعي الوطني والقومي، ساهم الاتجاه القومي من خلال الأندية الثقافية والروابط الشعبية في تنمية الشعور القومي العربي لدى أبناء الشعب البحريني منذ بداية هذا القرن، ولعبت القضية الفلسطينية والتصدي للادعاءات الإيرانية في البحرين دوراً كبيراً في تعميق الارتباط القومي العربي بين المجتمع البحريني والمجتمعات العربية، في مختلف الأقطار العربية.

مع ظهور الحركات والأحزاب القومية في بداية الخمسينات والتي كانت شعاراتها تتمحور حول مقاومة الاستعمار البريطاني ومعارضة المطالب الايرانية ومعارضة النظام السياسي في البحرين، استطاعت هذه الحركات والأحزاب استقطاب أعداد كبيرة من البحرينيين وربطهم بإخوانهم من أبناء الجزيرة والخليج العربي والعرب العاملين في البحرين، حيث خلقت شعوراً موحداً إقليمياً وقومياً عزز الروح المعنوية لدى أبناء المنطقة من خلال ربط المعركة في الخليج والجزيرة بالمعركة القومية، وخلقت شعوراً بالانتماء إلى أمة واحدة لديها أهداف وطنية وديموقراطية.

استطاعت الحركات القومية تنظيم انتفاضة 5 مارس 1965 التي رفعت شعارات إصلاحية، كما استطاعت استقطاب الطبقة العاملة التي لعبت دوراً رئيسياً في الانتفاضة. وقد علقت صحيفة "The Guardian" على الدور الذي لعبه العمال في الانتفاضة بأن الطبقة العاملة كانت تقف وراء الاضطرابات التي شهدتها البحرين في 5 مارس 1965، خلافاً للاضطرابات التي حدثت عام 1953–1956 والتي كان وراءها الطبقة المتوسطة[6]. وتحولت بعد ذلك إلى استخدام السلاح في مواجهة السلطة بعد أن أقدمت الأخيرة على القضاء على الانتفاضة بشكل دموي.

على الرغم من الدور الذي لعبته الحركات والأحزاب القومية في معارضتها للسلطة والاستعمار البريطاني، إلاّ إنها ارتكبت جملة من الأخطاء مثل موقفها من القوى الماركسية. ورفعها شعارات معادية للشيوعية ما أدى إلى عدم توحيد القوى المعارضة ضد السلطة، والموقف الشوفيني من البحرينيين من أصول إيرانية الأمر الذي دفعهم إلى العزوف عن الإنضمام إلى صفوف المعارضة، وكل هذه الأخطاء سهلت الطريق للسلطة لضرب المعارضة السياسية.

في نهاية الستينات أصاب الانحسار والزوال معظم التنظيمات السياسية القومية التي مثلت الاتجاه القومي والتي تأسست في الخمسينات، وهجرها معظم أعضائها (مع العلم أن البنية الطبقية لقيادات التنظيمات السياسية القومية معظمها كانت من المثقفين خريجي الجامعات الذين ثاروا بعد عودتهم من الدراسة على تخلف الوضع السياسي السائد) فانخرط قسم منهم في العمل في مؤسسات الدولة، أما القسم الآخر من القوميين، وبعد سقوط النظام الناصري وسقوط الأيديولوجية القومية، فقد اتجاه نحو الأفكار الماركسية – اللينينية وأعلن أعضاؤه عن تبنيهم لمبادئ الاشتراكية العلمية. ولاتزال بعض من هذه التوجهات تعمل بشكل سري في المجتمع البحريني. ومن شواهد فعالياتها

السياسية المشاركة في الانتفاضة الشعبية الأخيرة التي حدثت في البحرين (حركة أحرار البحرين الإسلامية 1996).

الهوامش

(1) وحيث أن القانون يمنع إقامة الأحزاب السياسية، فقد أصبحت الأندية الثقافية تمثل الواجهة الاجتماعية لهذه الأحزاب على اختلاف توجهاتها القومية والشيوعية والدينية خلال فترة الخمسينات والستينات.

(2) البحرين، 9/ 3/ 1944.

(3) لمزيد من الاطلاع حول ممارسات القسم الخاص برئاسة Ian Stewart Henderson تجاه المعارضة السياسية في البحرين انظر: The Inde[endent, 28/2/1996.

(4) وقع البيان السداسي بمناسبة بدء انتفاضة 5 مارس الشعبية كل من التنظيمات التالية: الحركة العربية الواحدة، جبهة التحرير الوطني البحرانية، اتحاد العمال البحريني، اتحاد الطلبة البحريني، الشباب القومي البحريني، وحركة القوميين العرب.

(5) The Economist, 28/3/1965. The Observer, 28/3/1965

(6) The Guardian, 24/3/1995

المصادر

الباكر، عبدالرحمن

1965 من البحرين إلى المنفى، بيروت: دار مكتبة الحياة.

الجبهة الشعبية في البحرين

1975 التجربة التنظيمية في البحرين حتى 1975، دراسة غير منشورة.

1978 البحرين: إنتفاضة مارس 1965، ديترويت: لجنة مناصرة الثورة العُمانية.

د. ت الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة.

جبهة القوى القومية

1965 مذكرة من جبهة القوى القومية إلى اتحاد المحامين العرب.

جورج بيرة

1995 المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في سوريا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

جورج جبور

1987 الفكر السياسي في سوريا، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

حركة أحرار البحرين الإسلامية

1996 عام التضحيات والأمل: يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر 1994 – نوفمبر 1995، لندن: منشورات حركة أحرار البحرين الإسلامية.

حركة القوميين العرب

1968 بيان صادر عن المكتب السياسي لـ «حركة القوميين العرب» في الخليج العربي.

الريحاني، أمين

1980 ملوك العرب، المجلد الأول، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

زحلان، روزماري

1981 «الخليج العربي والمشكلة الفلسطينية»، المستقبل العربي. (26) أبريل، 6-22.

سرحال، أحمد

1990 النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، بيروت: دار الفكر العربي.

العبيدي، ابراهيم

1976 الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971، بغداد: جامعة بغداد.

غلوم، ابراهيم

1981 القصة القصيرة في الخليج العربي: الكويت والبحرين، بغداد: مطبعة الارشاد.

فخرو، منيرة

1995 المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في البحرين، القاهرة: مركز ابن خلدون.

موسى، حسين

1987 البحرين النضال الوطني والديموقراطي 1920-1981، الحقيقة برس.

Belgrave, C.

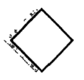
1960 Personnal Columm, London: Hutchinson & Co. Ltd.

Khuri, F.

1980 Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State, Chicago and London: The University of Chicago Press.

Rumaihi, M.

1975 Bahrain A study on Social and Political Changes Since the First World War Kuwait: University of Kuwait.



محددات تحويلات المهاجرين العرب

محمد إبراهيم السقا *

يقصد بتحويلات المهاجرين المدخرات التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها من دول الهجر إلى دول الهجرة بصورة نقدية أو عينية، سواء كانت بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية، وسواء تم التحويل من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية. وتتم تحويلات المهاجرين أساساً لتحقيق غرضين: تمويل احتياجات أسرة المهاجر في دولة الهجرة، أو الاستثمار في الأصول الاستثمارية المختلفة، سواء كان ذلك في دولة الهجرة أو في الدول الأخرى.

وتتعدد فوائد التحويلات على دول الهجرة، فقد تؤدي التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بصورة قد لا يمكن تحقيقها من خلال برامج التنمية التي تتبناها، خصوصاً في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة. فقد أوضحت الدراسات التي تمت عن استخدامات التحويلات أن جانباً كبيراً من التحويلات ينفق على الاستهلاك والصحة والتعليم، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر المهاجرين مقارنة بالأسر الأخرى في دول الهجرة[1] ولعل أوضح آثار التحويلات في دول الهجرة هو أثرها على ميزان المدفوعات. فالتحويلات تؤدي إلى التخفيف من حدة اختناقات الصرف الأجنبي لدول الهجرة وتحسن موقف حسابها الجاري. فقد أصبح ميزان المدفوعات لعدد كبير من دول الهجرة يعتمد بصفة أساسية على تدفقات التحويلات، بحيث يصعب تصور موقف حسابها الجاري بدون تحويلات المهاجرين، كما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول المصدرة للعمالة في المنطقة العربية.

وعلي الرغم من فوائد تحويلات المهاجرين التي ذكرناها سابقاً، فان هناك اعتقاداً عاماً بأن تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة لم تسهم في عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول؛ بصفة خاصة لم تؤد التحويلات إلى زيادة مستويات الادخار والاستثمار بها. فهناك تسليم بأن تحويلات المهاجرين تستخدم أساساً لتمويل عمليات الاستهلاك، وبصفة خاصة من السلع الاستهلاكية المستوردة. وبما أن التحويلات تعد دخولاً مولدة في الخارج أصلاً، فإن استخدامها بصفة أساسية في عمليات الاستهلاك يسهم في تغذية الضغوط

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت
تم تمويل البحث من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت ـ مشروع رقم CCO23.

التضخمية محلياً. وهكذا، بالرغم من ان التحويلات تستخدم لتحسين المستويات الجارية للمعيشة، فإنها نادراً ما تستخدم للمحافظة على هذه المستويات في المستقبل[2].

بالرغم من وجود كم هائل من الدراسات السابقة التي تمت عن الهجرة الخارجية، والآثار المترتبة عليها، فانه، وحتى وقت قريب، تم توجيه قدر قليل من الاهتمام بقضية تحليل تدفقات التحويلات إلى دول الأصل. كما أن القليل منها يتناول قضية محددات التحويلات من الناحية القياسية. وقد تمت معالجة بعض هذا النقص في الدراسات الحديثة عن التحويلات، وان كان هناك تركيز، من جانب الدراسات التطبيقية بشكل عام، على محددات التحويلات من الناحية الجزئية Microeconomics[3] . أكثر من ذلك، فان الدراسات القياسية في هذا المجال مالت إلى التركيز على عدد محدود من الدول، بصفة خاصة اليونان وتركيا ويوغوسلافيا[4] . أما عن محددات التحويلات في العالم العربي، فحسب علم الباحث لم تجر محاولات قياسية في هذا الجانب سوى محاولة (El-Sakka 1993) والتي تمت على حالة الاقتصاد المصري. ولذلك، فان هذه الدراسة تعد من المحاولات الأولى في هذا المجال لفحص محددات تحويلات المهاجرين في العالم العربي.

وتعد دراسة (Swamy 1981) من المحاولات الرائدة التي تمت حول محددات التحويلات، والتي توصلت إلى أن التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي في كل من دول المهجر ودول الهجرة هي العامل الوحيد المفسر لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. ولم تجد دراسة (Swamy 1981) دليلاً قياسياً على أن فروق معدلات الصرف أو الفائدة تلعب دوراً معنوياً في التأثير على تدفق التحويلات. وبما أن العديد من دول الهجرة حاولت جذب التحويلات من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية التي تركز على معدلات الفائدة والصرف الأجنبي، فان نتائج (Swamy 1981) تشكك في مدى كفاءة مثل هذه السياسات. كما أكدت نتائج دراسة (Straubharr 1992) عن تدفقات تحويلات النقد الأجنبي للمهاجرين الأتراك النتيجة التي تم التوصل اليها بواسطة (Swamy 1981). غير ان هذه النتائج تتناقض مع النتائج التي توصلت اليها دراسة كل من (Katselli& Glytsos 1989) عن محددات تحويلات المهاجرين من اليونان، وكذلك دراسة (El-Sakka 1993) عن محددات التحويلات في مصر، واللتان أثبتتا أن الفروق الاختلافية في معدلات الفائدة والصرف الأجنبي تؤثر بصورة معنوية على تدفقات التحويلات إلى دول الهجرة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات تدفق تحويلات المهاجرين العرب من خلال القنوات الرسمية. وسوف نقوم في البداية بعرض منهجية البحث ومشكلات دراسة مثل هذا الموضوع، ثم نتعرض لبعض من المحاولات التي قامت بها الدول العربية لجذب التحويلات. كذلك سوف نقوم بتناول تحويلات المهاجرين العرب وأهميتها لدول الهجرة العربية، وذلك باستخدام مؤشرات عدة للتحويلات، ثم نقوم ببناء وتطبيق نموذج الدراسة للتوصل إلى محددات تدفق تحويلات المهاجرين. وأخيراً نتناول خلاصة الدراسة وخيارات السياسة المتاحة أمام دول الهجرة لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات من خلال القنوات الرسمية.

طريقة المعالجة

يحاول هذا البحث دراسة قضية تحويلات المهاجرين في العالم العربي. وفي سبيل ذلك قمنا بجمع البيانات المتاحة عن تدفقات تحويلات المهاجرين العرب، ثم قمنا بحساب بعض المؤشرات الخاصة بالتحويلات؛ بصفة خاصة قمنا بحساب نسب التحويلات إلى الصادرات لكي نوضح الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي لدول الأصل، والذي عادة ما ينظر اليه باعتباره أحد أكثر الأصول ندرة في الدول المصدرة للعمالة. وكذلك قمنا بحساب نسبة التحويلات إلى الواردات لكي نوضح أهمية الدور الذي تقوم به التحويلات في تغطية الواردات من السلع المختلفة الدول المصدرة للعمالة. وفي ضوء هذا التحليل، وفضلاً عن نتائج النموذج المقدر في هذه الدراسة، سوف نقوم بمحاولة تحليل خيارات السياسة التي يمكن لدول الهجرة العربية إتباعها لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات.

ولكي نقوم بدراسة الآثار المختلفة للتحويلات على دول الهجرة العربية لا بد وأن يحتوي نموذجنا القياسي على توصيف دقيق لدول الطلب على العمل والعرض من العمل، ودوال تحديد الأجور ودوال الناتج القومي والسياسات النقدية والمالية، ومعدلات الصرف ومستوى الأسعار وغيرها، وذلك حتى يتصف النموذج المستخدم بالشمولية. والواقع ان مثل هذا النموذج يقع خارج مجال الدراسة. ذلك أن الدراسة مقيدة أساساً بتحليل تدفقات التحويلات، وبصفة خاصة من خلال القنوات الرسمية، ومن ثم فان أنماط الهجرة ومستويات الأجور وغيرها من المتغيرات الاقتصادية تعد خارجية exogenous بالنسبة للنموذج. أكثر من ذلك، فان الهدف الأساسي من الدراسة هو تحليل اعتبارات السياسة المتعلقة بتدفق التحويلات، ومن ثم فان النموذج سوف يركز على هذا الجانب، إذ ان هدفنا الأساسي ينحصر في تمييز العوامل المسؤولة عن تدفق التحويلات المسجلة رسمياً من خلال القنوات الرسمية (البنوك)، عن طريق بناء نموذج اقتصادي كلي صغير الحجم يهدف إلى تفسير سلوك هذه التحويلات، وذلك من خلال نمذجة تدفقات تحويلات المهاجرين للأغراض المختلفة ثم تجميع هذه الأغراض جميعاً في معادلة واحدة. والنموذج مصمم لدراسة أثر إجراءات السياسة المختلفة المتعلقة بتدفق التحويلات؛ بصفة أساسية سياسات معدل الصرف ومعدل الفائدة، ثم تطبيق النموذج على مجموعة دول الهجرة العربية.

وتشمل مجموعة دول الهجرة العربية الدول الآتية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وسوريا والسودان والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. على أننا لم نستطع الحصول على بيانات عن تحويلات المهاجرين الفلسطينيين واللبنانيين، بالرغم من كبر حجم رصيد المهاجرين من هاتين الجنسيتين في الخارج. كذلك فقد تم إهمال موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر لعدم معنوية المبالغ المحولة سنوياً لهذه الدول. أما الصومال فقد تم إهمالها لعدم توافر بيانات عنها منذ فترة طويلة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب الأهلية. وبناء على ذلك، ولاعتبارات توافر البيانات قمنا

بتطبيق النموذج على تدفقات التحويلات عبر القنوات الرسمية للدول الآتية فقط: الأردن وتونس والجزائر وسوريا والسودان ومصر والمغرب واليمن. ومن ثم فان نتائج الدراسة تخص هذه الدول مجتمعة. غير أنه من الممكن تعميم نتائج الدراسة على باقي دول الهجرة العربية بدرجة كبيرة من الثقة. ولقد قمنا بتقدير النموذج باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Cross Section/Time Series) أو ما يطلق عليه أسلوب الـ Panel.

محاولات بعض دول الهجرة العربية لجذب التحويلات

اتخذت بعض دول الهجرة العربية إجراءات عدة لتعظيم درجة استفادتها من تحويلات المهاجرين. ويمكن تقسيم هذه الاجراءات إلى قسمين: الاجراءات الإلزامية، وسياسات الحوافز. وفي الواقع فان القليل جداً من دول الهجرة في المنطقة من يلجأ إلى إجراءات التحويل الإلزامي. حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تكثيف عمليات التحويل من خلال القنوات غير الرسمية للتحويلات، بصفة خاصة من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي. ذلك أن الطبيعة الخاصة للتحويلات تجعل مثل هذه الإجراءات الإلزامية موضع شك كبير فيما يتعلق بمدى فاعليتها. ففي عام 1965 كان على المهاجرين المصريين للعمل بصورة رسمية في الخارج تحويل ما بين 10%–25% من أجورهم السنوية بالصرف الأجنبي، ثم ألغي هذا النظام بعد ذلك. كذلك حاولت الحكومة المصرية اخضاع دخول العاملين في الخارج للضريبة ولكنها لم تنجح في ذلك. أما في سوريا فان على المهاجرين تحويل 25% من دخولهم السنوية بالصرف الأجنبي على أساس معدل الصرف الرسمي والذي ينخفض بصورة كبيرة عن معدلات الصرف في السوق السوداء. كذلك فان المهاجرين ملزمين بدفع مبلغ محدد بالصرف الأجنبي كضريبة اغتراب. غير أن معظم دول الهجرة لجأت إلى استخدام الحوافز لجذب التحويلات بدلاً من الإجراءات الإلزامية. وترتكز سياسات الحوافز على أساس أن التحويلات تعد تدفقات للمدخرات الخاصة، ومن ثم فانه من الممكن أن يكون لهيكل الحوافز في تلك الدول دوراً كبيراً في جذب هذه التحويلات، وذلك لتعظيم الأثر التنموي لتلك التدفقات المالية. أكثر من ذلك فان أثر هذه التحويلات في الأجل الطويل على عملية التنمية يعتمد بصورة حيوية على الأسلوب الذي يتم به استخدام هذه التحويلات. وفي هذا الصدد فان السياسات الحكومية نحو التحويلات عادة ما تهدف إلى اجتذاب هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية للتحويل، أي من خلال البنوك والمؤسسات المالية المسموح لها بالتعامل في التحويلات، ثم توجيه هذه التحويلات نحو تحقيق أهداف عملية التنمية في ظل هيكل الأولويات الموضوع حول استخدامات النقد الأجنبي.

إن التجربة المصرية تعد من التجارب الغنية في هذا المجال. فقد اعتمدت الحكومة على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى جذب التحويلات نحو القنوات الرسمية. فقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصري مرات عدة. وبالرغم من أن عملية تخفيض قيمة الجنيه تمت لأغراض أشمل، من الناحية الاقتصادية، إلا أنها ساعدت في جعل عملية التحويل بالصرف الأجنبي، من خلال القنوات الرسمية، أكثر جاذبية للمهاجرين. كما

سمحت الحكومة بفتح حسابات إيداع بالصرف الأجنبي تدفع عنها معدلات الفائدة العالمية للعملة المفتوح بها الحساب. كذلك فقد قامت الحكومة بإعفاء فوائد هذه الحسابات من الضرائب على الدخل. وقامت الحكومة المصرية بدعوة المصريين العاملين في الخارج إلى الاكتتاب في سندات للتنمية على أساس معدلات فائدة مجزية. وكذلك سمحت الحكومة بعملية التسليم الفوري (وبدون قوائم انتظار) للسلع المعمرة التي يتم انتاجها محلياً مثل السيارات والثلاجات، وذلك للمهاجرين الذين يدفعون بالعملة الأجنبية. أما أنجح السياسات التي استخدمتها الحكومة فهي نظام الاستيراد بدون تحويل عملة. ووفقاً لهذا النظام، يستطيع أي مستورد أن يحصل على ترخيص بالاستيراد إذا ما أثبت أن لديه التمويل الكافي، من دون الحاجة إلى العودة إلى مجمعات الصرف الأجنبي الرسمية لتوفير التمويل. ولقد كانت تحويلات المهاجرين المصريين أهم المصادر لتمويل هذا النظام. وقد أدت تلك السياسة إلى تشجيع المهاجرين على الاشتراك في عملية تمويل الواردات التي تحتاجها مصر، بحيث مثلت الواردات التي تم تمويلها من خلال النظام نحو ثلثي التحويلات الرسمية المسجلة (El-Sakka 1993).

وفي محاولة لجذب التحويلات عبر القنوات الرسمية، استخدمت السودان إجراءات عدة لجذب التحويلات وتوجيهها نحو الاستخدامات المرغوبة، بما في ذلك استخدام سياسة تخفيض قيمة الجنيه السوداني. فقد قدمت السودان معدلات صرف تشجيعية، من وقت لآخر، كحافز للمهاجرين على التحويل بصورة قانونية. ولكي تقوم الحكومة السودانية بتخفيف الضغوط على الحجم المحدود من الصرف الأجنبي المتاح، وتوفر احتياجات الدولة من الواردات الضرورية، ابتكرت سياسة الإعفاء الجمركي على السلع المستوردة من خلال المهاجرين، تحت ظروف معينة. ووفقاً لتلك السياسة فان المهاجرين الذين لديهم مودعات بالصرف الأجنبي، محولة من الخارج ويقومون بالاحتفاظ بها لأكثر من ستة أشهر، يصبح لهم الحق في استخدام هذه الأموال في الاستيراد من الخارج مع الحصول على إعفاء جمركي في حدود 14000 دولار أميركي. أما أفضل السياسات التي اتبعتها السودان لجذب التحويلات، فقد تمثلت في بيع الأراضي للمهاجرين بالصرف الأجنبي، وقد تم بيع قطع أراض في الخرطوم بأسعار مغرية للمهاجرين، في حالة السداد بالصرف الأجنبي (Serageldin et al. 1981).

أما في الأردن فقد اتجهت الحكومة إلى جذب التحويلات من خلال اصدار سندات للتنمية تدفع قيمتها بالصرف الأجنبي، وذلك في محاولة لتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الاستثمارات المنتجة. وتقوم الحكومة بدفع الفائدة على هذه السندات بالصرف الأجنبي. كذلك قامت الحكومة بإعفاء الفوائد على هذه السندات من الضرائب رغبة منها في تشجيع عملية الاكتتاب.

كذلك قامت سوريا، وفي إطار برامج التحرير الاقتصادي التي تسير بخطى حثيثة الآن، باتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة عملية التحويل عبر القنوات

الرسمية. ومن هذه الإجراءات ما اتخذ حديثاً بالسماح للسوريين بموجب القرار رقم 1565 لسنة 1996 بفتح حسابات بالعملات الحرة من دون السؤال عن مصدرها. كذلك فقد أعلن مصرف سوريا أن السوريين الذين لديهم حسابات بالعملة الحرة يمكنهم استخدام هذه الحسابات بحرية مطلقة لتمويل عمليات تجارية أو غير تجارية، شريطة أن تتم تغذية هذه الحسابات من الخارج. وهو ما يشابه خطة الحكومة المصرية بموجب نظام الاستيراد بدون تحويل عملة.

بصفة عامة، أثبتت التجربة ان السياسات التحررية نحو تحويلات المهاجرين تعد أكثر السياسات فاعلية في تحفيز المهاجرين على تحويل أموالهم إلى دول الهجرة، وتوجيهها نحو أوجه الاستخدام المرغوبة.

التحويلات إلى دول الهجرة العربية

يوضح الجدول (1) تحويلات المهاجرين المسجلة رسمياً في موازين مدفوعات دول الهجرة في العالم العربي. ومن الجدول يلاحظ إن تحويلات المهاجرين بلغت نحو نصف بليون دولار في المتوسط، خلال الفترة من 1970–1972. وبحلول العام 1973 أخذت التحويلات في التزايد بصورة واضحة حتى بلغت 8,9 بلايين دولار عام 1984. ويمكن أن نعزو هذه الزيادة في التحويلات إلى التطورات الحادثة في أسعار النفط، والتي ترتبت عنها زيادة الطلب على العمال العرب من جانب الدول النفطية. ثم حدث بعد ذلك نوع من الركود النسبي في التحويلات، والذي يمكن أيضاً أن نعزوه إلى انخفاض الايرادات النفطية للدول المستوردة للعمالة، بسبب تدهور أسعار النفط. غير أن التحويلات حققت أعلى مستوياتها عام 1992، حيث بلغت نحو 10 بلايين دولار. وما لا شك فيه أن أعداد المهاجرين تنعكس في كمية التحويلات التي تتم إلى دول الهجرة. غير أن هذا الحكم لا بد وأن يؤخذ بنوع من الحذر، ذلك أن التغيرات في حجم التحويلات قد لا تعكس التغير في رصيد المهاجرين في الخارج. ففي بعض من الأحوال قد تعكس زيادة التحويلات حدوث تحول في السياسات الاقتصادية المؤثرة على التحويلات من جانب الدول المصدرة للعمالة. فقد قام العديد من دول الهجرة العربية بتطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي، والتي بموجبها تم تبني العديد من السياسات ذات الصلة بتدفق التحويلات، وهو ما أدى إلى تشجيع التحويلات. على سبيل المثال، فان معظم التحويلات إلى دول الهجرة العربية في عام 1992 تنصرف إلى دولتين فقط هما مصر والمغرب. ومن المعلوم أن كلاهما قام باتخاذ مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي في إطار سياسات التحرر الاقتصادي، والتي ترتب عنها تغير بعض أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي ساعدت في تشجيع تدفق التحويلات إلى القنوات الرسمية، بصفة خاصة فيما يتعلق بمعدلات الصرف والفائدة. من ناحية أخرى، فان درجة عدم الاستقرار السياسي في دول المهجر، في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت أدت إلى الاسراع بعمليات التحويل للمدخرات إلى دول الهجرة سعياً وراء درجة أكبر من الأمان لهذه الأموال.

الجدول (1)

تحويلات العمال إلى الدول العربية المصدرة للعمالة (بالمليون دولار أميركي)

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج.د ش	اجمالي
1970	16,0	29,0	211,0	7,0	na	29,0	63,0	na	60,0	415,0
1971	14,0	44,0	238,0	8,0	na	27,0	95,0	na	43,0	469,0
1972	21,0	62,0	273,0	39,0	na	104,0	140,0	na	31,0	670,0
1973	45,0	99,0	331,0	37,0	na	117,0	250,0	na	34,0	913,0
1974	75,0	118,0	351,0	45,0	na	268,0	360,0	157,0	44,0	1418,0
1975	167,0	145,0	412,0	52,0	6,0	366,0	533,0	310,0	62,0	2053,0
1976	411,0	142,0	433,0	53,0	40,0	755,0	547,0	795,0	121,0	3297,0
1977	970,0	168,0	439,0	92,0	40,0	928,0	588,0	1193,0	185,0	4603,0
1978	520,0	222,0	393,0	636,0	68,0	1773,0	763,0	1222,0	258,0	5855,0
1979	601,0	283,0	416,0	902,0	118,0	2213,0	948,0	1177,0	317,0	6975,0
1980	792,0	303,0	406,0	773,0	256,0	2696,0	1054,0	1250,0	352,0	7882,0
1981	1047,0	358,0	379,0	581,0	366,0	2181,0	1013,0	927,0	325,0	7177,0
1982	1082,0	372,0	447,0	411,0	133,0	2439,0	849,0	1116,0	475,0	7324,0
1983	1110,0	359,0	507,0	387,0	275,0	3666,0	916,0	1162,0	491,0	8873,0
1984	1237,0	317,0	392,0	321,0	285,0	3963,0	872,0	1016,0	506,0	8909,0
1985	1022,0	271,0	329,0	350,0	261,0	3212,0	967,0	785,0	429,0	7626,0
1986	1184,0	361,0	313,0	323,0	113,0	2506,0	1398,0	570,0	294,0	7062,0
1987	938,0	486,0	358,0	334,0	138,0	3604,0	1587,0	714,0	305,0	8464,0
1988	895,0	544,0	487,0	360,0	217,0	3770,0	1303,0	326,0	255,0	8157,0
1989	627,0	488,0	379,0	355,0	417,0	4254,0	1336,0	264,0	174,0	8294,0
1990	612,0	599,0	345,0	395,0	62,0	4290,0	2006,0	na	na	8309,0
1991	1164,0	570,0	352,0	375,0	45,0	4059,0	1990,0	na	na	8555,0
1992	843,30	24	na	550,0	123,7	6104,0	2170,0	na	na	9815,0
1993	1040,1	26	na	600,0	na	5664,0	1959,0	na	na	9289,1
1994	1093,9	24	na	915,0	na	3672,0	1827,0	na	na	7531,3

* المصدر: .IMF "Balance of Payments Yearbook", Various Issues

na: غير متوفر.

أهمية تحويلات المهاجرين لدول الهجرة العربية

تعد ندرة موارد الصرف الأجنبي أحد العوائق الأساسية أمام عملية التنمية في دول الهجرة. ولذلك ينظر إلى تحويلات المهاجرين بالنقد الأجنبي باعتبارها أهم المكاسب من هجرة المواطنين إلى الخارج، إذ تمثل تحويلات المهاجرين بالنسبة للعديد من دول الهجرة العربية مصدراً حيوياً لتخفيف حدة اختناقات موارد الصرف الأجنبي في هذه الدول. بل يمكن القول بأنه يصعب تصور أوضاع موازين المدفوعات للعديد من دول الهجرة العربية بدون تدفق تحويلات المهاجرين بالصرف الأجنبي اليها. وقد تم حساب نسب التحويلات إلى الصادرات والواردات لدول الهجرة في الجدولين (2) و(3).

وتعبر نسبة التحويلات إلى الصادرات عن مدى أهمية التحويلات بالنسبة للمصادر الأخرى للنقد الأجنبي لدول الهجرة. بينما تعبر نسبة التحويلات إلى الواردات عن نسبة تغطية التحويلات بالنقد الأجنبي لواردات دولة الهجرة. وكلتا النسبتين تعبران عن أهمية التحويلات بالنسبة لدولة الهجرة.

ومن الجدولين يلاحظ أنه بدءاً من عام 1975 أخذت تحويلات المهاجرين تتجاوز إجمالي الصادرات الأردنية. فقد بلغت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الأردنية 169% في المتوسط خلال الفترة من 1975 إلى 1987. وقد حققت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الأردنية أعلى مستوياتها عام 1977، حين بلغت التحويلات أربعة أضعاف الصادرات المنظورة تقريباً. وترجع هذه الزيادة إلى تزايد الطلب على العمالة الأردنية في الدول العربية النفطية. على أنه وبدءاً من عام 1988، أخذت تلك النسبة في التناقص بسبب انحسار الطلب على المهاجرين، الناجم عن انحسار الايرادات النفطية. من ناحية أخرى، فقد أثرت حرب الخليج بصورة واضحة على تدفق التحويلات إلى الأردن، بسبب التحول الذي حدث في هيكل العمالة المقيمة في الدول النفطية بعد حرب الخليج وعودة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى بلادهم، ومع ذلك، فان التحويلات مازالت تمثل نسبة جوهرية من الصادرات، وذلك بسبب هشاشة هيكل الصادرات الأردنية. كذلك، فقد سلكت نسبة التحويلات إلى الواردات السلوك نفسه، بحيث لم تتجاوز نسبة التحويلات إلى الواردات الأردنية 12% في المتوسط خلال الفترة من 1970 إلى 1974. ومنذ عام 1975 أخذت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الواردات في التزايد حتى بلغت أعلى مستويات عام 1977 (79,1%). وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات الأردنية 44,5% خلال الفترة من 1975 إلى 1994.

الجدول (2)

نسبة تحويلات العمال إلى صادرات الدول المصدرة للعمالة في العالم العربي

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج.د.ش
1970	46,9	15,3	20,8	3,5	na	3,5	12,9	na	117,6
1971	43,7	20,5	21,9	4,0	na	3,1	19,0	na	148,7
1972	44,1	19,8	22,3	13,0	na	12,7	21,8	na	127,0
1973	61,0	23,7	16,9	10,3	na	11,7	27,3	na	132,8
1974	48,6	13,5	7,0	5,7	na	16,0	21,1	1377,1	257,3
1975	109,2	18,1	9,1	5,5	1,4	23,3	34,8	2183,0	314,7
1976	198,6	18,1	8,3	4,9	6,7	46,9	43,8	5845,5	273,1
1977	389,7	21,6	7,3	8,5	6,0	51,7	45,8	8060,8	394,4
1978	174,8	23,8	6,4	59,9	12,1	91,4	51,2	21821,4	654,8
1979	149,4	18,3	4,3	54,7	22,7	91,2	48,9	23540,0	817,0
1980	137,6	14,0	2,9	36,6	37,2	69,9	43,6	9920,6	590,6
1981	142,7	14,6	2,6	26,2	47,5	54,5	44,3	8913,4	668,7
1982	143,9	18,8	3,3	20,5	33,0	60,7	41,5	23250,0	1253,2
1983	191,3	19,4	3,9	20,1	53,4	99,2	44,5	12104,1	1221,3
1984	164,5	17,8	3,0	17,5	54,9	102,5	40,3	11952,9	1648,2
1985	129,5	15,9	2,5	18,8	58,7	83,7	45,0	9573,1	1007,0
1986	161,7	20,4	3,8	31,1	34,5	95,2	58,0	3540,3	967,1
1987	100,5	23,1	3,9	24,6	54,7	115,6	57,0	1481,3	430,1
1988	88,8	22,6	6,3	26,7	50,8	136,1	36,1	72,9	310,2
1989	56,5	16,6	3,9	11,7	76,5	146,3	40,3	43,5	152,8
1990	57,5	17,0	2,6	9,3	18,9	119,0	47,6	na	na
1991	103,0	14,1	na	10,1	14,8	97,4	46,5	na	na
1992	69,2	0,5	na	17,7	57,9	166,3	43,3	na	na
1993	83,4	0,6	na	19,0	na	159,7	44,1	na	na
1994	76,7	0,5	na	25,7	na	90,8	32,9	na	na

* المصدر: IMF "Balance of Payments Yearbook", Various Issues.
IMF "International Financial Statistics", Various Issues.

وبالنسبة لسوريا، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط حوالي 7٪ خلال الفترة من 1970 إلى 1977. وبدءاً من عام 1978 أخذت نسبة التحويلات إلى الصادرات في الزيادة بصورة واضحة. غير أن نسبة التحويلات إلى الصادرات السورية اتسمت بالتقلب الواضح خلال الفترة الأخيرة. وقد حققت أعلى مستوياتها عام 1978، حيث بلغت 59,9٪. وفي المتوسط خلال الفترة من 1978 إلى 1994 بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات السورية 27٪. كذلك فإن نسبة التحويلات إلى الواردات كانت محدودة، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات 4,2٪ في المتوسط خلال الفترة من 1970–1977. بينما

اقتصـرت تلك النسبة على حـوالي 17% في المتوسط خلال الفترة من 1978 إلى 1994. غير أن هذه النسب لا تعبر عن رصيد المهاجرين السوريين في الخارج، وبصفة خاصة في دول الخليج، إذ ان هيكل معدلات الفائدة والصرف الأجنبي الذي تتبعه سوريا حتى الآن غير مناسب تماماً لتدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، إذ يتسم معدل الفائدة بالثبات.
كذلك فـان هناك فروقاً جـوهرية بين معـدلات الصرف الرسمـية والسوداء، وهـو ما يدفع أغلبية المهاجرين إلى العزوف عن استخـدام القنوات الرسمية في التحويل. ويمكن القول – في الواقع – أنه وبالرغم من التحسن البطيء في السياسـات الاقتصـاديـة نحو التحويلات، إلا ان هذه الاستجابة في السيـاسـة الاقتصـادية جاءت متأخرة جداً بعـد افول العهد الذهبي للهجرة إلى الدول النفطية.

الجدول (3)

نسبة تحويلات العمال إلى واردات الدول المصدرة للعمالة في العالم العربي

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج..د.ش
1970	9,7	9,8	19,5	2,1	na	2,6	10,0	na	52,7
1971	7,3	13,1	23,9	2,0	na	2,3	14,9	na	46,1
1972	8,8	13,6	20,9	8,7	na	8,8	19,7	na	32,7
1973	15,4	15,9	15,4	6,5	na	8,1	24,1	na	29,7
1974	17,4	12,1	9,5	4,3	na	9,1	21,2	81,2	24,5
1975	25,7	11,7	7,5	3,6	0,8	9,2	23,6	126,2	36,2
1976	45,2	9,9	9,2	2,5	6,3	19,6	23,9	167,2	47,0
1977	79,1	10,4	7,0	3,8	6,2	22,9	21,0	158,4	53,7
1978	38,8	12,5	9,1	28,8	10,8	37,3	29,1	128,9	70,2
1979	34,4	11,4	5,3	29,5	15,8	36,8	29,2	83,3	81,8
1980	37,0	9,6	4,2	19,2	22,7	39,5	27,9	66,9	58,8
1981	37,1	10,4	3,7	13,1	22,4	27,5	26,3	53,7	50,7
1982	37,5	11,8	4,5	11,3	17,6	31,5	22,2	57,9	68,7
1983	41,1	12,2	5,3	9,6	39,1	44,4	27,7	65,8	71,8
1984	50,0	10,8	4,2	8,7	47,5	39,3	24,4	72,5	68,9
1985	42,1	10,5	3,7	8,8	44,7	35,4	27,5	72,7	68,7
1986	54,8	13,3	3,9	13,6	17,8	34,9	40,2	71,5	65,6
1987	39,0	17,1	5,4	15,0	19,8	44,5	41,2	60,0	66,7
1988	37,0	15,5	7,2	18,1	22,8	40,2	37,6	24,8	42,7
1989	33,3	11,7	4,5	19,4	39,6	48,1	26,7	20,5	31,4
1990	27,8	11,5	3,9	19,1	9,5	41,6	31,9	na	na
1991	52,3	11,6	na	14,8	3,9	41,2	31,8	na	na
1992	28,1	0,3	na	18,7	15,2	68,5	29,0	na	na
1993	33,0	0,4	na	17,2	na	57,0	27,9	na	na
1994	36,3	0,3	na	20,0	na	36,7	23,8	na	na

* المصدر: IMF "Balance of Payments Yearbook", *Various Issues.*
IMF "International Finacial Statistics", *Vartous Issues.*

وبالنسبة للسودان فان نسبة التحويلات المسجلة إلى الصادرات لم تكن ملحوظة حتى عام 1977. ثم أخذت النسبة في التزايد بصورة جوهرية حتى بلغت أعلى مستوياتها عام 1989 (76,5%)، وذلك قبل العدوان العراقي على الكويت، والذي ترتب عنه انخفاض عدد المهاجرين السودانيين في الخليج بصورة واضحة. وفي المتوسط، بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات حوالي 50,1% خلال الفترة من 1980 إلى 1989. من ناحية أخرى، فقد كانت نسبة التحويلات إلى الواردات صغيرة حتى عام 1979. وخلال الفترة من 1980 إلى 1989 بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات في المتوسط حوالي 29,5%. ثم أخذت تلك النسبة في التناقص بفعل أثر حرب الخليج على رصيد المهاجرين السودانيين في الخارج، فضلاً عن عدم مناسبة السياسات الاقتصادية لتدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية.

ويلاحظ أنه حتى عام 1974 لم تكن التحويلات تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصري، إذ لم تتعد نسبتها في المتوسط إلى الصادرات حوالي 10%. كما لم تتعد نسبتها المتوسطة إلى الواردات حوالي 6,5%. إلا أنه بدءا من عام 1975 أخذت تحويلات المهاجرين تلعب دوراً مهماً كأحد المصادر الأساسية للصرف الأجنبي، وخصوصاً خلال الثمانينات، حين أصبح اعتماد ميزان المدفوعات المصري عليها واضحاً، بحيث بات يصعب تصور موقف الحساب الجاري لمصر من دون تدفق تحويلات المهاجرين. ولقد تنبهت الحكومة المصرية إلى أهمية هذا المصدر من مصادر النقد الأجنبي، فعمدت إلى اتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحفيز عمليات التحويل إلى الداخل، وهو ما انعكس في زيادة الكميات المحولة من النقد الأجنبي بواسطة المصريين العاملين في الخارج، لدرجة أنه بدءا من عام 1984 أصبحت حصيلة تحويلات المهاجرين تفوق حصيلة البلاد من الصادرات المنظورة، بحيث بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط 120% خلال الفترة من 1984 إلى 1994. كذلك، فقد أصبحت التحويلات تمول نسبة كبيرة من الواردات بلغت حوالي 68,5% عام 1992. وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات المصرية حوالي 44,3% خلال الفترة من 1983–1994.

وبالنسبة لدول المغرب العربي، نجد أن نسبة التحويلات إلى الصادرات في تونس تأرجحت في المتوسط حول 19% خلال الفترة من 1970 إلى 1991. كذلك، فان نسبة التحويلات إلى الواردات كانت تتأرجح حول نسبة 12% خلال الفترة نفسها. كما كانت نسبة التحويلات إلى الصادرات المغربية ثابتة تقريباً حول متوسط 45% خلال الفترة من 1975 إلى 1994. كذلك بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات في المتوسط حوالي 28%. ومن الواضح أنه لم تطرأ زيادة كبيرة على تحويلات المهاجرين من هاتين الدولتين، لأن هجرة عمالهما تتم أساساً إلى أوروبا، وبصفة خاصة إلى فرنسا. وتتسم الهجرة إلى فرنسا بأنها أساساً هجرة دائمة، أي هجرة بنية الإقامة بصفة مستمرة في دولة المهجر. وغالباً ما تكون تحويلات المهاجرين بصفة دائمة منخفضة، حيث تعتمد وإلى حد كبير على مدى قوة الروابط بين المهاجرين وأسرهم في دولة الهجرة، بعكس التحويلات في حالة الهجرة المؤقتة والتي تتسم إلى حد كبير بالانتظام. ونتيجة لظروف الكساد الاقتصادي في

دول العالم المتقدم وارتفاع مستويات البطالة، فضلاً عن انتشار كراهية الأجانب Xenophobia ، فان تحويلات المهاجرين إلى دول المغرب العربي لم تنم بمعدلات نمو التحويلات إلى الدول العربية الأخرى، والتي يتجه مهاجروها أساساً إلى الدول العربية النفطية. وبسبب تفضيل المهاجرين من المغرب العربي الهجرة إلى فرنسا فانها لم تستفد بالفرص المتاحة في الدول العربية النفطية بالصورة المطلوبة. غير أن الوضع يختلف بالنسبة للجزائر، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط حوالي 20,5٪ خلال الفترة من 1970 إلى 1973. إلاّ أنه يلاحظ أن نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الجزائرية أخذت في التناقص بدءا من عام 1974، حتى بلغت حوالي 3,5٪ فقط خلال الثمانينات. والنتيجة نفسها تنطبق على نسبة تحويلات المهاجرين إلى الواردات. ويرجع انخفاض أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة للجزائر إلى أنها تعد من الدول العربية المصدرة للنفط. فمع ارتفاع أسعار النفط أخذت الصادرات والواردات الجزائرية في التزايد، ومن ثم مالت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات والواردات الجزائرية إلى الانخفاض بمرور الوقت.

تشير النتائج إلى أن اليمن هي أكبر دول العالم العربي اعتماداً على تحويلات المهاجرين، إذ أن نسبة التحويلات إلى الصادرات اليمنية بلغت معدلات فلكية. فبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية سجلت هذه النسبة أعلى مستوياتها عام 1979 حيث بلغت 23540٪. وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات حوالي 10250٪ خلال الفترة من 1974 إلى 1987. وفيما يتعلق بالواردات فان التحويلات إلى الجمهورية العربية اليمنية كانت تغطي كافة الواردات اليمنية المنظورة خلال الفترة من 1975–1978، وقد بلغت تلك النسبة في المتوسط حوالي 145٪. وفي باقي السنوات بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات حوالي 61٪ في المتوسط. كذلك، وفيما يتعلق باليمن الديموقراطية الشعبية (سابقاً)، فان نسبة التحويلات إلى الصادرات كانت أقل نسبياً وقد حققت أعلى مستوياتها عام 1984 حينما بلغت 1648٪. وخلال الفترة من 1970 إلى 1989 بلغت تلك النسبة 574٪ في المتوسط. أما بالنسبة للواردات، فان أقصى نسبة للتحويلات إلى الواردات بلغت 81,8٪ عام 1979. وفي المتوسط بلغت تلك النسبة 53,5٪ خلال الفترة من 1970 إلى 1989. وترجع هذه النسب الفلكية، في الواقع، إلى ضعف قاعدة الموارد في الاقتصاد اليمني والتي تنعكس في انخفاض مستويات الناتج والصادرات والاعتماد على الواردات بشكل أساسي لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي. ولذلك ليس من المستغرب أن تحتل تحويلات المهاجرين هذه الأهمية الحيوية بالنسبة للاقتصاد اليمني.

من التحليل السابق تتضح لنا مدى أهمية تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة العربية، إذ أصبحت اقتصاديات تلك الدول تعتمد بصورة كبيرة على هذه التحويلات. واذا ما أخذنا في الاعتبار ان تحليلنا السابق يقوم على أساس بيانات التحويلات المسجلة رسمياً، وان هناك كمية كبيرة من التحويلات التي تتدفق عبر القنوات غير الرسمية (يعتمد ذلك على مدى مناسبة سياسات جذب التحويلات) فان أهمية تحويلات المهاجرين لدول الهجرة العربية تصبح أكثر وضوحاً، وهو ما يبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة لدول

الهجرة العربية. ذلك أن صانع السياسة الاقتصادية في تلك الدول في حاجة ماسة إلى معرفة العوامل المحددة لتدفق تحويلات المهاجرين بالصرف الأجنبي عبر القنوات الرسمية، وذلك حتى يتمكن من توجيه أدوات السياسة الاقتصادية فيها لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات عبر تلك القنوات. من ناحية أخرى، فان دول الهجرة في حاجة إلى تبني هيكل للحوافز يكفل توجيه هذه التحويلات إلى الاستخدامات المفيدة لعملية التنمية في تلك الدول. وهو ما سوف نحاول التوصل إليه من خلال الأقسام الآتية من هذه الدراسة.

نموذج لمحددات تحويلات المهاجرين العرب

يفترض في هذه الدراسة أن المهاجرين يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولة الهجرة لغرضين أساسيين هما: تمويل احتياجات الأسرة في دولة الهجرة، والاستثمار في الأصول المختلفة، أو بمعنى آخر لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

التحويلات لأغراض تمويل احتياجات الأسرة: تعد التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة في دولة الهجرة من المحددات الأساسية لقرار الهجرة والعمل في الخارج. وفي العادة، يصعب التأثير على تدفق هذه المبالغ، إذ غالباً ما يكون التحويل في هذه الحالة عديم المرونة بالنسبة لهيكل الحوافز المختلفة، سواء في دولة الهجرة أو دولة المهجر. وتتمثل محددات تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات الأسرة في مستوى دخولهم في دولة المهجر، والذي يحدد بالتبعية مستويات استهلاكهم، ومن ثم كمية الأموال التي يمكن تحويلها إلى دولة الهجرة. كذلك فان مستويات الدخل في دولة الهجرة تلعب دوراً مهماً في تدفق التحويلات لهذا الغرض. فبما ان التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة سوف تستخدم لتغطية نفقات الاستهلاك المختلفة للأسرة في دولة الهجرة، فان انخفاض مستويات الدخول في دولة الهجرة سوف يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى التحويل للمحافظة على مستويات المعيشة لأسر المهاجرين[5]. كذلك فانه بالنسبة للعديد من دول الهجرة، نجد أن التضخم يعد من المحددات الأساسية للتقلبات في مستويات الدخل الحقيقي في تلك الدول. ومن ثم، فان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة التحويلات للمحافظة على مستويات معيشة الأسرة في دولة الهجرة، والعكس صحيح. على أننا لا بد وأن نضع في الاعتبار أنه وفي ظل استمرار المناخ التضخمي في دولة الهجرة، سوف تؤدي توقعات الأسعار في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية. وعندما يتم ذلك، فان الضغوط على المهاجرين لإرسال تحويلات أكثر سوف تقل. حيث سيتم استبدال الكمية المحولة - بالصرف الأجنبي- بقدر أكبر من وحدات العملة المحلية لدولة الهجرة. وعلى ذلك، فاذا ما أظهرت التقديرات إشارة موجبة لمعلمة متغير التضخم في النموذج، فان ذلك يعني أن سرعة تعديل Adjustment معدل صرف العملة المحلية لمعدلات التضخم بطيئة. وبصفة عامة، فان أثر التدهور المتوقع Expected depreciation في قيمة العملة المحلية على

التحويلات يعتمد على سرعة تعديل معدلات الصرف في ظل المناخ التضخمي.

من المناقشة السابقة فانه من الممكن التعبير عن تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات الأسرة باستخدام الدالة الآتية:

$$R_{it}^{F} = F(W_{wit}, \pi_{ht}, Y_{ht}); \qquad (1)$$

حيث إن:

R_{it}^{F} = تحويلات العامل i في الفترة الزمنية t لأغراض تمويل احتياجات الأسرة.

W_{wit} = مستوى أجر العامل i في الفترة الزمنية t في دولة المهجر w.

π_{ht} = معدل التضخم في دولة الهجرة h في الفترة الزمنية t.

Y_{ht} = مستوى الدخول في دولة الهجرة h في الفترة الزمنية t.

التحويلات لأغراض الاستثمار: تعكس تحويلات المهاجرين لأغراض الاستثمار في جانب كبير منها المصلحة الخاصة للمهاجر، والتي تتحدد بصورة أساسية بفروق معدلات العائد على الأصول في كل من دولة الهجرة والخارج. فإذا ما كانت معدلات العائد على الأصول المالية في دولة الهجرة أقل، فان المهاجرين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم خارج دولة الهجرة. وبالرغم من أن المهاجر بصورة مؤقتة عادة ما يكون مهاجراً لهدف Target migrant، فان الميل المتوسط للتحويل لديه عادة ما يكون مرتفعاً. وفي ظل ظروف الهجرة المؤقتة سوف يكون أمام المهاجر، دائماً، خيار الاحتفاظ بأمواله في دولة المهجر، على الأقل حتى عودته، وتحويل قدر صغير منها لأغراض تمويل احتياجات الأسرة.

من المتغيرات الأخرى المتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق التحويلات لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة هي معدلات العائد على الأصول الحقيقية – مثل الأراضي والعقارات – في دولة الهجرة مقارنة بمعدلات العائد على الأصول المالية في تلك الدولة، إذ يعد الاستثمار في الأصول الحقيقية أحد الاستخدامات الأساسية لتحويلات المهاجرين، ليس في دول الهجرة في المنطقة العربية فقط، وإنما في معظم دول الهجرة في العالم[6]. ذلك ان معدلات الزيادة في أسعار هذه الأصول عادة ما تجاري معدلات التضخم، إن لم تكن تفوقها في كثير من الأحيان. ومن ثم فإن تلك الأصول تعطي حماية ضد التضخم، والتي قد لا تتوافر للمستثمرين من خلال معدلات العائد على الأصول المالية. فكلما ارتفع معدل العائد على الأصول الحقيقية في دولة الهجرة ازدادت التحويلات إلى دولة الهجرة لأغراض الاستثمار في تلك الأصول.

وأخيراً، فإننا قد نتوقع أن التحويلات لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة سوف تعتمد على مستويات النشاط الاقتصادي في تلك الدولة. فكلما ازدادت مستويات النشاط الاقتصادي في دولة الهجرة، كلما ازداد تدفق التحويلات لأغراض الاستثمار والعكس.

وبناء على ذلك يمكن التعبير عن دالة التحويلات لأغراض الاستثمار في الصورة الآتية:

$$R_{it}^{I} = I\{(r_t - r_{wt}), r_{at}, Y_{ht}\}; \qquad (2)$$

حيث إن:

R_{it}^{I} = تحويلات العامل i في الفترة الزمنية t لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة.

r_{wt}, r_{ht} = معدلات الفائدة في دولة الهجرة h وفي الخارج w على التوالي.

r_{at} = معدل العائد على الأصول الحقيقية في دولة الهجرة.

Y_{ht} = مستوى الدخول أو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الهجرة.

دور معدل الصرف الأجنبي: تعد موارد النقد الأجنبي محدودة في معظم دول الهجرة، وبالتالي ينظر إلى الصرف الأجنبي باعتباره أحد الأصول المرغوب فيها من جانب الأفراد المقيمين في هذه الدول، وبصفة خاصة حينما تكون معدلات الصرف مغالياً فيها Overvalued ، وهو ما يضيف بعداً آخر من الأبعاد، الغائبة في الأدب الاقتصادي لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. إذ أن طبيعة العملة التي سوف يتم من خلالها التحويل تعد مهمة في الكثير من الحالات. فقرار التحويل بالصرف الأجنبي ليس مستقلاً بصفة عامة عن قرار تحويل المدخرات إلى دولة الهجرة. ولتسهيل عملية العرض، سوف نفترض أن هذين القرارين يتمان بصورة مستقلة. وبمعنى آخر، سوف نفترض أن المهاجر يقرر كمية الأموال التي يرغب في تحويلها إلى دولة الهجرة، ثم يقرر ما اذا كان سوف يرسل هذه التحويلات بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية. كذلك، فان هناك قراراً مكملاً له أهمية كبيرة في معظم دول الهجرة في العالم، وهو ما إذا كانت التحويلات بالعملة الأجنبية سوف تتم من خلال القنوات الرسمية أم من خلال القنوات غير الرسمية. ويعد التحويل من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية من القرارات ذات الأهمية الحيوية للعديد من دول الهجرة، بصفة خاصة عندما تكون معدلات الصرف مثبتة Pegged. ففي الدول التي تكون فيها الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فعالة، سوف يكون لدى المهاجرين فرصة لتحويل مدخراتهم من خلال هذه الأسواق، أو من خلال القنوات الرسمية. ويعتمد اختيار المهاجر في هذه الحالة على الفروق الموجودة بين معدلات الصرف السائدة في السوقين. فكلما أصبحت الفروق بين هذين السوقين جوهرية، فان نسبة التحويلات التي تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي سوف تزداد، إذ توفر هذه الفروق حافزاً قوياً لتفضيل القنوات غير الرسمية. كذلك فان هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد يكون لها أثر في الحد من التحويلات عبر القنوات الرسمية، بما في ذلك هيكل المخاطرة في دولة الهجرة والمتصل بمدى شدة العقوبات على التعامل في السوق السوداء للنقد الأجنبي، بصفة خاصة احتمال الضبط والمحاكمة، وكذلك معدلات الضريبة على الدخول. كذلك فان هناك أبعاداً أخرى مهمة للتحويلات، مثل عدم الاستقرار السياسي لكل من دولتي الهجرة

والمهجر. ومن ثم يمكن التعبير عن هذا البعد لتدفق التحويلات إلى دولة الهجرة في الصورة الآتية:

$$R^{\theta}_{it} = R\{(\theta_{ot} - \theta_{rt}), Risk_t\}; \quad (3)$$

حيث إن:

R^{θ}_{it} = التحويلات بالصرف الأجنبي للعامل i في الفترة الزمنية t.

θ_{ot} = معدل الصرف الرسمي خلال الفترة الزمنية t.

θ_{rt} = معدل الصرف الحقيقي في الفترة الزمنية t.

$Risk_t$ = متغير يعبر عن هيكل المخاطرة في دولة الهجرة خلال الفترة الزمنية t والناتج عن التعامل في السوق السوداء، وكذلك عن احتمال كشف السلطات الضريبية لهذه الدخول المحولة إلى دولة الهجرة، وهيكل المخاطر في دول الهجرة والمهجر.

وللتعبير عن معدلات الصرف الحقيقية في دولة الهجرة يمكن استخدام فرضية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Hypothesis ، والتي تعد أحد مداخل تحديد معدل الصرف في الأجل الطويل، وتقوم على أساس أن معدل الصرف يتحدد بالنسبة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج. وتأخذ فرضية تعادل القوة الشرائية في شكلها التقليدي الصورة الآتية:

$$\theta_{rt} = \frac{P_{ht}}{P_{wt}}; \quad (4)$$

حيث إن:

P_{wt}, P_{ht} = مستويات الأسعار في دولة الهجرة h ومستويات الأسعار في الخارج w على التوالي.

وفي صيغتها النسبية، فان فرضية تعادل القوة الشرائية تعبر عن أن أي تغير لمعدلات الصرف لا بد وأن يعكس فروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج. أي أن:

$$\dot{\theta}_{rt} = \frac{\pi_{ht}}{\pi_{wt}}; \quad (5)$$

حيث إن:

$\dot{\theta}_{rt}$ = التغير في معدل الصرف الحقيقي.

π_{wt}, π_{ht} = معدل التضخم في دولة الهجرة ومعدل التضخم في الخارج.

وبتجميع الاستخدامات المختلفة للتحويلات يمكن صياغة معادلة اجمالي تدفقات تحويلات المهاجرين النقدية عبر القنوات الرسمية (R^{c}_{t}) بالصورة الآتية:

$$R^{C}_{t} = a_0 + a_1 W_{wt} + a_2 \pi_{ht} + a_3 (r_h - r_w)_t + a_4 \left(\dot{\theta}_o - \frac{\pi_h}{\pi_w}\right)_t + a_5 Y_{ht} + a_6 Risk + \varepsilon_t; \quad (6)$$

حيث إن:

$\dot{\theta}_{ot}$ = التغير في معدل الصرف الرسمي.

ومن الواضح أن المعادلة رقم (6) تركز على متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تدفق التحويلات إلى دولة الهجرة.

نتائج تقدير النموذج

تم تقدير النموذج السابق باستخدام أسلوب Panel، حيث أن بيانات النموذج عبارة عن سلسلة بيانات زمنية مقطعية Time Series / Cross Section لمجموعة الدول المشكلة للعينة تحت الدراسة. ولقد تم تقدير النموذج باستخدام أسلوبين للتقدير[7]:

1- Panel - Fixed Effects.

2- Panel - Random Effects.

ويوضح الجدول رقم (4 – الملحق) نتائج التقدير للنموذج وفقاً لطريقتي التقدير السابقتين.

وقبل أن نتناول نتائج النموذج لا بد من الإشارة إلى أننا لم نتمكن من الحصول على أي بيانات عن معدلات العائد على الأصول الحقيقية في دول الهجرة العربية، حيث لا تنشر مثل هذه البيانات. ولذلك فقد استخدمنا معدل التضخم في دول الهجرة كمقرب معقول لهذا المتغير[8]. وبالنسبة لمتغير الأجور في دول المهجر، فقد قمنا بحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي لدول الخليج العربي وليبيا كمقرب لمستويات الأجور في تلك الدول[9]، وذلك بافتراض أن تلك الدول هي دول المهجر الأساسية للمهاجرين العرب. أما بالنسبة لهيكل المخاطرة في دول الهجرة ودول المهجر فقد قربنا هذا المتغير باستخدام متغير صوري Dummy يأخذ قيمة 1 في السنوات الآتية: حرب أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية، وحرب العراق/ ايران، والاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، والعدوان العراقي على دولة الكويت. بينما يأخذ صفراً في باقي السنوات [10]. ومن الواضح أن هذا المتغير يأخذ في الاعتبار أساساً المخاطر السياسية المحيطة بالتحويلات، وبهذا الشكل من المتوقع أن تأخذ معلمة هذا المتغير إشارة موجبة. إذ تؤدي مثل هذه الأحداث إلى حث المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى دولة الهجرة، سعياً وراء درجة أكبر من الأمان لهذه المدخرات في أرض الوطن.

لقد تناولنا صياغات عدة للنموذج موضع الدراسة.. فقد قمنا في البداية بتقدير النموذج باستخدام القيم الجارية للمتغيرات. غير أن هناك إمكانية معقولة في أن تلعب المتغيرات المؤخرة Lagged variables دوراً مهماً في التأثير على تدفق التحويلات، وذلك على أساس افتراض ان قرارات المهاجرين بالتحويل في الفترة الزمنية الحالية (t) تعتمد على معلوماتهم عن المتغيرات المؤثرة على التحويلات في الفترة الزمنية السابقة (t-1). ولذلك، فقد قمنا بتقدير النموذج من خلال الإدراج المتتالي لمجموعة المتغيرات في صورة مؤخرة.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج محددات تحويلات المهاجرين العرب. وفي البداية تنبغي الاشارة إلى أنه ونتيجة للقيود المفروضة على مدى توافر البيانات عن

المتغيرات الأساسية المكونة للنموذج، فاننا سوف نناقش النتائج بشكل عام، أخذاً في الاعتبار المعلمات المقدرة عن المتغيرات المؤخرة في النموذج. ومن الجدول توضح النتائج أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الدخول في دولة الهجرة وتدفق التحويلات إلى هذه الدول[11] . فكلما ازدادت مستويات الدخول في دول الهجرة ازداد تدفق التحويلات إلى هذه الدول. وقد يبدو هناك بعض التناقض بين هذه النتيجة وبين ما افترضنا أعلاه حول العلاقة العكسية بين تدفق التحويلات ومستويات الدخول في دولة الهجرة. غير أن تفسير هذه النتيجة يكشف بعداً مثيراً لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. ذلك إن زيادة مستويات الدخول في هذه الدول يعكس زيادة مستويات النشاط الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع مستويات العوائد على الاستثمار فيها. وهو ما يعني أنه وفي ظل ظروف زيادة مستويات النشاط الاقتصادي لدول الهجرة، فان المهاجرين سوف يميلون إلى إرسال تحويلات أكثر لأغراض الاستثمار. وعلى ذلك، فان النمو الاقتصادي لدول الهجرة يعد عاملاً مهماً لتدفق التحويلات إلى هذه الدول. وبالرغم من أن هناك ادعاء في الأدب الاقتصادي للتحويلات بأن هيكل الحوافز يعد ضرورياً لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة، فان النتيجة التي توصلنا إليها تعد جديدة بكل المقاييس على الأدب الاقتصادي للتحويلات. إن مضمون هذه النتيجة يعني أن النمو الاقتصادي لدول الهجرة هو أفضل السياسات لجذب التحويلات. ذلك أن النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى تعبئة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية بما فيها التحويلات، وبالتالي تميل فجوة الموارد نحو الانخفاض. غير أن تحويلات المهاجرين تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها – أساساً – تدفقات بالصرف الأجنبي، وهو من العناصر النادرة في دول الهجرة، وأنها غير مقيدة باستخدام معين، كما هو الحال بالنسبة لبعض تدفقات رؤوس المال، بصفة خاصة المعونة الأجنبية. كذلك فان التحويلات بالنقد الأجنبي لا تحمل دول الهجرة بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً في أغلب الأحوال[12] . أكثر من ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات على دول الهجرة.

أما في ما يتعلق بمعدل التضخم في دول الهجرة فان النتائج تشير إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية أيضاً بين تدفق التحويلات ومعدل التضخم في تلك الدول[13]. فكلما مال معدل التضخم نحو الارتفاع مالت التحويلات إلى دول الهجرة نحو الزيادة، حيث تزداد الحاجة إلى التحويلات من جانب أسر المهاجرين لتمويل احتياجاتهم في ظل ارتفاع مستويات الأسعار. وتعكس هذه النتيجة، في الواقع، ما افترضناه سابقاً من أن بطء عملية تعديل معدلات الصرف الرسمية، في ظل المناخ التضخمي، يؤدي إلى زيادة التحويلات المسجلة رسمياً لأغراض تمويل نفقات الأسرة، وهو ما يتوافق مع طبيعة سياسات معدل الصرف التي تتبعها الدول المصدرة للعمالة في المنطقة، والتي تتبنى معدلات صرف مثبتة، أو شبه مثبتة.

بالنسبة لفروق معدلات الفائدة في دول الهجرة عن معدلات الفائدة في الخارج[14]، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين تدفق التحويلات وفروق معدلات الفائدة. فكلما ازدادت الفروق بين معدل الفائدة في الخارج ومعدل الفائدة في دولة

الهجرة، تدفق التحويلات إلى دول الهجرة، وهو ما يعكس قرارات المهاجرين بتعظيم معدلات العائد المالي على أصول محافظهم المالية Portfolio. فإذا ما كان معدل الفائدة أعلى في دول المهجر (أو في الخارج) عن معدل الفائدة في دول الهجرة، فان المهاجرين سوف يميلون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج إلى أن تتم عملية تعديل معدلات الفائدة في دولة الهجرة لتتوافق مع معدلات الفائدة في الخارج. وتتوافق هذه النتيجة مع الفروض الموضوعة سابقاً حول تدفق التحويلات إلى دول الهجرة، كما أنها تتوافق مع الادعاءات النظرية في الأدب الاقتصادي للتحويلات، حول علاقة تدفق التحويلات بمعدل الفائدة. على سبيل المثال، فان (Glytsos 1996) يرى أنه وبالرغم من أن المهاجرين يتصفون بالقدرة على تحمل المخاطرة Risk seekers ، عندما يقررون الهجرة والعمل في الخارج، فانهم يعدون متجنبين للمخاطرة Risk averters عندما يقومون باتخاذ قراراتهم المتعلقة باستثمار مدخراتهم. ولذلك يميل المهاجرون إلى الاحتفاظ بمعظم مدخراتهم في الخارج، وتحويل الكمية المطلوبة فقط لتمويل احتياجات أسرهم. فبما أن الهجرة سوف تكون بصورة مؤقتة، فان عملية السحب من المدخرات لا بد وأن تخطط بعناية. من ناحية أخرى، فان تدني معدلات الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى زيادة التحويلات لأغراض الاستثمار في الأصول غير المالية، وبصفة خاصة الأصول الحقيقية. إذ أن الاستثمار في مثل هذه الأصول لا يعكس الحاجة إلى الاستثمار، بقدر ما يعكس الحاجة إلى المحافظة على القوة الشرائية للأصول المالية، والتي يمكن أن تتدهور في ظل ظروف التضخم وتدهور معدلات الفائدة الحقيقية بالتبعية. ولكي تصبح معدلات الفائدة الاسمية مقربا جيدا لتكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في الأصول النقدية، فلا بد من أن يتم تعديلها بصورة كاملة مع أي تغير في معدل التضخم. ولقد وجدت الدراسات التطبيقية على معدلات الفائدة في الدول النامية أن هناك فترات تأخير جوهرية بين معدل التضخم ومعدل الفائدة من هذه الدول، أو أن هناك عملية تعديل بصورة غير كاملة لمعدل الفائدة بالنسبة للتضخم[15]، مما يعني أنه وفي ظل ظروف التضخم يصبح معدل الفائدة المحلي غير كاف لحساب معدلات العائد الحقيقية على الأصول المالية، حيث ان معدلات الفائدة الحقيقية تميل إلى الانخفاض في ظل ظروف التضخم. وتعاني معظم دول الهجرة في المنطقة العربية من ظاهرة الكبح المالي Financial repression ، حيث يتم تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات أقل من مستوياتها التوازنية. ومن ثم، فان إمكانية تعديل معدلات الفائدة لتعكس قوى السوق تعد محدودة جداً في هذه الدول.

يرى البعض أن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة الكبح المالي تنتشر فيها ظاهرة إحلال العملة؛ أي إحلال العملات الأجنبية محل العملة المحلية Currency substitution في التعامل. وتنبع الحوافز للاحتفاظ بالعملات الأجنبية من المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بالعملة الوطنية فقط، أو الاحتفاظ بأصول مالية مقومة بالعملة الوطنية، خصوصاً عندما تكون معدلات الصرف مثبتة، إذ يعتمد إحلال العملة على الفرق بين معدل العائد المتوقع على كل من العملات المحلية والأجنبية. ولهذا السبب، فان السلطات النقدية لا بد وأن تضمن أن معدل العائد الحقيقي على العملة المحلية ينافس معدلات العائد الحقيقي على العملات

المنافسة، وهو ما يتضمن – بالتبعية – أن تكون معدلات الفائدة مرتفعة ومعدلات التضخم منخفضة. وتعكس المناقشة السابقة بعداً آخر لتدفق تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة. ذلك أن الفروق الواضحة بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية لن تؤدي إلى الحد من تدفق التحويلات إلى دول الهجرة وحسب، وإنما سوف تدفع بالمهاجرين، اذا ما قاموا بتحويل مدخراتهم، إلى الاحتفاظ بها في صورة حسابات بالنقد الأجنبي أو أصول مالية مقومة بالعملات الأجنبية. وهو ما يؤدي إلى تكثيف عمليات إحلال العملة.

كذلك توضح النتائج أن الفروق بين معدلات الصرف الرسمية ومعدلات الصرف الحقيقية (والمقربة باستخدام تعادل القوة الشرائية النسبي) ذات علاقة معنوية سالبة مع تدفق التحويلات. فكلما ازدادت الفروق بين معدلات الصرف الحقيقية ومعدلات الصرف الرسمية تناقص تدفق التحويلات المسجلة عبر القنوات الرسمية، وفي الوقت ذاته ازداد تدفق التحويلات عبر القنوات غير الرسمية. ويؤدي وجود سوق سوداء فعالة للنقد الأجنبي إلى تعقيد المشكلة. ذلك أن المهاجرين سوف يفضلون تحويل مدخراتهم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي، حيث معدلات الصرف أكثر واقعية من معدلات الصرف الرسمية. ومع استمرار هذه العملية، فان موارد الصرف الأجنبي الرسمية سوف تستنزف، وهو ما يؤدي، من ناحية أخرى، إلى فرض ضغوط على معدلات الصرف في السوق السوداء نحو الارتفاع، بفعل تزايد الطلب على الصرف الأجنبي في السوق السوداء. إن تجربة الدول التي تكون فيها أسواق الصرف السوداء فعالة توضح أنه عادة ما تكون هناك علاقة بين معدلات الصرف في السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمي، بحيث يترتب على ارتفاع معدلات الصرف الأجنبي في السوق السوداء تخفيض قيمة العملة الوطنية في النهاية، يعتمد ذلك على سرعة تعديل معدل الصرف الرسمي للضغوط على العملة الوطنية في السوق السوداء[16] . فاذا لم يتم تعديل معدلات الصرف الرسمية بسرعة لضغوط السوق السوداء، فان موارد الصرف الأجنبي سوف تستنزف من خلال مجمع الصرف الأجنبي في السوق السوداء. من ناحية أخرى، فان التوقعات حول معدلات الصرف تلعب دوراً هاماً في نماذج إحلال العملة، إذ يتجنب الأفراد الاحتفاظ بالعملة التي يتوقعون تدهور معدلات صرفها مقارنة بالعملات الأخرى. فإذا كانت ظاهرة إحلال العملة جوهرية في دولة الهجرة، فان التغيرات المتوقعة في معدل صرف العملة سوف تكون محدداً مهماً للطلب على العملة الوطنية[17]. وفي ظل هذه الظروف، فان اختناقات الصرف الأجنبي سوف تزداد حدة عندما تكون معدلات الصرف غير مواتية.

كذلك توضح النتائج أن مستويات الأجور في الدول المستقبلة للعمال (مقربة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي لهذه الدول)، ذات علاقة طردية مع تدفق التحويلات إلى دولة الهجرة. وهذه النتيجة تعد من النتائج البديهية في الأدب الاقتصادي عن تحويلات المهاجرين.

وأخيراً، فانه وفي ما يتعلق بعنصر المخاطرة، فقد كانت النتائج مختلطة من حيث طبيعة العلاقة بين التغيرات السياسية وتدفق التحويلات إلى دول الهجرة في العالم العربي.

الخلاصة والاستنتاجات

من النتائج السابقة يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة ومعدلات الصرف تعد من السياسات المهمة لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة، إذ أنه ولتعظيم تدفق التحويلات نحو دول الهجرة من خلال القنوات الرسمية، ولتشجيع المهاجرين نحو استبدال هذه التحويلات بالعملة الوطنية، فان هذه السياسات لا بد وأن تكون متوافقة مع تدفق التحويلات.

بناء على المناقشة السابقة من الممكن اقتراح السياسات التي يمكن أن تتبعها دول الهجرة في المنطقة العربية لتعظيم تدفق تحويلات المهاجرين من خلال القنوات الرسمية لاقتصاديات هذه الدول، ولتشجيع المهاجرين على استبدال تحويلاتهم بالعملة الوطنية أو الأصول المقومة بالعملة الوطنية، وكذلك لتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المرغوبة.

1- إذا ما سلمنا بأن معظم المهاجرين العرب يذهبون إلى الدول العربية النفطية، فانه من الممكن، من الناحية النظرية، أن تقوم دول الهجرة بإجراء بعض الترتيبات مع دول المهجر العربية من خلالها يتم وضع آلية لتنظيم عملية تدفق التحويلات إلى دول الهجرة. إلا أن فرص تحقيق مثل هذه الآلية محدودة جداً. كذلك فان تجارب دول الهجرة في العالم توضح أن إلزام المهاجرين بتحويل دخولهم أو جزء منها من خلال قنوات التحويل الرسمية لن يؤدي إلى تشجيع عمليات التحويل عبر القنوات غير الرسمية، كما سيشجع على بخس القيمة الحقيقية لدخول المهاجرين التي يحصلون عليها في دول المهجر Undervaluation وقد يميل المهاجرون إلى الاحتفاظ بهذه المدخرات في الخارج، أو تحويل هذه المدخرات من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي في دولة الهجرة. وتتمثل المشكلة في أن موارد الصرف الأجنبي في السوق السوداء يتم استخدامها أساساً لتمويل المعاملات التي لا أهمية لها في سلم أولويات صانع السياسة. فعادة ما يتم تمويل عمليات استيراد المخدرات وتهريب رؤوس الأموال والتهريب السلعي، بصفة أساسية، من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي. وبهذا الشكل، فان دول الهجرة تخسر مواردها من الصرف الأجنبي نتيجة ازدهار أعمال مثل هذه الأسواق السوداء. كذلك فان محاولات زيادة الايرادات العامة من خلال التحويلات، مثل فرض الضرائب على دخول المهاجرين، أو رفع التعريفة الجمركية على السلع التي تأتي بصحبة المهاجرين العائدين، سوف تؤدي إلى زيادة اتجاه المهاجرين نحو بخس دخولهم السنوية في دول المهجر، وزيادة عمليات الهجرة السرية والواردات غير القانونية. وعلى ذلك، فانه ليس لدى دول الهجرة العربية سوى الاعتماد على هيكل الحوافز للتحكم في تدفق تحويلات المهاجرين إلى اقتصادياتها، إذ يجب على هذه الدول أن تتبنى هيكل للحوافز لجذب التحويلات يرتكز على أسس واقعية.

2- إن دول الهجرة لا بد وأن تعطي عملية النمو الاقتصادي أولوية أساسية. فالسياسات المناسبة للنمو سوف تشجع تدفقات مختلف أشكال رأس المال ومنها التحويلات، ومن

ثم توجيه التحويلات نحو استثمارات أكثر إنتاجية، وهو ما يؤدي إلى تضييق فجوة الموارد المحلية وتأمين سبل أفضل لتمويل عملية التنمية.

3- بالنسبة للدول التي تكون فيها الأسواق السوداء للصرف الأجنبي نشطة، فان معدلات الصرف التي يتم تطبيقها على تحويلات المهاجرين لا بد وأن تكون تنافسية مع معدلات الصرف في السوق السوداء. وبصفة خاصة، فان هذه المعدلات لا بد وأن تستجيب بسرعة، وفي الاتجاه نفسه، مع أي تغير في معدلات الصرف في السوق السوداء. على أنه ليس بالضرورة أن تكون تغيرات معدل الصرف الرسمي بقدر معدل التغير في السوق السوداء، وإنما، على الأقل، عند هامش معين يتوافق مع مستوى المخاطرة التي يتحملها الأفراد عندما يتعاملون في السوق السوداء للصرف الأجنبي.

4- على دول الهجرة أن تتبنى سياسات أكثر واقعية للفائدة، إذ لا بد وأن تكون معدلات الفائدة تنافسية مع معدلات الفائدة في الخارج، سواء أكان ذلك في دول المهجر، أم في الدول الأخرى. ذلك أن معدلات الفائدة المنخفضة في دول الهجرة سوف توفر حافزاً للمهاجرين للاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج، أو توجيه هذه المدخرات، في حالة تحويلها إلى دولة الهجرة، نحو الاستخدامات غير المنتجة للتحويلات، والتي تنطوي على قدر كبير من المضاربة. مثال ذلك، الاستثمار في الأراضي والعقارات وغيرها من الأصول الحقيقية. أكثر من ذلك، فان معدلات الفائدة المنخفضة في الدول التي يكون من حق الأفراد فيها الاحتفاظ بأصول الصرف الأجنبي سوف تؤدي إلى تشجيع عمليات إحلال العملة فيها.

5- على دول الهجرة في المنطقة العربية أن تشجع الأفراد على افتتاح حسابات إيداع بالصرف الأجنبي، مع دفع الفوائد عليها بالصرف الأجنبي على أساس معدلات الفائدة العالمية. ذلك أن مثل هذه الحسابات سوف تفيد دول الهجرة من أوجه عده، إذ تساعد في تعبئة موارد الصرف الأجنبي من مصادرها المختلفة، ومن ثم تخفف من حدة ندرة الصرف الأجنبي في هذه الدول. كذلك فان البنوك المركزية في هذه الدول سوف تحتفظ بجزء من هذه التحويلات في صورة احتياطيات قانونية، كما أنها سوف تكون قادرة على اقتراض هذه المودعات من البنوك المحلية. أكثر من ذلك، فإن البنوك المركزية في هذه الدول يمكنها أن تدخل مشترية للنقد الأجنبي لتعبئة احتياطياتها الدولية من الصرف الأجنبي، في حالة رغبة المهاجرين في تحويل جانب من هذه المودعات بالعملة الوطنية. فعلى سبيل المثال، استطاع البنك المركزي المصري، ونتيجة للسياسات المتحررة نحو التحويلات، تكوين احتياطيات دولية بالصرف الأجنبي بما يصل إلى حوالي 21 مليار دولار حالياً. وربما تعد احتياطيات البنك المركزي المصري أعلى مستوى للاحتياطيات الدولية تملكها دولة في العالم، اذا ما قيست بعدد أشهر الواردات التي تغطيها. وقد كان البنك المركزي المصري سابقاً يلجأ في الحالات التي كان يواجه فيها أزمات سيولة حادة في موارد الصرف الأجنبي إلى دخول السوق السوداء للنقد الأجنبي، وهو ما أعطى هذه السوق نوعاً من الشرعية غير المباشرة. أما الآن، فلم تعد السوق السوداء موجودة نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي الناجحة التي اتبعتها مصر.

6- يجب إعفاء تحويلات المهاجرين من الضرائب على الدخل، وكذلك إعفاء الفائدة على المودعات بالصرف الأجنبي من الضرائب على الدخل. ذلك أن محاولة فرض الضرائب على تحويلات المهاجرين لم تكن ناجحة، فضلاً عن أنها سوف تدفع بالمهاجرين إلى بخس دخولهم السنوية. كذلك فان فرض الضرائب على التحويلات لن يؤدي إلى لجوء المهاجرين إلى غش السلطات الضريبية فقط، بل سيؤدي إلى لجوء هؤلاء إلى التحويل من خلال القنوات غير الرسمية تجنباً لاحتمال الاكتشاف من قبل السلطات الضريبية. كما سيشجع ذلك الاستخدامات غير المنتجة للتحويلات.

7- إن معدلات التضخم في دول الهجرة العربية لا بد وأن يتم التحكم فيها. ففي الكثير من الحالات يؤثر التضخم بصورة سلبية على تدفق التحويلات. صحيح أن التضخم يؤدي إلى زيادة التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة، ولكن، في ظل المناخ التضخمي، عادة ما لا يتم تعديل معدلات الصرف والفائدة بما يتوافق مع الضغوط التضخمية، ليس فقط للاعتبارات الاقتصادية، وإنما للاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى. وهو ما سوف يشجع عمليات إحلال العملة وتوجيه التحويلات نحو الاستثمارات غير المنتجة.

8- إن السياسات المصممة لجذب التحويلات لا بد وأن تكون متكاملة مع الهيكل العام لأدوات السياسة الاقتصادية في دول الهجرة. فلا تستطيع أي أداة بمفردها أن تكون ناجحة في جذب أكثر من كمية قليلة من تحويلات المهاجرين. على سبيل المثال، فان استخدام معدلات الصرف التشجيعية - كأداة بمفردها لتعبئة تحويلات المهاجرين - ربما يؤدي إلى زيادة التحويلات من خلال القنوات الرسمية. إلا أنه إذا لم تكن هذه السياسة مصحوبة بمعدلات فائدة واقعية، فان المهاجرين سوف يوجهون مدخراتهم نحو الاستخدامات غير المنتجة، أو حتى الاحتفاظ بهذه المدخرات في الخارج، كما قد تؤدي الفروق بين معدلات الفائدة المحلية والخارجية إلى زيادة التوقعات بتدهور معدلات الصرف في المستقبل، ومن ثم التأثير على رغبة المهاجرين في تحويل مدخراتهم، حتى وان كانت معدلات الصرف تشجيعية. أما إذا تم تبني سياسة معدلات تشجيعية للفائدة والصرف، وكانت السياسات المالية والنقدية غير منضبطة، فان معدلات التضخم والتوقعات التضخمية للمستقبل سوف تؤثر على رغبة المهاجرين في تحويل مدخراتهم إلى أرض الوطن، أو على الأقل تحويل مدخراتهم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية. وهكذا، فلا بد وأن يكون هناك نوع من التناغم بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة في دولة الهجرة. إن التجارب التي مرت بها دول الهجرة توضح أنه بدون هذا المدخل المتكامل لتشجيع التحويلات فان الجهود نحو جذب التحويلات سوف تجهض بصورة سريعة.

9- إن على دول الهجرة العربية أن تعلم أن جهودها لتعبئة التحويلات يجب ألاّ تنسيها حقيقة أن تحويلات المهاجرين تعد تدفقات غير مستقرة للنقد الأجنبي، كما أنها عرضة

للتقلبات الحادة في أوقات الأزمات، وربما يكون تدفق التحويلات برمته، أساساً، ظاهرة مؤقتة. ولذلك فان على هذه الدول ألاّ تنظر إلى التحويلات على أنها مصدر طويل الأجل للصرف الأجنبي. فعلى الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على التحويلات أن تنوع من مصادر الصرف الأجنبي لديها لكي تتجنب الآثار الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها في حالة العودة الطارئة للمهاجرين. إن أهمية هذا الجانب تتضح بصورة أكبر اذا علمنا أن احتمالات الهجرة في المستقبل أصبحت أقل، سواء اذا أخذنا في الاعتبار حالة الدول العربية النفطية والتي انتهت من بناء بنيتها التحتية تقريباً، فضلاً عن الخطوات الكبيرة التي اتخذتها في سبيل تكوين كوادر العمالة الوطنية من كافة التخصصات بها، أو بالنسبة لدول المهجر الأخرى في العالم والتي أصبحت تضع قيوداً شديدة للحد من هجرة الأجانب إليها.

مصادر البيانات التوضيحية

تم جمع البيانات عن التحويلات من الكتاب السنوي لميزان المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي IMF تحت عنوان Balance of Payments Yearbook. كذلك فقد تم إتباع منهج البنك الدولي في تعريف تحويلات المهاجرين (Swamy 1981). ووفقاً لهذا المدخل فان تحويلات المهاجرين تتكون من العناصر الآتية[19]:

- دخول العمال (العنصر رقم 27 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى دخول العمال المهاجرين بصفة مؤقتة، وهم العمال الذين يقضون في الخارج أقل من 12 شهراً.

- تحويلات العمال (العنصر رقم 25 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى التحويلات الخاصة بالمهاجرين الذين يقيمون في الخارج لمدة أكثر من سنة.

- تحويلات الهاجرين (العنصر رقم 33 الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى تدفقات السلع والتغيرات في الأصول المالية الناتجة عن الهجرة.

على أن الأرقام المدرجة في هذه الدراسة (أو في أية دراسة أخرى) عن التحويلات لا بد وأن تؤخذ بنوع من الحذر. ذلك أن البيانات المسجلة رسمياً عن التحويلات تعاني من العديد من القيود أهمها أن البيانات المسجلة عن التحويلات لا تعبر عن الحجم الحقيقي لتحويلات المهاجرين. إذ تمثل التحويلات التي تتم من خلال قنوات التحويل غير الرسمية وتلك التي تتدفق بصحبة المهاجرين أنفسهم أهم مصادر التحيز في بيانات التحويلات، وهو الأمر الذي لم نستطع أن نعالجه عند اجراء هذه الدراسة. وقد تمثل هذه المكونات أهمية كبيرة بالنسبة للمهاجرين من بعض الجنسيات، يعتمد ذلك على هيكل القيود على الصرف الأجنبي في دول الهجرة، وكذلك هيكل معدلات الصرف الأجنبي والفائدة في هذه الدول. على سبيل المثال تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 27٪ من تحويلات المهاجرين الباكستانيين عبارة عن نقود سائلة تتدفق بصحبة المهاجرين أنفسهم. ولهذه الأسباب فان

البيانات المستخدمة عن التحويلات في هذه الدراسة ينبغي أن ينظر اليها على أنها أقل التقديرات المتاحة حول التحويلات التي تتدفق خارج الدول النفطية.

أما باقي البيانات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة فقد تم جمعها من دورية ' IMF International Financial Statistics. وبما إن هذه البيانات معروضة بالعملات المحلية للدول المختلفة، فقد استخدمنا معدل الصرف الرسمي بين عملات هذه الدول والدولار لتحويل جميع السلاسل الزمنية إلى الدولار الأميركي، وذلك بهدف توحيد أساس المقارنة بين هذه الدول.

الجدول (4 - الملحق)

نتائج تقدير النموذج القياسي لمحددات التحويلات (Fixed Effects)

	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة
Y_{ht}	0.39	1.13	1.13	1.09	1.07
	(4.59)**	(4.12)**	(4.19)**	(4.03)**	(4.02)**
π_t	0.009	0.008	0.007	0.008	0.006
	(1.99)*	(1.87)***	(1.76)***	(1.87)***	(1.53)*
$(r-r_w)_t$	-0.03	-0.04	-0.031	-0.01	-0.01
	(2.65)**	(2.83)**	(2.50)*	(0.59)	(0.56)
$(\dot{\theta} - \frac{\pi_h}{\pi_w})_t$	-0.016	-0.015	-0.014	-0.014	-0.015
	(2.68)**	(2.60)**	(2.42)*	(2.42)*	(2.73)**
W_{wt}	0.697	0.748	0.734	0.749	0.762
	(8.51)**	(9.10)**	(9.02)**	(9.17)**	(9.45)**
Y_{ht-1}		-7.42	-0.763	-0.734	0.716
		(2.83)**	(2.95)**	(2.84)**	(2.81)**
π_{t-1}			0.006	0.006	0.004
			(2.40)*	(2.36)*	(1.71)***
$(r-rw)_{t-1}$				-0.027	-0.029
				(1.46)	(1.55)
$(\dot{\theta}_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_{t-1}$					0.004
					(2.48)*
$Risk_t$	0.0005	0.0004	-0.015	-0.015	0.0005
	(1.98)*	(1.38)	(2.34)*	(2.29)*	(1.98)*
R^2	0.676	0.689	0.698	0.699	0.709
SEE	0.517	0.507	0.498	0.498	0.490
SSR	45.2	43.1	41.68	41.15	49.67
DW	1.61	1.76	1.78	1.78	1.78

تابع الجدول (4)

نتائج تقدير النموذج القياسي لمحددات التحويلات (Random Effects)

المتغير	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة
Constant	-3.29	-3.98	-3.85	-3.90	-4.04
	(5.31)**	(6.32)**	(6.11)**	(6.25)**	(6.51)**
Y_{ht}	0.179	1.06	1.07	1.03	1.02
	(2.56)*	(3.59)**	(3.67)**	(3.55)**	(3.57)**
π_t	0.005	0.005	-0.005	0.006	0.004
	(1.06)	(1.17)	(1.05)	(1.25)	(0.97)
$(r-r_w)_t$	-0.04	-0.043	-0.04	-0.016	-0.015
	(3.13)**	(3.25)**	(2.99)**	(0.79)	(0.77)**
$(\theta_o \; \frac{\pi_h}{\pi_w})_t$	-0.018	-0.017	-0.016	-0.016	(0.017
	(2.69)**	(2.60)**	(2.47)*	(2.48)*	(2.71)**
W_{wt}	0.84	0.873	0.857	0.862	0.867
	(10.51)**	(10.89)**	(10.71)**	(10.76)**	(10.90)**
Y_{ht-1}		-8.44	-0.86	-0.818	-0.800
		(2.96)**	(3.05)**	(2.93)**	(2.90)**
π_{t-1}			0.004	0.004	0.003
			(1.66)***	(1.70)***	(1.17)
$(r-r_w)_{t-1}$				-0.032	0.033
				(1.56)	(1.63)***
$(\theta_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_{t-1}$					0.004
					(1.99)*
$Risk_t$	-0.0002	-0.0002	-0.011	-0.0002	-0.009
	(0.41)	(0.49)	(1.69)***	(0.41)	(1.18)
$\bar{R}^2$	0.606	0.636	0.641	0.649	0.658
SEE	0.583	0.553	0.549	0.541	0.533
SSR	59.7	53.61	52.37	50.56	58.82
DW	1.53	1.67	1.68	1.68	1.68

* = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 1٪.

** = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 5٪.

*** = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 10٪.

الهوامش

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Wahba 1996, Brown 1994, Glytsos 1993, Appleyard 1988, and Russell 1986.

(2) راجع على سبيل المثال: Keely, and Tran 1994, and Russell 1986

(3) انظر على سبيل المثال: Hoddinott 1994, Lucas & Stark 1985, and Lucas 1981

(4) انظر على سبيل المثال: Swamy 1981, Straubharr 1986, Glytsos 1988, 1996, and Katselli & Glytsos

(5) لمزيد من التفصيل حول أثر الدخل على التحويلات انظر: Glytsos 1993

(6) راجع على سبيل المثال لا الحصر: Brown 1994.

(7) لمزيد من التفصيل حول أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel راجع على سبيل المثال: Greene, W. 1993

(8) قد لا يعبر معدل التضخم المتوقع بصورة دقيقة عن العائد على الأصول الحقيقية، إلا أنه في أحوال عدم توافر تلك البيانات يعد مقرباً Proxy معقولاً، خصوصاً في ظل ظروف التضخم، حيث يزداد اقبال الأفراد على الاستثمار في الأصول التي توفر لهم حماية ضد التضخم Inflation Hedges ، وبصفة خاصة الأصول الحقيقية.

(9) يختلف معدل أجر المهاجر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول المهجر، حيث غالباً ما تكون أجور المهاجرين أقل من دخول المواطنين، غير أن الدراسة تفترض أن اتجاهات متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول الهجرة سوف تعكس تطور مستويات الأجور في دولة الهجرة.

(10) ربما لا يعد ذلك المتغير أفضل مقرب لهيكل المخاطرة المرتبط بالتحويلات، ذلك أن هيكل المخاطرة يرتبط بصورة كبيرة بالظروف الداخلية بالدول موضع الدراسة، إلا أننا لم نستطع الحصول على بيانات أقرب للتعبير عن هيكل المخاطرة بشكل أفضل من ذلك.

(11) تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي لدول الهجرة للتعبير عن مستوى الدخول في تلك الدول.

(12) فيما عدا الحالات التي يستخدم فيها المهاجرين تحويلاتهم بالنقد الأجنبي لشراء أدوات دين حكومية.

(13) يعرف معدل التضخم في هذه الدراسة بأنه نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index لدول الهجرة.

(14) تم حساب فروق معدلات الفائدة من خلال أخذ الفروق بين معدلات الفائدة المحلية في دول الهجرة ومعدل الفائدة العالمي LIBOR (London Inter-Bank Offered Rate).

(15) انظر على سبيل المثال: Fry 1988.

(16) لمزيد من التفاصيل عن التجربة المصرية في السوق السوداء للنقد الأجنبي انظر: محمد السقا 1996.

(17) حول التجربة المصرية في أثر معدل الصرف المتوقع على احلال العملة انظر: محمد السقا 1997.

(18) تم دمج هذه العناصر الثلاثة لاحقاً تحت اسم تحويلات العمال، العنصر رقم 391 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي.

المصادر

محمد السقا

1997 ظاهرة إحلال العملة وعملية صناعة السياسة الاقتصادية في مصر» مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (الثالث)، السنة الثانية: 15-32.

1996 الاقتصاد الخفي في مصر دار النهضة المصرية، القاهرة.

Appleyard, R.

1988 "migration and Development: Myth and Reality". International migration Review 23 (3): 486-499.

Brown, R.

1994 "Migrant Remittances, Savings and Investment in the South Pacific". International Labour Review 133 (3): 347-367.

El-Sakka, M.

1993 "Migration Remittances and Macroeconomic Policy Making in Egypt". Paper presented to CDC 23rd annual Seminar on Population and Development in the middle East, Africa and Asia: Cairo Demographic in Center. Cairo, December.

Fry, M.

1988 Money, interest and Banking in Economic Development. Jonns hopkins university press, Baltimore.

Glytsos,N.

1996 "Remitting Behavior of Temporary and Permanent Migrants: the case of Greeks in Germany and Australia". The Economic Research Forum Conference on Labour markets and human Resource Development. Kuwait 16-18 September.

Glytsos,N.

1988 "Remittances in Temporary Migrafion: A Theoretical Model and its Testing with the Greece-German Experience. Welterwirtshaftliches Archiv 124 (3): 524-548.

Glytsos,N.

1993 "Measuring the Income Effeets of Migrant Remittances": A Methodological Approash Applied to Greece. Economic Development and Cultural Change 42 (1): 131-148.

Greene,W.

1993 "Econometric Analysis", Macmillan, New York 2nd ed.

Hoddincott, J.

1994 "A model of migration and Remittances Applied to Western Kenya". Oxford Economic Papers. 46 (3): 459-476.

Katseli, L. & Glystos, N.

1989 "Theoretical and Empirical Determinants of International Labour Mobility: A Greek - German Perspective." PP 95- 115 In Gordon and thirlwell eds., European Factor Mobility Trends and Consequences. Macmillan.

Keely, C. & Tarn, B.

1994 "Remittances From Labour Migration: Evaluations, Performance and Implications". International Migration Review 22 (3): 500-525.

Lucas, R.

1981 "International Migration: Economic Causes, Consequences and Evaluation". pp 84-109 In M. Kitz et al. eds., Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population movements.

Lucas, R. & Stark, O.

1988 "Migration Remittances and the Family". economic Development and Cultural change 36 (5): 216-235.

Lucas, R. & Stark, O.

1985 "Motivations to Remit: Evidence from Botswana". Journal of Political Economy 33 (5): 901-918.

Markle, L. & Zimmermann, K.

1992 "Savings and Remittances: Guest Workers in West Germany". PP 1-18 - In Zimmerman,K. (ed.) Migration and Economic Develoyment. Springer Verlag.

Russel, S.

1986 "Remittances from International Migration: A Review in Perspective". World Development 14 (6): 677-96.

Serageldin et al.

1981 Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa. Final Report, the World Bank.

Straubharr, T.

1992 "The Impact of International Migration for Turkey". PP 79-131 In Zimmerman,K. (ed.) Migration and Economic Development. Springer Verlag.

Swamy, G.

1981 "International Migrant Worker Remittances": Issues and prospects. "World Bank Staff Working paper No. 481.

Wahba, J.

1996 "Remittances in the Middle East: A Review". The Economic Research Forum conference on Lobour Markets and Human Resource Dervelopment. Kuwait. September 16-18.



سبل معالجة عجز الميزانية في المملكة العربية السعودية

ابراهيم علي محمد الملحم *

تلعب الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية – كما هو في كثير من دول العالم الثالث – دوراً مهماً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فالميزانية تعكس البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة وهي تعتبر، في الوقت نفسه، أداتها الفعالة في التخطيط للمشاريع التنموية، اقليمياً وقطاعياً، بما تتيحه للسلطة السياسية والتنفيذية والجهاز الاداري في البلاد من تخصيص الأموال العامة للصرف على مشاريع معينة، سواء كانت مشاريع اقتصادية أو صناعية أو زراعية أو اجتماعية أو من مشاريع البنية التحتية. وقد تطورت أهمية الميزانية العامة في المملكة مع تطور وزيادة دخل المملكة من البترول، لأن إيرادات البترول تشكل النسبة الكبرى والمهمة من الايرادات العامة للدولة، فهو يعد المورد الرئيسي والأساسي للدخل، وفي حالة تعرض هذا المورد للتراجع، لأي سبب، كنقص الطلب على البترول في السوق العالمية أو انخفاض أسعاره بشكل كبير، فإن ذلك، وبدون شك، سوف تكون له آثار سلبية على الاقتصاد السعودي.

ازدادت أهمية الميزانية العامة منذ عام 1970 عند إقرار أول خطة خمسية للتنمية في المملكة. فقد رصدت مئات البلايين من الريالات في الميزانية العامة للصرف على مشاريع التنمية المختلفة التي تم إقرارها في خطط التنمية الخمسية المتعاقبة، وآخرها خطة التنمية السادسة (1996–2000). وقد مرت الميزانية في المملكة بتطورات عكست إلى حد كبير التطور في جانب الايرادات، وخصوصاً البترولية منها، التي أدى ارتفاعها في عقد السبعينات وأوائل الثمانينات إلى ايجاد الموارد المالية لدى الحكومة لتمويل الانفاق على التجهيزات الأساسية، وتحقيق فائض، كان يرصد آنذاك في الاحتياط العام للميزانية، وأدى انحسارها منذ عام 1983 إلى تسجيل عجوزات في الميزانية العامة تفاقمت حدته في السنوات الأخيرة، ما يجعل موضوع عجز الميزانية وسبل مواجهته من الأولويات التي تواجه مخططي السياسة الاقتصادية في المملكة. فالمعروف أن ما يقارب 75 بالمائة من

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.) ، مدير ادارة اعداد الاستشارات، معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الايرادات العامة تأتي من الايرادات البترولية التي تتأثر بعوامل خارج ارادة السلطات المحلية، إذ تتأثر بعوامل العرض والطلب في السوق العالمية وبالعوامل السياسية والاستراتيجية في مناطق الانتاج الرئيسية، والخليج العربي أهمها، فضلاً عن تقلص قدرة الدول المنتجة على التأثير في مجريات السوق البترولية ما جعل الايرادات البترولية تتذبذب نتيجة عوامل خارجية. ولم يواكب الانخفاض في الايرادات البترولية في النصف الأول من الثمانينات انخفاض مماثل في جانب النفقات لالتزام الحكومة بالصرف على مشاريع التزمت بها في سنوات ما عرف «بالطفرة النفطية»، وتضخم الجهاز البيروقراطي للدولة وارتفاع بند الصيانة والتشغيل، وحرص الدولة على المحافظة على مستوى معيشة معين للمواطنين الذين يعتمدون بشكل رئيسي على القطاع العام في مجال التوظيف وفي مجال الحصول على عقود تنفيذ بعض المشاريع الحكومية. وزاد من مشكلة عجز الميزانية العامة في المملكة حرب تحرير الكويت في عام 1990-1991م، حيث التزمت حكومة المملكة العربية السعودية بتحمل الجزء الأكبر من تكاليف تلك الحرب. وقد أدى تزايد العجز منذ 1983م بالحكومة إلى محاولة سد العجز عن طريق السحب من احتياطاتها المالية في البداية، وللجوء إلى الاقتراض الداخلي، بحيث ابتدأ اصدار سندات الدين العام أو ما يُعرف «بسندات التنمية» في عام 1988م. ولقد أحدث هذا أيضاً أعباء إضافية على الميزانية العامة نتيجة للديون، وما يترتب عليها من فوائد سنوية وأقساط مستحقة يجب الوفاء بها.

ونتيجة لهذه الأوضاع والتطورات، فالميزانية العامة في المملكة تعاني من مشكلات يجب دراستها وتحليلها لمعالجتها، أو على الأقل للحد منها. فمن جهة، تراجعت إيرادات الميزانية العامة من البترول في الوقت الذي زادت المصروفات العامة. ومن جهة أخرى، زاد حجم الدين العام وما يترتب عليه من فوائد. كل ذلك على الرغم من الاجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والتخفيضات الحادة التي تعرضت لها بعض بنود الميزانية للتقليل من آثار انخفاض الدخل من البترول، والاجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة المتمثلة بالغاء أو تخفيض الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية، والدعم المقدم لبعض المؤسسات التي تقدم بعض الخدمات العامة، ورفع أسعار بعض الخدمات والسلع الضرورية، مثل: مشتقات البترول، والغاز، والكهرباء، والماء، والتليفون، ورفع رسوم استخراج بعض الرخص والوثائق الرسمية.

تهدف هذه المقالة إلى دراسة وتحليل التطورات التي طرأت على الميزانية العامة في المملكة وإيضاح أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وتحليل أوجه الايرادات والنفقات الراهنة للميزانية، وحجم العجز وأثره في الاقتصاد الوطني، وكيفية معالجته والحد من نموه.

المنهج:

تقوم منهجية الدراسة في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي. فقد قام الباحث بمراجعة عدد من الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث في الكتب والمقالات والأبحاث المتخصصة والمنشورة في هذا الموضوع، وفي عدد من الوثائق الحكومية المتعلقة بالميزانية

العامة في المملكة، وتحليل أوجه الايرادات والنفقات فيها وحجم العجز وأثره في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

علاقة الميزانية العامة بالاقتصاد الوطني :

هناك علاقة وثيقة وذات تأثير فعال بين الميزانية العامة والاقتصاد الوطني بشكل عام. فكل منهما يؤثر في الآخر، فالسياسة المالية المتبعة – من حيث تحديد حجم الانفاق العام، وحجم ونوعية الضرائب التي يجب أن تتم جبايتها، وكيفية تمويل العجز في الميزانية العامة – أصبحت أدوات فعالة لإدارة الاقتصاد من حيث كونها تؤثر في متغيرات عدة مثل معدلات البطالة، والتضخم، والفائدة، وتؤثر في الاستثمار والادخار والطلب الكلي، وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام. أما تأثير حالة الاقتصاد في الميزانية العامة فهو واضح. فإذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة ركود أدى ذلك إلى انخفاض ضريبة الدخل على الأفراد والضريبة المترتبة على أرباح الشركات والمؤسسات التجارية، ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض ايرادات الميزانية بشكل عام. وقد ينعكس الوضع الاقتصادي الراكد على زيادة الانفاق على التأمين ضد البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي. وفي حالة الكساد الاقتصادي القوي تلجأ الحكومة إلى زيادة الانفاق قدر المستطاع حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الميزانية العامة، لتشجيع الطلب على السلع والخدمات (أو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتمويل بالعجز) ما يؤدي إلى حالة الازدهار الاقتصادي، وينتج عن ذلك زيادة في حصيلة الضرائب التي تجبيها الدولة نتيجة للنشاطات الاقتصادية التي تتم، وتنخفض النفقات العامة ويقل العجز وقد يحصل فائض في الايرادات يمكن تحويله إلى الاحتياطي العام.

يؤثر سعر الفائدة في عجز الميزانية العامة وفي تكلفة خدمات الاقراض وتمويل المشاريع الانتاجية، وهنالك عوامل عدة تؤثر في مستوى سعر الفائدة، منها: ارتفاع عجز الميزانية العامة الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لأن الدولة تتجه للاقتراض لسد العجز في ميزانيتها، وهي بذلك تصبح منافسة للقطاع الخاص في الحصول على المال التي تحتاجه لتمويل مشاريعها وبرامجها المختلفة، ما يؤدي إلى ما يعرف بالتزاحم الانفاقي "Crowding Out" . ومن العوامل المؤثرة على سعر الفائدة سياسة البنك المركزي في الدولة من ناحية التحكم في عرض كمية النقود كما يؤثر معدل التضخم في الاقتصاد على سعر الفائدة الحقيقي وتكلفة الاقراض.

قبل الثلاثينات من هذا القرن، لم تعرف أو تمارس السياسة المالية كما هو معروف الآن، وكان التركيز في الميزانية على خلق التوازن بين الايرادات والنفقات وعلى التأكد من كفاءة وفاعلية الاقتصاد، وأن اجراءات الصرف من الميزانية العامة نظامية ومشروعة. (Ro-senbloom 1986, 245, 248-9; Leloup 1980, 42-52) . ولكن بعد الكساد الكبير في الثلاثينات من هذا القرن وبعد ظهور نظرية «التوظيف العام» لكينز التي قلبت كل النظريات السابقة، حيث أكد على أن نقص الطلب ونقص الانفاق عن الاستهلاك هما السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي، وعندما يفشل القطاع الخاص في الانفاق والاستثمار في المشاريع

الانتاجية لتحفيز الطلب فانه يجب على الحكومة أن تزيد انفاقها لزيادة الطلب الكلي ما يؤدي إلى زيادة التوظيف، ومن ثم زيادة الاستهلاك والانفاق الخاص. وقد أصبحت بعدئذ السياسة المالية واجراءات الميزانية أدوات فعالة بيد الحكومة لإدارة وتوجيه الاقتصاد، وأصبحت بمثابة الجهاز العصبي للحكومة، فمن خلالها يتم تحريك الموارد العامة المحدودة وتقرير كيف يتم توزيعها، ووضع الأولويات للصرف على المشاريع والبرامج المختلفة لتحقيق أهدافها بكل كفاءة وفاعلية.

إن اتخاذ القرارات في الميزانية صعب وحساس جداً لأنه عبارة عن قرار سياسي وهو يعني منافسة شديدة بين مختلف القوى والاتجاهات داخل الحكومة والأجهزة الادارية المختلفة لتقرير: من يتم التخصيص "Allocation" له؟ وكم المبلغ المخصص؟ وكيف يتم الصرف؟ ومن يضع الأولويات بين البرامج والمشاريع العامة المختلفة؟ ويعتمد كل هذا، وبشكل رئيسي، على قدرة كل فريق على التفاوض والإقناع وممارسة الضغوط على الأشخاص والجهات التشريعية والسياسية والإدارية المؤثرة في عملية توزيع الموارد وإقرار الميزانية العامة. وتعد الميزانية أحد القرارات السياسية الرئيسية والمؤثرة في الدولة، علماً أن كثيراً من السياسات تقر خارج إجراءات إعداد الميزانية، إلا أن كل سياسة أو قرار يتخذ يجب أن يأخذ الظروف المالية وأوضاع الميزانية في الاعتبار، حيث يثار دائماً أسئلة تدور حول: ما هو العمل؟ وهل نستطيع أن نمول هذا المشروع أو البرنامج؟ وكيف؟ وما هي إمكانية الاقتراض من الخارج أو الداخل؟ (Wildavsky 1988).

للميزانية وظائف رئيسية يتم من خلالها تحديد الأولويات وتوزيع الموارد بين مشاريع وبرامج الحكومة المختلفة، لتحقيق الأهداف العامة للحكومة، كما يتم جمع الضرائب التي أقرت جبايتها وأخذ القروض اللازمة لتمويل مشاريع ونشاطات الحكومة المختلفة. والميزانية تساعد الاقتصاد على الاستقرار والنمو وذلك من خلال السياسة المالية والنقدية التي تتبعها الحكومة، كما تعد الميزانية أداة لمساءلة الأجهزة الحكومية حول فاعلية وكفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة لكل منها، وضبط المصروفات العامة. ومن وظائف الميزانية كذلك: التأكد من مشروعية ودقة الصرف وأن ذلك متفق مع السياسة العامة التي تم إقرارها، وتوفير الضوابط حول نقل الاعتمادات المالية من بند إلى آخر، والعمل كنظام لتحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وللميزانية وظائف رئيسية أكبر من كونها كشفاً حسابياً عاماً لأنشطة الدولة المالية خلال سنة مالية معينة، باعتبارها: (1) أداة سياسية تهدف إلى توزيع الموارد العامة النادرة على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الدولة المختلفة. (2) أداة إدارية لتحديد البرامج والخدمات العامة وتحديد تكلفتها، وهي طريقة لتقويم مدى كفاءة هذه البرامج والخدمات وفاعليتها. (3) أداة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد السياسي نحو التنمية أو النمو الاقتصادي المطلوب. (4) أداة محاسبية لمساءلة المسؤولين الحكوميين عن الأرصدة المالية العامة التي صرفت عن طريقهم. (Hyed & Shafritz 1978).

الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

لمعرفة هيكل ودور الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية والمشكلات التي تواجهها، يلزمنا التطرق إلى نشأة وتطور الميزانية العامة وتحليل جانب الايرادات والنفقات فيها والأبواب والبنود التي تتكون منها وحجم العجز فيها.

أ- نشأة وتطور الميزانية في المملكة العربية السعودية: في عام 1932 (1351هـ) تم توحيد الدولة السعودية الحديثة وأصبحت تعرف باسم (المملكة العربية السعودية). وكان الاقتصاد خلال تلك المرحلة، وبعد التوحيد مباشرة، اقتصاداً ضعيفاً جداً وبدائياً فلم تكن في البلاد صناعة حديثة أو إنتاج زراعي كبير مؤثر أو حتى تجارة قوية، ولم يكن البترول قد اكتشف آنذاك، يضاف إلى كل هذا أن المملكة تتمتع بمناخ صحراوي ليس فيها أنهار دائمة والأمطار فيها قليلة جداً. وكان الاقتصاد قائماً بالدرجة الأولى على زراعة بدائية وعلى رعي المواشي والإبل في الصحراء وعلى صناعة يدوية تقليدية للاستخدام المحلي، وكان الانتاج من هذه الأشياء لا يكاد يفي بالحاجات الأساسية للسكان.

ابتدأت المشاكل بالظهور بعد التوحيد السياسي، اذ كانت الايرادات التي تحصل عليها الحكومة من الضرائب على الحجاج ومن الرسوم الجمركية وضريبة الدخل ورسوم الموانئ ورسوم الحجر الصحي والزكاة، ضئيلة ولم تعد موارد كافية لتغطية الإنفاق العام للحكومة، فضلاً عن أن هذه الموارد لا يمكن الاعتماد عليها كموارد ثابتة لأن الدخل من الزكاة نتيجة لتربية الأغنام والإبل وزراعة الأراضي يتأثر بأحوال الأمطار ومدى توافرها، فإذا كانت السنة مربعة والأمطار كثيرة زاد الإنتاج الزراعي ومن رعي الإبل والأغنام وانعكس ذلك في زيادة الرسوم المترتبة على هذه الموارد، كذلك فإن الدخل من رسوم الحجاج يتأثر بعدد الحجاج القادمين لأداء فريضة الحج كل عام. ومن الطبيعي أن تكون «مواصفات بيئة هذا الاقتصاد الفقر، المرض، الأمية، غياب التقنية الحديثة، الانعزال التام» (Lipsky 1956). لكن اكتشاف البترول سنة 1938 (1357هـ) وتصديره بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية انعكس بشكل إيجابي على الإيرادات العامة للدولة والاقتصاد الوطني بشكل عام، فتطور اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد زراعي ورعوي بدائي إلى اقتصاد نام ومتطور في الوقت الحاضر. وكانت قد أنشئت (إدارة المالية العامة) قبل التوحيد عام 1925 (1344هـ) لتصبح الجهاز الحكومي المسؤول عن تنظيم الجوانب المالية للدولة الوليدة، وأصبحت تلك الإدارة في عام 1931 (1351هـ) وزارة للمالية وقد نصت المادة الأولى من نظام وزارة المالية على أنها «مسؤولة عن تنظيم وحفظ أموال الدولة، وجبايتها، وتأمين طرق وارداتها ومصروفاتها والمرجع العام لعموم الماليات في المملكة» (نظام وزارة المالية 1351هـ). وكانت قد صدرت أول ميزانية للمملكة عام 1931 (1350هـ) وكانت تشمل فقط المصروفات، وقد بلغت حينها 106,442,544 قرشا أميريا، وقد كان هذا القرش العملة السائدة في ذلك الوقت، وتقدر قيمة تلك الميزانية الآن بحوالي 10 ملايين ريال سعودي بالعملة المحلية (البطريق وعبدالرحمن 1396 هـ).

تتأثر الميزانية عادة بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، وفي ضوء هذه الأوضاع يتم تحديد أولويات الانفاق، فخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن كانت الميزانية السعودية متأثرة بالظروف السياسية للبلاد. فالملك عبدالعزيز، رحمه الله،

بعد أن انتهى من توحيد البلاد أصبح مهتما بالدرجة الأولى بتوفير الأمن والعدالة لجميع أفراد المجتمع والزائرين من حجاج وغيره، لذا كان تركيز النفقات على توفير وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة وتقوية ودعم الأمن الداخلي وحرس الحدود. واقتصاديا كانت الموارد محدودة جدا، لأن الزراعة وتربية الأغنام والابل تتأثر بكمية الأمطار التي تنزل سنويا وكذلك يتأثر عدد الحجاج القادمين بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في المناطق التي يأتون منها، فضلا عن الوضع الأمني لطرق الحج. لذا كانت الايرادات الحكومية قليلة ومحدودة جدا ما ينعكس على حجم المصروفات.

في عام 1947 (1367 هـ) تم اعداد ميزانية أكثر تطورا، وقد صدرت ميزانية تشمل الايرادات والنفقات العامة والتي بلغت 214,5 مليون ريال. وبعد انشاء مجلس الوزراء السعودي سنة 1953 (1374 هـ) أصبحت كل وزارة تقوم بكافة أعمال الصرف في حدود الاعتمادات التي رصدت لها في ميزانيتها، اما في عام 1956 (1376 هـ) فقد صدرت تعليمات مالية بأن تقسم الايرادات الى أبواب وكل باب الى مواد، وذلك طبقا لأنواع ايرادات كل وزارة أو مصلحة حكومية، على أن يشمل كل باب الأنواع المتشابهة. وتم تقسيم المصروفات في جميع أجهزة الدولة الى ثلاثة أبواب: الباب الأول ويشمل المرتبات وتكاليف الوظائف بصفة عامة، والباب الثاني ويغطي المصروفات العامة، والباب الثالث ويخصص للمشروعات والانشاءات الجديدة (فرهود 1402 هـ). وفي عام 1965 (1385 هـ) طلبت وزارة المالية والاقتصاد الوطني من مؤسسة فورد الأميركية تقويم النظام المالي وتقديم المساعدة الفنية لتطويره. وبعد دراسة مستفيضة وصلت المؤسسة الى توصيات تتعلق بإجراءات الميزانية والمحاسبة، وتم ايضا تقسيم أبواب الميزانية الى أربعة أبواب هي: الباب الأول، ويشمل الرواتب والعلاوات، والباب الثاني ويخصص للمصروفات العامة، والباب الثالث ويشمل الاعتمادات الخاصة، والباب الرابع للمشاريع العامة. كذلك أوصت مؤسسة فورد بتطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرامج، الا ان تطبيق هذا النوع من الميزانية واجه صعوبات عدة، منها: عدم معرفة موظفي ادارة الميزانية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني وادارات الميزانية في الأجهزة الحكومية بكيفية تطبيق ميزانية التخطيط والبرامج واستخدام أساليبها، وعدم وجود سياسة واضحة لبرمجة الميزانية، لذلك تم اعطاء الخيار للأجهزة الحكومية في تطبيق ميزانية التخطيط والبرامج، فقد طبقها بعض منهم واستمر البعض الآخر على الطريقة الأولى. ومن الجدير بالذكر ان نظام ميزانية التخطيط والبرامج تواجه تطبيقه في العديد من دول العالم صعوبات كبيرة. ففي الولايات المتحدة الأميركية منشأ النظام – وهي التي تملك الامكانات المادية والبشرية والتقنية – واجهت تطبيقه صعوبات أدت الى فشله والابتعاد عن تطبيقه (عصفور 1408 هـ). وفي عام 1970 (1390 هـ) عندما اقر مجلس الوزراء السعودي تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى للمملكة صدرت تعليمات الميزانية لسنة 1971 (1391 هـ) بضرورة ربط مشروع اعداد الميزانية في جميع أجهزة الدولة طبقا لخطة التنمية الخمسية التي تم اقرارها. وتعد سنة 1970 (1390 هـ) نقطة تحول رئيسية في أهمية دور الميزانية العامة السعودية في الاقتصاد الوطني. ففضلا عن دورها التقليدي في التمويل والصرف على الجهاز البيروقراطي للدولة أصبح لها دور فاعل في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وتوفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية وتوفير

القروض الميسرة للمشاريع الصناعية والزراعية العملاقة. وقد بلغت الميزانية لسنة 1970 (1390 هـ) حوالي 6380 مليون ريال سعودي، وتطور حجم الميزانية السعودية مع السنوات ليصل في ميزانية سنة 1996 الى مبلغ مئة وخمسين بليون ريال سعودي (انظر الشكل 1). وقد حدث تطور آخر من حيث تغيير تاريخ صدور الميزانية العامة للدولة، فقد كانت تصدر في اليوم الأول من الشهر السابع من السنة الهجرية كل عام وأصبحت تصدر ابتداء من سنة 1988 (1408 هـ) في اليوم العاشر من برج الجدي الموافق يوم 31 من ديسمبر من السنة الميلادية.

تطور الجهاز الاداري الحكومي وتضخم منذ تأسيس المملكة حتى الآن، من حيث حجم وعدد الأجهزة الحكومية المختلفة ومن حيث عدد الوظائف المعتمدة وعدد الموظفين المعينين على وظائف حكومية، ليقابل نمو وتغير احتياجات المجتمع والدولة الحديثة في مختلف المجالات. فقد أصبح عدد الادارات والمصالح الحكومية عام 1996 واحدا وعشرون وزارة، وحوالي أحد عشر جهازا حكوميا أو مصلحة حكومية ذات ميزانية مستقلة أو شبه مستقلة، مثل هيئة الرقابة والتحقيق، والديوان العام للخدمة المدنية، ومصلحة الطيران المدني، هذا بالاضافة الى وجود ما لا يقل عن ثلاثة وأربعين مؤسسة عامة لها ميزانياتها المستقلة، وتدير كل منها مجلس للادارة، مثل المؤسسة العامة لسكة الحديد، والخطوط الجوية العربية السعودية، والمؤسسة العامة للكهرباء، ومعهد الادارة العامة، وجامعات المملكة السبع، وغيرها، أما من حيث عدد الموظفين والعاملين وعدد الوظائف المعتمدة في هذه الأجهزة فقد تضاعف مرات عدة، حتى بلغ عدد الوظائف المعتمدة في سنة 1971 (1391 هـ) 153937 وظيفة، وبلغ عدد الموظفين في أجهزة الدولة المختلفة 143082 بينما بلغ عدد الوظائف في عام 1995 (1415 هـ) 612752 وظيفة معتمدة وبلغ عدد الموظفين في السنة نفسها 609011 (الخدمة المدنية بالأرقام 1411 هـ انجازات الديوان العام للخدمة المدنية للعام المالي 1415/1416 هـ) وقد أدى هذا الى تضاعف الانفاق الحكومي مرات عدة وخصوصا منه المتمثل بالباب الأول والباب الثاني من الميزانية اللذين يغطيان الرواتب والأجور.

ب – الايرادات العامة: تتكون الايرادات الراهنة في الميزانية العامة من موارد رئيسية، هي: ريع الزيت، وضريبة الدخل على شركات البترول، وضرائب على أرباح الشركات غير السعودية، وأرباح الشركات التي تملكها كليا أو جزئيا الحكومة، ورسوم المنتجات البترولية المكررة، والرسوم الجمركية، ورسم الخدمات العامة، ودخل البريد والهاتف، ومبيعات الأوراق ذات القيمة، وضريبة الطرق، وايجارات ومبيعات حكومية، وايرادات متنوعة، والزكاة، وخدمات الموانئ، ورسوم الاستقدام. والملاحظ انه لا توجد في المملكة العربية السعودية حتى تاريخه أنواع أخرى من الضرائب العامة المهمة مثل ضريبة الدخل على الأفراد والشركات الأهلية، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة على العقارات والممتلكات، وهي تعتبر موارد للدخل جيدة لو سنت لها تشريعات لجبايتها ولو بنسب صغيرة جدا. ويوضح الجدول (1) الايرادات الفعلية لسنوات 1987 – 1996 (1407 – 1416 هـ). ويتضح ان هنالك فرقا كبيرا بينها. فقد كانت الايرادات عام 1987، 103,8 بلايين ريال ثم انخفضت عام 1988 الى 84,6 بليون ريال بسبب تراجع الطلب على البترول وانخفاض

أسعاره في السوق الدولية. بعد ذلك بدأت الايرادات بالارتفاع للسنوات 1989 – 1996 وقد بلغت 177,0 بليون ريال في عام 1996 وهي أعلى سنة. اما المصروفات فقد كانت عام 1987، 173,5 بليون ريال ثم انخفضت عامي 1988 و1989 بسبب انخفاض الايرادات العامة ثم ارتفعت عام 1990 – 1991 وقد بلغت 476,8 بليون ريال وذلك بسبب تكاليف حرب تحرير الكويت، فيما استمر الارتفاع في الانفاق لسنوات 1992 – 1993 ثم انخفض الى أقل مستوى له عام 1994 حين بلغ 163,8 بليون ريال ثم عاود الارتفاع لعام 1995 ليصل عام 1996 الى 194,0 بليون ريال. أما العجز فقد بلغ عام 1987 69,7 بليون ريال ثم بدأ بالانخفاض لسنة 1988 ليصل عام 1989 إلى 34,9 بليون ريال بعد ذلك زاد العجز للسنوات 1990 – 1993 ليصل أعلى مستوى له عام 1990 – 1991 حين بلغ العجز 160,2 بليون ريال ويرجع السبب في ذلك الارتفاع الى تكاليف حرب تحرير الكويت. وقد اتخذت الحكومة سياسات مالية واقتصادية حازمة لخفض العجز في الميزانية العامة، ما جعل هذا العجز ينخفض بشكل تدريجي خلال سنوات 1994 – 1996 ليصل الى أقل مستوى له في عام 1996 حين بلغ 17,0 بليون ريال.

بنظرة فاحصة للجدول (1) نجد ان متوسط الايراد خلال السنوات العشر موضع الدراسة بلغ 137,84 بليون ريال سنويا ومتوسط الانفاق السنوي خلال هذه الفترة بلغ 189,85 بليون ريال وبلغ مجموع العجز خلال العشر سنوات 521,1 بليون ريال، أي بمتوسط 52,11 بليون ريال عجزا سنويا، لكن الملاحظ ان العجز انخفض بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة 1994 – 1996 اذ بلغ مجموع العجز للثلاث سنوات الأخيرة 74,8 بليون ريال أي بمعدل سنوي حوالي 25 بليون وهو أقل من النصف المعدل للعشر سنوات موضع الدراسة والبالغ متوسطه 52,11 بليون سنويا. من هذا نستطيع أن نستنتج ان السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة من أجل خفض العجز كانت وما زالت سياسات ناجحة، وقد تؤدي اذا استمرت عليها الحكومة الى وضع حد نهائي لعجز الميزانية.

بلغت الايرادات من بيع البترول والعائدات الأخرى من الاستثمارات الناتجة عن العمليات البترولية، مثل أرباح شركات البترول أو ضريبة الدخل عليها أكثر من 75 ٪ من اجمالي الايرادات العامة، بينما شكلت الموارد الأخرى حوالي 25 ٪ من اجمالي الدخل (مؤسسة النقد التقرير السنوي 1412 هـ 1992). ويعود السبب الرئيسي لدور الايرادات البترولية الكبير في اجمالي الايرادات العامة الى ان الاقتصاد السعودي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي على تصدير سلعة واحدة هي البترول ومشتقاته، اذ تمتلك الحكومة تلك الثروة البترولية التي تتأثر أسعارها والطلب عليها بالسوق العالمي للبترول، ما ينعكس على حجم الايرادات العامة سلبا أو ايجابا. فإذا ارتفع الطلب على البترول ارتفعت أسعاره، ما يؤدي الى زيادة الريع من البترول والعائدات من أرباح وضرائب الدخل على شركات البترول... الخ. اما اذا انخفض الطلب على البترول فإن أسعاره تنخفض، بحيث يؤدي الى انخفاض عائداته المباشرة وغير المباشرة وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع أو انخفاض ايرادات

الميزانية العامة من هذا المنطلق يجب تقليص الاعتماد على البترول والعائدات المالية الناتجة عن تصديره، كمصدر رئيسي للدخل، ولا بد من اتخاذ سياسة اقتصادية استثمارية لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية عن طريق استثمار عائدات البترول في تأسيس صناعة انتاجية مرتبطة بالبترول والغاز ومشتقاته وصناعات أخرى، وتشجيع القطاع الخاص الوطني قدر المستطاع للاستثمار في المشاريع الانتاجية، سواء كانت صناعية أو زراعية أو قطاع الخدمات.

ج – النفقات العامة: تنقسم النفقات العامة في الميزانية العامة السعودية الى أربعة أبواب رئيسية: الباب الأول، ويغطي جانب الرواتب والبدلات والأجور وتصرف منه رواتب وبدلات الموظفين المدنيين والعسكريين والرواتب المقطوعة وأجور العمال. والباب الثاني، المصروفات التشغيلية ويغطي المكافآت والمصاريف السفرية والنقل الشخصي واستهلاك المياه والكهرباء وشحن اللوازم والمعدات وايجار الدور ورسوم الاتصالات البريدية والتليفونية والصرف على الاعاشة وحفلات الضيافة والاشتراك في المنظمات الدولية والاقليمية والصرف على البعثات والتدريب ومكافآت الطلبة وشراء الأثاث والمستلزمات المكتبية والكتب والمراجع والمعدات الطبية والتعليمية والمعدات والسيارات وقطع الغيار والمحروقات والمستلزمات الصناعية والملابس والبدل عسكرية أو بدل الحراس والعاملين في المستشفيات والمعامل، والصرف على الأبحاث والدراسات العلمية، وتأثيث المساجد، ونشر الدعوة الاسلامية، ودعم برامج الاذاعة والتلفزيون، وإعانات شركات الكهرباء والأندية الرياضية والضمان الاجتماعي والاعانات الزراعية ونفقات مجالس المناطق وتكاليف التأمين. والباب الثالث، يغطي الاعتمادات الخاصة بالتشغيل والصيانة ويصرف منه على عقود الصيانة التي أبرمتها الأجهزة الحكومية مع شركات القطاع الخاص. والباب الرابع، يغطي جانب المشاريع، سواء المشاريع التي تحت التنفيذ أو المشاريع الجديدة. ويوضح جدول (2) النفقات العامة مقسمة على أربعة أبواب رئيسية.

إذا دققنا النظر في جدول النفقات نلاحظ ان الباب الأول المخصص لبند الرواتب والبدلات والأجور للسنوات محل الدراسة، استحوذ على حوالي 32,7 ٪ من الميزانية في سنة 1987 واستمر الانفاق في الارتفاع في هذا الباب طوال سنوات الدراسة حتى وصل الى أعلى مستوى في سنة 1994 ليصل الى 42,3 ٪ من الميزانية، وبمتوسط للسنوات العشر موضع الدراسة هو 39,54 ٪ من مجموع ما تم انفاقه خلال هذه المدة. ويأتي الباب الرابع الذي يغطي تكاليف المشاريع الحكومية تحت التنفيذ أو الجديدة بعد الباب الأول من ناحية حجم الانفاق، حيث بلغ حجمه في سنة 1987 حوالي 33,6 ٪ من الميزانية، وانخفض الانفاق في هذا الباب طوال سنوات الدراسة ليصل الى أقل مستوى في سنة 1988 حيث بلغ حوالي 22,8 ٪ من الميزانية، ومتوسط ما تم انفاقه في هذا الباب خلال السنوات العشر موضع الدراسة هو 28,66 ٪ من مجموع ما تم انفاقه خلال هذه المدة.

ويعد حجم الانفاق في الباب الرابع قليلا مقارنة بالباب الأول لأنه يعد باب المشروعات الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية التي من المفترض أن تكون مشاريع استثمارية تعمر لسنوات طويلة. واذا امعنا النظر أكثر نجد ان حجم الانفاق على البابين الأول والثاني يشكل حوالي 58,8 ٪ من حجم الميزانية مقارنة بما يصرف على البابين الثالث والرابع، اذ يغطي الباب الثالث الاعتمادات الخاصة بالصرف على تشغيل وصيانة المشاريع الحكومية، بينما يغطي الباب الرابع تكاليف انشاء المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية، حيث متوسط حجم الانفاق عليهما خلال العشر سنوات موضع الدراسة بلغ حوالي 41,2 ٪ من حجم الميزانية. فالملاحظ ان النسبة الكبرى من الميزانية خلال العشر سنوات موضع الدراسة تم صرفها على البابين الأول والثاني، واللذين يغطيان جانب الرواتب والبدلات والأجور لموظفي القطاع العام والمصاريف التشغيلية للأجهزة الحكومية، وهذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية مستمرة، والملاحظ انها دائما تتزايد ومن الصعب الحد منها أو تخفيضها بشكل ملموس. وباعتبار الدولة الموظف الرئيسي يكون من الصعب على الحكومة تجميد التوظيف والترقيات لفترة طويلة أو انهاء خدمات عدد من موظفي القطاع العام الذين من الممكن ان تستغني عنهم الأجهزة الحكومية، خصوصا وقت الشدة، لعدم توافر الموارد المالية. بينما في الوقت نفسه يسهل على الحكومة ايقاف بعض من المشاريع الرأسمالية والاستثمارية المهمة التي تحت التنفيذ أو تأجيل الجديد منها الى أجل آخر، حتى يتم توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذها أو تغيير بعض مواصفاتها لتقل التكلفة عما هو مفضل ان تكون عليه. وكذلك من الممكن صيانة المشاريع خلال فترة أطول مما هو مفترض، أو التعاقد مع شركات ومؤسسات خاصة بتكاليف أقل من الشركات والمؤسسات المعروفة ذات الخبرة في مجال الصيانة تقليلاً للتكاليف التي يغطيها البابان الثالث والرابع من الميزانية، وهذه الأساليب من الصعب تطبيقها في الباب الأول والى حد ما في الباب الثاني.

مع اتجاه الحكومة الى تطبيق سياسة التخصيص Privatization لبعض من النشاطات الحكومية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في ممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص دور القطاع العام قدر المستطاع والاتجاه الى زيادة نسبة السعودة في منشآت القطاع الخاص، يفترض أن تبدأ الحكومة بتقليص عدد الوظائف في الأجهزة الحكومية خصوصاً التي تم تحويل نشاطاتها إلى القطاع الخاص، وانتهاج سياسة حازمة مع القطاع الخاص لزيادة نسبة الموظفين والعاملين السعوديين في منشآته، وتحسين مستوى الكفاءة والفاعلية الإدارية والأنتاجية وتقليل الفاقد في الأجهزة الحكومية، ما يؤدي في النهاية إلى خفض حجم النفقات في الباب الأول والعمل على ترشيد النفقات التشغيلية في الباب الثاني، بما قد يساعد في النهاية على خفض العجز في الميزانية.

أثر العجز في الميزانية ومعالجته

بدأت المملكة تعاني العجز في الميزانية ابتداء من ميزانية عام 1983 (1403ـ1404 هـ)،

عندما اصبحت النفقات أكبر من الإيرادات ما حدا بالدولة الى اللجوء إلى السحب من الاحتياطي العام لسد العجز، ومن ثم اللجوء الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض من السوقين المحلية والدولية وإصدار ما يسمى سندات التنمية وبيعها للبنوك المحلية للاستفادة من قيمتها في تمويل عجز الميزانية (الباتل 1417، 41). ويوضح لنا جدول (1) حجم العجز في السنوات من 1987 ـ 1996 البالغ حوالي 521,1 بليون ريال سعودي، أي بمتوسط سنوي حوالي 52,11 بليون ريال. ولا يمكن تحليل العجز في الميزانية ومناقشة الآثار الاقتصادية لعجز الميزانية بمعزل عن الدورة الاقتصادية وتقلباتها من ناحية ازدهار وركود الاقتصاد. ويعد العجز في الميزانية والدين العام المترتب على العجز احدى المشكلات الرئيسية التي تواجه العديد من دول العالم التي يجب معالجتها، فبينما العجز في الميزانية العامة مهم في بعض الحالات للتخلص من الركود الاقتصادي ومساعدة الاقتصاد على النمو، فإنه من الصعب جداً تبرير استمرار العجز لفترة طويلة جداً وبخاصة في حالات الازدهار والنمو الاقتصادي لما له من آثار سلبية أخرى على الاقتصاد بوجه عام (عبدالرحمن 1988؛ الباتل 1417هـ).

تتمثل الأثار السلبية لعجز الميزانية فيما يلي: (1) عندما تتجه الحكومة للاقتراض وخصوصاً اقتراض مبالغ كبيرة جداً لسد العجز في الميزانية، فإن هذا يؤدي الى رفع سعر الفائدة ما يؤدي الى عدم تشجيع الاستثمار، لأن المستثمر في هذه الحالة يتجه الى استثمار السيولة النقدية المتوافرة لديه عن طريق أخذ الفائدة عليها في البنوك مما يؤثر على النمو الاقتصادي. كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، ما يؤثر في التصدير ومن ثم يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري مع الدول الأخرى. (2) يؤدي دخول الحكومة في منافسة مع القطاع الخاص في سوق الاقتراض إلى احجام القطاع الخاص عن التقدم بطلب قروض مالية، ما يؤثر في حجم الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وفي تكوين رأس مال لدى القطاع الخاص. (3) يؤدي الاقتراض الحكومي الى تخصيص نسبة لا بأس بها من الإيرادات العامة لتسديد الدين العام والفوائد المترتبة عليه على حساب إنفاقها على البرنامج والمشاريع العامة، ما يؤدي الى الدخول في دائرة الديون والفوائد التي قد لا تنتهي. (4)عند قيام البنك المركزي ـ مؤسسة النقد ـ بطبع كمية كبيرة من النقود لتغطية العجز ينتج عن ذلك زيادة عرض كمية النقود الموجودة في السوق مما يؤدي الى زيادة التضخم، (5)إرتفاع سعر الفائدة الناتج عن التمويل باصدار السندات قد يؤدي الى تشجيع قدوم رؤوس الأموال من الخارج من أجل عرضها للاقتراض، ما يؤدي الى زيادة عرض كمية النقود في السوق المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم. (6) العجز الضخم في الميزانية العامة يمثل عدم قدرة الحكومة على التوفير إلا في حالة أن يواجه بتوفير كبير من جانب القطاع الخاص، ويؤدي عدم استطاعة الحكومة التوفير إلى خفض كبير في المبالغ المخصصة للاستثمار في المشاريع الاستثمارية

والانتاجية من قبل الحكومة، ما يؤثر على قوة الاقتصاد على المدى الطويل (Mills & Palmer 1983; Gramlich 1984).

إستراتيجية لتخفيض العجز في الميزانية العامة

يتضح من استعراض نشأة وتطور الميزانية السعودية وتحليل أوجه الإيراد والإنفاق فيها، أنها تلعب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، اذ أنه ومن خلال الميزانية العامة تجري إعادة توزيع الثروة عن طريق الصرف على تشغيل الجهاز البيروقراطي للدولة، والصرف على مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية والتنموية الأخرى. وبما ان البترول يعد سلعة ناضبة وغير متجددة، وفي الوقت نفسه يبقى سلعة استراتيجية وحيوية للعديد من دول العالم وخصوصاً الصناعية منها، فإنه يجب على الدولة المنتجة أن تتعامل معه من هذا المنظور، وخصوصاً في دولة مثل المملكة ـ حيث تصدير البترول ومشتقاته يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني ويشكل اكثر من 75٪ من مجموع الدخل السنوي (التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي 1411 هـ ـ 1991؛ النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد 1413 هـ 1993 م) لذلك يجب أن تعمل الدولة جاهدة على تقليل الاعتماد على تصدير البترول الخام كمصدر رئيسي للدخل لتقليل تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات الطلب والأسعار على البترول في السوق الدولية والعمل على تنويع مصادر الدخل الأخرى. إن معالجة مشكلة العجز في الميزانية العامة هو قرار سياسي بالدرجة الأولى لأن ذلك يتطلب إدخال إصلاحات مالية واقتصادية وإدارية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وذلك بتطبيق ما يلي: تخفيف الاعتماد على البترول عن طريق تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك باستثمار عائدات البترول في مشاريع رأسمالية وإنتاجية كالمشاريع الصناعية بأنواعها، ومشاريع الخدمات والزراعة، وربط الميزانية بناء على خطط التنمية المبنية على المعلومات والبيانات الإحصائية الصحيحة والدقيقة؛ ترشيد أوجه الإنفاق الحكومي غير الاستثماري أو ما يسمى (الاستهلاكي) المستمر المتمثل في الباب الأول والباب الثاني من الميزانية ورفع كفاءة وفاعلية الأداء في الأجهزة الحكومية؛ إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للمشاريع الرأسمالية والاستثمارية الحكومية، واعتماد تنفيذ المشاريع الرأسمالية الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية، وخصوصاً أنه تم الانتهاء خلال السنوات الماضية من إنشاء عدد كبير من مشاريع البنية التحتية، فهنا يجب التركيز على الكيف والنوعية ومستوى المشاريع وأهميتها للاقتصاد الوطني وليس على الكم وعدد المشاريع المنفذة؛ فرض ضرائب ولو نسبية على العقار والمبيعات ودخل الأفراد والشركات الخاصة ورسوم على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين والمقيمين؛ تقليل الدعم لعدد من السلع والخدمات الأساسية والإعانات، مثل الإعانات المقدمة لشركات الكهرباء والإعانات المقدمة لبعض من

المواد التموينية مثل الدقيق وأعلاف المواشي والإعانات الزراعية وغيرها؛ إعداد نظام مالي وضريبي سليم واضح وسهل التطبيق من أجل تحسين معدل مستوى جباية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة، وتحسين نظام التدقيق والمراجعة المالية والمحاسبية في الأجهزة الحكومية، للتأكد من دقة وصحة ومشروعية اوامر الصرف وسندات القبض، ومراجعة مستوى الكفاءة والأداء في جميع الأجهزة الحكومية بشكل دوري للتأكد من حسن استخدام الموارد المالية والبشرية والتقنية والفنية والإمكانيات الأخرى؛ وضع تشريعات وقوانين تجيز للعاملين غير السعوديين وتشجعهم على الاستثمار في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الأسهم والسندات في الشركات الخاصة والحكومية وتملك بعض أنواع العقارات. (طبقاً لمدير عام منظمة العمل العربية فإن 15 بليون دولار تخرج سنوياً من المملكة العربية السعودية في صورة تحويلات من العمالة العربية والأجنبية العاملة في السعودية الى بلدانها، ما يشكل نزيفاً خطيرا لاقتصاد المملكة لذلك يجب إعادة التفكير في كيفية استثمار بعض هذا المبلغ في الاقتصاد الوطني السعودي)؛ سن بعض القوانين والتشريعات وايجاد الحوافز التي تشجع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب على الاستثمار في المملكة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتدريب وتطوير القوى العاملة؛ إعادة تنظيم العديد من هياكل الأجهزة الحكومية وتوضيح مهامها واختصاصاتها وأهدافها بشكل دقيق وواضح بما يؤدي إلى تحسين مستوى فاعلية وكفاءة أدائها، ويقلل من التداخل بين اختصاصات ومهام هذه الأجهزة، وتحديث وتعديل جميع الأنظمة والتعليمات والقوانين الحكومية الإدارية والمالية والتنظيمية لتواكب متطلبات الوقت الحاضر؛ التوسع في استخدام وسائل التقنية الإدارية الحديثة، مثل الحاسب الآلي، في الأجهزة الحكومية، للتقليل من عدد الموظفين العاملين في القطاع العام وتحسين الإنتاجية فيه؛ إعطاء بعض الصلاحيات المالية للأجهزة الحكومية التي تحصل على إيرادات من أنشطتها المختلفة، مثل البلديات ومصالح المياه والصرف الصحي والمرور والبريد والهاتف والأحوال المدنية والجوازات، لاستثمار بعض مواردها المالية بما يؤدي إلى تحسين وتوسيع نشاطاتها وتحقيق أهدافها العامة؛ تحويل بعض الأنشطة والخدمات والبرامج الحكومية للقطاع الخاص لإدارتها واستثمارها، ما يؤدي الى انسحاب الحكومة من تقديم مثل هذه الأنشطة وهذا سوف ينعكس تقليصاً في حجم الهيكل الإداري الحكومي، وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في المشاريع الرأسمالية والإنتاجية التجارية وإنشاء مشاريع البنية التحتية والدخول في صيانة وتشغيل مشاريع التنمية المختلفة؛ تخفيض أعداد الموظفين والعمال غير السعوديين في القطاع العام إلى أدنى حد ممكن وفي القطاع الخاص قدر المستطاع، وفتح مجالات عمل اكثر من ناحية الكم والكيف أمام المرأة السعودية، وآخرها زيادة الإنفاق على التعليم

والتدريب لتكوين رصيد من الموارد البشرية الوطنية المؤهلة والمدربة تأهيلاً وتدريباً عملياً ونوعياً.

الخلاصة ان الميزانية العامة تلعب في العديد من دول العالم، وخصوصاً الدول النامية دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء البنية التحتية في البلاد، فهي عبارة عن وثيقة رسمية يوضح فيها حجم الإيرادات والمصروفات المتوقعة خلال سنة مالية معينة، ويظهر من خلالها البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال السنة المالية، وتحدد من خلالها الأولويات بين البرامج والمشاريع المختلفة للحكومة. وتترجم الميزانية هذه البرامج والمشاريع إلى أرقام مالية قابلة للقياس. وهناك العديد من دول العالم تعاني من العجز شبه الدائم في ميزانيتها، وذلك ناتج عن أن إنفاق الحكومة أكثر من إيراداتها ما يؤدي بها الى الاقتراض من الداخل أو الخارج أو إصدار سندات الخزينة وبيعها لسد العجز. وتطبق الدول سياسات مالية واقتصادية وإدارية عدة لتقليص العجز أو الحد منه.

خلال السنوات القليلة الماضية أصبحت المملكة العربية السعودية تعاني عجزاً مستمراً في ميزانيتها العامة، ما يتطلب تدقيق النظر في أسباب ذلك وتحليل جانب الإيرادات والإنفاق في الميزانية العامة للخروج بتوصيات لمعالجة هذا الإشكال. ويعد البترول المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة حيث يشكل حوالي 75% من اجمالي الإيرادات العامة، والبترول كسلعة إستراتيجية وحيوية بالنسبة للدول المستهلكة للطاقة، والطلب عليه وأسعاره، كل ذلك يتأثر بمعدل حجم الطلب والعرض في السوق الدولية، والوضع العسكري والسياسي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وأخيراً، فإن البترول مورد قابل للنضوب، وتبرز أهمية التعامل مع هذا المورد من منطلق استراتيجي من قبل الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة، بحيث يتم استغلال الإيرادات الناتجة من تصدير البترول في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليص الاعتماد على تصدير البترول كمورد رئيسي للدخل.

يتطلب إصلاح أوضاع الميزانية استراتيجية قصيرة الأمد وأخرى متوسطة وثالثة طويلة الأمد، وهي، جميعاً، تهدف الى تقليص الاعتماد على البترول، وذلك عن طريق: الاستثمار في مشاريع رأسمالية استثمارية إنتاجية، وتعليم وتدريب الكوادر البشرية الوطنية، وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع صناعية وزراعية وخدمية إنتاجية، وزيادة نسبة توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص، وترشيد الانفاق على أوجه الإنفاق الاستهلاكية والمستمرة مثل الرواتب والأجور والبدلات ومشتريات الأجهزة الحكومية، وإعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للمشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية وإخضاعها لدراسات الجدوى الاقتصادية، قبل تنفيذها، للتأكد من المردود الاقتصادي والاجتماعي لأي مشروع، وانسحاب الدولة من تنفيذ عدد من الأنشطة والمشاريع، وفتح

المجال للقطاع الخاص لتنفيذها وتقديمها للمستفيدين، وفرض بعض الضرائب والرسوم، وإعداد نظام مالي وضريبي دقيق وسهل التطبيق من أجل تحسين مستوى جمع الضرائب والرسوم المفروضة على الأفراد والشركات الخاصة، وتحسين مستوى الرقابة المالية والتدقيق في الأجهزة الحكومية للتأكد من دقة جمع الرسوم والإيرادات الناتجة عن أنشطتها المختلفة، وحصة وشرعية مصروفاتها المالية، ومراجعة مستوى الكفاءة والأداء في جميع أجهزة الدولة للتأكد من حسن استخدام الموارد البشرية والتقنية والمالية فيها، وتقليل نسبة الفاقد وإساءة استخدام المعدات والتجهيزات الحكومية، والتوسع في استخدام وسائل التقنية الإدارية الحديثة مثل الحاسب الآلي في أعمال الأجهزة الحكومية من أجل تقليص عدد الموظفين الحكوميين وتحسين مستوى الإنتاجية، وإدخال بعض التعديلات والتطوير على بعض الأنظمة المالية والإدارية، وإعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للعديد من الأجهزة الحكومية. إن هذه السياسات قد تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المحدودة للدولة في ظل تنامي المصروفات العامة ما قد يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة ورد التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة.

جدول (1)

الإيرادات والمصروفات الفعلية ببلايين الريالات

(1987-1996)

السنة	الإيرادات الفعلية	المصروفات الفعلية	الفرق (العجز)
1987*	103,8	173,5	69,7-
1988	84,6	134,9	50,3-
1989	114,6	149,5	34,9-
90-91**	316,6	476,8	160,2-
92***	165,4	232,5	67,1-
93***	141,4	205,5	64,1-
94****	129,0	.8163	34,8-
95****	146,0	169,0	23,0-
96****	177,0	194,0	17,0-
المجموع	1378,4	1899,5	521,1
المتوسط السنوي	137,84	189,95	52,11

المصادر:

* التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ميزانية سنوات 1987-1989م، ص28 11-1412 هـ 1991م.

** تمثل ميزانية سنتين ماليتين (1990-1991)

*** المصدر النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي، ميزانية سنوات (1992-1993م)، ص33، 13-1414هـ 993م

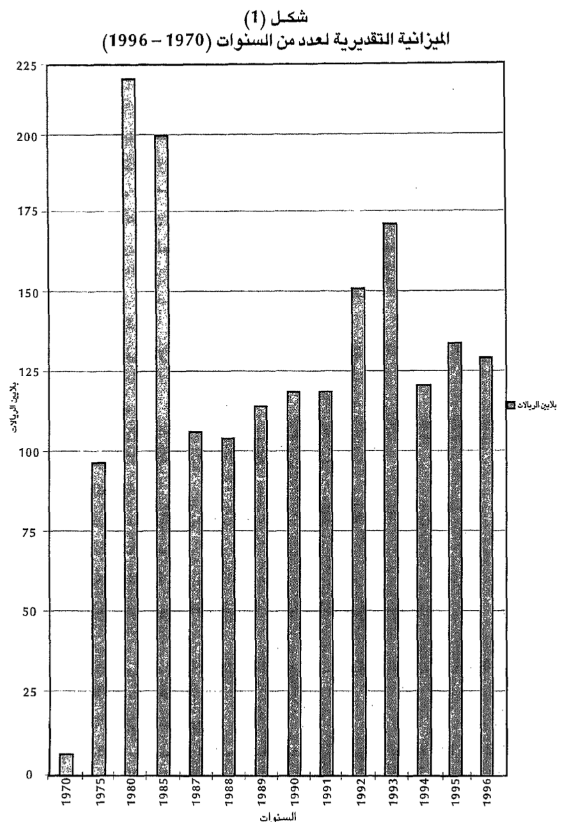
**** وزارات المالية وثائق غير منشورة.

جـــدول (2)
النفقات العامة التقديرية مقسمة على الأبواب الرئيسية للميزانية
بملايين الريالات
1996–1987

السنة	الباب الأول	%	الباب الثاني	%	الباب الثالث	%	الباب الرابع	%	المجموع
*1987	55,652,2	32,7	37,104,2	21,8	20159,8	11,9	57,083,8	33,6	170000,0
*1988	56,288,0	40,0	31,190,0	22,0	21,423,0	15,2	32,299,0	22,8	11,200,0
*1989	58,275,9	41,5	26,518,5	18,9	18,577,5	13,2	37,087,9	26,4	140459,8
**1990	62,484,5	40,2	30,827,3	19,8	21,000,2	13,5	41,088,0	26,5	155400
**1991	62,484,5	40,2	30,827,3	19,8	21,000,179	13,5	41,088,0	26,5	155400
**1992	72,940,7	40,3	30,390,7	16,8	19,523,2	10,8	58,145,8	32,1	181000
**1993	71,576,2	36,4	38,631,7	19,6	24,793,2	12,6	61,948,8	31,4	196950
**1994	67,712,7	42,3	27,4274,0	17,0	20,205,9	12,7	44,654,0	28,0	160,000
**1995	61,408,7	41,0	24,4131,7	16,3	18,658,8	12,4	45,518,8	30,3	150,000
**1996	61,256,2	40,8	25,331,5	16,9	19,919,2	13,3	43,492,9	29,0	150,000

المصادر:
النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي ص126، 1413–14هـ 1993.
** وزارة المالية وثائق غير منشورة.
*لم تصدر ميزانية 1991م وتمت الاعتمادات والصرف طبقاً لميزانية 1990م.

شكـل (1)
الميزانية التقديرية لعدد من السنوات (1970 – 1996)



المصادر: – التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي 1191–1993.
: – النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي 1993.
: – وزارة المالية وثائق غير منشورة.

المصـــادر

الباتل، عبدالله حمدان

1417 هـ «هل يمكن الاعتماد على الزيادة الحالية في أسعار البترول لخفض عجز الميزانية في دول الخليج» مجلة اليمامة (1428): 41

البطريق، يونس وعبدالرحمن، اسامة عثمان

1396هـ «ميزانية الدولة في المملكة العربية السعودية» المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عبدالرحمن، أسامة عثمان

1988 «المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربي ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عصفور، محمد شاكر

1408هـ «أصول الموازنة العامة» مكتبة الصفحات الذهبية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

فرهود، محمد سعيد

1402هـ «علم المالية العامة: مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية» معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

منظمة العمل العربية

1997 تقرير منظمة العمل العربية، الحياة، 27/2/1997، السعودية.

الديوان العام للخدمة المدنية

1411هـ الخدمة المدنية بالأرقام، السعودية

1416/1415هـ انجازات الديوان العام للخدمة المدنية للعام المالي، السعودية

وزارة المالية

1351هـ نظام وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، أم القرى، العدد (407، 408، 409)، السعودية

مؤسسة النقد العربي السعودي

1991 التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام 1411هـ-1412هـ، ادارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض، السعودية.

1993 النشرة الاحصائية 1413هـ-1414هـ، إدارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء، الرياض، السعودية.

Gramlich, E.

1984 "How bad are the large deficits?" In mills, & Plamer, J. ed., Fedral Budget policy in the 1980's. The urban Institute Press washington D.C.

Hyed, A. & Shefritz, J.

1978 Government Budgeting: Theory, Process, Politics. Oak Park, Illinois: Moore Publishing Company, 1978.

Leloup, h.

1980 Budgetary Politics. King's Court Communications, Inc. Brunswick, Ohio, 1980.

Lipsky, G.

1956 Saudi Arabia: Its People, Its Society, Its Culture. New Haven, Conneticutt. Harf Press.

Mills, G. & Plamer, J.

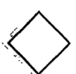
1983 The Deficit Dilemma: Budget Policy in the Reagan Era. The Urban Institute Press. Washington, D.C.

Rosenbloom, D.

1984 Public Administration: Understanding managements politics and law in the public sector. Random House, New York.

Wildavsky, A.

1988 The new polities of Budgetary process. Forman and Company, Boston.





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي
في مدينة الرياض:
دراسة استطلاعية

منيرة بنت عبدالرحمن بن عبدالله آل سعود *
سامي عبدالعزيز الدامغ **

كانت ظاهرة الفقر ولاتزال الظاهرة الأكثر انتشاراً في جميع المجتمعات، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، وإن كانت نسبة الفقر تتفاوت من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وقد تبنت معظم الدول سياسات رعاية اجتماعية لمواجهة ظاهرة الفقر، كل بما يتناسب مع ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولعل أبرز هذه السياسات الاجتماعية نظام الضمان الاجتماعي. ويعني نظام الضمان الاجتماعي في أبسط صوره تحديد خط الفقر في البلد الذي يطبق فيه هذا النظام واعتبار هذا الخط هو الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير، ومن ثم تقديم مساعدات مادية أو عينية أو مشروعات إنتاجية للفقراء الواقعين تحت خط الفقر، لرفع العوز عنهم وتأمين الحياة الكريمة لهم. ويعتبر تحديد خط الفقر من أكثر الأمور دقة وتعقيداً، إذ أنه، من ناحية، ليس هناك طريقة واضحة ومحددة يمكن إتباعها لتحقيق ذلك، ولارتباط خط الفقر بالعديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من ناحية أخرى. لذا فإن أي محاولة لتحديد هذا الخط لا تعدو كونها محاولة تتفاوت دقتها حسب المعايير المستخدمة والمنهج المستخدم والأداة المستخدمة في ذلك.

خط الفقر في المملكة العربية السعودية غير واضح تماماً. فبالرغم من وجود نظام الضمان الاجتماعي، والذي يعد بحد ذاته خطاً للفقر، إذ تصرف مساعدات مالية لمن يقل دخلهم عن حد معين ومحدد، إلاّ أن نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية نظام قديم أدخلت عليه تعديلات عدة، ما أدى إلى تغير خط الفقر، ما يدل على وجود بعض من التغيرات الجذرية في مستويات المعيشة تطلبت ذلك. ولكن تبقى الحقيقة قائمة ألا وهي

* مديرة القسم النسائي في المركز الخيري للارشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية (طالبة دكتوراه في قسم الدراسات الاجتماعية) جامعة الملك سعود، السعودية.
** أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك، (Associate Prof.) قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

أن التعديلات التي أدخلت على نظام الضمان الاجتماعي، لم تتم على أسس واضحة نابعة من دراسات علمية موثقة، على أساسها تحددت مخصصات الضمان الاجتماعي الحالي. وعليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في «مدى ملاءمة مخصصات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية للحد الأدنى من مستوى المعيشة الحالي، الخاص بالفئات المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي».

وتبرز أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى من نوعها، على حد علم الباحثين، التي تجرى حول نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. فهي محاولة للفت الانتباه الرسمي إلى حقيقة نظام الضمان الاجتماعي والمعايير التي بني عليها والتي على أساسها تم تحديد المخصصات الممنوحة للفئات المحتاجة والمشمولة في هذا النظام.

تسعى هذه الدراسة إلى «التحقق من مدى وفاء مخصصات الضمان الاجتماعي بالاحتياجات الأساسية للفئات المشمولة فيه». وهي موجهة نحو الإجابة عن التساؤلين التاليين: (1) ما حجم مخصصات الضمان الاجتماعي للفئات المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي؟ (2) ما حجم صرف الفئات المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي على حاجاتها الأساسية؟.

ان الضمان الاجتماعي هو جملة التزامات الدولة نحو مواطنيها، بما لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدماً، حيث تلتزم الدول بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة لتقديمها، كمرض أو عجز أو شيخوخة إذا لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد الكفاية (الفنجري 1990، 31).

ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه «نظام للمساعدات الاجتماعية العامة تؤدي بمقتضاه مساعدات (نقدية أو عينية) لفئة أو فئات من المحتاجين في المجتمع من الذين ليس لهم مال أو مورد كاف للرزق وذلك دون دفع أي اشتراكات أو أقساط من جانب المضمونين، وإنما تمول هذه المساعدات العامة من خزينة الدولة باعتمادات تدرج في الميزانية العامة» (عبدالله 1989، 163). وينص الضمان الاجتماعي على أن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى لائق من المعيشة، أي في الحصول على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية من غذاء وكساء ومسكن ورعاية طبية ونحوها (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402هـ، 23؛ مقلد 1986، 18؛ حسن، ب. ت 26–27؛ عبدالله 1989، 162).

الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية يقصد به ذلك النظام الذي وضعته الدولة ليكفل الرعاية للفئات الفقيرة المعوزة، عملاً بمقتضى شريعة الإسلام، وتمشياً مع النظم الحديثة للضمان الاجتماعي في الدول المتقدمة؛ بما يكفل لهذه الفئات عيشاً كريماً تتوافر فيه عوامل الطمأنينة والاستقرار؛ وأساس هذا صرف معاشات دورية، ومساعدات، وتوفير مشروعات إنتاجية لكل مستحق وفق شروط وضوابط محددة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402، 51–53). وهذا هو النظام الذي سنتناوله في دراستنا هذه.

تختلف مسميات الضمان الاجتماعي من دولة لأخرى، ويسمى الضمان الاجتماعي بالمساعدات العامة في عدد من الدول، والغرض من هذه المساعدات هو تقديم الحد الأدنى من الدخل للحالات التي لا تغطيها البرامج الأخرى، كالتأمينات الاجتماعية وغيرها من البرامج كمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وتتوقف الأحقية فيها على مدى الحاجة ولا تتقاضى أي مساهمة مادية من المستفيدين منها، كما قد تكون استحقاقاتها دائمة أو مقطوعة، وفي ضوء نوع الحاجة ومداها تتحدد الاستحقاقات، التي تمول جميعها من ميزانية الدولة (عجوبة 1990، 35). فتؤدي المزايا من المساعدات العامة لطالب المساعدة في حالة ثبوت احتياجه للمساعدة، بناء على حالته الاجتماعية، وذلك حسب تقدير الجهة الإدارية المختصة (الحوات 1990، 44).

تعرف وكالة الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية المستفيد بأنه «المواطن المستحق للمعاش أو المساعدة من نظام الضمان الاجتماعي وتتوافر فيه الشروط التي حددها هذا النظام لاستحقاق المعاش أو المساعدة» (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413–1414هـ، 57). وبالتالي، فإن هذه الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر، فهناك أصناف معينة من المواطنين قد تكون أكثر استحقاقاً للاستفادة من هذه المؤسسات بحكم ظروف ومحددات معينة (حمزة 1983، 69). كما تختلف أنظمة الضمان الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، من حيث الفئات المشمولة به، فنجد على سبيل المثال أن نظام المساعدات العامة في الكويت يشمل ضمن فئاته طلبة المدارس الذين لا عائل لهم، على الرغم من وجود تصنيف للأيتام، ويدخل ضمنه من توفي والداه، ومن توفي والده وتزوجت والدته، ومجهولو الوالدين، فضلاً عن العاجزين مادياً، الذين يقل دخلهم من عملهم، ولا يقدرون على القيام بعمل آخر لزيادة دخلهم (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 1978، 35–36). وسنوضح الفئات المستحقة لمخصصات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، ويتمثلون في فئتين: (أ) فئة المعاشات. (ب) فئة المساعدات الاجتماعية.

المعاشات: وهي معاشات تصرف بصفة دورية للفئات الآتية: أولا الأيتام، ويقصد بهم من توفي والداه، أو توفي والده وتزوجت أمه، أو مفقود الأب، أو مجهول الأب، ويقل عمره عن 18 عاماً، كل ذلك يدخل في حكم اليتيم المستحق للمعاش إن لم يكن له دخل آخر تزيد قيمته عن قيمة المعاش المستحق.

ثانيا ،الأشخاص العاجزين عن العمل عجزاً كلياً: (أ) وذلك بسبب الشيخوخة، لمن تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، ويثبت الفحص الطبي عجزهم كلياً عن العمل، إن لم يكن للواحد منهم دخل آخر تزيد قيمته عن قيمة المعاش المستحق له. (ب) أو لأسباب صحية يثبت الفحص الطبي فيها أن طالب المعاش عاجز عجزاً كلياً عن العمل بسبب صحي. (3) المرأة التي لا عائل لها، وهي التي يزيد عمرها عن 18 عاماً، وليس لها دخل آخر تزيد قيمته عن قيمة المعاش المستحق لها، سواء كانت أرملة أو مطلقة أو لم يسبق لها الزواج. (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402هـ 52، 60–63). وقد يرجع شمول المرأة التي لا عائل لها، ضمن الفئات الرئيسية المستحقة لمعاش الضمان الاجتماعي، إلى أن المرأة التي تفقد عائلها بالطلاق أو بالموت أو بالهجر أو بالسجن تكون قد فقدت مصدراً مهماً من مصادر دخلها، يسبب لها صعوبات

التكيف الاقتصادي. لكن ونظراً لطبيعة الحياة في المملكة العربية السعودية، وسيطرة الرعاية الأسرية التقليدية عليها، فليست كل المطلقات والأرامل والمهجورات يلجأن إلى الضمان الاجتماعي، نظراً لوجود سبل أخرى لكفايتهن (عجوبة 1992، 68، 70).

المساعدات الاجتماعية: وهي المساعدات النقدية أو العينية، التي تصرف للأفراد والأسر المحتاجة التي لا ينطبق عليها نظام المعاشات، وذلك في حالات الكوارث والأزمات. وتصرف هذه المساعدات للفئات التالية: ذوي العجز الجزئي، ويدخل ضمن هذه الفئة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، ويكون لهم عمل، ولكنهم يصابون بعجز يمنعهم عن الكسب لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر متتالية، إذا ثبت ذلك طبياً، على ألاّ يكونوا منتفعين بأنظمة أخرى للمساعدة.

أما الفئة الثانية فهي أسر السجناء، وتدخل ضمن هذه الفئة أسرة السجين الذي كان له عمل يكتسب منه قبل سجنه، وثبت رسمياً سجنه (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402هـ، 64–66). ويختلف ذلك عن نظام الضمان الاجتماعي العُماني الذي يمنح أسرة السجين معاشاً شهرياً إذا أدخل عائلها السجن لمدة تجاوز 6 أشهر، وليس لها مورد كاف للرزق، وليس لها عائل قادر على إعالتها (قانون الضمان الاجتماعي العُماني 1984، 3).

المصابون بكوارث ونكبات فردية وهي الفئة الثالثة، ويدخل ضمن هذه الفئة الأفراد الذين يصابون في ممتلكاتهم بحادث تنتج عنه خسارة، وذلك مثل احتراق المنزل، أو تهدمه، أو احتراق سيارة أو تلف مزروعات وما إلى ذلك...، إذا لم يزد دخل من حدثت له الكارثة عن 36000 ريال سنوياً بعد النكبة.

أما الفئة الرابعة فهي الأسرة التي يهجرها عائلها: وهي ثلاثة أنواع: الأول، من يهجرها زوجها لمدة سنتين فأكثر، ويثبت ذلك شرعاً (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402هـ، 66–67). ويختلف ذلك عن نظام الضمان الاجتماعي العُماني الذي يمنح المهجورة معاشاً شهرياً اذا هجرها زوجها لمدة سنة على الأقل وثبت ذلك (قانون الضمان الاجتماعي العُماني 1984)، كما يختلف ذلك عن نظام المساعدات العامة الكويتي الذي لا يشمل المهجورة ضمن فئاته (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 1978). أما الثاني فهو الأولاد الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر، ولا يعيشون مع والدتهم، ومضى أكثر من ستة أشهر على غياب والدهم وإقامته مجهولة. أما النوع الثالث فيضم المطلقة التي لديها أولاد يعيشون معها وتلزم مطلقها بنفقة شرعية بينما إقامة الأب مجهولة، ومضى على رحيله وغيابه أكثر من سنة تاركاً أولاده.

والفئة الخامسة هي التي تتلقى المساعدات العاجلة، وهي المساعدات التي تصرف للحالات التي قدرها وزير العمل والشؤون الاجتماعية حسب الضرورة الداعية إلى تقديم مساعدات اجتماعية عاجلة. أما عن بقية الفئات فهي: الفئة السادسة وهي فئة الزوجات السعوديات المتزوجات من أجانب، وهن كل زوجة سعودية متزوجة من غير سعودي ومقيمة في المملكة العربية السعودية ويعجز زوجها عن الصرف عليها إما بسبب وفاته أو عجزه كلياً عن العمل أو إبعاده عن البلاد (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

1382-1402هـ، 67-69). السابعة: تقديم عربات للمعوقين من مستفيدي الضمان الاجتماعي. الثامنة: تقديم مساعدة للمعوقين لتحويل السيارة العادية إلى سيارة ذاتية الحركة (أوتوماتيكية) تسهل قيادتها. التاسعة: المساعدات المتكررة. والعاشرة: مساعدة المكفوفين من خريجي معاهد النور المهنية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 21).

مخصصات نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية:

مقدار مخصصات نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية والزيادات التي طرأت عليها نص عليها بداية النظام عند صدوره عام 1382هـ وقد حدد معاش اليتيم بما لا يقل عن 360 ريالاً سنوياً ويمنح هذا المعاش لكل يتيم، وإن كان المعنيون به إخوة يعيشون حياة مشتركة لا يجوز أن يتجاوز ما يدفع لهم من معاش ما يقابله معاش خمسة أيتام مهما بلغ عددهم (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 70)، أي لا يزيد ما يصرف لهم عن 1800 ريال، كما لا يزيد استحقاق الأسرة في فئة العجز الكلي عن 1540 ريالاً سنوياً، مراعياً بذلك عدد أفراد الأسرة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 19) فقد حدد للعاجز عجزاً كلياً معاش لا يقل عن 360 ريالاً سنوياً ويمنح معاشاً إضافياً لا يقل عن 120 ريالاً لكل زوجة له، على ألا يزيد المعاش عن مقدار معاش زوجتين حتى لو زاد عددهن عن ذلك، ويمنح معاشاً إضافياً لا يقل عن 120 ريالاً لكل ولد (ذكراً أو أنثى) يقل عمره عن 18 عاماً، على ألا يزيد هذا المعاش عن مقدار ما يمنح لـ 4 أولاد مهما بلغ عدد أولاد المستفيد. وقد حدد معاش المرأة التي لا عائل لها باستحقاقها معاشاً لا يقل عن 360 ريالاً سنوياً، وتمنح معاشاً إضافياً لا يقل عن 120 ريالاً عن كل ولد من أولادها (سواء كان ذكراً أو أنثى) يقل عمره عن 18 سنة على ألا يمنح أكثر من استحقاق 4 أولاد مهما كان عددهم، وإن لم يكن للأبناء عائل سوى والدتهم (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 70). وتمنح هذه المعاشات كمساعدة للأولاد الذين لم يتجاوزا الثامنة عشرة من العمر ولا يعيشون مع والدتهم وإقامة والدهم مجهولة، فضلاً عن أبناء المسجون، وأبناء المطلقة التي لم يلتزم مطلقها المجهولة إقامته بنفقتها ونفقة أولادها (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 67-68)، كما تمنح هذه المعاشات أيضاً كمساعدة للعاجزين عجزاً جزئياً (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 64).

وزادت هذه المعاشات إلى 3 ريالات للعائل وريالين لكل فرد من أفراد الأسرة يومياً إلى حد 7 أفراد بمن فيهم العائل (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 71). أي بمعاش قدره 5400 ريال بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 57 في 1394/1/25هـ (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 19). وفي العام نفسه زادت هذه المعاشات إلى ثلاثة ريالات للمرأة التي لا عائل لها وريالين لكل فرد من أفراد أسرتها، على ألا يزيد ما يمنح لهم عن معاش 7 أفراد بمن فيهم المرأة التي لا عائل لها مهما كان عددهم. كما تمنح كل من زوجة المسجون، والمرأة التي هجرها زوجها، والمطلقة التي لم يلتزم مطلقها المجهولة إقامته بنفقتها، والزوجة السعودية المتزوجة من غير

سعودي مساعدة مساوية لمعاش المرأة التي لا عائل لها (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382-1402هـ، 64-72).

في عام 1396هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم 2195 في 1396/12/28هـ بزيادة معاشات الضمان بنسبة 50٪ اعتباراً من 1397/1/1هـ، والقرار الوزاري رقم 2674 في 1397/12/29هـ فأصبح ما يصرف للأسرة المكونة من سبعة أفراد 8100 ريال، وأعقبتها زيادة بنسبة 40٪ للمعاشات والمساعدات في عام 1401هـ فأصبح معاش العائل 2268 ريالاً سنوياً وللأسرة المكونة من سبعة أفراد 11340 ريالاً سنوياً (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 19)؛ و«بالاضافة إلى ما يقدمه الضمان الاجتماعي من مساعدات مقطوعة للمتضررين من الكوارث الفردية تدرجت من خمسة آلاف ريال للكارثة الواحدة إلى 8000 ريال حتى عام 1394هـ، ثم ارتفعت إلى خمسة عشر ألف ريال للكارثة، كما يمنح الضمان أيضاً مساعدات عاجلة ومقطوعة ولمرة واحدة لبعض من الحالات المستحقة لذلك، بالاضافة إلى ما يقدمه من عربات للمعوقين» (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 1413-1414هـ، 20).

آخر زيادة في حجم المخصصات المالية التي تصرف للمستفيدين من الضمان الاجتماعي حددت بصدور قرار مجلس الوزراء رقم 75 في 1413/6/6هـ القاضي بزيادة معاشات مستفيدي الضمان بنسبة تتراوح من 43٪ إلى 138٪ بحيث أصبح معاش العائل بمفرده 5400 ريال وهذا هو الحد الأدنى أما معاش الأسرة المكونة من سبعة أفراد فقد بلغ 16200 ريال، وذلك اعتباراً من العام المالي 1413/1414هـ (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 19).

ازداد مجموع المبالغ المدفوعة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي كمساعدات منتظمة من 39,4 مليون ريال عام 1390/89هـ إلى حوالي 1,3 بليون ريال عام 1411-1412هـ، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 17,0٪ خلال الفترة نفسها. كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للمبالغ المدفوعة للمستفيدين كمساعدات إغاثة (مؤقتة) من الضمان الاجتماعي 18,8٪ خلال الفترة 1389-1390هـ 1411-1412هـ (وزارة التخطيط 1390-1412هـ، 172). وبذلك بلغت إجماليات ميزانيات الضمان الاجتماعي منذ عام 1382-1383هـ إلى 1409-1410هـ أكثر من واحد وعشرين ألف مليون ريال (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1409-1410هـ، 20). أما بالنسبة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي فقد بلغ إجمالي عدد الحالات التي تلقت معاشات من الضمان الاجتماعي خلال خطة التنمية الرابعة 299,746 حالة بزيادة مقدارها 29٪ (وزارة التخطيط 1410-1415هـ، 368). كما زادت المبالغ المنصرفة على الضمان الاجتماعي من 7,1 ألف مليون ريال في نهاية خطة التنمية الرابعة إلى ما يزيد عن 9 آلاف مليون ريال في نهاية خطة التنمية الخامسة بزيادة مقدارها 27٪ (وزارة التخطيط 1415-1420هـ، 354)، هذا فضلاً عن ما نلاحظه من زيادة في مخصصات الضمان الاجتماعي لعام 1413/1414هـ من 1500 مليون إلى 2700 مليون ريال (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 13-14).

من الأهمية تحديد حجم مخصصات الضمان الاجتماعي بعد دراسة الحد الأدنى للكفاف، على اعتبار أنه هو أقل مستوى للمعيشة يمكن أن يتمتع به الفرد أو الأسرة. ويمكننا تعريف نفقة المعيشة في المملكة العربية السعودية بأنها «النفقة النقدية التي تؤديها كل فئة من فئات السكان للاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة، وهي مقدار ما ينفق على السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لتوفير الظروف المعيشية في فترة زمنية محددة» (الدسوقي 1988، 45).

ولكن مع وجود التضخم يظهر الاتجاه في خطة التنمية السادسة (1415–1420هـ) نحو إتباع السياسات الرامية لإبقاء معدلات هذا التضخم عند أدنى مستوى ممكن (وزارة التخطيط 1415–1420هـ، 28). إذ إن التضخم يخفض مستوى المعيشة، ويؤثر على الأفراد ذوي الدخل المحدود (وزارة التخطيط 1400–1405هـ، 85) لذا حرصت المملكة العربية السعودية خلال خطط التنمية السابقة على تحقيق نمو اقتصادي معتدل من دون زيادة كبيرة في معدلات التضخم، فلم ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية إلاّ بمعدل سنوي ضئيل لا يتجاوز 2,5٪ في المتوسط خلال فترة السنوات الخمس من خطة التنمية الخامسة (1410–1415هـ) حيث تفاوت معدل زيادة الأسعار ما بين القطاعات المختلفة خلال السنوات الأولى والأخيرة من هذه الخطة. وبشكل عام ارتفعت الأسعار بصورة أكثر حدة خلال السنوات الأولى من الخطة ثم تلا ذلك انخفاض في معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة منها (وزارة التخطيط 1415–1420هـ، 81).

ظهر الاتجاه في عام 1393هـ نحو اقتران زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بارتفاع الأسعار، فضلاً عن تحديد نسبة الارتفاع في معاش الضمان الاجتماعي بالتجانس مع عدد أفراد الأسرة المعانة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1382–1402هـ، 155). ومن تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن الأمم المتحدة، نجد أن المملكة العربية السعودية تعد من الدول التي يتقدم ترتيبها من حيث الدخل تقدماً كبيراً، بعكس ترتيبها من حيث التنمية البشرية. ولذلك فهي توجه هذا الدخل إلى رفاهية شعبها لحياة أفضل (الأمم المتحدة 1994، 95). إلاّ أنه، وبشكل عام وبغض النظر عن ما تشير إليه الكتابات الرسمية حول نظام الضمان الاجتماعي، يلاحظ أن مخصصات الضمان الاجتماعي غير مربوطة بشكل مباشر بمعدلات التضخم في الاقتصاد السعودي، إذ أن هذه المخصصات لا يتم تحديثها سنوياً (من حيث حجمها، إذ يتم دراسة وضع المستفيدين بشكل دوري إما لحرمانهم من المخصصات في حالة سقوط أحد شروط الاستحقاق أو لتغيير حجم المخصصات حسب الاختلافات التي تطرأ على حجم الأسرة أو التغير في الحالة الزواجية) بناء على معدلات التضخم. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات التي طرأت على حجم مخصصات الضمان الاجتماعي – التي تم ذكرها سابقاً – زيادات تنطوي على محاولات تصحيحية لوضع نظام الضمان الاجتماعي وحجم مخصصاته، ولكنها تبقى بمعزل عن الواقع. فهي غير قائمة على أساس دراسة احتياجات الناس وتقدير مصروفاتهم. حيث مخصصات الضمان الاجتماعي تم تقديرها ولم يتم تحديدها على أساس علمي ما يجعلها بعيدة عن الواقع حتى لو تم ربطها بمعدلات التضخم في الاقتصاد السعودي.

تجدر الاشارة هنا إلى أنه من المتوقع أن يكون هناك تفاوت في حجم المصروفات بين سكان المدن وسكان القرى وسكان الهجر في المملكة العربية السعودية. وإن كنا في هذه الدراسة لا نستطيع الحكم على حجم هذا التفاوت، إلاّ أننا نعتقد أن هناك خطوط فقر متعددة تبعاً لنمط السكن، وبالطبع تبعاً لفئة المستفيدين وعدد أفراد أسرهم. إلا أن مخصصات نظام الضمان الاجتماعي تتفاوت فقط تبعاً لفئة المستفيدين وعدد أفراد أسرهم، وتغفل نمط السكن، وهو أمر هام، حيث المدن والقرى والهجر تتأثر بمعدلات التضخم أيضاً بمستويات متفاوتة.

الحاجات الأساسية للانسان:

تشكل تلبية الحاجات الانسانية المختلفة مصادر للأفراد حتى يتمكنوا من التفاعل مع مجتمعاتهم والعيش فيها بطريقة ملائمة. ومن الناحية العملية، ليس هناك من قائمة محددة بالحاجات التي يمكن أن يحتاج اليها الأفراد فالحاجات تتجدد تبعاً لحالة الأفراد وطبيعة الأوضاع التي يعيشون فيها. وقد تتفاوت الحاجات لدى الشخص نفسه بين مراحل عمره المختلفة، فحاجة الطفل للغذاء تختلف حسب المراحل العمرية التي يمر بها، كما قد تتفاوت حاجات الأفراد الذين في مرحلة عمرية واحدة. فعلى سبيل المثال، حاجة الطفل الذي يعاني من نقص في النمو من الغذاء والفيتامينات تختلف عن حاجة طفل آخر في المرحلة العمرية نفسها، لكنه لا يعاني من هذا النقص (Johnson & Schwartz 1991, 3-4). كما تختلف قدرة الأفراد على إشباع احتياجاتهم المختلفة، فهناك حاجات أساسية يصعب على الإنسان العيش من دونها، ما دفع عدداً من الدول للسعي نحو ضمان إشباع احتياجات أفرادها. والفقر يمثل حالة الأفراد والأسر الذين يعيشون في ظروف لا تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، كما تتوافر لغالبية السكان في مجتمعهم. فالفقر لا ينحصر في العجز عن سد بعض من الحاجات الأساسية، بل هو أيضاً يتمثل في عدم القدرة على تلبية متطلبات المعيشة بالمستوى السائد في المجتمع، وبذلك فالفقير (فرداً كان أو دولة) هو من يعيش في مستوى تفصله هوة سحيقة عن المستوى المعيشي السائد في المجتمع المحلي أو العالمي (الشعراني 1975، 110).

تهدف معظم أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم إلى الوصول بالأفراد إلى حد أو مستوى الكفاية، والذي يجب أن يكون مرناً لا يقف عند حد معين، ولا ينغلق عند حاجات معينة، بل يتطور ويتسع مع الزمن ليستوعب المزيد من الحاجات الإنسانية الناشئة عن التطور الاجتماعي والتقدم التقني. ويرتبط ذلك أيضاً بالضمان الاجتماعي، وهذا ما يعطي الضمان الاجتماعي في الإسلام أبعاداً إنسانية، ويمكنه من مواجهة الحقائق الاجتماعية المستجدة باستمرار (حمدان 1986، 91). ويرجع ذلك إلى «اختلاف مستويات المعيشة، واختلاف الأسعار من مكان لآخر، وحتى مع ثبات مستويات المعيشة يختلف حد الكفاية تبعاً للأعباء العائلية مما يقتضي عمل الدراسات المستمرة لمعرفة مستويات حد الكفاية» (عبدالله 1993، 168–169).

وكما تتعدد حاجات الإنسان، وتختلف في درجة أهميتها بالنسبة إليه، تختلف أيضاً قدرته على إشباعها. وهناك حاجات أساسية يصعب على الإنسان العيش من دونها، الأمر

الذي دفع عدداً من الدول للسعي نحو ضمان إشباع احتياجات أفرادها. ونجد أن البدايات الأولى لظهور استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية تعود إلى عام 1976م عندما روجت لها منظمة العمل الدولية أثناء انعقاد مؤتمر العمالة الدولية. وعلى الرغم من الترويج المكثف لهذا المنهج في أدبيات التنمية الغربية، فان عدداً قليلاً من حكومات الدول النامية قد سعت للعمل به، ويتلخص جوهر هذا المنهج في أن الأولوية الأولى لاستراتيجيات التنمية لا بد أن تتوجه نحو إشباع مجموعة من الاحتياجات الأساسية لسكان الدولة، وتشمل المجموعتين التاليتين: (1) المجموعة الأولى، وتركز على الاحتياجات الخاصة بالاستهلاك الشخصي، (مثل: الغذاء الكافي، والمسكن، والملبس، وبعض المستلزمات المنزلية والأثاث). (2) المجموعة الثانية، وتركز على الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع على نطاق واسع، (مثل: الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي، والمياه النقية، ووسائل الانتقال) (مصطفى 1991، 24). وقد حددنا الحاجات الأساسية في هذه الدراسة بكل ما تحويه المجموعة الأولى باستثناء الأثاث. ومن المجموعة الثانية حددنا التكلفة المرتبطة باستخدام الماء والكهرباء والتلفون وتكلفة المواصلات والتكلفة المرتبطة بالتعليم والتي لا توفرها الدولة (مثل الدفاتر والأقلام والملابس الرياضية للأولاد والزي الموحد الإلزامي للبنات).

مقاييس خط الفقر:

اختلف الدارسون في تحديد مقياس ثابت للفقر، وذلك لارتباطه بعوامل عدة ومختلفة، اقتصادية، وسياسية، وثقافية. فدرجة تطور المجتمعات ونموها الاقتصادي يختلفان من مجتمع لآخر، ولكن قد يكون من الممكن في بعض من الأحيان استخدام بعض المؤشرات التي تساعد في تحديد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر. فالفقر في كل المجتمعات تحدده مؤشرات عدة، منها: الدخل المالي، ونوعية المسكن، والمرافق، وفرصة المشاركة في المؤسسات التعليمية. وهذه المؤشرات قابلة للملاحظة والقياس» (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1406هـ، 12).

لقد استخدمت عدة مقاييس لقياس أبعاد الرفاهية في المجتمعات، وذلك بقياسها بمعدلات العمر المتوقع، والصحة، والتغذية، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، والإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس (البنك الدولي 1990، 41). ففي حالة زيادة أو نقص هذه النسب يمكن الوصول إلى درجة الرفاهية الموجودة في هذه الدول.

ومن الصعوبة التحديد الكمي الدقيق للتنمية البشرية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك ببعض من المؤشرات، ومنها مثلاً: مقدار الأمن الغذائي وذلك بقياس السعرات الحرارية اليومية كنسبة مئوية من احتياجات الإنسان الأساسية، وكذلك بمعدلات البطالة المرتفعة (الأمم المتحدة 1994، 38). فإن تناقص هذه المؤشرات الدالة على وجود تنمية بشرية عالية يعتبر مؤشراً على زيادة نسبة الفقراء ما يتطلب بالتالي العمل على مواجهة هذه المعوقات للتنمية البشرية حتى لا تؤدي إلى زيادة في أعداد الفقراء. فلا بد من محاولة تحديد خط معين يحدد الفقراء الذين يستحقون مساعدات الضمان الاجتماعي، على أن يتعين مستوي محدد من الدخل، أو الإنفاق، أو الأرقام القياسية، أو النسب، ليعتبر هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء. وكل من يقع عند هذا الحد الفاصل أو أدنى منه يمكن أن يوصف بأنه فقير، أما الذين يقعون فوق الحد الفاصل فهم غير الفقراء. ويمثل الحد

الفاصل، الذي يسمى خط الفقر، الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والضرورات من غير الأغذية للفرد أو لأسرته (كريم 1994، 1).

لو أننا فعلاً حددنا حد الفقر الذي يستند إلى الاستهلاك، فلا بد أن نستند إلى عنصرين: النفقات التي تلزم لشراء الحد الأدنى من مستوى التغذية وغيره من الضروريات الأساسية التي يمكن قياسها، مثلاً، بتكلفة الحد الأدنى من السعرات الحرارية الكامنة التي تدخل الجسم، المبلغ الآخر هو يتفاوت من بلد إلى بلد تتراءى فيه تكلفة المشاركة في الحياة اليومية للمجتمع (البنك الدولي 1990، 41).

يعرف خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي لا يستطيع الفرد أو الأسرة المعيشة بأقل منه، أو مواجهة ضرورات الحياة بانتظام، عند دخل دونه (عبد الرؤوف 1991، 59). ويمكن تحديد خط الفقر بالقياس بمقاييس ومؤشرات عدة لتحديده، وذلك بتحديد الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للإنسان، كالحد الأدنى من الطعام والملابس والمسكن ومتطلبات الوقود، ويمكن إضافة سبل المواصلات وبعض وسائل الترفيه والخدمات والبضائع الإضافية التي نعتبرها ملائمة، إن لم تكن ضرورية، بصورة مطلقة (Schiller 1989, 71). وقد ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1990م أن هناك ما يزيد عن بليون نسمة في العالم النامي يعيشون في فقر، وقد حددهم بالذين يعيشون بأقل من 370 دولار سنوياً (البنك الدولي 1990، 13).

منهجية الدراسة

نوع الدراسة ومنهجها: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي social survey method بطريقة المعاينة.

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة هو جميع الفئات المستفيدة من مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض. وقد تعذر أخذ عينة احتمالية بسبب عدم وجود إطار للمعاينة يمكن الرجوع إليه عند اختيار عينة احتمالية في هذه الدراسة، وكذلك للظروف المرتبطة بصرف المساعدات المقدمة من الضمان الاجتماعي والتي تقدم للمستفيدين من هذا النظام سنوياً، مما لا يمكّن من مقابلة المستفيدين من الذين قد يقع عليهم الاختيار العشوائي حتى ولو كان هناك إطار للمعاينة، وعليه، فقد اقتضى الأمر اللجوء إلى استخدام عينة غير احتمالية، وكانت العينة الصدفية accidental sample هي العينة المثلى في ضوء هذه المعطيات. وحيث لم يتمكن الباحثان من الحصول على العدد الإجمالي للمستفيدين من مكتب الضمان الاجتماعي في الرياض (رفض مكتب الضمان الاجتماعي في الرياض تقديم هذه المعلومة باعتبارها غير قابلة للتداول)، فقد تم تحديد حجم العينة بـ 300 فقط من المستفيدين والمستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي، لتعذر إجراء الدراسة عن عينة أكبر من ذلك. وقام جامعو البيانات بالذهاب إلى مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض في الوقت المخصص لجمع بيانات الدراسة، لمقابلة المستفيدين والمستفيدات أو من ينوب عنهم في استلام مخصصات الضمان الاجتماعي (لم يكن ضمن عينة هذه الدراسة أيٌ ممن ينوب عن المستفيدين أو المستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي، فلقد كان جميع مفردات العينة من المستفيدين أو المستفيدات فقط) ممن كانوا موجودين في تلك الفترة الزمنية وملء إجابات الاستبانة منهم، حتى اكتمل حجم العينة المطلوب في هذه الدراسة.

أداة جمع البيانات: تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق أداة استبيان question-naire صممت خصيصاً لهذه الدراسة. تحوي الاستمارة 50 سؤالاً موزعة على جزئين رئيسيين، يغطي الجزء الأول منها البيانات الديموغرافية، مثل الجنس والسن والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة. أما الجزء الثاني فيشمل البيانات الأساسية اللازمة لهذه الدراسة لتحقيق أهدافها، مثل حجم المخصصات وأوجه الصرف على الحاجات الأساسية المختلفة.

صدق أداة جمع البيانات: تم التحقق من نوعين من أنواع صدق أداة جمع البيانات في هذه الدراسة وهما الصدق الظاهري face validity وصدق المحتوى/ المفهوم content va-lidity. وقد عرضت أداة جمع البيانات على مجموعة من أساتذة قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود لإبداء ملاحظاتهم عليها. وتم تعديل الاستمارة في ضوء الملاحظات التي أبدوها، ثم عرضت عليهم مرة أخرى للتأكد من وصولها إلى شكلها النهائي الذي يعكس فكرة الدراسة. كما تم إجراء دراسة كشفية pilot study للتحقق من أن العبارات والصياغات الموجودة في الاستمارة مفهومة لكل من جامعي البيانات والمبحوثين على حد سواء. وأجريت الدراسة الكشفية على 30 من المستفيدين والمستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي في مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض. وقد بينت الدراسة الكشفية أن بعضاً من العبارات غير مفهومة وأن بعضها ورد في صيغة غير واضحة أيضاً. ولقد تم تعديل الاستبانة مرة أخرى بناء على ما بينته الدراسة الكشفية لتأخذ الاستبانة شكلها النهائي المقبول. وتعذر إجراء اختبارات الثبات reliability على هذه الاستبانة، إذ أن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي ليس لديهم عناوين ثابتة تمكن من الوصول إليهم من خلال مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض، فضلاً عن أنهم يأتون مرة واحدة في السنة لاستلام مخصصاتهم والتي تصرف لهم مرة واحدة سنوياً. وعليه، فقد اكتفى الباحثان بالتحقق من صدق أداة جمع البيانات، وذلك انطلاقاً من القاعدة المنهجية القائلة بأن «كل أداة جمع بيانات صادقة ثابتة، وليس كل أداة جمع بيانات ثابتة صادقة»، لذا فإن ثبات أداة جمع البيانات تم التحقق منه ضمناً من خلال التحقق من صدق هذه الأداة.

جمع البيانات: تم جمع البيانات عن طريق مجموعة من طلاب قسم الدراسات الاجتماعية والذين استجابوا لإعلان بطلب جامعي بيانات. وتم تدريب هؤلاء الطلاب على الاستبانة وعلى الكيفية التي سيتم بها جمع بيانات الدراسة. وبعد إتمام فترة التوجيه المقررة لهم، قاموا بالفعل بجمع البيانات المطلوبة. وقد طلب من كل طالب بعد تعبئته كل استبانة عرضها على مدير مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض (تم التنسيق معه مسبقاً) لتدقيقها ومن ثم توقيعها لتحاشي إمكانية التلاعب بعملية جمع البيانات.

وحدة التحليل: وحدة التحليل unit of analysis في هذه الدراسة هم المستفيدون والمستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي.

تحليل البيانات: تم ترميز البيانات وتفريغها ومن ثم إدخالها في الحاسب الآلي. وقد جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والخاص بأجهزة الحاسب الآلي SPSS/PC . أما التقنيات الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة فهي التكرارات frequencies والنسب المئوية percentage.

محددات الدراسة: تتحدد هذه الدراسة بمجالاتها المكانية والزمنية والبشرية، وهي كما يلي: (أ) المجال المكاني: وكالة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويحدد منها مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض. (ب) المجال الزماني: الفترة التي استغرقتها جمع البيانات، وانحصر المجال الزمني لجمع البيانات في الفترة ما بين 1415/11/22هـ و1416/2/13هـ. (جـ) المجال البشري: الفئات المستفيدة من مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض والذين تمت مقابلتهم. وتراعى هذه المحددات عند تعميم نتائج هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

شملت عينة الدراسة 300 من المستفيدين والمستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي عن طريق مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. وكما يتضح من جدول (رقم 1) فقد تم تقسيم أعمار المستفيدين والمستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي إلى عشر فئات عمرية، ويتضح من واقع بيانات الجدول أن أعمار المبحوثين تتراوح ما بين أقل من عشر سنوات وبين 90 سنة، ولم يكن ضمن أفراد العينة من تجاوز عمره التسعين سنة. ونجد أن كبار السن في هذه العينة (أي من تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر) يمثلون نصف حجم هذه العينة تقريباً بنسبة 49,34%، وقد يرجع ذلك إلى أن من شروط منح معاش الضمان الاجتماعي للعاجزين عن العمل عجزاً كلياً بسبب الشيخوخة هو بلوغ سن 60 عاماً فأكثر.

جدول (1) الفئات العمرية وجنس المبحوثين

الفئات العمرية	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
أقل من 10 سنوات	1	–	1
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	4	12	16
من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	2	19	21
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	4	28	32
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	6	31	37
من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة	12	31	43
من 60 سنة إلى أقل من 70 سنة	41	25	66
من 70 سنة إلى أقل من 80 سنة	20	29	49
من 80 سنة إلى أقل من 90 سنة	9	24	33
من 90 سنة فأكثر	–	–	–
لم يجاوب	–	2	2
المجموع	99	201	300

وتشكل الإناث الغالبية العظمى من أفراد العينة، وقد بلغ عددهن 201 وبنسبة 67%. وقد يعود ذلك إلى أن إحدى الفئات الرئيسية التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية مساعداته هي فئة المرأة التي لا عائل لها إذ أن لهذه الفئة الحق في الحصول على معاش منه على اختلاف أنواع حالات هذه المرأة سواء كانت أرملة أو مطلقة أو امرأة لا عائل لها، كما أن لها الحق أيضاً في الحصول على مساعدة اجتماعية من نظام الضمان الاجتماعي في حالة سجن عائل الأسرة أو هجر الزوج لها وبذلك تصبح هذه الفئة متكررة في نظام الضمان الاجتماعي في صور عدة لها. بينما بلغ عدد الذكور في هذه العينة 99 فقط وبنسبة 33%.

بالنسبة للحالة الاجتماعية للمبحوثين، شملت الدراسة جميع الفئات، وكان أكثر المبحوثين من فئة الأرامل، وقد بلغ عددهن 133 وبنسبة 44,33% وقد يرتبط ذلك أيضاً بالنتيجة السابقة لزيادة نسبة الإناث عن الذكور في هذه العينة، فصفة الترمل تعطي الحق في الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي، وقد ترجع زيادة نسبتها في العينة إلى أن هذه الفئة قد تحمل أكثر من صفة تؤهلها للاستفادة، ككبر السن أو العجز فضلاً عن الترمل، ويرتبط ذلك بزيادة نسبة من هم فوق عمر 60 سنة ضمن مفردات العينة (أنظر الجدول رقم 1) وفي الدراسة الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1407هـ) وجد أنه ونظراً لارتفاع معدل الوفيات لدى الرجال عنه لدي النساء، ولعدم إقدام معظم النساء من المتقدمات في السن على الزواج مرة أخري في حالة الترمل أو الطلاق، فقد لوحظ أن هناك تدنياً في عدد النساء المتزوجات في سن متقدمة، إذ وجد وقت إعداد الدراسة أن حوالي نصف عدد النساء ممن تجاوزن الخمسين عاماً غير متزوجات (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض 1407هـ، 95). ويليها فئة المتزوجين وقد بلغ عددهم 93 وبنسبة 31%. يليها فئة المطلقين ويبلغ عددهم في العينة 48 وبنسبة 16% ثم فئة العزاب وعددهم 25 وبنسبة 8,33%. أما فئة منفصل فقد شملت واحداً فقط من مفردات العينة وبنسبة 0,34% وقد يعود السبب في قلة نسبة وجود هذه الفئة ضمن مفردات العينة إلى طبيعة المجتمع السعودي وما يرتبط بها من قيم دينية واجتماعية لا يعرف فيها هذا الشكل من أشكال الحالة الاجتماعية للأسرة.

بالنسبة للمستويات التعليمية للمبحوثين، أتت النتائج متفقة مع معظم الدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة الراهنة، فقد بلغ عدد الأميين 221 وبنسبة 73,67% من إجمالي العينة وهو الأمر الذي تشير إليه الأدبيات المتعلقة بالفقر، إذ يرتبط الفقر وانخفاض الدخل عادة بالجهل (الأمية) وانخفاض المستويات التعليمية. وقد يعود ارتفاع نسبة الأمية ضمن مفردات العينة إلى النظرة التي تربط بين انخفاض الدخل وتدني المستوى التعليمي، لذلك نجد أن أغلبية عينة المستفيدين هم من الأميين، فقد ينتج عن الأمية عدم اتجاه هذه الفئات للعمل بسبب انخفاض مستوى التعليم لديها، وبالتالي عدم وجود دخل لها، أو قد ينتج عنه وجود نسبة كبيرة من المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي ضمن فئات العينة ممن يبلغ عمرهم 60 عاماً فأكثر (أنظر الجدول 1) وقد يكون في بلوغ هذه الفئة سن التقاعد (60 عاماً فأكثر) وعدم حصولها على راتب للتقاعد نتيجة لعدم وجود عمل ثابت سابق لها أو نتيجة للعمل في وظائف متدنية الأجر مما ينتج عنه انخفاض بالتالي في راتب تقاعدها، أو نظراً لوجود نسبة أكبر من الإناث ضمن مفردات العينة، قد تكون احتمالية وجود أمية بينهم أكبر من وجودها ضمن مفردات العينة من الذكور وذلك قد يعود لظروف

المجتمع السعودي الذي لم يظهر فيه تعليم المرأة إلاّ في وقت لاحق لتعليم الرجل، وما يرتبط بذلك من قيم خاصة بهذا المجتمع. وفي المقابل نلاحظ قلة أعداد الفئات الحاصلة على تعليم ثانوي ضمن مفردات العينة. وقد يكون ذلك بسبب توافر فرص وظيفية أكثر لهم، أو قد يعود ذلك إلى عدم شمولهم ضمن الفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي، نظراً لتوافر مؤهل علمي لديهم يساعدهم في توافر وظيفة مناسبة لهم، أو قد يعود ذلك إلى عدم توجه هذه الفئات للاستفادة من تلك الجهات نظراً لإحساسهم بالوصمة في حالة اتجاههم للاستفادة من هذه الجهات.

كما يتضح من واقع البيانات المعروضة في جدول (2)، فإن الغالبية العظمى من المبحوثين وبنسبة 71,33٪ هم من تتوافر فيهم أكثر من صفة تؤهلهم لاستحقاق مخصصات الضمان الاجتماعي، كأن تكون المستفيدة، على سبيل المثال، أرملة وكبيرة في السن في الوقت نفسه، أو مطلقة ومصابة بعجز في الوقت نفسه، أو أن يكون المستفيد فاقداً لأحد الأبوين بالوفاة أو كليهما ومعاقاً في الوقت نفسه. وتعدد معايير الاستحقاق أو توافر أكثر من صفة من صفات الاستحقاق في المستفيد من نظام الضمان الاجتماعي لا يترتب عليه زيادة في مخصصات الضمان الاجتماعي، وهذا هو المعروف بازدواجية الاستحقاق، حيث مثل هذا المصطلح لا وجود له في مصطلحات الضمان الاجتماعي، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم لمخصصات الفئات التي لديها ازدواجية استحقاق حيث، يترتب على ازدواجية الاستحقاق عادة مصاريف إضافية تتطلب بالضرورة أن يتصدى لها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

جدول (2) توزيع فئات المبحوثين حسب النوع

نوع الفئة	التكرار	النسبة المئوية
فاقد لأحد الأبوين بالوفاة أو كليهما	4	٪1,34
فاقد لأحد الأبوين بغيابهما أو كليهما	—	—
كبير السن	22	٪7,33
مصاب بعجز	7	٪2,33
مريض	5	٪1,67
معاق	2	٪0,67
عضو في أسرة عائلها مريض	—	—
مطلقة	14	٪4,67
أرملة	21	٪7
غير متزوجة وليس لها عائل	4	٪1,34
مهجورة	1	٪0,33
عضو في أسرة عائلها سجين	1	٪0,33
طالب بالدراسة ولا عائل له	3	٪1
بغير عمل	1	٪0,33
صاحب دخل محدود	1	٪0,33
فئات تتوافر فيها أكثر من صفة	214	٪71,33
المجموع	300	٪100

تم سؤال المبحوثين عن مقدار إنفاقهم على بعض الحاجات الأساسية لهم والموضحة في جدول (3)، وتبين أن متوسط ما تنفقه الأسرة على مجموع الحاجات الأساسية المختلفة هو 2660 ريالاً، منها 943 ريالاً أو ما نسبته 35,45٪ يدفع كإيجار للمسكن، وقد يعود ذلك إلى أن نظام الضمان الاجتماعي لا يقدم خدمات إسكان للمستفيدين منه، وبالتالي تقع تكلفة هذه الحاجة على هؤلاء الأفراد. وهذا المبلغ المنصرف على واحدة فقط من حاجاتهم الأساسية يصل إلى أكثر من متوسط قيمة مخصصات الضمان الاجتماعي التي يستلمها المستفيدون من مكتب الضمان الاجتماعي على اختلاف أنواع أسباب استحقاقهم (انظر جدول 4).

بينت هذه الدراسة أيضاً أن متوسط مخصصات الضمان الاجتماعي أقل من متوسط ما يصرفه المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي – في هذه الدراسة – على غذائهم. وبطبيعة الحال، فإن الحاجات الإنسانية متعددة ومتفاوتة حسب اختلاف الأشخاص واختلاف ظروفهم الصحية والاجتماعية، إلا أنه من المحتمل أن تتجاوز تكلفة الحاجات الأساسية للأفراد وما يحصلون عليه من مخصصات من نظام الضمان الاجتماعي، إذ تتعدد الحاجات الإنسانية ويحتاج كل فرد إلى مجموعة منها (كالملبس والمسكن والمواصلات) فضلاً عن الخدمات الأساسية (كالكهرباء والماء والهاتف).

ولقد قمنا بمقارنة متوسط قيمة مخصصات الضمان الاجتماعي (بعد تقسيمها على أساس شهري) بمتوسط ما يصرفه الأفراد شهرياً وتبين أن الفرق بينهما واضح، حيث تمثل مخصصات الضمان الاجتماعي نسبة أقل من نسبة مصروفات الأفراد الشهرية، بل أن متوسط دخل أفراد العينة بما يشمله هذا الدخل من مخصصات من الضمان الاجتماعي ومساعدات من الجمعيات الخيرية مجتمعة تظل أيضاً أقل مما يحتاجه الأفراد للصرف على حاجاتهم الشهرية الأساسية. وبالتالي يظل هناك فرق بين قيمة الدخل وقيمة المصروفات لهذه الفئات.

وإذ أخذنا في الاعتبار أن نظام الضمان الاجتماعي لا يقدم خدمات عينية كالأغذية مثلاً للمستفيدين منهم لتسهم في التقليل من مصروفاتهم، فإن مصروفات المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي على المسكن والملبس والخدمات الأساسية وحاجات الأطفال الرضع والمواصلات تمثل عجزاً دائماً في ميزانياتهم الشهرية وبدون أن يكون هنالك في نظام الضمان الاجتماعي ما يتصدى لها.

جدول (3) متوسطات التكلفة الشهرية للحاجات الأساسية للمبحوثين

نوع الحاجة	تكرار الإجابات	متوسطة القيمة	النسبة المئوية
إيجار السكن	144	943 ريال	%35,45
فاتورة الكهرباء	298	88 ريال	%3,31
فاتورة المياه	294	22 ريال	%0,83
فاتورة التلفون	170	123 ريال	%4,62
تكلفة المواصلات	259	296 ريال	%11,13
تكلفة الأغذية	300	702 ريال	%26,39
تكلفة المنظفات	299	135 ريال	%5,07
المصروفات النثرية	288	94 ريال	%3,53
حاجات الاطفال الرضع	39	185 ريال	%6,95
تكلفة الملابس	291	72 ريال	%2,72
المجموع		2660 ريال	%100

جدول (4) متوسطات المتغيرات الأساسية للمبحوثين

المتغيرات	تكرار الإجابات	متوسطة القيمة
متوسط قيمة المساعدات المالية الشهرية من الضمان الإجتماعي بالريال	278	634 ريال
متوسط قيمة المساعدة المالية الشهرية من الجمعيات الخيرية بالريال	62	208 ريال
متوسط الدخل الشهري بالريال	279	798 ريال
متوسط المصروفات الشهرية بالريال	300	1865 ريال
متوسط عدد أفراد الأسرة	300	3

ملاحظة : يمكن تحويل المبالغ الواردة في الجدولين أعلاه إلى دولار بقسمة المبالغ على 3,750 حيث إن سعر صرف العملتين (الدولار والريال) ثابت (الدولار = 3,750 ريال).

لقد بينت نتائج هذه الدراسة أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مخصصات نظام الضمان الاجتماعي والمصروفات التي ينفقها المستفيدون من هذا النظام، أو بعبارة أخرى أن هناك تفاوتاً واضحاً بين خط الفقر الرسمي وخط الفقر الفعلي في المملكة العربية السعودية. وهذه النتيجة ليست قاصرة على فئة بعينها من فئات المستحقين للضمان الاجتماعي بل تشمل جميع الفئات المستحقة لنظام الضمان الاجتماعي. وربما يعود ذلك وبدرجة كبيرة إلى كون نظام الضمان الاجتماعي القائم حالياً ليس مرتبطاً بدرجة التضخم (غلاء المعيشة) في المملكة العربية السعودية. فنظام الضمان الاجتماعي الحالي بدأ في عام 1382هـ ومن ثم تم تحديثه في 1396هـ و1401هـ وأخيراً أُدخل عليه آخر تعديل في عام 1413هـ. ولكن وبالرغم من هذه التعديلات المختلفة التي يعتبر آخرها أكثرها تأثيراً في قيمة مخصصات نظام الضمان الاجتماعي (زادت نسبة المخصصات لبعض الفئات إلى 138%) (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1413-1414هـ، 19)، إلاّ أن كون نظام الضمان الاجتماعي ليس مرتبطاً بدرجة التضخم فإن أي زيادة في مخصصات الضمان الاجتماعي تظل عشوائية وبمعزل عن الواقع الفعلي لمستويات المعيشة السائدة في المجتمع. وقد يزيد الأمر تعقيداً، في نظرنا، غياب البيانات والحقائق الرسمية التي بني عليها خط الفقر الرسمي (مخصصات الضمان الاجتماعي) الأساسي عند نشأة النظام في عام 1382هـ. إذ أن تواجدها كان سيمكن الباحثين من تقويم الأسس التي بني عليها نظام الضمان الاجتماعي الأساسي في المملكة العربية السعودية.

لقد بدا واضحاً أن هناك متغيرات عدة تؤدي دوراً كبيراً في وجود هذا الفرق بين مخصصات الضمان الاجتماعي وبين مصروفات المستحقين للضمان الاجتماعي، وهذه المتغيرات هي: (1) المسكن (2) مصروفات الملبس (3) الفواتير الخاصة بالخدمات الأساسية (الكهرباء والماء والهاتف) (4) مصروفات الأطفال الرضع. فكون نظام الضمان الاجتماعي الحالي يقتصر على تقديم مبلغ مقطوع من المال (بصفة سنوية) للفئات المستحقة ولا يشمل السكن ومصروفات الملابس وفواتير الخدمات الأساسية ومصروفات الأطفال الرضع، فإنه يعتبر في الواقع قصوراً في سياسة الرعاية الاجتماعية القائمة في المملكة العربية السعودية. هذا القصور من شأنه، إذا لم يتم تداركه من خلال سياسة اجتماعية مكملة لنظام الضمان الاجتماعي الحالي أو من خلال سياسة رعاية اجتماعية مستقلة عنه، أن يؤدي إلى ازدياد في معدلات الفقر ونسبة الفقراء في المملكة العربية السعودية، وما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية مصاحبة، كانتشار السرقات والتسول وتفشي الجهل والأمراض الوبائية المرتبطة عادة بالفقر والفئات الفقيرة في أي مجتمع من المجتمعات تظهر فيه.

حيث أن مخصصات الضمان الاجتماعي يتم صرفها في المملكة العربية السعودية عن طريق شيكات يستلمها المستفيدون أو من ينوب عنهم من مكتب الضمان الاجتماعي في كل مدينة فيها مكتب للضمان الاجتماعي، هذه المخصصات تصرف مرة واحدة سنوياً، وهو الأمر الذي يتطلب، في رأينا، إعادة نظر، إذ أن استلام المخصصات دفعة واحدة كل سنة قد

يحدث خللاً في الوضع الاقتصادي لأسرة المستفيد حيث الأسرة تمر بذلك بشهور طويلة وليس لديها عائد إذا أنفقت المساعدة في فترة قصيرة. فالفقراء بصفة عامة والذين يندرج تحتهم المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي، حسب المعايير الرسمية، يعانون أساساً من مشكلة طريقة إدارة أموالهم وإساءة السبل السليمة لصرف أموالهم (Ashley 1983, 89-111) . وهذه المشكلة، وبغض النظر عما إذا كانت سبباً رئيسياً في كونهم فقراء أم لا، تتطلب إعادة النظر في طريقة صرف مخصصات الضمان الاجتماعي. فهذه المخصصات تعطى للمستفيدين لصرفها على احتياجاتهم الأساسية على مدار السنة كلها، وهو الأمر الذي قد يكون غير متناسب مع فئة أو فئات تعاني أساساً من مشكلة إدارة الأموال والتصرف بها بالشكل المناسب. لذا، فإنه من المفترض أن يكون صرف مخصصات الضمان الاجتماعي شهرياً، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة تطويراً في نظام الضمان الاجتماعي الحالي فيما يتعلق بآلية صرف المساعدات. فالنظام الحالي يتطلب حضور المستفيد أو المستفيدة أو من ينوب عنهما لاستلام المخصصات، الأمر الذي سيشكل عقبة أمام هؤلاء للحضور كل شهر شخصياً لاستلام مخصصاتهم نظراً لتباعد مناطق سكنهم عن مكتب الضمان الاجتماعي في بعض الأحيان، أو نظراً للمرض أو العجز أو غيرها من الظروف المحيطة بهم.

خلاصة لما سبق، وبناء على نتائج البحث وما تم عرضه والتطرق إليه من مشكلات مرتبطة بنظام الضمان الاجتماعي الحالي، فإننا يمكن أن نحدد بعض التوصيات التي نرى أن تطبيقها سيؤدي إلى تحسين نظام الضمان الاجتماعي وجعله أقدر على تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذه التوصيات هي: (1) إعادة تحديد خط الفقر الفعلي في المملكة العربية السعودية وذلك عن طريق اجراء دراسة شاملة على مستوى المملكة تشمل جميع مدنه وقراه بغرض إيجاد أسس علمية مبنية على قراءة سليمة للواقع، ويتم بعد ذلك تحديد مخصصات الضمان الاجتماعي على غرارها، على أن تشمل جميع الحاجات الأساسية للإنسان التي تم إغفالها في نظام الضمان الاجتماعي الحالي. (2) ربط مخصصات الضمان الاجتماعي بمعدلات التضخم في الاقتصاد السعودي، ويتم تحديثها سنوياً على هذا الأساس. (3) تغيير آلية صرف مخصصات الضمان الاجتماعي لتكون على أساس شهري بدلاً من صرفها سنوياً للمستفيدين.

المصـــادر

الأمم المتحدة

1994 تقرير التنمية البشرية لعام 1994. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البنك الدولي

1990 الفقر – تقرير عن التنمية في العالم، مؤشرات التنمية الدولية. مصر: مطابع الأهرام.

حسن، محمود

ب. ت مقدمة الخدمة الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.

حمدان، حسين عبداللطيف

1986 الضمان الاجتماعي: فلسفة وتطبيق. بيروت: الدار الجامعية.

حمزة، كريم محمد

1983 «أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي». سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتب المتابعة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. المنامة، البحرين: المطبعة الحكومية، وزارة الإعلام. العدد (1).

الحوات، علي

1990 الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي. الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الدسوقي، السيد إبراهيم

1988 استثمار احتياطات التأمينات الاجتماعية – مع التطبيق على المملكة العربية السعودية –. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود. الرياض.

عبدالله، رجب سيد صميدة

1993 اتجاهات الضمان الاجتماعي في القانون المصري: دراسة مقارنة. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق. القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الحقوق.

عبدالله، عثمان حسين

1989 الزكاة والضمان الاجتماعي الإسلامي، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبدالرؤوف، محمود

1991 تعقيب على بحث «حاجة المواطن العربي للغذاء» ص55–88 في حاجات الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة–. الحلقة النقاشية الثانية عشرة. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط.

عجوبة، مختار إبراهيم

1990 الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية المعاصرة. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.

1992 نظم الرعاية الاجتماعية الأسرية وتطورها في المملكة العربية السعودية. الكتاب العلمي السنوي الأول (الأسرة في الجزيرة العربية). الرياض: مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الفنجري، محمد شوقي
1987 الإسلام والمشكلة الاقتصادية. الرياض: دار الوطن للطباعة والنشر والإعلام.

الفنجري، محمد شوقي
1990 الإسلام والضمان الاجتماعي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
1984 قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 87/84. سلطنة عُمان.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
1406هـ «الفقر والجريمة» الندوة العلمية الثالثة – الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى – الرياض.

مصطفى، محمد سمير
1991 «حاجة المواطن العربي للغذاء – دراسة أوضاع ومشكلات التغذية في الوطن العربي» – ص13 – 53 في «الحاجات الأساسية في الوطن العربي – حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة» – الحلقة النقاشية الثانية عشرة. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط.

مقلد، علي
1986 الضمان الاجتماعي في لبنان. بيروت: دار الأضواء.

الشعراني، محمد أمين
1975 الضمان الاجتماعي في الإسلام. القاهرة: محمد أمين الشعراني.

كريم، كريمة
1994 الفقر وتوزيع الدخل في مصر. القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
1407هـ تقرير نطاق النمو العمراني لمدينة الرياض. المملكة العربية السعودية: مركز المشاريع والتخطيط. أمانة مدينة الرياض.

1400–1405هـ خطة التنمية الثالثة. المملكة العربية السعودية.

1410–1415هـ خطة التنمية الخامسة. المملكة العربية السعودية.

1415–1420هـ خطة التنمية السادسة. المملكة العربية السعودية.

1390–1412هـ منجزات خطط التنمية. المملكة العربية السعودية.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

1978 مرسوم بقانون رقم 22 في شأن المساعدات العامة وملحقاته، الكويت.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

1382-1402هـ «الضمان الاجتماعي في عشرين عاماً 1382-1402هـ». المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي.

1409-1410هـ الضمان الاجتماعي. المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي.

1413-1414هـ الضمان الاجتماعي. المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي.

Ashley, P.

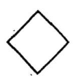
1983 The money Problems of the Poor: A Literature Review. London: Heinemann Educational Books Ltd.

Johnson, L. & Schwartz, C.

1991 Social Welfare: A Response to Human Need. Needham Heights, Massachusetts: Allyn and Bacon.

Schiller, B.

1989 The Economics of Poverty and Discrimination. USA New Jersey: Hall, Inc. division of Simon and Schuster.



المتفوقون في رياض الأطفال بـدولة الكـويت

فاطمة نذر *

تعد قضية الكشف والتعرف على المتفوقين وإعداد البرامج الخاصة بهم مسألة تربوية حديثة العهد، بدأ الاهتمام بهما مع مطلع القرن العشرين، وازدهرت في الثمانينات وأصبحت تشغل ذهن العديد من التربويين والباحثين. وقد تزايدت التحليلات الخاصة بمفهوم المتفوقين وكيفية الكشف عنهم ورعايتهم وإعداد البرامج الخاصة بهم. وتعكس العديد من النظريات في هذا الحقل آراء وأفكار التربويين، ويقوم كل منهم بدعم نظريته بالأدلة والبراهين والبحوث والدراسات. وبالرغم من اختلافهم إلاّ أنهم يؤكدون عدداً من الحقائق الهامة؛ من بينها:

(1) بناء الفرد المتميز من منطلق أن المتفوقين ثروة اقتصادية لا بد من استثمارها واستغلالها بالشكل المناسب، واعتبارهم رصيداً بشرياً قومياً هاماً في المجتمعات (على الرغم من إنهم أقل المصادر البشرية استغلالاً). (2) أهمية الكشف المبكر والتعرف على الجوانب والخصائص والمظاهر السلوكية المميزة للأطفال المتفوقين. (3) إعداد البرامج الخاصة لتحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع (Terman 1925; Renzulli 1997; Jenking 1979; Karnes 1985; Passow 1986; Ketano 1989; Karnes 1990; Horowitz 1990, Karen 1996).

إن الكشف المبكر عن المتفوقين والتعرف عليهم ضرورة فردية واجتماعية، حيث تطور المجتمعات يعتمد على إنجازات أفراده المتفوقين والمبدعين؛ فحين نفشل في رعاية المتفوقين فنحن لا نحرم المجتمع من هذه الإنجازات التي ستعمل على تطور المجتمع وحسب، وإنما نحرم المتفوقين من حقوقهم الأساسية وتحقيق ذواتهم. فعدم الكشف عنهم وإهمالهم يؤثر على صحتهم البدنية وتكيفهم مع المجتمع، ويساعد في ظهور السلوك العدواني بينهم، وتذمرهم من البرامج الاعتيادية وتدمير أنفسهم (Martnson 1975) ويشير الباحث لويس (Louis 1991) إلى أهمية الكشف عن الأطفال المتفوقين حتى لا

* مدرس (Assistant Prof.)، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت
تم تمويل البحث من إدارة الابحاث في جامعة الكويت ـ مشروع TD0004 .

يضيعوا ويتسربوا من المدارس العادية في السنوات اللاحقة، ويرى ضرورة الاعتماد على أولياء الأمور والمعلمين في عمليات الكشف المبكر في مرحلة رياض الأطفال.

وانطلاقاً من مفهوم ديموقراطية التعليم وان التعليم حق من حقوق كل الأطفال، وجد العالم تيرمان ان الأطفال المتفوقين هم أقل الفئات حظاً في توفر البرامج الخاصة بهم وتلبية حاجاتهم في المجتمع الأميركي (Seagoe 1975).

ويعتبر تيرمان من أوائل المهتمين بالدراسات الطولية (Longitudinal Studies)، للكشف عن المتفوقين نظراً لاهتماماته بالقدرات العقلية الإنسانية ودورها في المجتمع. فقد قام بتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة والشائعة بأن الأطفال المتفوقين يعانون من العصبية وسوء التكيف مع المجتمع، والمرض والعنف البدني. وتوصل أيضاً في دراساته إلى أن فئة المتفوقين يختلفون أساساً عن العاديين في الصفات والخصائص العقلية والنفسية والشخصية والبدنية، فضلاً عن الخصائص الاجتماعية وقدرتهم على المثابرة والاستمرار في تحديد الأهداف والعمل على إدراكها. كما أن المتفوقين يمتازون بدرجة أخلاقية عالية وحكمهم الأخلاقي ينمو أسرع في المجتمع من متوسط السكان (Terman 1925; Seagoe 1975) . كما أكدت دراسات وبحوث أخرى أن الأطفال المتفوقين أسرع من العاديين في نموهم الجسمي والعقلي والانفعالي (Martinson 1975; Clark 1983; To-lan 1987).

يرى كارن (Karen 1996) إن من سمات وخصائص الأطفال المتفوقين ما يلي: (1) القدرة على التعلم بصورة أسرع من غيرهم من الأطفال العاديين. (2) يمتلكون قدرات خاصة عالية في مجال الرياضيات وحل الألغاز والفك والتركيب. (3) القدرة على التركيز لفترة طويلة. (4) حصيلة لغوية هائلة من المفردات. (5) الإبداعية، وتتضح في مجال سرد القصة والرسم.

إن الكشف والتعرف على الخصائص المميزة للأطفال المتفوقين في رياض الأطفال بحاجة إلى جهود خاصة من قبل أولياء الأمور والمربيات، وذلك لجمع البيانات المتعلقة بالطفل، سواء من داخل الروضة أو من خارجها، عن طريق سجلات الروضة وملاحظات أولياء الأمور والمربيات المتعلقة بخصائص وسمات الطفل. ويجمع أولياء الأطفال والمربيات هدف واحد وهو توفير الجهود والإمكانات لتحقيق التنمية الشاملة لهؤلاء الأطفال، من حيث إعداد البرامج الخاصة بهم لتنمية قدراتهم العقلية والإبداعية. إن علاقة أولياء الأمور الطبيعية واتصالهم الدائم بأبنائهم، في هذه المرحلة المبكرة، تجعلهم المحك الرئيسي الأول للتعرف على خصائصهم وسماتهم، كما تعد المربيات في الروضة المحك الرئيسي الآخر، نظراً لاتصالهن بالأطفال لفترة طويلة خلال العام الدراسي، وبفضل الخلفية العلمية والتربوية والميدانية والتي تسهل مهمة التعرف على هذه الخصائص والسمات، وبناء استراتيجيات تربوية تخدم كل طفل على حده (Renzulli 1971;Renzulli et al, 1981; Clark 1983; Passow 1986; Karnes 1990;Rescorla 1991; Shoughnessy 1992; Mcintosh 1995; Diezmann 1995).

اعتمد تيرمان في دراساته الطولية على المعلمين وأولياء الأمور كمصادر رئيسية في جمع البيانات عن الأطفال المتفوقين. فبالنسبة للمعلمين، اعتمد عليهم في ترشيح الأطفال المتفوقين، وهم بدورهم اعتمدوا على ملاحظة المظاهر السلوكية كمؤشرات أولية. أما بالنسبة لأولياء الأمور، فيرى تيرمان إن لديهم القدرة على التعرف على المظاهر السلوكية للأطفال المتفوقين في سنواتهم الأولى، وذلك عن طريق ملاحظة مؤشرات مبكرة للقدرات الخاصة مثل التفاهم، والتواصل المبكر والمهارات الاستدلالية وقوة الذاكرة، وهذا الكشف المبكر يخدم أيضاً أولياء الأمور ويساعدهم في فهم أطفالهم وكيفية التعامل معهم (Terman 1925; Seagoe 1975) . كما يوجد العديد من الدراسات والبحوث التي قام بها رنزولي (Renzulli 1968, 1971, 1976, 1981) والتي توثق دور المعلمين في التعرف وكشف الخصائص السلوكية للأطفال المتفوقين، باستخدام المقاييس الموضوعية والتي صممها لتقدير الخصائص السلوكية للمتفوقين من النواحي التعليمية والإبداعية والقيادية والدافعية، (scale of rating behavioral characteristcs of superior students, Renzulli, J. 1979) والتي تعتبر حتى الآن من أهم المقاييس وأكثرها موضوعية، وتقدم معلومات غنية عن المتفوقين، والتي تساعد المعلمين وأولياء الأمور على معرفة الخصائص السلوكية الفردية والعمل على تنميتها من خلال البرامج التربوية الخاصة بها.

أكد كيتانو (Kitano 1989) في دراسة له أهمية استخدام المقاييس المقننة في الكشف عن الخصائص السلوكية للأطفال المتفوقين في المجالات المعرفية والابداعية والقيادية والموسيقية والفنية، وضرورة تدريب المعلمين على كيفية استخدامها. ويرى إن الكشف والتعرف على الخصائص السلوكية للمتفوقين في مرحلة رياض الأطفال تعتبر الخطوة الأولى لإعداد البرامج التربوية الخاصة بهم. ويوضح أيضاً أهمية دور أولياء الأمور وتدريبهم على استخدام هذه المقاييس. وتتضمن الدراسات المماثلة التي تساند أهمية دور كل من المعلمين وأولياء الأمور في الكشف والتعرف على جوانب الخصائص المميزة للمتفوقين (Torrance 1964; Tao 1986; Kitano 1988; Karnes 1990; Hense 1991; Hall 1993; Thompsom 1995; Marker 1996).

توصل العديد من الباحثين إلى نتائج هامة لبعض خصائص الأطفال المتفوقين من أهمها: (أولاً) الأطفال المتفوقون يتميزون بمظاهر سلوكية يمكن ملاحظتها والتعرف عليها في السنوات العمرية المبكرة منها: (أ) القدرة على القراءة قبل سن الخامسة، (ب) القدرة على التركيز لفترة طويلة. (ج) ملاحظة الطبيعة والبيئة. (د) القدرة على المحادثة في سن مبكرة. (هـ) زيادة الحصيلة من المفردات واستخدام الكلمات استخداماً صحيحاً. (و) الاهتمام بالروزنامات والساعات ومحاولة معرفة الوقت. (ز) الكشف المبكر للعلاقة بين العلة والمعلول (استخدام لماذا دائماً). (ح) المشي المبكر قبل السن المتعارف عليه. (ط) اللعب والتعامل مع من هم أكبر سناً. (ك) الذاكرة القوية. (ل) القدرة على تسمية الأشياء ومقارنتها بعضها البعض. (م) القدرة على معرفة العلاقة المكانية. (ص) حب الاستطلاع والاهتمام بالتفاصيل الدقيقة. (ع) حل الألغاز. (ف) الميل للمرح وخفة الدم.

(ثانياً) اعداد البرامج الخاصة والتي تهدف إلى تنميتهم في مجالات عدة منها: (أ) تنمية مهارات حل المشكلات. (ب) تنمية الميول نحو الاستمتاع بالنواحي الجمالية للثقافات المختلفة القديمة والحديثة. (ج) تنمية الاتجاه نحو المنافسة في المجالات والأنشطة المتعددة. (د) تنمية المهارات العقلية العالية (مهارات بلوم وجيلفورد) ويرى رودل (Roedell 1980) أن نجاح البرامج الخاصة بالمتفوقين يجب أن تعتمد على دراسة المتفوقين ومعرفة الفروق الفردية والخصائص السلوكية بينهم وتنمية المهارات التالية: مهارات التفكير (التصنيف – التحليل – التركيب – التصميم والتنبؤ)، مهارات تنمية حب الاستطلاع والرغبة في الحصول على المعلومات بأسلوب إبداعي وحل المشكلات (Guilford 1967; Horowitz 1990) المهارات الإبداعية والتعبير (استخدام المواد الخام – التمثيل – الرقص والموسيقى). مهارات الوعي الاجتماعي والقدرة على حل المشكلات الاجتماعية.

فيما يتعلق بالمتفوقين في دولة الكويت، شعرت وزارة التربية بأهمية رعاية المتفوقين من أبنائها، فصدر القرار الوزاري رقم 135/ 86 بتاريخ 26/ 5/ 1986م الذي يحدد الجهات المختصة بوضع النظم الخاصة برعاية المتفوقين، وتقرر إنشاء مجلس لادارة المشروع برئاسة وزير التربية ومكتب تنفيذي للمشروع. وقد عملت الباحثة في شكل مباشر، ومنذ انشاء المكتب التنفيذي، في وضع خطة شاملة لرعاية المتفوقين اشتملت على ثلاثة مراحل رئيسية (1) مرحلة الكشف والفرز (وتبدأ من الصف الثالث الابتدائي) (2) مرحلة المتابعة. (3) مرحلة الرعاية والتعليم (التخطيط والتنفيذ). وأنجز المكتب العمل في مرحلتين فقط من مراحل المشروع وهي مرحلة الكشف ثم مرحلة المتابعة. فقد بدأت عمليات الكشف منذ العام الدراسي 86/ 1987 أما مرحلة المتابعة فبدأت منذ عام 1990، وذلك من خلال إعداد برامج إثرائية في اللغة العربية والرياضيات للصفين الثالث الابتدائي والرابع الابتدائي. وقد أشرفت الباحثة على اللجان المختصة بإعداد البرامج الإثرائية. أما في ما يخص مرحلة الرعاية والتعليم فلم يتحدد حتى الآن كيفية رعايتهم فاما من خلال نظام المقررات أو من خلال إنشاء ثانوية خاصة بالمتفوقين.

ومن الملاحظ أن برامج الكشف والمتابعة تقتصر على المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، بينما انعدمت الدراسات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال واحتياجاتهم، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتحاول الإسهام في هذا المجال بالنسبة لمرحلة الطفولة المبكرة حتى يمكن رعايتهم وتنمية أقصى احتياجاتهم من خلال إعداد البرامج التربوية الخاصة بهم. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن خصائص وسمات المتفوقين في رياض الأطفال بدولة الكويت.

فروض الدراسة

يمكن صياغة فروض البحث على شكل أسئلة يحاول البحث الإجابة عنها ويمكن إجمالها بما يأتي: (1) ما تقديرات أولياء الأمور لسمات المتفوقين في رياض الأطفال للجوانب التالية (التعلم – الدافعية – الإبداعية – القيادية والنفس الحركية)؟. (2) ما تقديرات المربيات لسمات المتفوقين في رياض الأطفال للجوانب التالية (التعلم – الدافعية – الإبداعية – القيادية والنفس الحركية)؟.

حدود البحث:

يلتزم هذا البحث بدراسة كل أطفال المستوى الثاني في رياض الأطفال في دولة الكويت، على مستوى جميع المناطق التعليمية الخمس حسب إحصائية 1994-1995؛ حيث أن رياض الأطفال تنقسم إلى مستويين: المستوى الأول يشمل الأطفال من 3,5 إلى 4,5 سنوات، والمستوى الثاني يشمل الأطفال من 4,5 إلى 5,5 سنوات.

عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من ثلاث فئات: الأطفال وأولياء الأمور والمربيات.

عينة الأطفال: تألفت عينة الأطفال من 300 طفل كويتي، 150 من الإناث و150 من الذكور من المستوى الثاني في رياض الأطفال. تراوحت أعمارهم ما بين 4,5 إلى 5,5 سنوات. وتم اختيارهم من المجتمع الأصلي بالطريقة العشوائية لطبقة قوامها 400 طفل على مستوى المناطق التعليمية الخمسة والجدول رقم (1) يوضح المناطق التعليمية وعدد الرياض والأطفال. واستندت الباحثة إلى تحليل القوى Power Analysis (Cohen 1997) وبحدود مستوى الثقة 95٪. وفي حالة الدراسة لم يتم تحقيق الرقم وذلك لأسباب عدة منها عدم موافقة أولياء الأمور أو المرض لأحد الأطفال أو السفر أو تغيير الروضة.. وأخيراً الانسحاب من الدراسة.

جدول (1)

المناطق التعليمية	رياض الأطفال	عدد الأطفال
العاصمة	8	32
حولي	24	96
الفروانية	17	86
الأحمدي	22	88
الجهراء	29	116
المجموع	100	400

عينة أولياء الأمور: تكونت عينة أولياء الأمور من 300 فرد، وقد قامت الاخصائية الاجتماعية أو النفسية في الروضة بالاتصال بأسرة الطفل هاتفياً تطلب أولياء الأمور للمشاركة والحضور لإكمال إجراءات البحث والإجابة على مقياس الخصائص السلوكية للأطفال المتفوقين، وفي جميع الأحوال كانت الأم هي الموافقة على الحضور وعلى المشاركة. لقد تراوحت أعمار الأمهات ما بين 24-56 سنة. وكان متوسط عدد الأطفال في الأسرة حوالي 4 أطفال. أما من حيث الدرجة العلمية فحوالي 45٪ من الأمهات من حملة الدرجة الجامعية و3٪ حملة شهادة الماجستير، وحوالي 22,7٪ من حملة الشهادة الثانوية و12,3٪ من حملة شهادة المرحلة المتوسطة و3,3٪ فقط من الأميات، 13,7٪ لم يحددن درجاتهن العلمية. أما بالنسبة للآباء 48٪ من حملة الدرجة الجامعية و22٪ من حملة

الشهادة الثانوية 15,6٪ من حملة شهادة المرحلة المتوسطة و5٪ فقط من مرحلة الشهادة الابتدائية وبلغت نسبة الأميين من الآباء 9,4٪.

أما بالنسبة للوظائف التي شغلتها الأمهات كانت كما يلي: 48٪ من الأمهات مدرسات و20٪ من الأمهات ربات بيوت، وشملت العينة وظائف أخرى ناظرة – وكيلة مدرسة – ممرضة – أخصائية اجتماعية ونفسية وسكرتيرة. بالنسبة للآباء كان 27٪ رجال أعمال 15٪ مدرسين والوظائف الأخرى مثل (رجال شرطة – جيش – ناظرة – محاسب – مهندس – طبيب) بلغ متوسط دخل الأسرة ما بين 400 إلى 1500د.ك في الشهر.

عينة المربيات: بلغ عددهن 150 مربية، متوسط العمر 32 سنة، منهن 60,3٪ من خريجات جامعة الكويت، 5٪ خريجات كلية الآداب و55,3٪ خريجات كلية التربية أما 30٪ من المربيات خريجات كلية التربية الأساسية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي وحوالي 9,7٪ خريجات معهد المعلمات (دبلوم معلمات). ومتوسط سنوات الخبرة 7 سنوات و95٪ من المربيات كويتيات، وبلغ معدل دخل المربيات ما بين 380 إلى 700د.ك وتتراوح المدة التي قضتها المربية مع الطفل حوالي السنة.

أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بتصميم وبناء أداة لقياس الخصائص السلوكية المميزة للأطفال المتفوقين (من سن 4 إلى 8 سنوات)، بهدف الحصول على تقديرات المربية وولي الأمر في شأن الخصائص في مجالات التعلم والدافعية والإبداعية والقيادية والنفس الحركية. يتكون المقياس من خمسة أجزاء ويشتمل الجزء الأول على ثمانية بنود تتعلق بمجال التعلم مثل تميز الطفل المتفوق بحصيلة عالية من المفردات اللغوية واستخدامه لها بدقة، اضافة الى قدرته على ملاحظة وتذكر الوقائع بسهولة واحتفاظه بالمعلومات التي لاحظها. أما الجزء الثاني وهو يخص مجال الدافعية ويتكون من تسعة بنود من بينها حب الطفل المتفوق للأشياء الخاصة بالكبار ومرافقته لهم، وكذلك سرعة اصابته بالملل من الأعمال الروتينية بينما الجزء الثالث يشمل مجال الإبداعية ويتكون من عشرة بنود كاظهار الطفل المتفوق لموهبة غير عادية في الموسيقى والايقاعات والرسم وغيرها من أشكال الفن، وطرحه للعديد من الأسئلة الذكية والحرجة في مواضع لا يهتم بها بقية الاطفال. أما مجال القيادية فيتكون من تسعة بنود منها قدرة الطفل المتفوق على التأقلم بسهولة مع الظروف الجديدة واتسامه بالمرونة في فكره وأفعاله، وأيضاً قيامه بمهمات ونشاطات جديدة. والمجال الخامس ويخص مهارات النفس حركية ويتكون من تسعة بنود كقدرة الطفل على القفز والقذف والتلقف واظهاره لتناسق في حركاته من حيث قدرته على قذف كرة أو ربط حذائه. وقد اشتقت هذه البنود من مقاييس عدة بنيت خصيصاً للكشف عن الخصائص السلوكية المميزة للمتفوقين عقلياً في مرحلة رياض الأطفال. أخذت جميع بنود المقياس عن المقاييس الأصلية المكونة من 47 بنداً من إعداد رنزولي ورفاقه (Renzulli J.S. et al. 1971) وأيضاً تقسيم كيتانو (Kitano 1989) للمجالات التالية (التعلم – الدافعية – الإبداعية – القيادية – والنفس حركية). وتم تعديل جميع البنود لتتناسب والبيئة الكويتية. وقامت بالترجمة إلى

العربية وبالعكس مجموعة من المتخصصين مع الباحثة الرئيسة، وجرى تقييم البنود لتحديد ملاءمتها ومناسبتها، وفي بعض من الحالات القليلة حذفت بنود وأعيد تجريب النموذج المعدل والمكون من 45 بنداً، وأعيد تقييم البنود ذات الأداء المشكوك فيه أثناء تجريب المقياس وجرى تعديلها لتحسين إسهامها في المقياس الكلي. ويجب النظر لكل بند من بنود المقياس على حدة، بحيث يعكس كل بند غياب أو توفر الصفة المرتبطة به. ونظراً لأن الأبعاد الخمسة لهذا المقياس تمثل مجموعات مختلفة نسبياً من السلوك، فإنه يجب عدم جمع بنود المقياس بهدف الحصول على مجموع عام. ويمكن الحصول على درجات منفصلة لكل من الأبعاد الخمسة:

- يتم جمع علامات (X) في كل عمود للحصول على إجمالي العمود.
- يتم ضرب إجمالي العمود بوزن كل عمود للحصول على الإجمالي الوزني للعمود.
- وزن الأعمدة نادر الحدوث (1) أحياناً (2) معظم الوقت (3) ودائم الحدوث (4).
- يتم جمع الإجماليات الوزنية للأعمدة عرضياً للحصول على الإجمالي الوزني للعمود.

- يتم جمع الإجماليات الوزنية للأعمدة عرضياً للحصول على درجة كل بعد من أبعاد المقياس. ولقد قامت الباحثة بالتأكد من ثبات المقياس من خلال الدراسة التجريبية على عينة من 50 طفلاً (25 من الأطفال الإناث و25 من الأطفال الذكور) ولا تشمل العينة التجريبية في عينة الدراسة. وأظهرت مقاييس التقدير للخصائص السلوكية للمتفوقين معاملات ثبات عالية للمقاييس الفرعية. والجدول رقم (2) يوضح معامل كرونباخ ألفا للمقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية بالنسبة لأولياء الأمور والمربيات. وقد تم التحقق من صدق المقياس عن طريق صدق المحتوى وذلك بالرجوع إلى محكمين في المجال.

جـــدول (2)

المقاييس الفرعية	أولياء الأمور	المربيات
التعلم	.86	.93
الدافعية	.88	.90
الإبداعية	.86	.94
القيادية	.86	.91
النفس حركية	.88	.90

إجراءات الدراسة:

حصلت الباحثة على الموافقة الرسمية من وزارة التربية للقيام بهذه الدراسة مع موافقة أولياء الأمور، ثم تم تحديد موعد مع ناظرات رياض الأطفال موضع الدراسة لجمع البيانات. وقد قامت الاخصائية النفسية أو الاجتماعية، حسب تواجدها في الروضة، بتطبيق مقياس الخصائص السلوكية للمتفوقين في رياض الأطفال على المربيات والأمهات. واستغرق جمع البيانات أربعة أشهر.

النتائج:

توجد فروق دالة إحصائياً بين أولياء الأمور والمربيات على المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية. فقد تبين أن متوسطات درجات أولياء الأمور على مقاييس الدافعية والقيادية والإبداعية كانت أعلى منها عند المربيات، بينما متوسطات درجات المربيات كانت أعلى منها عند أولياء الأمور في التعلم والنفس حركية. ويوضح الجدول رقم (3) الفروق في المتوسطات بين استجابات أولياء الأمور والمربيات على المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية.

جـــدول (3)

المقاييس الفرعية	الأمهات ن = 300	المربيات ن = 150	
التعلم	(4,34) 21,44	(3,68) 23,30	*8,07
الدافعية	(2,87) 23,30	(4,43) 21,56	*7,22
الإبداعية	(5,48) 27,53	(4,73) 24,81	*10,17
القيادية	(3,88) 23,30	(4,34) 21,44	*5,89
النفس حركية	(4,22) 21,30	(3,50) 23,40	*8,17

*P < .001

أما في تقديرات أولياء الأمور لأبنائهم الذكور والإناث على مقاييس التعلم والقيادية والنفس الحركية، فإنه توجد فروق دالة إحصائياً. لقد كان تقديرهم لإناث الروضة أعلى في ما يتعلق بالتعلم، وكانت تقديراتهم أعلى لذكور الروضة في مجال النفس حركية والقيادية. وهذا يعني أن سمات التعلم كانت أكثر ظهوراً على الإناث من الذكور. بينما كانت سمات القيادة والنفس حركية أكثر ظهوراً على الذكور من الإناث. ويوضح الجدول رقم (4) الفروق في المتوسطات بين ذكور وإناث الروضة علي المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية حسب تقدير أولياء الأمور.

جـــدول (4)

المقاييس الفرعية	الإناث ن = 150	الذكور ن = 150	
التعلم	(4,38) 11,59	(3,19) 20,29	*2,73
الدافعية	(3,88) 23,63	(3,46) 22,96	
الإبداعية	(4,89) 27,76	(5,58) 27,31	
القيادية	(4,07) 21,42	(3,57) 25,18	*2,05
النفس حركية	(3,29) 20,18	(4,38) 20,42	*2,73

*P < .05

وتشير النتائج أيضاً إلى أنه توجد فروق دالة إحصائياً على متغير الجنس في تقديرات المربيات للذكور والإناث على المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية. فقد كان تقديرهم لإناث الروضة في مجالات التعلم والدافعية والإبداعية أعلى مقارنة بالذكور، بينما كان تقديرهم لذكور الروضة في مجالي القيادة والنفس حركية أعلى مقارنة بالإناث.

ويوضح الجدول رقم (5) الفروق في المتوسطات بين ذكور وإناث الروضة على المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية حسب تقديرات المربيات.

جدول (5)

المقاييس الفرعية	الإناث ن = 150	الذكور ن = 150	
التعلم	25,10 (4,50)	21,50 (4,12)	2,66*
الدافعية	23,40 (4,12)	20,27 (4,43)	4,72*
الإبداعية	26,32 (4,78)	23,30 (5,90)	3,19*
القيادية	20,40 (4,92)	22,48 (3,81)	2,82*
النفس حركية	20,42 (3,55)	26,38 (3,85)	2,88*

*P.05

أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من أولياء الأمور والمربيات أن عدد المتفوقين في المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية، حسب درجة معيارية واحدة، بلغ في مجال التعلم نحو 23 في المئة والدافعية بلغت 15,6 في المئة و17 في المئة في مجال الابداعية بينما بلغت في الخصائص القيادية والنفس الحركية نحو 14,3 في المئة و13,7 في المئة. أما بالنسبة للمتفوقين من الأطفال، حسب درجتين معياريتين، فأظهرت النتائج ان عدد المتفوقين في مجال التعلم يشكلون نحو 4 في المئة، وبالنسبة للدافعية نحو 6,6 في المئة والابداعية 2 في المئة أما بالنسبة للقيادية والنفس حركية فكانت على التوالي 1 في المئة و3 في المئة. وأخيراً أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من تقديرات أولياء الأمور والمربيات عن المقاييس الخمسة للخصائص السلوكية ان هناك عشرة من الأطفال، فقط، يتميزون بالتفوق في المجالات الخمسة.

من أهم النتائج التي ترتبت عن تقديرات أولياء الأمور والمربيات على المقاييس الفرعية الخمسة للخصائص السلوكية، أن الأطفال المتفوقين الاناث يعتبرن أكثر تفوقاً في مجال التعلم عن باقي المقاييس الفرعية وان الأطفال المتفوقين الذكور يعتبرون أكثر تفوقاً في مجال القيادية والنفس حركية عن باقي المقاييس الفرعية.

المناقشة والتوصيات:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات في التأكيد على أهمية دور أولياء الأمور والمعلمين في الكشف والتعرف إلى خصائص وسمات المتفوقين في مرحلة

رياض الأطفال (Tao 1986; Kitano 1989; Rescorla 1991; Karen 1996). كما توثق نتائج دراسة روهرير (Rohrer 1995) قدرة المعلمين في التعرف على سمات وخصائص المتفوقين في مرحلة رياض الأطفال، من خلال الأداء داخل الفصل ومن خلال المجال الوجداني.

إن اختلاف تقديرات الأمهات والمربيات على المقاييس الفرعية يرجع إلى عوامل عدة: (1) الخلفية الأكاديمية والعلمية للمربيات وإعدادهن في كليات متخصصة (كلية التربية الأساسية – كلية التربية في جامعة الكويت) واكتسابهن للعلوم التخصصية أثناء مرحلة الدراسة (مقررات: التربية قبل المدرسة – تربية الفئات الخاصة – أساليب تقويم الطفل – سيكولوجية النمو... إلخ). ساعد كل ذلك في تنامي قدرتهن على التعرف إلى سمات وخصائص التعلم والنفس حركية. (2) اختلاف بيئة المنزل عن بيئة رياض الأطفال (الحبيب 1995)، فالروضة بيئة تعليمية اقترنت بها مفاهيم خاصة، مثل التلقائية والنشاط الذاتي والمبادأة وحرية الحركة واحترام فردية الطفل وذاتيته والانضباطية والتنظيم، والتركيز على توفير كل الوسائل والتقنيات التربوية والاهتمام بكل ما يتعلق بالروضة، من أبسط الأمور (كيف وأين يجلس الطفل) إلى أكثر الأمور تعقيداً (كيف يتعلم الطفل المهارات اللغوية، الرياضية، الفنية) سهل ذلك على المعلمة التعرف إلى الخصائص السلوكية في مجالات التعلم والنفس حركية. (3) الأنشطة التربوية، وهذا يتعلق بكل ما تقدمه الروضة من أنشطة والعاب تربوية، سواء كانت أنشطة جماعية أو فردية ذاتية، والتي تنمي مهارات التعلم ومهارات القراءة المبسطة ومهارات الاستماع للقصص والأناشيد والحركات الإيقاعية ونشاط الجماعات المصغرة ووسائل الاتصال المختلفة مع جماعات الكبار. والتركيز على الأنشطة التي تنمي المهارات الفنية والتمثيل والموسيقى والرقص والغناء من خلال الأنشطة الرياضية والحركات الايقاعية والنشاط الحر والألعاب التربوية، مثل الفك والتركيب وبناء المكعبات وحل الألغاز والنشاط الجماعي الصباحي.. كل ذلك سهل مهمة المربيات في التعرف إلى خصائص التعلم والنفس حركية مقارنة بالأمهات. (4) إن الأطفال هم نتاج البيئة الاجتماعية والمادية التي يعيشون فيها، والأسرة هي المحيط الأول الذي يبدأ الطفل باكتشافه وفهم معالمه واكتساب الخبرات والمهارات والقيم والاتجاهات. والأسرة، وما يتوفر فيها من شروط الأمن والاستقرار النفسي والمناخ الديموقراطي في التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى تنمية الاتجاهات والمهارات الإبداعية والقيادية عند الطفل (الكناني 1995؛ ابوعلام 1986). وكما أشار تورانس (Torrance 1964) إن التنشئة الاجتماعية لها أثر كبير على تنمية الإبداعية في المراحل العمرية المبكرة، فالوالدان ينميان الاتجاهات الإيجابية نحو الإبداعية في مرحلة التربية قبل المدرسية، وذلك عن طريق تشجيع طرق التفكير المبني على حل المشكلات، تشجيع الأبناء على طرح الأسئلة بحرية تامة والاجابة على استفساراتهم، وتشجيع وتنمية الخيال عند الأطفال، وتشجيع اللعب الإيهامي. (5) لقد تميزت الأمهات، أيضاً، بدرجة عالية من التعليم. فحوالي 45٪ منهن حملة درجة جامعية وحوالي 48٪ منهن يشغلن مناصب تربوية (ناظرة – وكيلة – مدرسة – أخصائية نفسية واجتماعية). وتنعكس الخلفية الثقافية والتعليمية للأمهات على اهتمامهن بمرحلة رياض

الأطفال وحرص الأمهات على متابعتهن وتواصلهن مع أبنائهن، فالوالدان يتوصلان مع أبنائهما بين أعمار 3-13 سنة (رضا 1993). (6) البيئة المنزلية: من خلال ممارسات الطفل وحرية التصرف داخل المنزل من دون أية قيود انضباطية أو نظامية (مثل الروضة) ومن خلال الزيارات الاجتماعية في المناسبات المختلفة وتعامل الأطفال مع الكبار والصغار في جو أسري، وما يؤدي اليه ذلك من نمو الثقة بالنفس والاعتماد على النفس والتعبير عن الرأي بطلاقة وحرية، ونمو روح المغامرة عند الطفل، فقد سهل كل ذلك مهمة الأمهات في التعرف على سمات وخصائص الدافعية والإبداعية والقيادية عن الأطفال.

أما السبب في اختلاف تقديرات المربيات والأمهات للذكور والإناث من الأطفال على المقاييس الفرعية فانه يرجع إلى مفاهيم وقيم التنشئة الاجتماعية للجنسين: (1) يتجه أولياء الأمور إلى استخدام أساليب وطرق مختلفة في تربية الذكور والإناث من أبنائهم، وينعكس ذلك على الأبناء فيقوم الذكور باكتساب مفاهيم وقيم واتجاهات ومهارات تختلف عن الأطفال الإناث. وتعزيز هذه الاختلافات عند الأطفال يعود إلى ثقافة الأسرة والمجتمع ودور المؤسسات التربوية. (2) ويبدأ الطفل بتطبيق هذه القيم والاتجاهات عند ممارسة الأدوار الاجتماعية عن طريق اللعب في المنزل والروضة، (المسلم 1996). وتنعكس هذه المفاهيم الاجتماعية على طبيعة ونوع الأنشطة والألعاب التي يمارسها الأطفال والتي بدورها تؤثر على سماتهم وخصائصهم. فمثلاً يتجه الذكور من الأطفال إلى لعب الكرة (كرة القدم وتحديد الأدوار في الفرق) وتشجيع الأطفال الذكور على الأنشطة والممارسات الخارجية (خارج المنزل) وذلك بصحبة آبائهم (الذهاب إلى المسجد - إلى مراكز عمل آبائهم - الأندية الرياضية... إلخ) بينما تتجه الأطفال الإناث لممارسة الأنشطة والألعاب داخل المنزل (الأعمال المنزلية - ممارسة فن الطهي - قراءة القصص المبسطة - التمثيل - الرقص - الأناشيد والأغاني... إلخ). (3) وترى الباحثة ان مفاهيم وقيم التنشئة الاجتماعية بالنسبة للجنسين ساعدت في ظهور خصائص وسمات التعلم لدى الأطفال الإناث، بينما ساعدت في ظهور سمات القيادية والنفس حركية لدى الأطفال الذكور كما جاء في تقديرات الأمهات والمربيات.

تدل البيانات في ظروف هذه الدراسة على أن الأمهات والمربيات قادرات على التعرف لسمات وخصائص الأطفال، ويعتبر ان مصادر هامة ورئيسية في الكشف عن المتفوقين في مرحلة رياض الأطفال (Rescorla 1991). كما توصلت الباحثة بناء على نتائج الدراسة إلى التوصيات والمقترحات المستقبلية: (1) انطلاقاً من مبدأ تنويع وتعدد أساليب الكشف عن المتفوقين يجب الاعتماد على تعدد المحكات والمعايير وتعدد المصادر والكشف المبكر في مرحلة رياض الأطفال، (Kitano 1988; Karnes 1990; Louis 1991) تعتبر الخصائص السلوكية مثل التعلم والإبداعية والدافعية والقيادية والنفس الحركية من المؤشرات الأولية للتعرف على المتفوقين في مرحلة رياض الأطفال، لذا يجب الاعتماد على مقاييس الخصائص السلوكية المقننة والعمل على بناء وابتداع مقاييس متنوعة ومناسبة لمختلف الأعمار. (2) تقل المهارات الإبداعية عند الطفل بعد سن الخامسة والسادسة (نهاية مرحلة رياض الأطفال) أو تسقط نهائياً إذا لم تتم تنميتها (Torrance 1964) وبما أن الإبداعية

سمة من سمات شخصية المتفوقين، كما جاء في مقياس الخصائص السلوكية، فيجب تنميتها مبكراً من خلال البيئة التربوية ذات المواصفات الخاصة ومن خلال إعداد البرامج والأنشطة التي تنمي مهارات الإبداع، وتشمل:

(أ) تنمية الخيال والإنتاج الإبداعي Productive use of Fantasy and creations، (ب) تنمية مهارات سرد القصة Story Telling Skills ، (ج) تنمية مهارة إنتاج الأفكار الأصيلة وغير المألوفة Original and Unusual Ideas (د) تنمية القدرة على الإسهاب Elaboration (هـ) تنمية سلاسة إنتاج الأفكار Fluent production of Ideas (و) تنمية المرونة في التفكير Flexibility in Thinking.

وترى الباحثة ان هذه المهارات يجب أن تكون موضوع دراسات وبحوث مستقبلية.

ويرى ثومبسون (Thompson 1995) إن تنمية مهارات الإبداع لدى الأطفال في المراحل العمرية المبكرة تعتمد على البرامج والأنشطة التربوية الخاصة بالفنون الجميلة (مثل الرسم – الأشكال الزخرفية والهندسة – قراءة وسرد القصص...) فهي تنمي الاتجاهات الإبداعية لدى الأطفال. كما يرى أنه من المهم تدريبهم على المهارات البسيطة في النقد الأدبي والفني من خلال توجيهات الكبار، ما يؤدي إلى تنمية الحس الجمالي والذوق عندهم من خلال مفاهيم التنشئة الاجتماعية الإبداعية والتي تعزز اتجاهات خاصة نحو تقدير الفنون، مثل الزيارات للمتاحف والمعارض التصويرية والحدائق ومراسم الأطفال ومعارض الفنانين الكبار، على أن يتم التعاون بين المنزل والروضة. (3) وترى الباحثة أنه من الضروري إعداد الأنشطة التربوية الخاصة ضمن برامج رياض الأطفال، لتنمية مهارات التعلم والتي تنمي القدرات العقلية العالية (مثل استخدام تصنيف بلوم) وأنشطة تربوية أخرى تحقق التعلم عن طريق التنبؤ المستقبلي (Forecasting) التعلم عن طريق التخطيط (Planning) والتعلم عن طريق اتخاذ القرارات (Decision Making) ومهارات الاتصال (Communication Skills) . (4) أما في ما يخص سمات وخصائص القيادية والدافعية، فترى الباحثة أهمية تدريب الأطفال على القيام بالمهام والأنشطة التي تعزز الثقة بالنفس والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والمشاركة الوجدانية والأخلاقية والتعامل مع الكبار والصغار، وتعويد الأطفال على التعلم عن طريق حل المشكلات وعدم تقديم المعلومات والحلول المباشرة لهم، والعمل على مشاركة الأطفال في وضع وإعداد التخطيط بقدر المستطاع للأنشطة التربوية والبرامج الخاصة بهم.

يجب عدم إغفال أهمية دور أولياء الأمور في عملية الكشف عن المتفوقين باعتبارهم المصدر الرئيسي الأول، وذلك لاتصالهم بأبنائهم منذ الولادة، فهم أقدر الناس على التعرف إلى السمات والخصائص السلوكية لمراحل النمو التي يمر بها الطفل، ويمكنهم وصفها وصفاً دقيقاً (Tao 1986). لذا، يجب توعية أولياء الأمور بأهمية دورهم وتشجيعهم على التعاون مع رياض الأطفال لتحقيق التنمية الشاملة لشخصية الطفل. واتصالهم الدائم برياض الأطفال يجعلهم على قدر من المسؤولية في اتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بأطفالهم، وجعلهم مراكز قوي ضاغطة على المجتمع لتحقيق وبناء برامج خاصة

بالمتفوقين. وتتأكد أهمية دور المعلمين في الكشف عن المتفوقين واعتبارهم مصدراً رئيساً وهاماً (Rohrer 1995) لذا يجب توعية المعلمين بأهمية دورهم وتدريبهم على استخدام مقاييس الخصائص السلوكية، وتجنيد الأكفاء ذوي المهارات العالية ممن هم على درجة عالية من الذكاء والإبداعية والدافعية. ويجب تدريبهم وفق أحدث الأسس العلمية، قبل وأثناء التعامل مع المتفوقين، من خلال دورات تكثيفية وورش عمل والندوات العلمية المتخصصة. ولذلك يجب تعاون المؤسسات الحكومية والأهلية لوضع الخطط المستقبلية لتنمية المتفوقين من خلال البرامج الخاصة باشراف مراكز التربية في المجتمع.

الخلاصــــة

سعت الدراسة للكشف عن الخصائص السلوكية للمتفوقين عقلياً في رياض الأطفال في دولة الكويت، كما جاء في تقديرات أولياء الأمور والمربيات، مقاساً بمقياس الخصائص السلوكية من إعداد الباحثة. وشملت الخصائص السلوكية المجالات الخمس: التعلم، الدافعية، الإبداعية، القيادية والنفس حركية. وشملت الدراسة ثلاثمائة طفل (150 طفلاً و150 طفلة) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية للمناطق التعليمية الخمس في دولة الكويت، شملت أيضاً ثلاثمائة من الأمهات و150 من المربيات.

من أهم النتائج التي ترتبت على تقديرات أولياء الأمور والمعلمين على المقاييس الخمسة للخصائص السلوكية إن الأطفال الإناث يعتبرن أكثر تفوقاً في مجال التعلم عنها في باقي المقاييس الفرعية، وان الأطفال المتفوقين الذكور يعبرون أكثر تفوقاً في مجال نفس الحركية والقيادية عن باقي المقاييس الفرعية. وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من تقديرات أولياء الأمور والمربيات إن هناك 3,3٪ فقط (عشرة من الأطفال) يتميزون بالتفوق في المجالات الخمس. وترى الباحثة ضرورة استخدام المحكات المتعددة والمعايير المقننة والوسائل والمصادر المتعددة والكشف المبكر عن المتفوقين، واستمرار متابعتهم في المراحل العمرية اللاحقة واعداد البرامج اللازمة لرعايتهم.

المصـــــادر

أبو علام، رجاء

1986 علم النفس التربوي. ط 4 الكويت: دار القلم.

الحبيب، علي

1995 التربية وإستراتيجياتها في رياض الأطفال. الكويت: ذات السلاسل.

رضا، محمد جواد

1993 دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال. الكويت: بترا.

الكناني، ممدوح

1995 الأسس النفسية للابتكار. الكويت: مكتبة الفلاح.

المسلم، بسامة

1996 علم اجتماع التربية والتنمية. الكويت: ذات السلاسل.

Bloom, B.

1964 Stability and Change in Human Characteristics. NY: John Wiley and Sons.

Clark, B.

1983 Growing up Gifted. Columbus, OH: Charles E. Merrill Publishing Company.

Cohen, J.

1977 Statistical Power Analysis for the Behavioral Science. N.Y: Academic Press.

Diezmann, C.& Watters, J.

1995 "The Problems of the Exceptionally Gifted Child". Paper presented at the Annual Conference of the Australian Science Teacher Association. Brisbane, Australia.

Guilford. J.

1967 The Nature of Human Intelligence. NY: NcCraw Hill.

Hensel, N.

1991 "Social Leadership Skills in Young Children". Roper Review 14 (1): 4-6.

Horowitz, F.& O'Brien, M.

1990 The Gifted and Talented. Developmental Perspectives. A.P.A., Washington, D.C.

Hall, E.

1993 "Educating Preschool Gifted Children". Gifted Child Today 16 (3): 23-27.

Jenkins, R.

1979 A Resource Guide to Preschools and Programs for the Gifted and Talented Mansfield, CT: Creative Leaming Press. Inc.

Karen, M.

1996 "Meeting the Needs of Young Gifted Students". Childhood Education 73 (1): 5-9.

Kames, M.

1990 "Issues in Educating Young Gifted Children". Indiana State Dept. of Education, Indianapolis. Office of Gifted and Talented Education.

Kitano, M.

1989 "The K-3 Teacher's Role in Recognizing and Supporting Young Gifted Children". Young Children 44 (3): 57-63.

Kitano, M.&Deleon, J.

1988 "Identification of Gifted Children". Roper Review 10 (3) 156-159.

Louis, et al.

1991 "Identification of Minority Inner City". Gifted preschool children paper presented at ACYF. research conference. Crystal City, VA.

Martinson, R.

1975 "The Identification of the Gifted and Talented". Reston VA, Council for Exceptional Children.

McIntosh, S.

1995 "Serving the Undeserved Giftedness Among Ethnic Minority and Disadvantaged". School Administrator 52 (4): 25-29.

Maker, C. et al

1996 "Nurturing Giftedness in Young Children". Council for Exceptional Children Symposium. Reston, VA,

Passow, H.

1986 "Reflection on Three Decades of Education of the Gifted". Roeper Review 8 (4): 223-228.

Renzulli, J. et al.

1971 Teacher Identification of Superior Students. Exceptional Children 38: 211-214.

Renzulli, J. et al.

1981 The Revolving Door Identification Model. Mansfield Center, Ct: Creative Learning Press, Inc.

Renzulli, J. et al.

1976 Scales for Rating the Behavioral Characteristics of Superior Students Mansfield Center, Ct: Creative Learning Press, Inc.

Renzulli, J.

1968 "Identification: Key Features in Program for the Gifted". Exceptional Children 35: 217-221.

Roedell, W.

1980 Gifted Young Children. NY, Teacher College Press.

Rescorla, L.

1991 "Parent and Teacher Attitudes about Early Academics". New Direction for Child Development Fall 53: 13-19.

Rohrer, J.

1995 "Primary Teacher Conceptions of Giftedness". Journal for the Education of the Gifted 19 (3): 269-283.

Seagoe, M.

1975 Terman and the Gifted. Los Altos, CA: William Kaufmann.

Shaughnessy, M. et al.

1992 Gifted children Teacher and parents perceptions of Influential Factors on Gifted development. New Mexico, USA Research Report. P. 143.

Tao, B.

1986 "Parental Involvement in Gifted Education". Educational Studies in Mathmatics4 (17): 313-321.

Terman, L.

1925 Mental and Physical Traits of 1000 Gifted Children: Genetic Studies of Genius. Stanford, Ct: Stanford University Press.

Thompson. C.

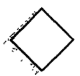
1995 The Visual Arts and Early Childhood Learning. National Art Education Association, Reston, VA,

Tolan, S.

1987 "Parent and Professionals: A Question of Priorites". Roeper Review. 9 (3): 184-187.

Torrance, E.

1964 Education and Creativity. Creativity Progress and Potential NY: McGraw-Hill.



بين الكويت وواشنطن
من برود اندثر إلى حماس إنحسر

عبدالله بشارة *

في الذكرى الثامنة للجريمة التي اقترفها النظام العراقي في الثاني من أغسطس 1990، لا بد من تقييم الوضع الأمني الإقليمي في ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ تحرير الكويت، واستخلاص العبر من هذا التقييم بما يتفق ومصلحة الكويت وبما يحقق الأمن القومي لدولة الكويت المرتكز على صون الإستقلال وحماية السيادة والحفاظ على حرية الشعب وإرادته وعلى وحدة التراب الوطني الكويتي.

ولقد عاشت الكويت الفترة التي سبقت الغزو والتي تمتد منذ 1961 ـ 1990 معتمدة على الصيغ الدبلوماسية في الذود عن استقلال الكويت، ودخلت فصلاً موغلاً في الإئتمان إلى النوايا العربية والإطمئنان إلى الإرادة العربية والإيمان باستحالة اللجوء إلى القوة في العلاقات العربية.

وقد وظفت الكويت وسائل عدة في تعميق قواعدها العربية دبلوماسياً، في السعي لتحقيق الوفاق وتنشيط التحرك السياسي الكويتي لبذل المساعي الحميدة، والتفاعل الإيجابي مع جميع المقترحات التي تعزز العمل العربي المشترك، واقتصادياً، بالإسهام في مشاريع التنمية العربية عبر صندوق التنمية، وبالدعم النقدي المباشر، وعبر سياسة فتح الأبواب للهجرة العربية، ولاسيما الهجرة الفلسطينية، ووضعت همها الأول قضية فلسطين متبنية القضية في الداخل والخارج، جاعلة القضية المرتكز المحوري للعلاقات الكويتية مع دول العالم. وقد كنت شخصياً، كمندوب دائم لدولة الكويت في الأمم المتحدة، أمارس هذا الدور بلا تحفظ وبلا مساءلة، مصطدماً مع ممثلي الولايات المتحدة في مختلف اللجان وأهمها مجلس الأمن.

وبالطبع، فإن سياسة تعريب الكويت على حساب الأمن القومي الكويتي حققت الكثير من المنجزات في تأمين مؤازرة عربية سياسية في تعامل الكويت السياسي مع الضغوط العراقية التي اشتدت مع مجيء حزب البعث العراقي إلى الحكم عام 1968،

* سياسي ودبلوماسي كويتي، تقلد عدة مناصب من بينها مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة 1971-1981 والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981-1993.

هذه المناقشة جديرة بالقراءة والنقاش، ونتوقع أن تثير جدلاً، لهذا نرحب بالردود والآراء التي تستوحى من هذه المناقشة الجريئة. (أسرة التحرير).

وتصاعدت إلى حد ممارسة التعالي والتطاول والدوس على الأطراف ولي الذراع خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ولكن المؤازرة العربية لموقف الكويت تجاه العراق لم تكن تخرج عن بذل المساعي الحميدة، والتوجه إلى العراق بإثارة الحمية العربية وحق التآخي لتطويق التوتر فقط، من دون المساس بجذور المشكلة التي استخدمها العراق لتحقيق مطامع إقليمية في أراضي الكويت تعزز مكانته الإقليمية والدولية.

وعندما انفجر التوتر في 17 يوليو 1990 من خلال صحيفة الإتهامات العراقية للكويت، استأنف العرب ممارسة الصيغة المعتادة في زيارة بغداد للتهدئة وللتطويق بإثارة الشهامة والنخوة واستخلاص روح التسامح لتجاوز التوتر. لكن الوضع في تلك المرحلة كان مختلفاً عما سبق، فقد إتخذت قيادة العراق قرارها باللجوء إلى القوة في التعامل مع الكويت، ولم تكن مستعدة للتجاوب مع الرجاءات إلا بقدر ما تخدم دبلوماسية الخداع التي تبنتها.

ومع الغزو، اكتشفت الكويت أشياء فظيعة ومريعة، أسقطت الكثير من قناعاتها وثوابتها، وجعلتها تدخل مراجعة جوهرية على هذه القناعات: أولها، حالة الإطمئنان الناتجة عن قناعة باستحالة لجوء العراق إلى القوة لإبتلاع الدولة الكويتية بكل مظاهرها التاريخية والجغرافية والبشرية وتواجدها التراثي والإقليمي والدولي، وهو الأمر الذي سبب فزعاً وقهراً للقيادة والشعب الكويتي وأدخلهما في حالة ذهول. وثانيها، تبين أن صيغة الأمان التي صنعتها الكويت للحفاظ على سيادتها وأمنها، عبر التغلغل في الشأن العربي وتفضيل الهموم العربية ووضعها على لائحة الأولويات، ليست الصيغة الواقعية العملية التي يمكن اللجوء إليها عند الشدة، وإنما هي مجرد شعارات لا تستند على واقع ملموس. وثالثها، أن العجز العربي ليس محصوراً فقط في الفشل على توفير الفزعة الأمنية للكويت، وإنما يتعداه إلى أكثر من ذلك. فقد اكتشفت الكويت ان العجز يتعدى الأمني إلى المعنوي والأخلاقي، وذلك بعد أن اتضح تنصل العديد من الدول العربية عن إدانة جريمة العراق، والتهرب وراء محاولات ليس لها قدرة عملية على تغيير الأحداث وتوقيفها.

مع العاشر من أغسطس 1990، صارت القناعات مختلفة، فالأسرة الدولية رفضت الجريمة وصممت على تحرير الكويت عبر قرارات مجلس الأمن وإجراءاته، وصارت صيغة مجلس الأمن هي إطار التحرير وقوات التحالف أدواته، وأراضي دول مجلس التعاون الخليجي قاعدته، وإعادة الشرعية الكويتية وتخليص البلد من الإحتلال هدفه. وتحملت الولايات المتحدة عبء التحرير وقيادته بعد أن برزت كقوة وحيدة في العالم تتحمل أعباء الحفاظ على الأمن والإستقرار العالمي لاسيما في المناطق الحيوية للمصالح الدولية.

صار الوضع في الخليج منذ تحرير الكويت مرتكزاً على التواجد الأميركي في الحفاظ على الأمن والإستقرار، وصار الأسطول الاميركي عاملاً أساسياً في تأمين تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن وتأكيد الحصار على النظام ورصد عمليات التهريب في

الخليج وفوق ذلك التصدي لحركات التحدي والتنصل التي يمارسها النظام العراقي في تعامله مع اللجنة الخاصة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ومجلس الأمن. كما يقوم الأسطول الأميركي بالحد من نزعات التطرف والمغامرة من جانب إيران خاصة قبل انتخاب خاتمي عام 1997.

ولا جدال في أن التواجد الأميركي يحظى بدعم دولي، كما تحظى أهدافه بدعم دولي أيضاً، لأن الأسرة الدولية تعتبر منطقة الخليج مجالاً استراتيجياً حيوياً للأمن السياسي والإقتصادي العالمي، لا يمكن تركه للمغامرين من أبناء المنطقة أو من خارجها.

كما يسهم التواجد الأميركي في الحفاظ على أمن دول مجلس التعاون بعد توقيع الإتفاقيات الأمنية بين معظم دول المجلس والولايات المتحدة، بعد أن أدركت دول المجلس أن مواقع الخطر تأتي من داخل المنطقة، وبالذات من النظام العراقي.

ومن المناسب أن أشير إلى أن دخول الكويت في حلقات التحالف الدولي وتوقيعها إتفاقيات أمنية مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، جاء حصيلة الغزو، وتبدل المفاهيم، وتحول القناعات، والاستخراج الواقعي من التجربة الكويتية الضخمة في الدبلوماسية العربية، التي شكلت الكويت ركيزة بارزة في أدائها خلال ثلاثين سنة.

مع إستقلال الكويت ودخولها الجامعة العربية في العشرين من يوليو 1961، دخلت الكويت فصلاً عربياً استولى على دقات قلبها وصار مصدر ضخ الدم الحياتي والسياسي لدولة الكويت. ورافق عملية التمترس الكويتية في الوعاء العربي، تبني فلسفة عدم الإنحياز خلال إشتداد الحرب الباردة بين القطبين، وخلال قوة بريق الفلسفة التي كان أحد زعمائها الرئيس جمال عبدالناصر، واتساع نفوذها على الصعيد الدولي، وتصاعد مصداقية زعمائها ولاسيما لدى الإتحاد السوفياتي الذي كان يكفيه في صراعه مع الغرب تحييد أكبر عدد ممكن من الدول، وإبعادها عن التحالفات العسكرية الغربية.

ولأن الكويت دولة غنية، مصدر خيراتها النفط، ولأنها دولة عطاء، ودولة بلا قضية، وبلا هموم أمنية كما كنا نتصور، فقد كان صيتها داخل عدم الإنحياز عالياً، ومشاركتها موقع ترحيب، ومقترحاتها محل ارتياح، لأنها لم تحاول الإساءة إلى فلسفة عدم الإنحياز لتحقيق مكاسب وطنية، ولم تستغل الحركة لإبراز جدول أعمال محلي بحت.

وقد تعاملت الكويت في علاقاتها مع العراق باتباع أسلوب الصبر والحنكة الدبلوماسية وأبقت القضايا العالقة في دائرة ثنائية، متكئة على بعد عربي عندما تشتد الحاجة، لكنها أبعدت العنصر الدولي عن قضاياها، وباستثناء علاقاتها التقليدية مع بريطانيا فقد رسمت خطاً لا تتجاوزه في علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، لم تخرج عنه حتى عند الشدة، عندما داهم أفراد من الجيش العراقي مركز الصامتة الكويتي في مارس 1973، لم تتعد الكويت في معالجتها لآثار الإعتداء، الحدود التي رسمتها لنفسها في علاقاتها مع الدول العظمى.

وقد كنت وقتها مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة، وتوقعت أن تبلغني الكويت

رسالة إلى رئيس مجلس الأمن وأعضائه لإطلاعهم على حقيقة الوضع، لكنني لم أتلق تعليمات للإتصال، ولذلك فقد بادرت شخصياً بإطلاع الأعضاء على الوضع للعلم فقط.

وبالرغم من الزيارة التي قام بها المرحوم الشيخ «صباح السالم الصباح» أمير الكويت إلى واشنطن في ديسمبر 1968، واستقبال الرئيس ليندون جونسون له، واجراء مباحثات رسمية بين الطرفين، فقد ظلت العلاقات عادية ورسمية لا تتميز بدفء ملموس.

وخلال حرب أكتوبر 1973، أخذت الكويت المبادرة في دعوة وزراء النفط العرب لإجتماع في شيراتون الكويت قرر فيه الوزراء فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة كاجراء مضاد لدعمها إسرائيل بالجسر الجوي المشهور. وقد التزم ببنود الحظر أربع دول خليجية فقط، هي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات، واستفاد العراق من الحظر بزيادة تصديره من النفط، واستغل القذافي معارضته لحرب أكتوبر ليتنصل من الإلتزام بعدم تصدير النفط للولايات المتحدة.

وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبالرغم من تصاعد القتال قرب الحدود الكويتية، وإطلاق الصواريخ الإيرانية على الكويت، وإختراق طائراتها المجال الجوي الكويتي، وما رافق ذلك من تهديدات إيرانية ضد الكويت، فقد حافظت الكويت على وقار التراث في الإبتعاد عن الدخول في مواقع النفوذ والإستقطاب للدول العظمى وفضلت التعامل مع الوضع المتوتر بوسائلها الخاصة التي تتشكل من دبلوماسية الصبر والحوار والهدوء دون انفعال.

في يناير 1986 بدأت إيران اسلوب التعرض للسفن التجارية في الممرات المائية الدولية في الخليج وبالذات لناقلات النفط الكويتية، وذلك رداً على تصعيد العراق بضرب المنشآت النفطية الإيرانية واستهداف مدنها، وتحركت الكويت ـ لأول مرة في تاريخها منذ الإستقلال ـ في مبادرة سياسية ودبلوماسية عبرت فيها الخطوط الحمراء التقليدية في العزوف عن التعامل مع الدول العظمى، ولاسيما في الجوانب الأمنية. وقد كانت المبادرة الأولى تجاه الإتحاد السوفيتي الذي لم تمكنه القيود الفنية والتكنولوجية من الإستجابة لمطلب الكويت في توفير حماية بحرية لناقلات النفط الكويتية.

وتبرعت الولايات المتحدة بالسماح للبواخر الكويتية باستعمال العلم الأميركي بدلاً من العلم الكويتي وذلك من أجل توفير المبررات القانونية لتقديم الحماية لهذه البواخر من قبل الأسطول الأميركي المتواجد في الخليج. وبعد تفاهم بين الطرفين، بدأت السفن الكويتية تسير محمية بالأسطول الأميركي في قوافل تدخل الخليج وتخرج منه أمام أعين الأسطول الإيراني الضعيف العاجز عن التصدي للبوارج الأميركية القاتلة.

وسارت الأمور طبيعية في مياه الخليج إلى أن حدث صدام غير متوقع بعد تحرش السفن الإيرانية الصغيرة بالأسطول الأميركي الذي قضى على ما تبقى من سفن السواحل الإيرانية في شهر أبريل 1988، وبعدها بأربعة أشهر توقفت الحرب بين العراق وإيران بعد

قبول إيران لوقف إطلاق النار في شهر أغسطس 1988. وقد دخل وقف اطلاق النار بين العراق وايران التاريخ عندما قارن زعيم الثورة آية الله الخميني قبول وقف إطلاق النار بابتلاع السم القاتل.

ومع أن الكويت طلبت حماية بواخرها في الخطوة غير المسبوقة، إلا أنها ـ وبرغم الظروف الحرجة والمحرجة ـ رفضت السماح لقطع الأسطول الأميركي بالتوقف في الكويت أو دخول المياه الإقليمية، وذلك ليس مكابرة وإنما نزولاً عند غريزة التراث التي تحكمت في السلوك الكويتي منذ الإستقلال، وبسبب حصيلة شكوك كثيرة تجاه نوايا الدول الكبرى.

وبرغم تحسن العلاقات الكويتية ـ الأميركية ودخولها مرحلة جديدة غير مألوفة، فإن الهدوء عاد إلى هذه العلاقات في الفترة ما بين 1988 ـ 1990، وإن شهدت تقدماً بعد زيارة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء إلى واشنطن بدعوة من نائب الرئيس الأميركي جورج بوش وذلك في أواخر 1987، التي أدخلت عامل الصداقة الشخصية لأول مرة في صيغة العلاقة بين البلدين، وأسست اتصالات حميمة ساعدت كثيراً عند الحاجة إلى العون في فترة الغزو. كما قام السفير الكويتي آنذاك الشيخ سعود الصباح ـ وزير النفط الحالي ـ بدور مميز في تعميق العلاقات في أعقاب زيارة الشيخ سعد، وفي الفترة التي سبقت العدوان العراقي.

وعند إنفجار الأزمة في يوليو 1990 أظهر الرئيس جورج بوش اهتماماً خاصاً بتطور الوضع، وكان على اتصال دائم بالقيادة الكويتية وبكل من الملك حسين وخادم الحرمين الشريفين والرئيس حسني مبارك، وأبدى استعداد الولايات المتحدة لعمل كل ما من شأنه الحفاظ على الكويت وتهدئة الوضع المتوتر.

لكن الكويت لم تكن في وضع نفسي أو سياسي يسمح لها بطلب الدعم السياسي أو العسكري من الولايات المتحدة، فقد تجمعت عوامل عدة ضد احتمال طلب العون من واشنطن، منها غريزة التراث، ومنها الخوف من نوايا الكبار، ومنها الرغبة في التهدئة وعدم التصعيد، ومنها الإستجابة لنداءات ونصائح الأشقاء العرب. ولم تكن الأمور مهيأة للكويت لمحاكاة أسلوب دولة الإمارات في القيام بمناورات مشتركة مع الأسطول الأميركي في الخليج كرد على تهديد العراق، فقد اختارت قيادة الكويت أسلوب التهدئة، إلى أن وقع الغزو، وسجل التاريخ أكبر محنة مر بها شعب الكويت، كما وسجل أكبر خيانة مرت على التراب الكويتي.

وعاشت الكويت منذ التحرير فصلاً جديداً في حياتها اذ صار التحالف الأميركي ـ الكويتي المرتكز البارز في صون الحماية والسيادة، وأصبح التعامل العسكري مع الولايات المتحدة شأناً عادياً مقبولاً وجزءاً من مشاهد الحياة الجديدة في الكويت.

أعباء التحالف

وإذا كان التحالف قد أتى بالإطمئنان فلا جدال أيضاً في أن هناك أعباء للتحالف بين الكويت والولايات المتحدة، كما أن له مزايا تعود على الطرفين بالفائدة المشتركة، وتحقق

لهما التشابك المصلحي والتحالف الإستراتيجي الذي بدوره يؤدي إلى الشراكة الإستراتيجية الكويتية ـ الأميركية.

وما دمنا نتحدث عن الشراكة، فلا بد من إبراز المفاهيم الضرورية التي تعطي للشراكة حيويتها واستمراريتها، وتولد قناعات للطرفين للحفاظ عليها. وأول المفاهيم هو الحوار الدائم والمستمر والمقنن، وفق آليات توفر الإتصال الدائم بين واشنطن والكويت وعلى مختلف المستويات، من أعلى سلم القيادات مروراً بمنطقة التقنوقراط حتى المستويات اليومية الإعتيادية، وفي مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية.. إلى آخر قنوات المصالح، مع جلسات متعددة للخبراء للتقييم وإستشراف المستقبل في المنطقة وفي الأفق الدولي في ضوء المعلومات المتوفرة.

ولا بد أن يرافق تلك المساعي عمل كويتي مستمر للحفاظ على المؤازرة الأميركية الشعبية ومساندة الرأي العام الأميركي لإجراءات حكومته، وتخليص التفهم الجماعي من الأحزاب المختلفة في الكونغرس ومجلس النواب وفي الصحافة الأميركية ومختلف المؤسسات المؤثرة في مزاج الرأي العام، كل ذلك من أجل إدخال القناعة لدى المواطن الأميركي بأن الكويت دولة وشعب يستحقان الدفاع عنهما والتضحية من أجلهما، ليس فقط وفق حقائق المصالح دائماً، وإنما وفق متطلبات السلوك الحضاري في الداخل والخارج وإعتماداً أيضاً على إسهام الكويت في دعم المصالح الحيوية الأميركية.

ما هو المطلوب تحديداً من الكويت؟

لا يوجد اختلاف في أن الصيغة السياسية الداخلية في الكويت عامل هام في تحقيق التعاطف الأميركي الشعبي مع قضايا الكويت، وأن الصيغة السياسية البرلمانية ذات الشفافية والمحاسبة والمعبرة عن إرادة الشعب والعمل المؤسسي المعتمد على الدستور، الذي ترافقه صحافة حرة مسؤولة لا تخضع للرقابة، هي الأفضل لتعميق التلاحم الداخلي وتعزيز عناصر الإستقرار والحصول على التأييد الدولي، وذلك تمشياً مع ظواهر النظام العالمي الجديد، المدافع دائماً عن الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وفي هذا المجال فإن الرصيد الكويتي الحالي يشفع لها كثيراً في علاقاتها مع المؤسسات العالمية ومع الشريك الإستراتيجي بالذات.

لا بد أساساً من توسيع حركة التنوير الداخلي والسير نحو تعميق المجتمع المدني وتعزيز دور المرأة في المجتمع الكويتي، وإزاحة مظاهر التمييز، والإنفتاح في ممارسة التقاليد وحق العبادة والإعتناق من دون إرهاب، والإرتباط بالتطورات الدولية قناعة من أجل نيل مكانة بارزة في سلم الإهتمامات العالمية. ولا بد من تشجيع الإستثمارات الأميركية في الكويت والإستفادة من التكنولوجيا ونقل الإدارة الحديثة والدخول في مشاريع مشتركة وإتخاذ اجراءات لزيادة التعامل التجاري والإقتصادي بما يتفق ومتطلبات التحالف الإستراتيجي.

وتلعب الدبلوماسية الشعبية دوراً بارزاً في ترسيخ التعاون بين البلدين، سواء على صعيد دور مجلس الأمة بالزيارات البرلمانية المتبادلة أو عبر زيارات الوفود الإعلامية والفكرية والحرفية والوصول إلى الجامعات الأميركية، سواء عن طريق لجنة الصداقة الكويتية ـ الأميركية، أو عن أي طريق آخر، فضلاً عن إقامة المعارض والمهرجانات والإسهام في القضايا الإنسانية ودعم المؤسسات الخيرية، والإستنجاد بغرفة التجارة والصناعة الكويتية لخلق بيئة تجارية متفهمة لحقوق الشراكة الإستراتيجية، ساعية لتحقيق هذه الحقوق في مجالاتها المختلفة.

كما تبرز أهمية الإلتزام بالسلوك الإعتدالي العقلاني الذي تميزت به الكويت طوال تاريخها، حيث لم تعرف التطرف ولم توغل في إيذاء مشاعر الناس، بل أنها حافظت على وحدتها الوطنية في إطار صحي من الإجماع التاريخي وراء أسلوب حكمها وتبعاته من قنوات التواصل والتحاور.

كما يهم الكويت أيضاً في سياستها الخارجية الإحتفاظ بالنضارة النشطة التي تميزت بها، وبالممارسة الإيجابية مع التبدلات الإقليمية. ولا أشك في أن المسؤولين في الكويت، العاملين على تعزيز الشراكة، مدركون بأن قدر الكويت في هذا الفصل الجديد من حياتها هو الإسهام في دعم الأهداف العليا لقوى التحالف والمشاركة بها، وعدم التأخر في دفعها إلى الأمام كلما سنحت الفرصة بذلك.

وأضيف أن من متطلبات العصر ومن حق الشراكة إجراء مسح مشترك مع الولايات المتحدة للقضايا العالمية، سياسياً واقتصادياً ومالياً وفي كل ما يهم البلدين، للتعرف على أفكار واشنطن حولها، مثل قضايا التفجير النووي في القارة الهندية وأبعاده على المنطقة، وقضايا المال والإقتصاد في آسيا، ومشاكل الإرهاب والتطرف، ومسيرة السلام في الشرق الأوسط والوضع في المنطقة.

ولا بــد مـن أن يتــحمل المجـتمع الكـــويتي بكـل فئاته، مع الدولة الكويتية بكل مؤسساتها، الـدور البارز في بناء إجماع كويتي داخلي يتبنى أهداف الشراكة الإستراتيجية الكويتية ـ الأميركية، ويسهم في بذر القناعات بجدواها، ويدافع عن مزاياها، ويدفع عنها الأذى والتجريح من أقلام ومن ندوات حادة.

الشراكة الكويتية ـ الأميركية الإستراتيجية موضوع ملح لا بد من ان يأخذ حقه في التعريف والشرح، وفي إدخاله في العمل الكويتي المؤسسي، فالكويت أحوج بكثير من دول أخرى سبقتها في ترسيم علاقاتها مع واشنطن عبر خطوط استراتيجية واضحة سواء من داخل مجلس التعاون أو من خارجه.

نحن في عصر المصالح ونسير وفق فقه المصالح والقناعات المتبادلة، وهذه أبرز حقائق الحياة في زمن التبدل والتحول. وما دامت المصالح هي الخط الموجه للسياسة، فمن المفيد أن تدفع الكويت بالشركات الأميركية العاملة في الخليج، وبالذات في الكويت، لتشكيل لجنة صداقة شعبية تتكون من عدد محدود من الشركات البارزة، تقوم بدور

تثقيفي عام للتعريف بالكويت توجهاً وسياسة واقتصاداً، وتسهم في تحريك القضايا الكبرى في أروقة الكونغرس والإعلام وتسعى لتأمين دعم للمواقف الكويتية داخل المؤسسات المؤثرة. وقد اعتمدنا هذه التجربة في إطار مجلس التعاون منذ منتصف الثمانينات بتشكيل لجنة أصدقاء المجلس من ممثلي شركات عاملة تساعد في ترتيب إجتماعات مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب لشرح مواقف مجلس التعاون ولاسيما خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وفترة الإحتلال، وكانت اللجنة هي المرجعية في ترتيب الإجتماعات التي كنت أعقدها مع ممثلي السلطة التشريعية بصفتي الأمين العام لمجلس التعاون. ولا تزال اللجنة قائمة في واشنطن وتقوم بالدور الذي يطلب منها بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون. هناك قنوات كثيرة وأفكار كثيرة لتعزيز التفاهم الكويتي ـ الأميركي الشامل، والمهم أن تظهر العزيمة ولا يضيع الحماس وان نطور الطريقة والأسلوب.

ما هو المطلوب من الولايات المتحدة؟

هناك أيضاً مسؤوليات على الولايات المتحدة في مشروع الشراكة الكويتية ـ الأميركية، وفي تعزيز مسيرة التفاهم، وإذا أشرت إلى الواجب الكويتي في المبادرة باعتباره المستفيد من هذا المشروع، فلا يمكن إغفال الواجب الأميركي لتأمين فعالية الشراكة.

ولا شك بأن التجربة التي شهدناها من خلال العمل الكويتي ـ الأميركي المشترك تحتاج إلى اتساع دائرة التعاون المحصورة الآن في تمارين عسكرية مشتركة، ومناورات تنفذها القوات المسلحة، واجتماعات خبراء ولجان تقويم مواقف، وكلها مقتصرة على المجال الأمني ـ العسكري الذي يشكل العمود الفقري للشراكة الإستراتيجية من دون إغفال الجوانب الأساسية الأخرى التي تشكل مكونات هذه الإستراتيجية.

وأشعر، وبسبب حداثة العهد في الشراكة، بأن الجانب الأمريكي بحاجة إلى تفهم أكبر للحساسية الكويتية التي لا تساعد في إتخاذ قرارات صعبة بدون تهيئة المزاج العام لها، والتي لم تتعود اتخاذ القرار الفوري الصعب. ولكن هناك من جهة أخرى حاجة لأن تعمل الولايات المتحدة لزيادة التعرف على طبيعة الأسلوب الكويتي في إتخاذ القرار فقد اعتاد الأسلوب الكويتي على التأني والترقب وتدارس المزايا والصعوبات، وهو أمر يعبر عن حقيقة الثقافة السياسية الكويتية المختلفة عن النهج الأميركي الحاد في متطلباته وإيقاعاته.

وفي هذا المجال لا يمكن تجاهل قصر تجربة الكويت في التعامل مع الدول العظمى في صيغة الشراكة، التي بدأت مع الغزو، والتي تحتاج إلى وقت لكي ترتاح على أسس مقننة من التفاهم والإطمئنان.

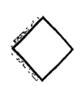
ومع ذلك فقد شاركت الكويت في لقاءات إقليمية سياسية حرصاً منها على الإسهام في نجاح تلك اللقاءات بناء على مساع أميركية، مثل الإشتراك في مؤتمر الدوحة في 1997، ومؤتمرات أخرى عقدت في إطار المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية.

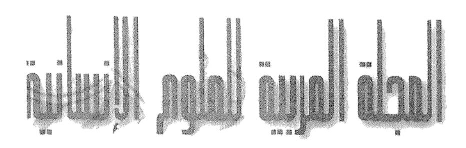
وهناك قضايا لا بد أن تتفهم الولايات المتحدة صعوبة تلاقي القرار الكويتي مع الموقف الأميركي فيها، وذلك لأسباب تاريخية وسياسية وعقائدية وجغرافية متشابكة. فلا تستطيع الكويت، مثلاً، أن تأخذ موقفاً ريادياً مبادراً في قضايا الشرق الأوسط، يتناقض تماماً مع السياسة التقليدية الموروثة التي تبنتها الكويت منذ الإستقلال. ولا يجب أن تتوقع الولايات المتحدة أن تسير الكويت ضمن الدول الرائدة في مبادرات سياسية واقتصادية وتمثيلية عبر قرار سريع وصارم.

كما لا تستطيع الكويت أن تقتنع بجدوى سياسة الإحتواء المزدوج تجاه إيران، ليس فقط بسبب الظروف الجغرافية والتاريخية وإنما بسبب عقم الأسلوب الذي اتبعته واشنطن مع طهران، والذي بدأ بالتآكل مع التطورات الإيجابية التي رافقت انتخاب الرئيس خاتمي. ولا تستطيع الكويت تجاهل الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق، والتي ينقصها الحزم والوضوح والتعامل بجدية تتجاوز من واقع الإحتواء المزدوج الذي يحاصر النظام ويقيده بقرارات مجلس الأمن من غير أن ينجح في نيل توافق إقليمي من قبل دول الجوار حول مستقبل العراق.

وبالطبع، فمن غير المعقول أن تتوقع الولايات المتحدة دعماً كويتياً لمواقفها تجاه القضايا الإقليمية أو الدولية بمعزل عن المواقف الخليجية التي تتأثر الكويت بها. ولهذا، فإن المنطق يفرض على الولايات المتحدة التعامل الجماعي مع قضايا الإقليم التي تهم دول مجلس التعاون جماعياً.

علاقة الكويت مع الولايات المتحدة هي مادة المستقبل، وهي المحور الذي سيرسم خطوات المستقبل في إطار من التفاهم لتحقيق الشراكة الإستراتيجية المطلوبة والتي يجب أن تنال ثقة الدولة الكويتية وثقة شعبها والتعامل معها بارتياح.





علمية - أكاديمية - فصلية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 1981

الاشتراكات

الكويت: 3دنانير للأفراد - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية - ندوات
مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة - رمز بريدي13126 الكويت

هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH

ثورة المعلوماتية - موقعها ودلالاتها

محمد سيد أحمد *

شهد النصف الثاني من القرن العشرين مجيء عصر جديد لوسائل الاتصال: ما يمكن وصفه بما بعد عصر جوتنبرج، ما بعد عصر استهلاك الورق، وهو عصر يفتح آفاقاً، ويقدم وعوداً، تتخطى بكثير أروع أحلامنا. ومن العناصر الأساسية لما نشهده الآن من تغيير، علاقة جديدة بين الإنسان والآلة، بفضل القدرة الجديدة التي اكتسبها الجنس البشري على صنع آلات ليست قادرة فحسب على أداء مهام العضلات البشرية، بل أيضاً على أداء الكثير من الوظائف التي لم يكن يقوم بها حتى الآن غير العقل البشري. وكان اختراع الكمبيوتر الصغير Micro-processor، وهو العنصر الأساسي في الآلات التي تؤدي وظائف العقل، قد فتح آفاقاً جديدة. فلم تعد المعرفة ببيئتنا، سواء البيئة الاجتماعية أو الطبيعية، نتاجاً لما نعرفه من خلال حواسنا، أو حتى لما نسميه «الادراك البسيط» Common Sense بل انفتحت أمامها الآن أبعاد جديدة مستمدة من الامتدادات الميكانيكية والكومبيوترية لوظائف العقل.

والواقع أن من العوامل الأساسية في تكنولوجيا وسائل الاتصال الجديدة ما يمكن أن نسميه «التحرر من الحجم» Liberation from size . فلم يعد البشر أسرى لحجمهم فوق كوكب الأرض، أو في الكون على اتساعه. فهم يسيطرون الآن على تكنولوجيا تسمح لهم بالوصول إلى عوالم تزداد صغراً أو تزداد كبراً حتى تتجه إلى اللانهائية في أي من الاتجاهين. ولم تعد «رحلات جليفر» خيالاً أو يوتوبيا. والفيلم الذي عرض منذ وقت وجيز بعنوان Microcosmos قدم للمشاهدين صوراً تفصيلية لحياة الحشرات بحيث يبدو عالمها وكأنه في حجم عالمنا. وبفضل الكومبيوتر الصغير، أصبح البشر قادرين على التعامل مع أشكال من الزمان والمكان تختلف عن الأشكال التي اعتادت عليها حواسهم اختلافاً جوهرياً. وكان من نتيجة القدرة على صنع آلات أكثر دقة وصغراً تعمل بسرعات هائلة أن أصبح في الوسع إنتاج صور كمبيوترية هي من خلق العقل الخالص، وان كان يبدو أن لها معنى وواقعاً ملموساً. وهذا ما يسمى «الواقع الافتراضي» Virtual reality. وما نجحنا في عمله حقاً هو الخروج من العالم الذي نعرفه من خلال حواسنا لننتج، بفضل أجهزة الكمبيوتر التي تعمل على مستويات مختلفة تماماً من الحجم والسرعة، وبالتالي وفق

* مفكر وكاتب عربي من مصر، عضو اللجنة الإستشارية عن الحريات الصحفية والإعلامية باليونسكو، من أبرز مؤلفاته «بعد أن تسكت المدافع» و«سلام أم سراب».

مقاييس مختلفة تماماً للمكان والزمان، صوراً لـ «عوالم» ربما ترى حواسنا أنها حقيقية، في حين أنها ليست كذلك. وبهذا فإننا نستخدم عالماً مصغراً، لا نستطيع أن نصل اليه بقوانا الجسدية المباشرة، من أجل تحسين وإثراء القدرة على فهم «عالمنا»، ما أوجد إمكانية التعرف على نوع من الواقع المتعدد. وبهذا يصبح ما نسبه بأنه واقع إحصائي، هو واقع من الواضح أنه تعبير عن معرفة أقل من «المعرفة» المعتمدة على ما كنا نعتقد سابقاً أنه «أشياء مؤكدة»، وبات اضافة وليس خصماً.

ومن ناحية أخرى، فإن إمكانية الترابط Inter-connectivity أي خلق نسيج متلاحم من شبكات الكمبيوتر التي تمثلها الآن بصورة جلية شبكة الإنترنت، شبكة أجهزة الكمبيوتر التي تزداد اتساعاً وفقاً لمعادلة أسية، والتي أوجدت فيما يتجاوز مستخدميها من الأفراد نوعاً من «الكيان المتفوق» الذي يملك شكلاً من أشكال الذكاء الجماعي، حيث يميل المكان والزمان للاختفاء باعتبارهما مصدراً للاختلاف بين الأنشطة والأحداث المتزامنة. والذكاء الجماعي شرط ضروري، إن لم يكن كافياً، لكي يشرع البشر في السعي لخلق ذكاء الآلة، أي الذكاء الاصطناعي (يمكن أن يوصف ذكاء الكمبيوتر بأنه القدرة على التمييز بين الأشياء)، وتوسيع مجال عمل أجهزة الروبوت الذكية. وهذه الإنجازات تخلق فرصاً غير مسبوقة لتشجيع التفكير العقلاني، وكذلك لتخيل صور جديدة من الفنتازيا، وإنشاء أشكال جديدة من التعبير الفني، وفتح آفاق جديدة أمام الخيال البشري، ومع انتشار التنميط والتوحيد، يزيد التنوع أيضاً. وكانت رسوم إيشر Escher ارهاصاً قوياً بهذا الإلتقاء الجديد بين ما فوق المنطق، وما فوق اللامعقول، والذي كان أقوى تعبير عنه هو مبدأ اللاقرار Undecidability الذي وضعه جودل Goedel.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، يبدو أن ثورة المعلوماتية Informat-ics تبشر بتحول الإنسان الاقتصادي Homo Economicus إلى الإنسان المعلوماتي Homo Informaticus . وليست وسائل الاتصال الجديدة هي القضية المحورية في هذا التحول، لكنها ربما تكون أوضح مظاهره. وقد بدأ الحديث بالفعل عن أجهزة كمبيوتر يمكن للانسان أن يرتديها. أي ملابس كمبيوترية توفر للمرء الدفء في الشتاء والبرودة في الصيف، ويمكن تغيير لونها وشكلها وملمسها تبعاً للارادة مع استخدام ساعة اليد أو النظارة كشاشة للكمبيوتر. وسيكون في وسع أي فرد أن ينشيء جريدته الخاصة في أي وقت من النهار أو الليل، وأن يبرمج حجم ونوع الأخبار التي يود أن يستوعبها. وقد أصبح مصطلح «طريق المعلومات السريع» Information Superhighways تعبيراً عن الاندماج بين التليفزيون والتليفون والكمبيوتر. ويمكن أن يوجد مزيج من الكمبيوتر والتليفون والتليفزيون والفاكس مرتبطاً بهوائيات متصلة مباشرة بقمر صناعي، وكل ذلك على هيئة صندوق صغير يشبك في الحزام مثلاً، فيتيح لحامله فرصة استعادة أي نص مكتوب في أي موقع من العالم، وأية صورة، وأي فيلم، وأية قطعة موسيقى على الفور، حتى اذا كان الشخص المعني يجول في أبعد الصحارى. ولن تكون هناك حاجة إلى تزويد البيت

بالصحف والكتب، لأن التعامل بالورق سيصبح أمراً من مخلفات الماضي، وسيكون في وسع كل شخص أن يحصل على المعلومات المرسلة بالطريق الالكتروني، والتي يستطيع أي إنسان أن يصل اليها في أي وقت وفي أي مكان.

ولكن السؤال الجوهري حقاً هو ما إذا كانت المعلومات تستطيع أن تحل محل الاقتصاد باعتبارها المطلب الذي لا غنى عنه للحياة البشرية، ولبقاء الإنسان ورخائه، وإلى أي مدى هناك حاجة إلى المعلومات المتزايدة أبداً للانسان العاقل Homo sapiens، ولإنتاجه للسلع وإعادة انتاجه كجنس؟ والواقع أنه في الوسع تصور أشخاص يعانون من تخمة المعلومات، أي أنهم وصلوا إلى حالة التشبع بالمعلومات، لأن القدرة على المعرفة شيء، والإرادة أو الدافع للمعرفة شيء آخر. والأمر كذلك لأن قدرة العقل البشري على الاختزان ليست بلا حدود، كما أن هناك حدوداً للاستيعاب والتمثل والقدرة على التذكر. يضاف إلى ذلك التساؤل عن مدى فائدة تخزين المعلومات في العقل، بينما تستطيع أجهزة الكمبيوتر أن تقوم بهذه الوظيفة في الوقت الحالي بقدر أكبر من الكفاءة، وفيما وراء حد أدنى لا بد منه، أم يعد من الضروري للمرء أن يعرفه. بل المهم أن يعرف كيف يعرف. فالاطلاع على الأشياء لم يعد هدفاً في ذاته، بل وسيلة كي يصبح المرء أكثر سيطرة على مصيره. فإذا كان الوضع كذلك، فلأي مدى تصدق فكرة الإنسان المعلوماتي Homo informaticus أياً كانت انجازات ثورة المعلوماتية واحتمالاتها في المستقبل؟

والحقيقة أن المعلومات لا تهم إلاَّ في حدود معينة. ويمكن تقسيمها إلى فئتين: المعلومات الحية، وهي المعلومات الفاعلة، والتي تعتبر مصدراً للقوة (وهي تستمد قوتها، وكذلك قيمتها في السوق، من كونها ليست متاحة لمن يحتاجون اليها في اللحظة المحددة التي يحتاجون اليها). والمعلومات الميتة، الأرشيفية، التي يستطيع أي شخص أن يصل اليها، والتي لا تهم أحد بصورة خاصة. وإذن، فليست لها قيمة، أو أن قيمتها محدودة، وما يهم حقاً هو المعلومات الحية، وليست أية معلومات. وهذا النوع من المعلومات بالذات هو المرتبط بوسائل الاتصال. فمعلومات هذه الوسائل هي دائماً أخبار، ودائماً إضافة لما كان معلوماً من قبل، ولكن دون أن تصبح أبداً معروفة بالكامل. وهي ليست بذات قيمة إلاَّ للحظة عابرة، وخلال الفترة التي تكون فيها هناك جماعة معينة تحتاج اليها. وعندما لا يعود هناك من يحتاج إليها، فانها تصبح معلومات ميتة.

ولكن فلنعد إلى فكرة «الذكاء الجماعي»، وإلى ظهور شبكة تجميعية تكتسب شخصيتها المنفردة وتتجاوز الأشخاص الذين يستخدمونها، بل وتكون قادرة على اقتحام شخصية الفرد، وقادرة بشكل أعم على انتهاك بعض حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الخصوصية، وفي الاختيار، وفي الاحتفاظ بالأسرار الشخصية، الخ.. فبفضل قدرتنا غير المسبوقة على استعادة المعلومات وتبويبها وتنظيمها، أصبح جانب كبير مما كان في الماضي جزءاً من «الدومين الخاص»، مفتوحاً الآن أمام «الدومين العام» (مثل صور المشاهير التي تؤخذ بغير معرفتهم، أو بغير موافقتهم، أي الحالات التي تعتبر انتهاكاً لخصوصيتهم). وعن طريق تنظيم المعلومات يمكن إعداد نماذج تعتبر أدوات مرجعية

لتقييم مسلك المواطنين الأفراد، وزيادة القدرة على فحص سلوكهم. وعندما يتسع بهذا الشكل إطار ما ينسب إلى «الدومين العام»، تتآكل الخصوصية تدريجياً، ما يعني ضمناً الحد من حقوق الإنسان وحرياتهم، أو على الأقل وضع مقاييس ومعايير جديدة لتعريفها.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد التشبيه بما يجري فوق خشبة المسرح. فالحياة اليومية لأي شخص يمكن أن تنقسم إلى لحظتين متميزتين: إحداهما تؤدى فوق المسرح، والأخرى يؤديها المرء بعيداً عن المسرح. في اللحظة الأولى، يكون سلوك الشخص مفتوحاً أمام الآخرين. أي أنه يقع خارج نطاق الخصوصية. وفي اللحظة الثانية، أي خارج المسرح، يفترض أن يتمتع المرء بحصانة الخصوصية. وحتى وقت قريب، كان جانب كبير مما ظل بعيداً عن المسرح ليس رجعاً إلى أنه جزء من الحياة الخاصة للفرد (اعتبار ذاتي)، بقدر ما عاد إلى عدم القدرة على المعرفة، الناشئ عن عدم وجود مراقب، أي عدم وجود شخص في وضع يسمح له بالإبلاغ عن الحدث (اعتبار موضوعي). وكثيراً مازال شخص من الوجود، موتاً، أو نتيجة لحادث فاجع، أو لنشوب حرب «خارج مجال المسرح»، وبالرغم من أن الحدث يندرج تحت باب الأخبار التي تهم الجمهور إلى حد بعيد، غير أن عرض ما حدث في مثل هذه الحالات نادراً ما كان متاحاً. خلافاً لما يجري اليوم. فبفضل تكنولوجيا عصر المعلومات، هناك المزيد من الفرص – بل والمحاولات المتعمدة – لتحويل كل شيء إلى معلومات. ومع دخول قدر كبير مما هو خاص إلى مجال الأخبار، المنشورة والمذاعة، فان ذلك يثير مشاكل أخلاقية مهمة بشأن حقوق الإنسان.

كما أنه يثير تساؤلات صعبة. ففي وسع الأفراد، بسبب الأخطار التي تتعرض لها خصوصيتهم، أن يطلبوا حجب أنواع معينة من المعلومات. ولنتصور شخصاً مصاباً بالإيدز يذهب إلى المستشفى حيث يجرى له عدد من الفحوص الطبية، وهو لا يريد أن يعرف الناس سبب إجرائه للفحوص. وإذا افترضنا أن كل أنشطة المستشفى تسجل، وتحفظ في قاعدة بيانات بالكمبيوتر، سيكون من الصعب وضع طريقة تضمن احترام الخصوصية في كل حالة على حدة. ولكن، مهما يكن من صعوبة حل هذه المشكلة، فلا بد من مواجهتها، لأنها تمس جوهر فكرة التفاعل بين المعلومات Interactive Information. وفي الماضي، كان توصيل المعلومات خطياً Linear، وفي اتجاه واحد، أي أنها تذهب من المرسل إلى المستقبل، سواء كان هذا الأخير فرداً أو أشخاصاً عديدين. ولم يكن من المفترض في المتلقي أن يبعث بإجابة. أما فكرة التفاعل بين المعلومات، فهي تبدلها بين طرفين يعتبر كل منهما مرسلاً ومستقبلاً في نفس الوقت. أي أن المعلومات تنتقل في أكثر من اتجاه، وبطريقة غير خطية. ولذا أصبح من الممكن الآن الحديث عن ظهور شبكة، أو كيان أرقى يتجاوز مرسلي المعلومات ومستقبليها.

وينبغي أيضاً ملاحظة أن الوصول إلى مورد وافر لن تكون له قيمة تجارية إلا اذا كانت فرصة الوصول إليه مقيدة بآلية سعرية، وبعبارة أخرى، لا بد من ادخال ندرة مصطنعة، واقامة حواجز تحول دون دخول المستهلكين والمنتجين إلى السوق، وذلك يتحقق عن طريق تقنيات جعل المعلومات الحية نادرة قصداً، مهما تحقق من وفرة في المعلومات

بصورة عامة. وذلك يمس – كما ذكرنا آنفاً – جوهر ما يمنح القيمة لقطعة معينة من المعلومات. وهو يبين أن المعلومات يمكن أن تصبح سلعة مثل أية سلعة أخرى في السوق، ويبرز أن الإنسان المعلوماتي لن يكون مختلفاً إختلافاً جوهرياً عن الإنسان الاقتصادي.

والجديد في الأمر هو أن التقنيات الحديثة تضع الأول في إطار جديد من القدرة على العمل من خلال الشبكات، أي تضعه في إطار شكل من أشكال الذكاء الجماعي الذي يفتح أمام البشر آفاقاً جديدة. ولكنه يثير أيضاً مشكلات عويصة لا بد من مواجهتها، إذا أريد أن تتحول الفرص الجديدة إلى حقائق واقعة.

كان الحالمون الأوائل بالشبكات يرون في إمكانية الترابط والتداخل، أي هذا العالم الجديد المرتبط بالأسلاك، نقطة انطلاق لخلق ما يسمى «المجتمعات المتصورة» virtual communities التي يوفر كل منها للآخر الدعم والحيوية داخل «كميونة» عالمية علمية، وهي آراء يؤيدها الساسة الأقوياء ذوو النظرة المعاصرة. فآل جور في الولايات المتحدة، وتوني بلير في المملكة المتحدة، يمثلان هذا النوع من ذوي الرؤية الجديدة للسياسة العلمية. وقد تحدث آل جور عن ذلك بقوله إن طرق المعلومات السريعة يجب أن تصبح لها أعلى الأولويات الاستراتيجية في الولايات المتحدة. وتصور الادارة الأميركية الحالية ثورة المعلوماتية الجديدة على أنها فرصة غير مسبوقة، وتضرب المثل للعالم قاطبة في هذه المجالات. والفرض الضمني في هذا الصدد هو أن انجازات أميركا في هذا الميدان يمكن أن تمتد إلى كافة المجتمعات على نطاق العالم، وهو تعميم يسهل إثبات بعده عن الصواب.

فهناك أولاً تكلفة الانضمام إلى «الانترنت»، وهي تكلفة يمكن أن تكون موحدة في كل مكان بالأرقام المطلقة، ولكن عند مقارنتها بالدخل، الذي يختلف – نسبياً – من بلد إلى آخر، نجد أن التكلفة مانعة بالنسبة للدخل المتوسط للمواطن في الدول الأقل تقدماً، بينما لا يمثل للطبقات الوسطى في الدول المتقدمة أكثر من حصة ضئيلة من الدخل. والارتباط بـ «الإنترنت» ليس متاحاً للجميع بصورة متكافئة. والسعر وحده يرسم خطاً فاصلاً بين العارفين بـ «الإنترنت» من ناحية، ومن يتسمون بأمية «الإنترنت» من ناحية أخرى. ومن ثم فبينما تعرض ثورة المعلوماتية، وهي ركيزة أساسية في العولمة المعاصرة على أنها متاحة للبشرية قاطبة، فإنها في الواقع غير متاحة إلا لمجموعة محددة من الصفوة.

يضاف إلى ذلك فيما يتعلق بالبنية الأساسية أن ما يمكن تحقيقه في أمريكا لا يمكن تعميمه في كل المجتمعات الأخرى. والمفترض أن حجم المشتركين في «الإنترنت» يتضاعف كل سنة. فإذا كان ذلك صحيحاً، سيكون كل شخص فوق هذا الكوكب متصلاً بـ «الإنترنت» بحلول عام 2000. لكن هناك عقبة حرجة يتعذر اجتيازها. وقد عبر ثابو مبيكي، نائب رئيس جنوب افريقيا عن ذلك بقوله «ان بشراً لا يقل عددهم عن نصف البشرية لم يستخدموا التلفون مرة واحدة في حياتهم. وحقيقة الأمر أن هناك خطوطاً للتليفون في منهاتن أكثر مما يوجد منها في كل بلدان افريقيا جنوب الصحراء!» كما قال الكاتب الصحفي دافيد كلاين في مجلة Hotwire أن المستقبل قد يكون بمثابة أرض

العجائب لأقلية ممن تتاح لهم الموارد والقدرة على الحركة والتعليم العالي. وقد يكون في الوقت نفسه بمثابة عصور مظلمة لأغلبية المواطنين الفقراء، غير الحاصلين على التعليم العالي، والذين يوصفون بأنهم لا ضرورة لهم. ومازال بوسعنا أن نتحدث عن الأبرتهايد المعلوماتي. وقد اتخذت القطبية الثنائية عدداً من الأشكال طوال القرن العشرين: الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المتجهون إلى المستقبل والمتجهون إلى الماضي. ويمكن أن تضاف «القطبية الثنائية المعلوماتية» إلى هذه القائمة.

لقد جاءت بداية «الإنترنت» على يد المؤسسة العسكرية، بالذات الأمريكية. وبذلك كانت جزءاً من «الدومين العام» في مرحلتها الأولى. وقد أصبحت الآن جزءاً من «الدومين الخاص» أساساً. وكانت خصخصة شبكات المؤسسات العلمية الاقليمية في الولايات المتحدة بداية لظهور أساس تجاري للشبكات المترابطة الحالية. وكان أهم تغيير في طبيعة الشبكة العالمية هو البروز الحتمي لمواقعها التجارية. ولو كان الأمر متعلقاً بالاقتصاد، لكان انتصاراً للسوق الحرة على التخطيط المركزي. ولكن نظراً لاتساع نطاق الخصخصة، فإن أسرع الموضوعات انتشاراً هي المواد البورنوجرافية، وليس التعليم أو التدريب أو التوعية الصحية. إذ يبدو أن الأذواق والاهتمامات الخاصة ليست متفقة مع الأهداف المعلنة لدعاة عصر المعلوماتية. وليس من المرجح أن تؤيد «الإنترنت» وعودهم الجميلة، بدلاً ن أن تصبح ملجأ للإرهاب المعتمد على التكنولوجيا الرفيعة، عن طريق تيسير الأنشطة غير المشروعة في عالم «المافيا» السرية وتجار المخدرات والجريمة المنظمة والانحرافات الجنسية، والهواة أو المحترفين الذين يعملون على زعزعة المؤسسات الوطنية والدولية.

ولكن فكرة الأبرتهايد المعلوماتي في حاجة إلى مزيد من البحث. وكما ذكرنا من قبل، فإن من المساهمات الأساسية لثورة المعلوماتية أنها أزالت القدسية عن رؤية العالم كما تبدو للحواس البشرية، إذ أن الكمبيوتر الصغير وغيره من ارهاصات الذكاء الآلي قد زعزعت الرؤية القديمة للعالم التي كانت متمركزة حول الإنسان، ونزعت عنها طابعها المطلق باعتبارها إطاراً مرجعياً «نسبياً». وقد أثبتت أجهزة الكمبيوتر أن الآلات الدقيقة الشبيهة بالروبوت، والتي تعمل بسرعات تفوق كثيراً الايقاعات البيولوجية البشرية، قد لا يكون هناك غنى عنها في طموح البشرية لتحسين ظروفها والسيطرة على بيئتها.

وعندما نستبعد النظرة إلى الجنس البشري على أنه محور الكون، يمكن أن نفقد فكرة أخرى هي أنه يجب النظر إلى البشرية على أنها كتلة واحدة لا تقبل التقسيم. فأصحاب الأمية الكمبيوترية يمكن أن يبدوا وكأنهم فائضون عن الحاجة، وهذا ما يجعل الأبرتهايد المعلوماتي خطراً حقيقياً. وعملاً بهذا الخط من التفكير، نجد أن هناك أوجهاً للتشابه تلفت النظر بين قوانين السوق وهيكل العمل عن طريق شبكات المعلومات. فنحن في الحالتين نتعامل مع أنظمة يقال عنها أنها تصحح نفسها بنفسها، وإنها بطبيعتها تصاب بالضرر

عندما تتدخل السلطة البشرية (الدولة، الأيديولوجيا، الأخلاق، التشريع، الخ)، وتحاول أن تخضعها لآليات من صنع الإنسان، وأن أية محاولة لفرض الرقابة على المعلومات، أياً كان نوعها (حتى على البورنوجرافيا، أو الإتجار في المخدرات، أو غسيل الأموال، أو الجريمة المنظمة، أو الإرهاب بالتكنولوجيا الرفيعة، الخ) تتعارض مع جوهر ثورة المعلوماتية، ومبدؤها الأساسي هو أنه لا يجوز الحد من التدفق الحر للمعلومات تحت أي ظرف. وهذا الافتراض الأخير يواجهنا بالسؤال الأساسي عما تعنيه المعلومات في «عصر المعلوماتية».

واذا كانت المعلومات شأن النقود مصدراً للقوة، ستكون المعلومات أكثر ارتباطاً بمن يرسلها عنها بمن يتلقاها. ومهما يكن هناك من تفاعل بين المعلومات، ستظل القوة في يد من يبتكرون أجهزة المعلومات وبرامجها. ومن يملكون أسرار تكنولوجيا «الحقيقة المتصورة»، ونظراً لأن المعلومات المهمة هي المعلومات الحية فقط، ستكون هذه الأخيرة محلاً للتلاعب من جانب من يملكون القوة بفضل شبكات المعلومات، ولو عن طريق الريموت كنترول! ونظراً لأن المعلومات الإلكترونية ليست ملموسة، فمازال هناك اختلاف في الرأي حول موقعها في المفهوم القانوني للملكية، مما يتيح للمتلاعبين بها قدراً هائلاً من القوة. ومازالت القوة العسكرية حتى الآن هي التعبير الأعلى عن القوة. ولكن مع تقدم عصر المعلوماتية، يمكن أن تصبح قوة المعلومات أكبر من القوة العسكرية. وفي عالم ما بعد المعلومات، يخشى أن تصبح المعلومات الموجهة خاطئة، وهو احتمال لا بد من مواجهته قبل فوات الأوان.

يضاف إلى ذلك أن تخمة المعلومات كثيراً ما تجعلها بلا طعم وبلا جاذبية وغير مثيرة للاهتمام. ونظراً لأن المعلومات هي سوق، فهناك حاجة إلى حوافز لزيادة قيمتها السوقية. ومن ثم يجري استخدام المشهيات مثل المواد المثيرة والكتابات الجنسية والعنف، وبشكل أعم، تحريف الثقافة والانحطاط بها.

يضاف إلى ذلك أن عالم الكمبيوتر الصغير، لأنه بعيد عن قدرتنا على التحكم البدني، فانه يمكن أن يفلت من أيدينا. وقد عرفنا حالات تمكن فيها مقتحمون حسنو النية من فك الشفرة التي تحمي معلومات بالغة الحساسية في قلب مؤسسات دول العالم الكبرى. وشهدنا بورصات عالمية تهتز بسبب المضاربة المعتمدة على الكمبيوتر. ولا نستطيع أن نسكت على احتمال أن نرى أجهزة الروبوت الذكية في يوم من الأيام تخرج عن سيطرة خالقيها من البشر في تكرار «بعد حداثي» Post-modernist لأسطورة تلميذ الساحر القديمة. ونظراً لخطورة المسألة، لا يمكن استبعاد أن يتم عن هذا الطريق إطلاق ترسانات العالم النووية في تفاعل متسلسل. فكيف يمكن اتخاذ تدابير اجهاضية لمنع وقوع محرقة عالمية بطريق الخطأ؟ أعتقد أن كثيراً من القضايا التي حاولت إبرازها في هذه العجالة هي في صميم أي تفكير منهجي بشأن كيفية التوفيق بين تكنولوجيا عصر المعلوماتية، وبين احتياجات السلام والتنمية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فيما أضحى «قريتنا الكونية».



اجتماع

الاستلاب والارتداد:
الاسلام بين روجيه غارودي ونصر حامد أبوزيد

علي حرب
المركز الثقافي العربي، بيروت 1997، 119 صفحه
مراجعة: محمد الأسعد*

ربما هي تفكيكية ما بعد الحداثة، ما يحاول علي حرب استخدامها في كتابه النقدي العنيف هذا، أو مجموعة مقالاته بالأحرى، ضد اطروحات غارودي في شؤون العقيدة الإسلامية، وضد اطروحات أبوزيد في دراسته للنص القرآني بوصفه نتاجاً ثقافياً لبيئة محدَّدة. فكلا الكاتبين يمثل ارتداداً إلى موقف لاهوتي: الأول، نحو اللاهوت الديني. والثاني، نحو اللاهوت العلماني كما يرى علي حرب. واذا كان واضحاً حتى الآن في الثقافة العربية المعاصرة ما يعنيه اللاهوت الديني، فان ما يعنيه اللاهوتُ العلماني لايزال غامضاً. والأكثر غموضاً بالطبع هو موقف الناقد الذي لا يصرِّحُ في هذه المقالات بمستنداته الفلسفية بشكل كامل.

تتجه أعمالُ غارودي بالنقد إلى التجليات التاريخية للعقائد الدينية الثلاث: المسيحية والاسلام واليهودية، وإلى الاعلاء من شأن المنابع الأصلية أو الغيبية لهذه العقائد، أي أنه يرفض الأشكالَ التاريخية للعقيدة ويعود إلىَ ما يتصوَّره أصلاً نقياً خالصاً، يحمل تعاليمَ وقيماً وأبعاداً انسانية تجسَّدت في نصوصِ الوحي وأعمالِ الأنبياء ومصادرِ التأسيس.

هذا المنهجُ، نقدُ التحقّق التاريخي للمبدأ وأشكاله التي يتخذها باعتباره انحرافاً عن الأصل الموجود دائماً والقائم في التجربة الأولى، يكاد يكون السمةَ العامة في أعمال غارودي، وكان الدافعُ الأساس وراء مقاربته للاسلام والديانات الشرقية، بحثاً عن الأصل الذي يحرّرُ البشرية المعاصرة، من: الفساد والانحطاط والبربرية وفقدان المعنى. أما أعمالَ أبوزيد فتبدو معاكسةً لهذا النهج. إذ انهَا تزيل عن الأصل قداسته، وتنظر اليه بوصفه تجسّداً تاريخياً محكوماً بشروط ثقافية ولغوية، وهو ما يسمح بتحليله وتقديم تأويلٍ علمي أو فهم موضوعي له.

* سكرتير تحرير مجلة الزمن.

موضوع أبوزيد هو النصُّ القرآني تحت عنوان مفهوم النص. وما تأويلهُ إلاّ الوسيلة الفعالة لنقد الفكر الديني القديم والحديث. إنه الأداة الفعالة التي يراها صالحةً لمناهضة المشروع الأصولي. والشرطُ الأساس لنجاح مشروع النهضة والتجديد. وهذا هو بالضبط هدفُ غارودي أيضاً، والقائمُ على مواجهة المشروع الأصولي الراهن بالأصل الآلهي الصافي والبريء من تشويهات التجسّدات التاريخية.

الاثنان يلتقيان اذن، كما يقول حرب، في الوسائل والغايات، برغم تعاكس إستخدام أدوات التحليل. ولهذا يعتبر كلتا الممارستين لاهوتية، بمعنى قيامها على أساس استلابي؛ إنها ترتد إلى نموذج أصلي (منبع العقيدة عند غارودي والعقيدة المأولة عند أبوزيد) مستلبةً بهذه الحقيقة الجاهزة: الهوية أو الفردوس المفقود. الهوية المفقودة بالنسبة للديني، وهي ما يستلبه، هي حقيقة الوحي التي تم تحريفها عبر الأشكال التاريخية التي استلهمتها. أما الهوية المفقودة بالنسبة للعلماني، وهي ما يستلبه أيضاً، فهي حقيقة تاريخية الواقع الذي تم اطراحها ونسيانها والابتعاد عنها في خضم الاستبداد الكهنوتي وارهاب العقل الأصولي وظلام العقل الغيبي والخرافي.

اذا كان حرب لا يصرح بمستنداته التي سمحت له بالجمع بين العقل اللاهوتي والعقل العلماني في كيس واحد، والقول انهما يرتدان مستلبين إلى ما يسميه لاهوت التحرير، فمرجع ذلك – ربما – إلى أن مقالات كتابه هذا كانت صحفية تحمل سمات السجال الصحفي وليس الأكاديمي، ومع ذلك فاننا نستطيع استشفاف شيء من هذه المستندات عبر الاشارات التي وردت في السياق. إنه يتحدث منذ البداية عن مفهوم «التباس المعنى» وهو من المفاهيم التي أعادت التفكيكية المعاصرة احياءها واستخلاصها من موروث محدّد في الثقافة الغربية (الرومانسيون الألمان، نيتشه، اليسار الهيغلي، هيدغر) وتعني بالدرجة الأولى أن ظواهر الوجود تمتلك سماتَ تعارض لا ينحلّ. ويرفض هذا المفهوم بالطبع المرحلة الثالثة في الجدل الهيغلي، مرحلة التركيب بيّن المتعارضات، والوصول إلى انحلالها في تركيب جديد جوهرهُ الانسجام والوضوح. ولأن سمة التعارض جوهرية في الوجود، يظل أيُّ خطابٍ ملتبساً، ولا مرجعية للحقيقة، سوى الخطاب ذاته. الخطابُ الذي حقيقته ليست سوى حشد من الاستعارات والتشبيهات (نيتشه). ومن هنا يمكن أن نفهم تأكيد حرب منذ البداية على أنه «لا مجال للحسم في ماهية المعنى أو في قول الحقيقة» غاية أي خطاب ثراء المعنى لا وضوحه، فهذا الأخير عبث ولاهوتيه، لأن لا وجود لحقائق أو حقيقة واحدة متعالية. ما تستطيعه الممارسة النقدية وهي تعرّي الممارسات الغيبية وتحرُّر الفكر، هو انتاجُ هوية غير جاهزة، هوية هي كناية عن علائقنا بالعالم وممارستنا لوجودنا بالانفتاح الدائم على كل الأبعاد والأفاق لاجتراح الممكنات وازالة المعيقات، وبصورة نخرج بها في علاقاتنا بذواتنا وبالغير مخرجاً أكثر علماً وثراءً وقوة. والممارسة النقدية، بالنسبة لحرب ليست استعادة ما تقدّمَ أو ما تأخر، بل الخروج على ما تقدم وتأخر والتحرّرُ منهما، بتحويلهما وصرفهما وتغيير علاقتنا بأنفسنا وبالأشياء، بحيث يؤدي هذا إلى اعادة تشكيل جغرافية المعنى، واعادة رسم خارطة القوة وعلاقات السيطرة.

في هذا التوصيف للعملية النقدية، ترد تعابيرُ دالّة مشتقةٌ من حقول معرفية عدة: «انتاج الهوية» هو الانكار الوجودي للهوية المسبقة للانسان والعالم. الوجّود هو المعطى الأول في العالم، أما الماهية فنتاج فعل الحرية الانسانية. «الانفتاح الدائم واجتراح الممكنات»، يمكن ارجاع هذين التعبيرين إلى مقولات فلسفة الفيزياء الحديثة (الكوانتم)، مثل «اللايقين» التي تعني ان شرط الهوية يكمن في علائقها السياقية، وليس جوهراً قاراً فيها، والممكن الذي هو وجه واحد من وجوه الواقع بوصفه احتمالاً.

هذه هي بعض مستندات حرب في نقده لعقلين يتحركان نقدياً على خلفية لاهوتية، كما يرى، أي على خلفية الايمان بوجود الهوية المفقودة، أو الواقع القائم الذي يمكن مقاربته، مادام النص نتاجاً له، بتبني أدوات التحليل العلمي أو العلماني. علمانية أبوزيد من هذا المنظور، أو أي علمانية تقول بالماهيات المسبقة، سواء أكانت وحياً أم واقعاً دنيوياً، تبدو وجهاً آخر من وجوه العقل الديني.

... وهكذا، فان غارودي، سليل العقلانية الديكارتيه وعصر الأنوار، يمارس النقد بالمقلوب. انه يتخذ ثمرات الفكر النقدي الحداثي وسيلة للارتداد إلى العقل الديني بجذره النبوي والتوحيدي وللدفاع عن العقل اللاهوتي، في حين أن النقد كما يراه حرب نشاط عقلاني هدفه كشف ما تستنبطنه منظومات العقائد وأنظمة المعارف من مضامين أسطورية ولاهوتية، ومن هنا جاء القول بأن غارودي يمارس النقد بالمقلوب، لأن هواجس العقيدة تغلبت لديه على ارادة المعرفة والكشف.

وكذلك فعل أبوزيد كما يرى حرب، وان بطريقة معكوسة. فهو بالرغم من دعوته التنويرية وموقفه العقلاني يرفع الشعار القائل: أنا أفكر، إذن أنا مسلم، مستخدماً بصورة خادعة مقولة ديكارت: أنا أفكر إذن أنا موجود. وهكذا يقوّض أبوزيد الانجاز الديكارتي وعقله التنويري، لأن التنوير كما يرى حرب معناه خروج المرء من قوقعته الدينية ونهوضه من سباته العقائدي.

كلا المفكرين، إذن، مستلبٌ من قبل فكرة قبلية جاهزة، ومثل هذا الاستلاب لا يخلق واقعاً ولا يحقق تقدماً، بل هو ارتدادٌ إلى الوراء والتراجع عما تحقق. المستلبُ لا يصنع حقيقة بقدر ما يعتقد انها موجودة في ماض لن يعود، أو في مستقبل يتباعد عنه باستمرار. وهكذا يقفز عن الوقائع وينفي نفسه عن العالم المعاصر. غير ان القارئ أو المثقف المتابع اذا كان يستطيع لمسَ هذا الاستلاب والقفز عن الوقائع في أطروحات غارودي الذي يُكثر من الحديث عن الفرص الضائعة التي يمكن استعادتها، ويمجد الحالة الأصلية التي كانت عليها العقائد الدينية، فانه لا يستطيع لمس الأمر نفسه في أطروحات أبوزيد الذي يُخضع هذه الحالة الأصلية للتحليل والتأويل ويحاول تأريخها، وازالة الهالة الاسطورية المحيطة بها، واعتبارها نتاجاً ثقافياً لمجتمع وثقافة محدّدين، مع ما يستتبعه ذلك من تغيير علاقتنا بها. و«تشكيل جغرافية المعنى» و«اجتراح الممكن» الذي يطالب به حرب.

في عرضه لما يسميه مآزق ومطبات غارودي، يقول حرب ان هذا الفكر يعمد إلى تحييد الأسس والاصول والبدايات الممثلة في نصوص الوحي وتجارب الأنبياء، لكي يركز

نقده على التفاسير والتأويلات أو على الممارسات والتطبيقات، كما يتجلى في موقفه من الاسلام. فقد فبرك لنفسه صورةً مثالية نموذجية عن العقيدة الاسلامية لم تُترجَم في عهد من العهود، وتعامل مع الاسلام كحقيقة متعالية أو كمعنى أحادي أو كأصل في غايةٍ الصفاء وكنموذج في غاية الاكتمال. ثم انتقد انطلاقاً من هذه الصورة الخرافيةً القراءات والممارسات الأصولية لكي يتهمها بالتشويه والتضليل وعدم الأمانة للشريعة الحقيقية والتعاليم الأساسية، وبذلك ينسف غارودي مهمتهُ من أساسها ويتراجع عنها فيما هو يدعو إلى الأخذ بها. أنه يؤسس لأساطير جديدة بقدر ما يريد لنا العودة إلى أساطير الأولين. ولن يقود هذا النقد إلاّ إلى المزيد من الطعن والانتهاك والتحريف للبدايات والأصول، لأن الأصول الصافية لا تُترجم إلاّ على نحو ما تُرجمت اليه. ويصل حربُ إلى القول إنه آن لنا أن نتحرّر من وهم الفصل بين الأصل وفرعه أو بين العقيدة وترجماتها أو بين النظرية وممارستهَا. ولن يجدينا نفعاً أن ننتقد الوحدانية الأصولية التي تمارسها الأصوليات باسم وحدانية أخرى أكثر تعالياً، أو لصالح أصولية أخرى أكثر صفاء ونقاء على ما يفعل غارودي، لأن مآل ذلك حروفية أكثر جموداً وأحادية أكثر استبداداً وأصولية أكثر تطرفاً وارهاباً. الأجدى أن نعيد النظر في التعامل مع الأصول والنماذج بحيث نقرأها قراءة جديدة، لا تقوم على نفيها والقفز فوقها، إذ ذلك جهل وعبث، ولكن لا تقوم في المقابل على استعادتها والتماهي معها، إذ ذلك وهم وخداع.

هذا النقد الموجه إلى فكر غارودي، بقدر ما يبدو قوياً في قبضه على نقطة ضعفه الأساسية، بقدر ما يبدو ضعيفاً ومتمحّلاً أمام فكر أبوزيد. فاطلاق تعبيرَ «لاهوت اَلتحرير» على الفكرين لا يكفي برهاناً على أن أبوزيد يأخذ التأويل العقلاني أو العلماني مأخذاً لاهوتياً.

يعتذر حرب عن الاسهاب في مشروع أبوزيد الفكري ولا يتطرقُ اليه إلاّ على نحو خاطف هنا، محيلاً القارئ إلى كتابه «نقد النص»، الا أن هذا النحو الخاطف يكفي لاعطاء صورة تقريبية لموقفه، فقد طرح هنا ما اعتقدَ أنه الجديد في محاولة أبوزيد، وعدّدَ ما اعتقد أنه مآزق هذه المحاولة.

يعترف حرب بدايةً بالجديد الذي تنوي عليه محاولةُ أبوزيد، وهو الأمر الذي لم يعترف به لغارودي الذي وصف خطابه بالهذيان الأيديولوجي والهشاشة المفهومية. هذا الجديد هو: (1) إعادة النظر في مفهوم الوحي ببحث شروط إمكانه، أي بحث الشروط التاريخية والمعرفية التي جعلت ظاهرة الوحي أمراً ممكناً ومعقولاً. انتشار الكهانة مثلاً. (2) تحليل مستويات النص القرآني من حيث طريقته في إنتاج الدلالة، والكشف عن آليات تشكّله وتثبيته وبخاصة آليات اختلافه عن النصوص المشابهة، كالشعر وتعاويذ الكهنة، أي الآليات التي حقّقَ بها هويته وتمايزه ومارس بوساطتها سلطته وتفوقه على ما عداه من خطابات. (3) تحليل أنماط توظيف النص أيديولوجياً، وكيفية تحوّله من أداة لمشروع ثقافي هدفه تغيير الواقع إلى مجرد مصحف أو أداة زينة، إلى شيء مقدس بَذاته، وَبذلك تم تثبيته وفصله عن الواقع الذي انتجه والثقافة التي تشكل بها وتفاعل معها أو ساهم في إعادة بنائها وتشكيلها.

ومع أن حرب ينتبه إلى طريقة عمل أبوزيد على مستوى نقد التراث وتحليله، مع التركيز على النص القرآني بوصفه محور الثقافة الاسلامية، ومستوى تقديم تأويل علمي أو فهم موضوعي للاسلام مضاد لطريقة الجماعات الاسلامية، وبرغم انتباهه إلى أن هذه الطريقة تؤدي إلى تصديع البناء الرمزي الذي يتحصن داخله خصومه الاسلاميون ونزع المشروعية عن مشاريعهم، وتعرية آليات الحجب والتضليل التي يمارسها أصحاب الخطاب الديني المعاصر باسم الدين، إلاّ أنه لا يتوانى عن الاشارة إلى ما يسميه مآزق مشروع أبوزيد وتتمثل في جانبين: جانب الجدوى المفترضة لهذا النحو من نقد التراث والجانب الابستمولوجي.

على صعيد المأزق الأول يعتقد حرب أن مأزق المشروع يكمن في دعوته إلى تأويل علمي للدين ينفي جوانبه الاسطورية والغيبية من أجل مصالحته مع النظرة العلمانية، ظناً منه أن ذلك يقضي على احتكار الجماعات الاسلامية للدين. وهذه سذاجة كبرى، لأنه اذا كان ثمة ضرورة للابقاء على الدين كعنصر فاعل في مشروع النهضة والتجديد كما يرى أبوزيد، فان أهله والناطقين باسمه هم أجدر من يقوم بهذه المهمة. ولا يرى حرب حلاً إلا بالوصول إلى تسوية مع المؤسسة الدينية تشبه التسوية التي حدثت في أوروبا، أي إلا اذا غُلبت المؤسسة الدينية على أمرها كما حصل للكنيسة في الغرب، فتصبح عندئذ أحد مصادر المشروعية لا غير، بحيث يقتصر نشاط المؤسسات الدينية على الجوانب العقائدية والمعرفية والخلقية، وعندها لا تكون لها ولاية عامة على الناس، بل على الذين يؤمنون بها. بالطبع لرجال الدين الحق في أن يتعاطوا الشأن السياسي كما هو حق كل انسان، ولكن يُعاملون عندها كما يُعامل الساسة، أي يفقدون صفتهم العلمية وسلطتهم الدينية.

في هذه النقطة النقدية، التي يوجهها حرب، الكثير من التمحّل، لأنه يقلب مأزق الثقافة العربية المعاصرة كلها، بل والحركات الاجتماعية العربية كلها إلى مأزق خاص بمنهج أبوزيد وتفكيره، ألا يفعل أبوزيد في جديده نفس ما يلحّ حرب على المطالبة به في كتابه هذا: «أن نعيد النظر في التعامل مع الأصول والنماذج بحيث نقرأها قراءة جديدة لا تقوم على نفيها والقفز فوقها، إذ ذلك جهل وعبث، ولكن لا تقوم في المقابل على استعادتها والتماهي معها، إذ ذلك وهم وخداع»؟.

ثم لماذا لا يكون نفي الجوانب الأسطورية والغيبية ومصالحة الدين مع النظرة العلمانية أحد عناصر فعالية النهضة والتجديد؟ وهل مجرد الحديث في الاسلام وعن فهمه يجعل من الجماعات الاسلامية التي تحتكر الدين ممثلةً وحيدةً له؟ نعتقد ان طريقة أبوزيد تحوّل التفكيرَ الديني إلى فكر انساني، شأنه شأن كل الموروثات الفكرية الانسانية. أما قضية الاحتكار التي تتصل بارادة الهيمنة وتطلّب السلطة، فأمرٌ يختص بكل الخطابات، دينية وغير دينية. ولا نعتقد أن أبوزيد أو أي مفكر آخر يمتلك قوة تلك الجرّافة التاريخية الضخمة التي غلبت الكنيسة في الغرب على أمرها، أي حركة النهضة الشاملة، حتى نطالبه بهذه المهمة بالطريقة التي يراها حرب عناصرُ عدة وهائلة، فكرية ومادية، بدءاً من اختراع المطبعة والمغزل وصولاً إلى الفتوحات الفكرية والجغرافية.

على صعيد المأزق الثاني، فان حرب يراه في أن أبوزيد لا يتخلى عن منهجه «الواقعي» في التعامل مع النص. مع أن هذا المنهج فقد مصداقيته ولم يعد واقعياً. أو بات يستخدم على الأقل بطريقة تحجب الواقع والنص معاً. والمعني بذلك المنهج الذي يتعامل مع النص بوصفه «نتاجاً للواقع» أو أداة لانتاجه وتشكيله. والنص الذي يكون كذلك ينتهي بانتهاء الوقائع التي تنتجه أو ينتجها. ولهذا فان المنهج الواقعي كما يمارسه أبوزيد يفضي في مآله الايديولوجي إلى ما يسميه هو: «اهدار كينونة النص» إنه منهج ينفي حقيقة النص بقدر ما يتعامل معه بصفته مجرد نص على الحقيقة. في كلا الموقفين، اللاهوتي والواقعي، تقوم الحقيقة خارج النص وبمعزل عن الخطاب، مع فارق أن النص في المذهب الواقعي يرتبط بواقع نسبي متغير غير منزه، ولهذا يكون قابلاً للنقض على أساس معيار يفرّق بين الحقيقي وغير الحقيقي.

ما يعنيه حرب بوقائعية النص هنا، والتي يعتقد أن المنهج الواقعي يهدرها، هي أن النص بحد ذاته يشكّلُ واقعةً تفرض نفسها على القارئ، ومن هنا قوة النص ومحوره بل وحضوره. ويحضر النص بقدر ما يشكل بؤرةً للمعنى أو مداراً للقول أو بنيةً للفهم أو ملتقى للحقائق.

مرة أخرى، نجد حرب يستخدم أسلحةً من ميادين مختلفة، أكثرها وضوحاً ذلك الموروث الرمزي عن مفهوم الفن الذي تبلور لدى «جاك ديريدا» في مقولته القطعية: «لا شيء خارج النص». واذا كان مدار الفكرة الرمزية المبدئية يقوم على استقلالية العمل الفني أو النص عن أي حقيقة خارجية، وليس على انكار وجود الواقع ذاته، فان هذا المدار سيتسع في ما بعد، ليشمل طرح فكرة تعددية الواقع ذاته ونفيه، وليشمل كل النصوص، أو نظم العلامات، الدينية وغير الدينية، بتغيير السيميولوجيا.. وهكذا يصبح علينا أن ننكر مع جاك ديريدا، وبعد ذلك مع علي حرب وجود العالم الواقعي نفسه خارج اللغة. فالفكرة الأساسية التي انطلقت من الرمزية وأصبحنا نواجهها في شتى الاتجاهات الحداثية، وما بعد الحداثية، في بنيوية ليفي شتراوس وتفكيكية ديريدا وسيميولوجية أمبرتو إيكو، هي القول باستقلالية اللغة بوصفها نظاماً رمزياً من العلامات، واستقلالية النص الذي يضمن المعنى أو طبقات المعنى، ليس بالعلاقة مع ما هو خارجه، بل بالعلاقات الداخلية بين العلامات.

النص ليس نتاجاً لواقع خارجي، بل نتاج علاماته. لا حقيقة إذن خارج النص. وما كان يعتبر واقعاً واحداً وحقيقة واحدة وطريقة نظر واحدة في الفيزياء التقليدية وفي الفلسفات التي استندت اليها (نيوتن - ديكارت) تحدّدُ ما تكون عليه قوانينُ العقل، حلّت محله خطابات انسانية محدّدة ونظمُ معتقدات، وأفعالُ تأويل يمارسها كلٌ منا داخل ثقافته وذاته (فوكو - ديريدا).

وما يعنيه القول بأن للنص وقائعيته أو حقيقته التي لا تعلق لها بأي واقع خارجي، الهي أو دنيوي، هو أن هناك عدداً من وجهات النظر ذاتية بمجملها، وعدداً من الحقائق

نسبيـة بمجملها، أما وجود العقل الواحد فخرافـة، وما يبنيه ان هو الاّ واجهـات. نحن كما يقول فيتجنشتاين «لا نستطيع الوصول إلى مـا وراء لعبة اللغة، تلك اللعبة التي لا نستطيع مع استغراقنا فيها القول مـا تعنيه الكلمات خـارجها. لا يوجد شيء نستطيع قوله خارج اللعبة، كلٌ ما نستطيعهُ، قولُ ما نعتقده في داخلها».

يختار حرب هذا الموقف المتطرف، أو الوجه الآخـر من وجوه الحداثة التي يُطلق عليها الآن ما بعد الحداثـة، ويصب غضبه على كل إيضـاح للمـعنى بحسبان ذلك اقراراً بأسـبقية الماهية والهـوية أو الحقيقـة المتعاليـة. التباس المعنى لديـه يعني تأجيل أي حكم أو تعليقه، والتعددية تعني عدم امكانية ظهور وتحقق واقع ما. الحقيقة في الرؤية التفكيكية، ببساطة، ليست واحدة وقائمة خارج النص وبمعزل عن الخطاب (اللاهوتي) وليست نسبية ومتغيرة (الواقعي) بل هـي غير موجودة إلا كـحقيقـة نصية لا تعلق لها بأي نوع من أنواع الواقع. جذر كلمة تفكيك في اللاتينية يعني الهدم، وليس مصادفة أن يجيء بعد كلمة «بنية» من البناء. هذا العالم أنقاض أم بنى؟

تعاملُ حرب مع هذه المفاهيم هنا يشبه تعامل اللاهوتيين، انها بدهيات وآيات مقدسة، أو لاهوت بالأحرى، اذا استخدمنا طريقته في توزيع التسميات. هل الواقـع القائم، واقع الذات والعالم، جاهز وذو هوية محددة، ذو بنية كما تذهب إلى ذلك حداثة التنوير، يمكن أن يتعرف عليها العقل؟ أم هو وهـم نخلقه ونخترعه، انقاض وشظايا في الخطابات كما يذهب التفكيكيون؟ بين وجهتي النظر هاتين يبدو الواقـع على أساس كشوفات الفيزياء الحديثة احتمالياً. ليس جاهزاً بالمعنى اللاهوتي، ولكنه ليس منعدماً بالمعنى ما بعد الحداثي. إنه قائم على أساس ثنائيـة الممكن والمتحقق، أي ان ممكناته (التعددية، والتباس المعنـى، والتأجيل) جزء منه. كما أن تجسّداته (النظم الاجتماعية، والعقائد، والتاريخ) جزء منه أيضاً. ومن هنا ليس خطيـئة التعامل مع هـذا الواقع بوصفه حالـة متجسّـدة أو بوصفه حالةً مؤجلة. وما يفعله أبوزيد هو التعامل مع أحد التجسدات التي يساهم البشرُ في توليدها من بحر واسع من الممكنات. وما التأويل إلا حالة وعي بهذه الثنائية التي تحكم الوجود: وعي ببنية الوجود وانهدامه في آن واحد معاً.

سياسة

حزب الرفاه والرهان على السلطة

يوسف ابراهيم الجهماني
دار حوران – دمشق 1997، 160 صفحة
مراجعة: فاديا محفوظ*

لم يكن قرار المحكمـة الدستورية التركيـة بحل حزب «الرفاه» الإسلامي مـجرد حالة

---

* باحثة من لبنان.

عارضة. فهو في حقيقته حصيلة تراكمات تعود إلى الاحتقان السياسي الذي شهدته البلاد على امتداد السنوات الماضية ولا سيما في الفترة التي تسلم فيها زعيم الرفاه نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة.

والاعتقاد السائد أنه بعد هذا الإجراء الخطير قد تبدأ مرحلة سياسية جديدة في تركيا عنوانها الكبير البحث مجدداً في هوية تركيا وموقعها الجيو استراتيجي والتاريخي في المنطقة. والحقيقة، فإن حزباً سياسياً بوزن حزب الرفاه الاسلامي يبلغ تعداد المنتسبين اليه أكثر من أربعة ملايين عضو يستحيل الغاؤه بسهولة، فضلاً عن أنه الحزب الوحيد، من بين الأحزاب التركية الفاعلة، الذي يتمتع بامتداد واسع بين النخب المثقفة والمتعلمة إلى جانب نفوذه الشعبي.

وإلى هذا، فإن الصورة اليوم في تركيا تعكس ما يشبه الانفصام الثقافي والحضاري حيث التناقض على أشده بين العلمانية والجذور الدينية للثقافة الإسلامية. وقد كان واضحاً حجم الهوة التي تركتها التجربة العلمانية على امتداد أكثر من ثلاثة أرباع القرن. إذ منذ الغاء أتاتورك للسلطة العثمانية (1923) والخلافة الإسلامية (1924) وإطلاقه لمشروع بناء الدولة الحديثة المؤسَّسة على القطيعة مع الموروث الامبراطوري العثماني، سعت النخبة التركية الحاكمة وبشكل محموم للاندراج في منظومة الغرب سياسياً وثقافياً، بوصفه الحل الوحيد للإنفكاك عن التخلف الشرقي والدخول في عالم الحضارة والتقدم. لكن تركيا المعاصرة التي تأسست على أيديولوجية الدولة/ الأمة؛ أي النزعة القومية العلمانية، والتطلع نحو غرب الصناعة والعلم والحداثة سرعان ما أجبرتها وقائع التاريخ الصلبة على اكتشاف ان حلم التماثل مع الغرب عسير المنال. إذ لا يكفي لتحقيقه التنكر لهوية الشعب الدينية والثقافية وفرض نظام قانوني غربي محل الشريعة الإسلامية والغاء التعليم الديني والأخذ بالرموز المسيحية بدلاً من الإسلامية وبالأبجدية اللاتينية عوضاً عن العربية وإحلال الزي الأوروبي محل اللباس المحلي، وغيرها من مظاهر خيِّل للنخب التركية الكمالية انها تختزل جوهر الغرب وحضارته.

وهكذا أخذت جملة المكبوتات الثقافية والدينية والعرقية في الانفجار داخل دولة الحداثة. ويمكن القول ان القوة الواسعة التي حظي بها حزب الرفاه الإسلامي في خلال السنوات الماضية، هي واحدة من الدلالات الساطعة على وصول التجربة الكمالية إلى الجدار المغلق.

كيف تظهر الصورة التركية اليوم، وخصوصاً في ظل الظروف المعقدة التي تحيط بعمليات تشكل النظام الاقليمي في الشرق الأوسط، واستطراداً النظام العالمي الجديد؟

الرفاه والجيوبولتيكا التركية

تحتل تركيا موقعاً جيوبولوتيكياً هاماً ومؤثراً. فهي نقطة الوصل الجغرافي بين آسيا وأوروبا، وقبل سقوط الجمهوريات السوفيتية كانت خط تماس بين حلف الأطلسي وحلف وارسو. وفي علاقاتها وموقعها مع البلدان العربية تعتبر احدى أهم الدول المؤثرة والمتأثرة

بالقضـايا والمصالح العربية، وبالتالي بالتطورات التي تتصل بالشأن العربي – الشرق أوسطي والخليجي بشكل خاص.

وفي التطورات الأخيرة ظهرت أزمة النظام التركي من خلال استعادة الاسلام السياسي دوره ممثلاً بحزب الرفاه الإسلامي الذي تزعمه نجم الدين أربكان. واستطاع الحزب تشكيل أول حكومة للتيار الإسلامي منذ سقوط الدولة العثمانية. إلاّ أنه في 19 يونيو (حزيران) 1997 غادر السلطة بعد أزمة حكومية وبذلك طويت صفحة أول حكومة إسلامية في الشرق الأوسط جاءت عن طريق المنافسة الديموقراطية البرلمانية، التي لم يحتملها العلمانيون أكثر من عام واحد.

في هذا الكتاب استعراض للمسارات التي أفضت إلى الصعود بأربكان لتشكيل الحكومة، ومقاربة للأسباب التي أدت إلى خروجه منها. ففي انتخابات 1995 حقق حزب الرفاه نصراً مؤزراً على بقية الأحزاب، إذ حصل على 21,3٪ من إجمالي أصوات الناخبين الأتراك وعلى 158 مقعداً في البرلمان.

أما حزب الطريق القويم بزعامة طانسو تشيلر فقد انخفضت نسبة تأييده إلى 20٪. والملاحظ منذ البداية أن حزب الرفاه وإن كانت له نسبة الأصوات الأكثر عدداً ومقاعد البرلمان أيضاً إلاّ انها نسبة إلى المجموع الكلي للناخبين وكامل مقاعد البرلمان، لا تشكل بذاتها وزناً خاصاً بها. وتشير الأرقام التي يتضمنها الكتاب إلى تلك الحقيقة بوضوح (21,3٪ من الأصوات يقابلها 20٪ لحزب الطريق القويم. 158 مقعداً في البرلمان يقابلها 135 لحزب تشيلر (الطريق القويم). ستة ملايين صوت لحزب الرفاه مقابل 5,5 ملايين صوت لحزب الوطن الأم).

أما الخلفية البعيدة لتلك التحولات في الأصوات والمقاعد فتوضحها الأزمة الاقتصادية في تركيا وتفشي البطالة وانهيار احتياط العملات الصعبة في البنك المركزي. وأتت تلك الأزمة على سمعة حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تشيلر التي ترأست الحكومة التركية في 1994.

لم يكن حزب الرفاه عريقاً في التاريخ السياسي. فهو تأسس عام 1983 بديلاً لحزب السلامة الوطني الذي حظر نشاطه اثر انقلاب سبتمبر (ايلول) 1980، وتبنى حزب السلامة الوطني شعار «النظام العادل» تحاشياً لمصطلح «النظام الإسلامي» ولم يحقق في أول دورة برلمانية نسبة العشرة بالمائة الضرورية لدخول البرلمان.

اتسمت محاولة أربكان الاقتراب من السلطة بالحذر والهدوء لمعرفته ان ذلك طريق مليء بالأشواك والممانعات، سواء من جهة مجلس الأمن القومي والمؤسسة العسكرية التي وفقاً للدستور «تقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ مع الدولة التركية وأفكار مؤسسها كمال أتاتورك»، أو من جهة حزبي الائتلاف الحكومي، الوطن الأم، والطريق القويم، اللذين يعتبران أنه ليس من مصلحتهما تنامي الظاهرة الإسلامية في تركيا.

كانت سياسات طورغوت أوزال تعطي فرصة لظهور ما يسمى بالاقتصاد الاسلامي،

واستفاد رجال أعمال اسلاميون من تلك الاجراءات وأسسوا شركات ضخمة أطلق عليها «النمور الخضر» واستفادت هذه الشركات من العلاقات مع دول الخليج. وبعد مجيء ديميريل اختلفت ادارة السياسة التركية الداخلية والخارجية نسبياً، وكان جراء ذلك أن تفاقمت أزمة النظام وتبدلت الاصطفافات الداخلية. ففي هذا العهد وفي سنوات 93–94 كانت تشيلر هي المستجب لأزمة النظام التركي. حتى حزب الرفاه الذي تحالف لاحقاً مع تشيلر بعد انتخابات 97 كان قد شنَّ عليها حملة عنيفة قبل سقوطها وتحالفه معها. وكان أخطر اتهام دعاوي ضد تشيلر وجهه اليها حزب الرفاه، أنها طلبت الجنسية الأميركية. وفي احدى جلسات مجلس النواب في مدينة أورفه ذكر أحد أعضاء حزب الرفاه «أنه لا يمكن اعطاء الثقة لرئيسة الوزراء التي كانت قد فتحت بيتها للرئيس جورج بوش وكان هذا البيت مقر اتصالات الـ C. I. A في تركيا».

في الحملة الانتخابية التي مهد بها الرفاه لقفزته إلى السلطة، أجاد أربكان فن الدعاية وأسلوب الخطابة. وحسب الكتاب، فان أربكان تحاشى تسمية حزبه بالإسلامي بل قال عنه انه حركة سياسية تفهم الديموقراطية وتريد تطبيقها بعمق وصدق، طرح برنامجه المتقارب مع دول المنطقة وكانت الورقة العربية مستخدمة بين يديه بشكل جيد. وفي شأن عملية السلام مع إسرائيل كان لأربكان موقف يتمسك بإسلامية القدس ويعترض على ما أقدم عليه عرفات.

في هذه الفترة، كانت الاتفاقية العسكرية والأمنية والاسرائيلية – التركية هي التطور الأبرز في توجهات تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة. وأوحي أربكان إلى الجميع بأنه في حال تكليف حزبه بتشكيل الحكومة حسب العرف التركي فانه سيلغي الاتفاقية مع اسرائيل. وفي التجربة تبين ان أربكان ذو وجوه متعددة ويلعب مثل البراغماتيين بكل ورقة تمكنه من تحقيق هدفه: تحالف بداية مع خصمه مسعود يلماظ الذي له مقاعد أقل في البرلمان (135) إلى (158) من أصل (550) مقعداً.

كان أربكان يعرف تماماً استحالة ترك الطريق سالكة أمام اعلاناته الانتخابية وشعاراته. ومقابل تحالف أربكان مع يلماز عاد الأخير للتحالف مع تشيلر، إلاّ أن الائتلاف بينهما لم يدم طويلاً في الحكومة. وهنا وجَّه أربكان ضربة قوية في دعايته ضد حكومة تشيلر بشأن مخالفاتها المالية، وساعده في جملته أزمة الثقة بين يلماز وتشيلر وحزبيهما، الطريق القويم – الوطن الأم . وبدت تركيا في حينها على أبواب أزمة خانقة تشاور خلالها ديميريل مع الجنرال اسماعيل حقي واقتنعت الأحزاب والمؤسسة العسكرية بأن يتم تكليف الرفاه بتشكيل الحكومة بعدما كان الجيش يرفض استقدام الإسلاميين إلى السلطة.

في السلطة، كان الرفاه حزب إدارة أزمة، ووقف أربكان عاجزاً عن تحقيق شيء من طروحاته وشعاراته. فهو تحت تأثير الهجمات الصاعقة من الداخل (المعارضة) ومن الخارج (الولايات المتحدة) خفف من لهجته فراح يؤكد على العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، كما صادق على صرف مبلغ 600 مليون دولار لتطوير طائرات "F4" مع إسرائيل.

خلال فترة رئاسته للحكومة، تعرض أربكان لضغوطات متعددة المصادر، وهو، في الأساس، جاء إلى السلطة ضعيفاً برغم تفوق حزبه على بقية الأحزاب. إلاّ أن المؤسسة العسكرية كانت له بالمرصاد، واللعبة السياسية بين القوى كانت كفيلة بانهائه، وهو ما وقع فعلاً بعد اشتداد الأزمة وموجة الاستقالات من الوزارة ومن البرلمان، فقام ديميريل بتكليف يلماز بدلاً من تشيلر حليفة أربكان.

يتضح في العرض الوارد للكتاب، تعقيدات اللوحة السياسية في تركيا، وأهم ما فيها ذلك التفتت في الكتل، إلاّ أن وجهه الآخر يعكس قوة اللعبة السياسية حيث أي تبدل في موقف أي كتلة ولو صغيرة يمكن أن يزعزع الحكومة ويتيح للرئيس فرصة الدعوة لتشكيل حكومة جديدة.. ودائماً العسكر هم من يجمع الحصاد في بيدر لن يتركوا غلاله الحقيقية لأحد.

الجزائر- الحركة الإسلامية والدولة التسلطية

توفيق المديني
دار قرطاس، الكويت 1998، 250 صفحه
مراجعة: كامل قاسم حازر*

لا يتردد مؤلف كتاب «الجزائر ـ الحركة الإسلامية والدولة التسلطية» في حسم رؤيته وموقفه من خلال حقيقتين ومجموعة كبيرة من الوقائع، وظفها في طروحاته وتسلسل كتابه وفق منهجية زمنية وتاريخية لتحميل النظام في الجزائر، الذي لايزال عسكرياً من وجهة نظره، مسؤولية ما انتهت الدولة الجزائرية إليه هذه الأيام. الحقيقة الأولى هي ان الثورة الجزائرية -كما الثورة الفيتنامية- التي عرفها القرن الحالي كثورة شعبية جذرية وظافرة، ضد النظام الكولونيالي القديم في البلدان المستعمرة، وشبه المستعمرة، تعرضت بعد انتصارها لسلسلة انقطاعات واختلافات حادة حول مسألة بناء الدولة ومؤسساتها، وتنظيم المجتمع، وتبني اشتراكية تفصلها فوارق جوهرية عن الاشتراكية العلمية. واذا ما نظرنا إليها من زاوية السياسة الراديكالية التي تطمح إلى بناء دولة الحق والقانون والمجتمع المدني الحديث. فسنجد أنها لم تحقق الديموقراطية ولا الاشتراكية. أما الحقيقة الثانية فهي أن المشروع التحديثي العربي جاء في مشرق الوطن العربي ومغربه، ليس كقطيعة حاسمة مع ما قبلية تاريخ التحديث، وإنما كمولّدٍ للدولة التسلطية العربية بأشكالها المختلفة التي حالت دون ظهور مؤسسات المجتمع المدني، وبنت اشتراكية مشوهة وعرجاء، وأنشأت مجتمعاً استهلاكياً -لا رأسمالياً ولا اشتراكياً- في ظل الرأسمالية التابعة من خلال البنى الاقتصادية للبلدان العربية المحافظة والتقدمية، مرتبطة بنيوياً بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ومندمجة فيه.

في الوقائع يقرر المؤلف أن «بروز الإسلام السياسي على مسرح الحياة السياسية

* باحث وصحافي من لبنان.

في المغرب العربي عموماً والجزائر خصوصاً» مرجعه أن الحركات الوطنية التحررية التي أنجزت الاستقلال السياسي في أقطاره، والحركة القومية العربية بتفرعاتها المختلفة، كانتا تسيطران وبإطلاقية على الطاقات السياسية والشعبية في المجتمع العربي، وتستمدان مرجعياتهما من الأيديولوجيا الغربية بشقيها، الليبرالي والاشتراكي، في اطار الصراع ضد الدول الاستعمارية الأوروبية من أجل الحصول على هذا الاستقلال المحدود.

ويقرر المؤلف أيضاً «أن الثروة النفطية، التي تعاظمت بعد حرب أكتوبر 1973 لعبت دوراً سلبياً في تشويه عملية التنمية، حيث عززت الاعتماد الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والثقافي على الغرب الرأسمالي، ولعبت دور الاتجاه المعاكس لحركة التقدم العربية، مما أجل حركة المواجهة مع التجربة الغربية، ومع إنتاجها التقني والاستعماري الامبريالي، التي كانت ولاتزال أساس استمرار علاقة التبعية البنيوية بين الوطن العربي والمراكز الرأسمالية الغربية، وقاعدة ارتكاز للدولة التسلطية العربية التي عطلت ولادة مسيرة الديموقراطية من خلال منع فئات الشعب والقوى السياسية المعارضة من المشاركة السياسية في الحكم.

ويؤكد المؤلف على ان من «أبرز العوامل التي قادت التيار الإسلامي بما مكنه، ويمكنه من استخدام العنف في مواجهة السلطة، كان القمع الذي مارسته الدولة التسلطية على التيارات اليسارية والديموقراطية، خلال العقدين الماضيين، حيث فتحت الساحة السياسية أمام التيار الإسلامي الأصولي، يضاف إلى ذلك استخدام الدولة التسلطية بطريقة ذرائعية صرفة ورقة تقوية الإسلاميين في مواجهة اليسار والديموقراطيين عن طريق كسب ثقتهم، وامتصاص احتجاجاتهم بالأسلمة الجديدة - الحكومية - للمجتمع ولبعض مؤسسات الدولة، وخاصة التربوية منها حيث تم محاصرة الفكر الماركسي في الجامعات، وتم أيضاً تشجيع المواد الدينية في المدارس وفتح فروع ومعاهد وانجاز جامعات لعلوم الشريعة».

واستناداً إلى هذه المنهجية يقول المؤلف انه «لا عجب أن ينتهي التحديث العربي في إطار من التبعية والخضوع للسيطرة الأميركية» إلى تنمية التخلف والتشوه القيمي والانحطاط الأخلاقي في المجتمع العربي، وإلى تعميق الهوة والمسافة بين الحكام والمحكومين، والطلاق الكامل بين الدولة التسلطية والمجتمع»ويضيف «لقد أدى فشل التحديث العالمثالثي والعربي، منه، وهزيمة حركة القومية العربية العلمانية، وتعقيم الاستعمار الغربي لجدلية المواجهة بين مشروعه الثقافي ومحاولات النهضة العربية، وابقائه الأمة العربية في كل محاولة جدية للنهوض، تحت تأثير الصدمة الغربية المستمرة، صدمة المواجهة مع عملقته التي تنتج كل محاولات المشاكلة مع نشوءات هذه العملقة» أدى كل ذلك إلى تسيّد الدولة التسلطية على المجتمع، وإلى احتلال الحركة الإسلامية الأصولية مكان القومية العربية، وحلول الشعور الديني محل الوعي القومي أو الاشتراكي.

ولهذا وفي وسط الانهيارات المتعددة الأوجه التي تسببت فيها الدولة التسلطية في كل البلاد العربية، والعودة العربية والإسلامية للانكفاء على الموروث الثقافي التقليدي، برزت الحركة الأصولية الإسلامية كعقيدة تحرير وخلاص وأيديولوجية للجماهير

البرجوازية الصغيرة وامتدادها البروليتاري. وهكذا وللمرة الأولى وجدت الحركة الإسلامية الأصولية أداتها الطبقية في البرجوازية الصغيرة التي انجذبت إلى جذورها الدينية، بدلاً من الإندفاع نحو موقف جذري بروليتاري ينسجم مع موقعها الطبقي. فكانت الحركة الإسلامية الأصولية المعبر القوي عن مشاعر الجماهير- البرجوازية الصغيرة- المحرومة واعتقاداتها بشكل لم تحققه أية أيديولوجية أخرى، قومية كانت أم ماركسية.

في تبسيطه للحالة الجزائرية يذهب المؤلف إلى ان الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من الطابع الوطني التحرري الذي تصدر أولويات برنامجها السياسي، لم تكن تحمل في طياتها مشروعاً أيديولوجياً وسياسياً لتحقيق الثورة الديموقراطية العميقة. ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى طبيعة القوى السياسية القائدة لهذه الثورة: جبهة التحرير الوطني، من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وبرنامجها وقصور وعيها السياسي والأيديولوجي، وتركيبتها الطبقية التي يغيب عليها طابع البرجوازية الصغيرة، هذا من جانب، وسيطرة الجناح العسكري من هذه البرجوازية الصغيرة على السلطة من جانب ثان.

وخلف التمييز بين خطين سياسيين وعسكريين، كان يختفي، في الواقع، الصراع بين خطين متخاصمين، يقول المؤلف ان أولهما كان يجد سنده في المدن، وهو وان كان برجوازياً بيروقراطياً بشكل كامن، فقد كان يعقوبياً وداعياً إلى المركزة. أما الثاني، ويمثله قادة جيش التحرير، فكان عامياً يستند إلى الطبقة الريفية، وقليل الاهتمام بالمسائل الأيديولوجية، ناضل أصحابه من أجل مصالح فورية جاعلين من استغلال منظماتهم رهان المستقبل.

لقد أدت سيطرة العسكر بقبضة حازمة في مستهل عهد هواري بومدين بعد اطاحته حكومة بن بيلا (يونيو 1965) إلى ولادة ديكتاتورية عسكرية سافرة وبات الجيش مصدر السلطة الوحيد، ولم يعد مديناً لأحد بشيء، واثر وفاة بومدين وطرح مسألة الخلافة، استلم الشاذلي بن جديد الرئاسة بعدما رجحت كفة العسكر على كفة حزب جبهة التحرير، وأكد العسكر على أنهم مازالوا قادرين على وضع ترتيبات مثل هذه الخلافة، لينتقل وضع الجزائر من عهد الديكتاتورية العسكرية «البومدينية» إلى التسلط البيروقراطي الجماعي في عهد بن جديد.

يُقسم توفيق المديني كتابه بعد «التوطئة» إلى قسمين من أحد عشر فصلاً. ثلاثة فصول في القسم الأول تحت عنوان «أوهام الثورة الجزائرية ومضامين التجربة العسكرية» والتي يبين فيها ظروف زحف العسكر إلى السلطة والتحول من الثورة إلى بيروقراطية انتجت دولة تسلطية تحكمت وأخضعت رقاب «المجتمع المدني» إلى سيفها تحت عناوين الاشتراكية والمشاركة السياسية». وفي الفصول الثمانية للقسم الثاني الذي عنونه «الجزائر فوق بركان الاسلام السياسي» ينتقل المؤلف إلى تناول نشأة تيارات الحركة الاسلامية، وتطورها وحضور الاسلام الاصلاحي السلفي كمرجعية مركزية في النضال الوطني، ثم هيمنة جبهة التحرير الوطني على المؤسسات الدينية وسنوات التراكم بالنسبة إلى الاسلام السياسي والصراع اللغوي وتبلور حركة الاسلام السياسي لحركة معارضة، وصولاً إلى انتفاضة 1988 ونشأة الجبهة الاسلامية للانقاذ، والانفتاح

الديموقراطي واقرار الدستور الجديد ومن ثم تحدي «الانقاذ».

مع دخول الدولة التسلطية الجزائرية في أزمة بنيوية عميقة وشاملة انفجرت في شكلها العنيف بانتفاضة الغضب أو «خريف الغليان»، كما يسميها المؤلف (عام 1988)، سارعت هذه الدولة إلى الالتفاف واستحداث مجموعة تغيرات أبرزها «الاستفتاء على الدستور الجديد – فبراير 1989» بحيث بدا هذا التحول الدستوري الغاء صريحاً لحقبة تاريخية سادت الجزائر تحت عنوان «الثورة الاشتراكية». وكانت أولى مقدمات هذا التحول انتصار «الانقاذ» في الانتخابات البلدية وباتت قاب قوسين أو أدنى من الفوز بالانتخابات التشريعية والسلطة. ولكن كان الأمر عند العسكر محسوماً باعلان الطوارئ وتأجيل تلك الانتخابات ومن ثم اقالة بن جديد وملء مكانه باستقدام بوضياف – آخر رموز الثورة الأحياء – من المغرب لترؤس المجلس الأعلى للدولة. ولم يستمر بوضياف طويلاً عندما قرر العسكر تصفيته وتعيين الأمين زروال خليفة له.

يقول المؤلف في خلاصة كتابه ان اختيار السلطة الحسم العسكري والمحافظة على تحكم الجيش يعتبر علاجاً أسوأ من المرض، أظهر عجز الدولة التسلطية الجزائرية وتقزم الصفوة من العلمانيين التي دافعت عنها. ثم ان ذبح الديموقراطية على يد العسكر في الجزائر بحجة الخوف من التهديد المحتمل للأصولية الاسلامية يؤكد، كما يلحظ المؤلف، أن الدولة التسلطية في البلاد العربية ليست مستعدة للمجازفة بالخيار الديموقراطي وبالتالي المشاركة بالديموقراطية.

وفي خاتمته يجزم ان حل المسألة الديموقراطية الجزائرية في ظل تسيّد الدولة القطرية وتبعيتها للغرب الامبريالي، وهشاشة المجتمع المدني، وضمور المثقفين عن التسيس والتجذير للشعب، وضآلة الجسم السياسي العربي، يتطلب كل ذلك، وضعها في إطارها السياسي والتاريخي، أي على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض باعتبارها السند المنطقي والتاريخي للديموقراطية، هذا، اذا نظرنا إلى الديموقراطية بكونها حق الآخر في الاختلاف... وحريته أولاً وأساساً.

العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل

عايدة العلي سري الدين
دار الآفاق الجديدة – بيروت 1997–1998، 350 صفحه
مراجعة: مهى رسلان حيدر*

قدمت الباحثة اللبنانية عايدة العلي سري الدين مساهمة جادة تضاف إلى مجموع الدراسات التي اشتغل الباحثون العرب والأجانب عليها حول «الأمن المائي في الشرق

* باحثة اجتماعية من لبنان.

الأوسط». وتناول بحثها أحد أبرز وأخطر وجوه الأمن المائي في المنطقة، لجهة ما يشكله نهر الفرات من محور للصراع التاريخي والراهن بين دول المنطقة. والعنوان الذي وضعته الباحثة لدراستها «العرب والفرات بين تركيا واسرائيل» يكثّف الغاية التي رمت اليها.

تنطلق الباحثة من حقيقة ان الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن القومي أو العسكري. وليس من قبيل المصادفة، الآن، ما تتعرض له سورية من ضغوط واضحة مصدرها الجانبان التركي والاسرائيلي. ففي حين تمضي اسرائيل في التمسك بمياه الجولان تذهب تركيا بعيداً في التمسك بمياه الفرات عبر مشروع (GAP) «غاب» وبناء مجموعة من السدود على النهر.

وفي تقدير الخبراء ان الهدف التركي من وراء الضغوط على سورية والعرب هو مقايضة المياه بالنفط من خلال أستراتيجية ترمي إلى التحكم بمياه الفرات ودجلة على حساب العراق وسورية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اسرائيل التي تفضي استراتيجيتها المائية إلى الاستيلاء بوسائل شتى على مصادر المياه العربية وخصوصاً في وادي الأردن ناهيك عما يوفره لها التعاون الاستراتيجي مع تركيا من استيلاء على قسم من مياه دجلة والفرات.

لقد كان زعيم حزب العمل الاسرائيلي السابق شيمون بيرس واضحاً إذ اعتبر ان المصادر المائية الرئيسية موجودة في تركيا وهي تصل إلى سورية ولبنان وإسرائيل والأردن والضفة الغربية. لذلك فان «الحل الأمثل لمشكلة المياه بين اسرائيل وسورية في الجولان يتمثل في أن تتلقى سورية مصادرها المائية من تركيا ونحن سنحافظ على كل مصادر المياه المتوافرة لدينا وهذا هو الحل الصحيح».

وعلى طريقة المزمور التوراتي الذي أوصى اليهود بعد خروجهم إلى مصر بأن يتبعوا نجمة الشمال للوصول إلى «أرض الميعاد» يدفع بيرس سورية في اتجاه الشمال للحصول على مياهها من تركيا ليبرر المطامع الاسرائيلية في مياه الجولان التي تحصل اسرائيل منها حالياً على ثلاثين في المئة من حاجاتها المائية.

غير ان اعلان الزعيم الاسرائيلي عن امكانية حصول سورية على المياه من تركيا كان يشير ولو بطريقة غير مباشرة إلى ارتباط سياسي حقيقي بين أزمتي المياه السورية—التركية والسورية—الاسرائيلية بالرغم من نفي تيميل ابسكيت المسؤول في وزارة الخارجية التركية. فقد أعلن هذا الأخير «ان تركيا لا يمكن أن تعطي المياه لسورية تطوعاً، وإكراماً لعملية السلام في الشرق الأوسط، فقط»، الا ان رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية غوان غور كرّر الدعوة، من أجل التنسيق الاسرائيلي—التركي تجاه سورية عبر دعوة تل أبيب إلى الضغط على دمشق لانهاء ما وصفه بدعمها لحزب العمال الكردستاني. وبالطبع، فإن هذه ليست المرة الأولى التي يدعو فيها مسؤولون أتراك اسرائيل إلى معاونة أنقرة في الضغط على دمشق. فالعلاقات التركية— الاسرائيلية، التي بدأت باقامة علاقات عمل أمنية وثيقة منذ سقوط الملكية في العراق عام 1958، قديمة كما يؤكد الكاتب الأميركي غراهام فولر في كتابه «تركيا تواجه الشرق».

ان ما تشير اليه المؤلفة في شأن تزامن المناورات العسكرية بين تركيا واسرائيل– مع الحديث عن مشروعات المياه المخطط لها لنهر الفرات– يضع القضية في المجال الأكثر خطورة للصراع حول أمن المياه في الشرق الأوسط.

لقد عالج كتاب «العرب والفرات بين تركيا واسرائيل» مواضيع دقيقة وحساسة عبر فصوله الخمسة وملاحقه. فقد تطرق إلى مسألة المياه من منطلق حاجة العرب المائية والأمن المائي العربي ومعاهدات ومشاريع اقتسام المياه، فضلاً عن أزمة المياه في الشرق الأوسط. ويبدو موقع العرب، الآن بين تركيا واسرائيل وكأنه بين فكي كماشة أمنية ومائية. وفي التحليل الذي اعتمدته المؤلفة لاظهار البعد الاستراتيجي للأمن المائي الذي يشكله نهر الفرات، سنرى في شيء من العمق الحقيقة المُرَّة للخيار الذي أخذته تركيا ضد العرب بالتحالف مع عدوهم الوطني والقومي.

ومن المفيد بيان صورة اجمالية عما تضمنته الفصول الخمسة من الكتاب، وهي: الفصل الأول الذي تناول سورية وحاجاتها المائية وتركيا ومشاريعها المائية والأمن العربي المائي ومعاهدات ومشاريع اقتسام مياه دجلة والفرات. وكذلك وجهة النظر التركية لمشكلة المياه بشكل عام والفرات ودجلة بشكل خاص، والعلاقات الدولية الناجمة عن الخرق التركي لمفهوم النهر الدولي. كما تناول هذا الفصل مسلسل الأحداث اليومية المتعلقة بحوض الفرات ومناقشاته مجلس جامعة الدول العربية في قضية المياه والالتزام بدعم حق سورية في مياه الفرات، فضلاً عن موضوع أزمة المياه في الشرق الأوسط ككل.

الفصل الثاني تناول موضوع الحلف التركي– الاسرائيلي وبدء تنفيذه والتعاون العسكري بين البلدين وامتداداته وسعيهما إلى تشكيل جبهة مناوئة لسورية، فضلاً عن بيان قمة دمشق واستباق اسرائيل للقمة التي انعقدت في القاهرة في 21/6/1996 بالتلويح بالجبهة التركية وموضوع الحشود التركية على الحدود السورية وقلق حلف الأطلسي جراء ذلك. كما تطرق هذا الفصل إلى الموقف السوري من القمة والتحذير التركي والموقف العربي من الاتفاق وقضية وصول حزب الرفاه الاسلامي إلى السلطة وسقوطه، وانعكاس ذلك على العلاقات العربية– التركية.

وتناول الفصل الثالث موقف حزب «الرفاه» الاسلامي من الاتفاق، فضلاً عن الموقف السوري من الاتفاق والانتقادات لسياسة العودة إلى الأحلاف والتنديد بالمناورات المشتركة التركية– الاسرائيلية والتوقع السوري لسقوط الحلف بعد وصول الرفاه إلى الحكم. وفي الفصل الرابع تناولت المؤلفة موضوع لواء الاسكندرون الذي ضمته تركيا اليها فأصبح مجالاً للنزاع التاريخي الكامن بين سورية وتركيا. وتضمن هذا الفصل وثيقتين، احداهما في الجانب التاريخي والأخرى في الجانب الحقوقي، قدمهما كل من بطريرك السريان الارثوذكس سنة 1973 وفارس الخوري سنة 1936. أما الفصل الخامس والأخير فقد تضمن جملة من الوثائق والخرائط والرسوم البيانية التي توضح ميدانياً مجالات النزاع المقبل حول أمن المياه.

والكتاب، بما تضمنه وما قدمه من معلومات، يمثل إحدى الاضافات التي يمكن أن تساهم في اضاءة الجوانب المتعلقة بالأمن المائي في الشرق الأوسط، وعلى الأخص في ما يتعلق بالمناطق الأكثر قابلية للانفجار كحوض الفرات وسواه.

Political Science

Turkish -Arab Relations in A Changing World

*Abdelfattah. A. Rashdan**

This study attempts to trace recent developments in Turkish-Arab relations, especially the Turkish policy towards the Arab World in the last four decades. The study discusses different aspects of this relationship and then inspects possible developments. The study is relevant due to the tensions and controversies engulfing relations between Syria and Turkey as a result of the Israeli - Turkish security cooperation.

* Associate Professor, Political Sciences Dept., Mu'tah University, Jordan.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 20 - 50.

Political Science

The Nationalist Movement in Bahrain 1938 - 1967

Falah A. al-Mdaires *

This study focuses on the Arab Nationalist Movement in Bahrain . The movement played an active role in opposing the Bahraini regime backed by British before independence. The study highlights the movement's experiences in developing political consciousness, cultural activities and asking for independence opposing Iranian migration to Bahrain. The writer provides an indepth analysis to the movements dynamics and to its contradictions and weaknesses.

* Associate Professor, Political Science Dept., College Of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 51 - 66.

Economics

DETERMINANTS OF ARAB MIGRANT REMITTANCES

*Mohammed el-Sakka**

The author investigates the determinants of remittance inflows to Arab labour sending countries. el-Sakka uses the econometric model based on an aggregation of remittance uses in the countries of origin using a panel of time series cross section data for Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Sudan, Syria, Tunisia, and Yemen.

Results show that economic growth in the countries of origin is an important determinant of remittance inflows. Economic growth will not only mobilize domestic resources to investment, but also will mobilize different forms of foreign capital including remittance. Inflation rates in the country of origin have a positive relationship with the inflow of remittance. Also, there is a negative relationship between differences in interest rates at home and abroad, and the inflow of remittance. Finally, deviations of exchange rated from their real levels have a negative relationship to remittance inflows. el-Sakka discusses the implications of these results for policy making in countries of origin along with an integrated approach to attract remittance.

---

* Associate Professor, Economics Dept., College Of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 67 - 96.

Economics

Means of Deficit Treatment in Saudi Arabian Budget

Ibrahim A. al-Melhem *

This study is timely and important because Sudia Arabia has faced a budget deficit since 1983.The facts according to the author are painful: 75% of Saudi Arabian income is derived from the export of oil, which is affected by international market forces and political and military situation in the Gulf. Government employee salaries and government agency operating costs account for 58.8% of the budget, while 14.2% is spent on infrastructure.

According to Melhem budget reform requires measures to lessen dependence on oil as the main source. These include investments in productive projects, education, training of Saudia citizens, encouragement of private sector investment in industrial, agricultural, and service projects. These are the only projects that could help in the future employment of Saudia nationals. The author argues that goverment services should be privatized, and subsidies of basic commodities should be reduced. Melhem suggests that real-estate, and personal and corporate income taxes could be set with improved accounting and management controls, reorganization of the government. Many important decisions are awaiting Saudi Arabia during the coming five years.

* Associate Professor, Instritute Of Public Adminsistration, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 97 - 115.

Sociology

Does Social Security benefits meet the needs of it's Saudi Recipients?

Munira A. al-Saud *

Sami A. al-Damigh **

This study aims at determining whether or not the social security benefits meet the needs of the social security recipients in Saudi Arabia. A sample of 300 social security recipients were included utilizing the social survey method. The results of the study revealed that the actual poverty line differs from the official poverty line. This was attributed mainly to the fact that the current social security act doesn't cover certain basic needs such as housing, clothing, utility bills and transportation. This is also important due to the increased hardships facing the pover sectors of society due to decreasing levels of oil prices.

---

* Ph , D. Candidate And Director Of Women's Dept., The Charity Center For Social Guidance & Family Gonsulation, Riyadh, Saudi Arabia.

** Associate Professor, Dept. Of Social Studies, College Of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 117 - 137.

Psychology

Gifted Kindergarten Children in Kuwait

Fatima Nazar *

This study identifies the behavioral characteristics of gifted children in kindergarten in the State of Kuwait. Aspects included in this study were learning, motivation, creativity, leadership, and psychomotor skills.

Three hundred children, their mothers (N=300) and their teachers (N-150) participated in the study. Analysis of data obtained from the parents and teachers showed significant differences between female and male children regarding the selected behavioral characteristics. Female children were more gifted in learning, while male children were more gifted in leadership and psychomotor skills. Only 10 children were found to be gifted in all five areas. Results suggest using multiple criteria in identifying the gifted behaviors. Theoretical and practical implications are discussed.

* Assistant Professor, Dept. Of Foundations Of Education, College Of Education,kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 139 - 154.





دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية
تصدر عن معهد الادارة العامة - مسقط - سلطنة عمان
ص.ب: ١٩٩٤ روي - الرمز البريدي ١١٢ - برقيا معهدارة -
تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

عزيزي القارىء ...

* تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خلال الإشتراك في دورية «الإداري»

قسيمة الاشتراك

الاشتراك السنوي :

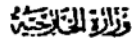
للأفراد: ٨ ريالات عُمانية .

للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالا عُمانيا .

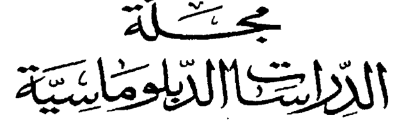
الاسم : ____________________

العنوان : ____________________

الإشتراكات : تعنون باسم مديرة التحرير







دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

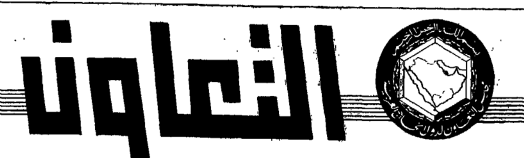
* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانجليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع
تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤



مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير
الدكتور احمد عبدالملك

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية والانسانية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث — آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير - مجلة التعاون
ص. ب : ٧١٥٣ - الرياض: ١١٤٦٢
هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد
	١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد
	١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد
	٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٣ داخلي

شؤون اجتماعية



مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) -ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

للأفراد سنوياً :

في الامارات .... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي .... ١٥ دولاراً

في الخارج .... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات .... ١٠٠ درهم

في الخارج .... ٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٢٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة

شروط النشر العامة

تشترط سياسة المجلة أن يكون البحث مباشرا وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الاخص الابحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، اهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ.

ومن الضروري ان يكتب الباحث «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والاسئلة او الفروض التي يتعامل معها، كما تتضمن المقدمة منهجية البحث. اما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح بها الباحث ان كان يعتمد على نظرية أو أخرى أو اتجاه أو آخر. وبإمكان الباحث ان يشير الى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ويفضل أن يضمن الباحث ما تعرضه الجداول من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، التي تغطي بتعمق احد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة العربية والانكليزية او اية لغة اخرى عن النزاعات او الاجتماع السياسي او نظرية الخصخصة وممارستها او حالة حقل العلوم السياسية او الاقتصاد او الانثروبولوجيا او الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. وبمعنى آخر الدراسات التي تركز على مراجعة حقل شامل وتوضيح نواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

اما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فستلتزم المجلة بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه واهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب ان تحتوي على العينة، ادوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. تدعوكم المجلة في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وبشكل عام تتطلع المجلة لأبحاث تخلو من التكرار الممل والاطناب، تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الافكار والفقرات والموضوعات. أي تقرأ من قبل الاساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين وجميع المهتمين بالشأن العام، مما يجعل المجلة في سياستها الجديدة تنحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة الى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر اسلوبه.

وترحب المجلة بالتعقيب على الابحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة ايضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة او خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب الى قسم مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

شروط النشر التفصيلية

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وصفحة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلاّ أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ،ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا تسعى المجلة لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما تطلب المجلة من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2 ـ 5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية

التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10 ـ 15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقاريـــر:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (وتشترط المجلة أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و (Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و (Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964 ب) و(Smith, 1961a, 1961b) . وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و(Jones 1977, 58-59) . وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969; 75)، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.

- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 - وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 12/5/1996)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 - وفق بييرسالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 10/11/1996).

3 - أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 - وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 - أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1/6/1995).

2 - وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 1/6/95).

3 - ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 1/4/96).

4 ـ وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 1/4/96).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد واختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في نهاية البحث. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حديث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبوزهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 ـ 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 ـ 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Jour-

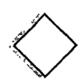
nal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجـــازة النشـــر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.



Journal of the Social Sciences ■



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound, informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Historical Abstracts and America: History and Life; International Political Science Abstracts; Periodica Islamica; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1998 Kuwait University, Council of Academic Publication. ISSN - 0253 - 1097

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15

Institutions: One year $60, two years $110, three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwait bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext, (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 26 - No. 3 - AUTUMN 1998